

التوسُّع في كتاب سيبويه

الدكتور عادل حمّادى العيسى

كلية الآداب - جامعة المستنصرية - العراق

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

التوسُّع في كتاب سيبويه

الدكتور عادل حمّادى العيسى

كلية الآداب - جامعة المستنصرية - العراق

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

للتأشير
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة
ت: ٥٩٢٢٦٢٠ - ٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧
ص.ب ٢١ توزيع القاهرة - القاهرة
E-mail:alsakafa_alDinaya@hotmail.com

٢٠٠٤/١١٣١٥	رقم الايداع
977- 341 - 148 - 6	I.S.B.N الترقيم الدولي

إِلَّا حَيْرًا

إِلَّا ... رَمَزِ الْحَيَاءِ وَعُنْوَانِ التَّصَبُّرِ

أَمَّا الْعَزِيزَةُ

الَّتِي فَارَقْتَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا

قَبْلَ مَنَاقَشَةِ هَذَا الْبَحْثِ بِیَوْمٍ وَاحِدٍ

وَقَبْلَ أَنْ تَقْرَأَ عَيْنُهَا بِثَمَرَةِ هَذَا النَّتَاجِ

فَالِئِ

... جَنَاتٍ وَتَهْرُ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُقَدِّرٍ *

ابن

عادل

يَا مَنْ تَلَقَّبَ فِي الْكَلَامِ تَوْشَعًا
فَكَلَامُ رَبِّكَ لَفْظُهُ إِعْجَازُ
أَوْجِزْ إِذَا أَنْشَدْتَ أَوْ غَلَبَ الْهَوَى
إِنَّ الْبَلَاغَةَ سِرُّهَا الْإِيجَازُ
لَا تَحْمِلَنَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ دَائِمًا
فَمِنْ الْكَلَامِ تَوْشَعٌ وَمَجَازُ

هادل العبيدي

المقدمة:

الحمد لله الذي جعل العلم للعلماء نصيباً ، وأغناهم به وإن عجموا مالا ونشأ ،
ولأجله سجدت الملائكة إلا إبليس أبى وبجيلة العلم اتكأ إدريس في الجنة وأحبى
ولطيفه قام الكليم ويوشع وانتصبا فساراً إلى أن لقيا من سفرهما نصيباً وصلى الله
على سيدنا محمد المجتبي ، وعلى آله وصحبه الغر الميامين .
وبعد :

فلم يترك سيبويه للمكتبة العربية غير مصنف واحد جمع بين نفعيه كلام
العرب ، ألا وهو المؤلف الذي اشتهر باسم (الكتاب) ونال من الانتشار وال شهرة
مكانة لم ينلها مصنف آخر ، لتفرد به حوى ، حتى سموه (البحر) و (قرآن النحو) .
إهتم القدماء والمحدثون بالكتاب وترجموه وناقشوه وذكروا آراءهم فيه وبيّنوا
قيمته وأثره ، ولم يحظ أي كتاب قبله ولا بعده بمثل ما حظي به كتاب سيبويه من
اهتمام الدارسين والمُعَينين والمنتبِعين على اختلاف اتجاهاتهم وعصورهم إذ لم
يمرَّ عصرٌ منذ ظهوره إلا ونجد فيه من ترمسه لو كتب عنه ، أو شرحه أو شرح
شواهدَه وبيّن قيمته وعلق عليه .

والذي يتعامل مع كتاب سيبويه يجد فيه علوماً كثيرة فالكتاب لم يقتصر على
النحو والصرف ، بل اشتمل على أصوات لغوية وفيه مباحث بلاغية شتت على
أبحاث في علم المعاني والبيان والبديع وفيه مباحث في الألب والنقد ، وفيه مباحث
في القراءة والتجويد وفيه مباحث في اللهجات العربية ، كما فيه مباحث في علم
العروض والقوافي ظلت بمنأى عن أيدي الدارسين ، فما أمتدت إليها يد البحث إلى
وقت إعداد هذه الرسالة على كثرة ما كتبت عن سيبويه وكتابهِ .

والذي يبدو أن القول القائل بأن (الكتاب) كتاب نحو وصرف فقط ، هو من قبيل
التعليب وإلا فهو البحر بما عليه يشتمل وما في بطنه يضم .

قال الدكتور حسن عون : ((إننا نظلم الكتاب حينما نعتبره كتاباً في النحو ، كما
إننا نظلم النحو نفسه حينما نفهمه بذلك المعنى الضيق الذي يتعارف عليه الناس في
عصرنا هذا فكتاب سيبويه يمثل النحو في شبابهِ للزاهر ، ويرويه لنا في صوره
الخصبة الأولى)) (١) .

(١) المصطلح النحوي : ٧٩ ، نقلاً عن : أول كتاب في نحو العربية ، البحث المنشور في مجلة كلية الآداب
بالمسكندرية مجلد : ١١ ، سنة ١٩٥٧ ، ص : ٣٩ .

لَقَدْ صَنَعَ سيبويه لِلنَّحْوِ مَا لَمْ يَصْنَعْهُ أَحَدٌ، حَتَّى لَبِغَ بِحَقِّ أَسْتَاذِهِ الْأَوَّلِ وَإِمَامِهِ
الْمَقْدَمِ، وَبَعْدَ كِتَابِهِ مِيعَارُ الْعَرَبِيَّةِ وَلَيْسَ أَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كَثْرَةِ مَنْ تَقَاوَلَهُ مِنْ أُنْمَاةِ
اللُّغَةِ وَأَعْلَامِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْبَحْثِ وَالذَّرْسِ وَالنَّقْدِ وَالتَّالِيفِ^(١)، فَهُوَ كَلَرٌ مِنْ كُنُوزِ الْعَرَبِيَّةِ،
وَلَيْسَ لِنَحْوِيٍّ قَدِيمٍ أَوْ حَدِيثٍ كِتَابٌ يُجَارِي كِتَابَ سيبويه أَوْ يُدَانِيهِ، كَمَا شَهِدَ بِذَلِكَ
الْقَدَمَاءُ مِنْ بَصْرِيِّينَ وَكُوفِيِّينَ وَبَغْدَادِيِّينَ وَفَرَسِيَّينَ^(٢).

وَمَا يَزَالُ الْكِتَابُ جَدِيداً عَلَى الرَّغْمِ مِمَّا أَفْلَحَ بَعْدَهُ مِنْ كُتُبٍ وَأَسْفَلَ وَمَا يَزَالُ
مُنْبَعاً صَافِياً لِمَنْ يُرِيدُ بَرَأةَ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالْأَصْنَافِ وَأُصُولِهَا، وَغَيْرَهَا مِنْ
عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَلَمَّا كَانَ كِتَابُ سيبويه قَدْ جَمَعَ وَحَوَّى كُلَّ هَذِهِ الْعُلُومِ فَلَيْسَ بِدَعَا — إِذَا — أَنْ
يُضْمَ إِلَيْهَا إِشْرَافَاتٌ مُتَنَائِرَةٌ عَلَى صِفَاتِهَا هُنَا وَهَنَاقَ مِنْ أَلْفَاظِ (التَّوَسُّعِ) وَمَا أَفْتَقَ مِنْهُ
نَبْدُنَا عَلَى أَسَالِيبَ وَأَلْمَاطِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ شَرِيطَةً أَنْ لَا تَخْرُجَ عَنِ مَسْنَدِ الْعَرَبِيَّةِ
وَنُظَامِهَا.

وَقَدْ كُنْتُ أَدِيمُ النَّظَرَ فِي كِتَابِ سيبويه أَتَأَمَّلُ نُصُوصَهُ فَيَقَعُ نَظْرِي عَلَى أَلْفَاظِ
التَّوَسُّعِ فَلَا أُدْرِي مَاذَا يُرِيدُ بِهَا صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَكِنْ حُبَّ النَّفْسِ الْمَجْهُولَةِ عَلَى
اِسْتِكْشَافِ الْمَجْهُولِ دَعَيْتَنِي إِلَى مُلَازِمَةِ الْكِتَابِ وَتَحْلِيلِ نُصُوصِهِ مِنْ أَجْلِ الْوَصُولِ
إِلَى مَبَرِّ أَغْوَالِهِ، وَتَحْدِيدِ مَفْهُومِ التَّوَسُّعِ الَّذِي وَلَدَ فِي الْكِتَابِ، وَمَا زَالَ عَلَيَّ — فِيمَا
أَزْعَمُ — إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

وَكَانَ مِمَّا زِلْنِي بِصَرْلٍ عَلَى اخْتِيَارِ مَوْضُوعٍ فِي كِتَابِ سيبويه؛ هُوَ تَجَافِي
الدَّرْسِينَ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ: ((الْكِتَابُ))؛ وَحَجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ عُلُوُّ أَسْلُوبِهِ وَصُعُوبَةُ أَلْفَاظِهِ؛ لِأَنَّ
سيبويه أَلْفَهُ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْفُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ.

وَبَعْدَ أَنْ وَفَّقَنِي اللَّهُ وَسَجَّلَنِي لِلْمَوْضُوعِ؛ مَسِغَتْ بِرِسَالَتَيْنِ كُتِبَتَا فِي ((الْأَتْسَاعِ))،
الْأُولَى بِعُنْوَانٍ: الْأَتْسَاعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَهِيَ رِسَالَةٌ مَاجِسْتِيرٍ فِي جَامِعَةِ الْبَصْرَةِ،
وَأُخْرَى بِعُنْوَانٍ الْأَتْسَاعُ فِي اللُّغَةِ عِنْدَ ابْنِ جُنِّي وَهِيَ رِسَالَةٌ تُكْتَوِّرُاهُ فِي جَامِعَةِ
الْمَوْصِلِ.

(١) لمعرفة ما ألف حول الكتاب قديماً وحديثاً انظر: سيبويه إلمم النحاة، لكورنكيس عواد.

(٢) ينظر: لشاهد وأصول النحر ١١، وسيبويه حياته وكتابه ٦٦، وسيبويه هوامش وملاحظات حول سيرته

وكتابه ٦٥ وما بعدها

وَوَقَّعَتْ عَلَى الرَّسَالَتَيْنِ فَوَجَدَتِ الثَّانِيَةَ قِيَمَةً، وَالْأُولَى لَا قِيَمَةَ لَهَا.
 وَقَدْ كُنْتُ أَتَصَوَّرُ أَنَّ رِسَالَةَ الْإِتْسَاعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ سَتَاتِي أَمَّا عَلَى مَسَمًى؛ إِذْ
 كُنْتُ أَتَوَقَّعُ قَبْلَ رُؤْيَيْهَا أَنَّهَا نَخَلَتْ مُعْظَمَ كُتُبِ النَّحْوِ وَعَلَى رَأْسِهَا (كِتَابُ سَيَبَوِيهِ)،
 كَمَا ظَنَنْتُ أَنَّهَا تَصَدَّدَتْ لِجَمِيعِ كُتُبِ الضَّرَائِرِ الشَّعْرِيَّةِ، وَبَعْضُ كُتُبِ أَصُولِ النَّحْوِ
 الَّذِي كَانَ لِمَصْطَلِحِ السَّعَةِ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ؛ جَوْلَانٌ وَبُورَانٌ فِي كُتُبِهِمْ، وَلَا سَيِّمًا أَنَّ
 مَوْضُوعَ الرِّسَالَةِ يُوجِي بِذَلِكَ وَيَتَطَلَّبُهُ وَلَكِنْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَخْصُلْ وَإِنَّمَا لِلَّذِي
 رَأَيْنَاهُ كَانَ خِلَافَ ذَلِكَ فَضَائِلُهَا الْعِلْمِيَّةُ جَاءَتْ فِي مِائَةِ وَعِشْرِينَ صَفْحَةً حَسْبَ، وَلَوْ
 أَنَّ الْبَاحِثَةَ دَرَسَتْ التَّوَسُّعَ فِي كُتُبِ الضَّرَائِرِ وَخَذَهَا أَوْ فِي كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ أَصُولِ
 النَّحْوِ وَلَيْكُنْ كِتَابُ الْأَصُولِ فِي النَّحْوِ لِأَبْنِ السَّرَّاجِ لَجَاءَتْ بِرِسَالَةٍ تَرَبُّو عَلَى
 أَضْعَافٍ مَا جَاءَ فِي رِسَالَتِهَا فَضْلًا عَنْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ يَنْبَغِي إِلَّا بِمَسْجَلٍ
 رِسَالَةٍ مَاجِسْتِيرٍ، فَيَقْتُلُ الْبَاحِثُ الْمَوْضُوعَ وَيَقْطَعُ الطَّرِيقَ عَلَى مَنْ هُوَ أَقْدَرُ وَأَكْفَى
 عَلَى تَحْمِلِ مِثْلِ هَذَا الْعِيبِ وَلَا سَيِّمًا وَأَنَّ نَوِيَّ رِسَالَةِ الْإِتْسَاعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ مَنْ لَمْ
 يَرَهَا كَادَ يَحْجِبُ كُلَّ مَوْضُوعٍ يُسْجَلُ فِيهِ التَّوَسُّعُ وَمِنْهَا رِسَالَتِي الْمَوْعُودَةُ
 بِـ (التَّوَسُّعُ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ) ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ السَّابِقَ لَمْ يَتْرَكْ لِلْآخِرِ شَيْئًا يَمْتَنَاهِلُ
 الدَّرْسَ.

وَلَعَلَّ مِنْ أَكْبَرِ لَلْمَاخِذِ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ، هُوَ إِغْفَالُهَا جُهِودَ الْقَنَمَاءِ وَعَلَى
 رَأْسِهِمْ سَيَبَوِيهِ، فَمَا زِلْتُ أَعْجَبُ مِمَّنْ يَتَصَدَّى لِمَوْضُوعٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَيَغْفُلُ لِأَمَامِهَا.
 أَمَّا رِسَالَةُ الْإِتْسَاعِ فِي اللُّغَةِ عِنْدَ ابْنِ حَنِّي، فَقَدْ أَقْدَنَا مِنْهَا وَمِنْ مَصَادِرِهَا،
 وَلَا سَيِّمًا مَصَادِرُ الْأَنْطَلُوبِيَّةِ وَالنَّقْدِ الْأَدَبِيِّ الْحَدِيثِ وَلَنَا عَلَيْهَا أَنَّهَا كُتِبَتْ عَلَى
 مَا يُسَمَّى إِتْرَافَاتٍ.

أَمَّا مَصْدَرِي الْأَوَّلُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ، فَهُوَ كِتَابُ سَيَبَوِيهِ وَشُرُوحُهُ وَمَا كُتِبَ
 عَنْهُ وَقَدْ اُسْتَعْمِلْتُ فِي إِعْدَادِ هَذَا لِلْبَحْثِ ثَلَاثَ طَبْعَاتٍ مِنْ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ؛ طَبْعَةٌ
 بِوَلَاقٍ وَهِيَ أَصَحُّ الطَّبْعَاتِ لِلْمَوْجُودَةِ، وَطَبْعَةٌ الْمُحَقِّقِ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونَ،
 وَالْأُخْرَى طَبْعَةٌ إِسْمَاعِيلَ بَدِيعِ يَعْقُوبَ، فَزَمَرْتُ لِطَبْعَةِ بِوَلَاقٍ بِالرَّمْزِ (ب) وَلِطَبْعَةِ
 هَارُونَ بِالرَّمْزِ (هـ) وَاجْتَهَدْتُ فِي اسْتِحْدَاثِ رَمَزٍ خَاصٍّ بِي لِطَبْعَةِ إِسْمَاعِيلَ بَدِيعِ يَعْقُوبَ
 رَسَمْتُهُ بِالرَّمْزِ (مِل).

وَأَزَعَمَ لَنِي أَوَّلُ مِنْ أَسْتَعْمَلَ ثَلَاثَ طَبَعَاتٍ مِنْ كِتَابِ سِيَبَوِيهِ فِي بَحْثِ جَامِعِيٍّ
وَبَعْدَ رَحْلَةٍ شَاقَّةٍ مَضَيْنِيَّةٍ فِي كِتَابِ سِيَبَوِيهِ وَبَعْدَ أَنْ أَخَذَ الْجَهْدَ مِنِّي مَا أَخَذَ مِنْ
طُولِ التَّنَبُّعِ وَالِاسْتِقْرَاءِ وَالصَّبْرِ وَالْجَلْدِ عَلَى مَكَابِدَةِ الْكِتَابِ وَأَمْسَيْتُ خَرَّاجَ عَوِيصِيهِ،
وَكَشَفَ غَوَامِضِهِ، نَحِيًّا لِي مِنْ جَرَاءِ ذَلِكَ، حَشَدٌ مِنْ مَسَائِلِ التَّوَسُّعِ فِي الْكِتَابِ فَعَكَّفْتُ
عَلَى دِرَاسَتِهَا وَتَصْنِيفِهَا، فَحَكَمْتُنَا طَرِيقَةً لِلْبَحْثِ بِكِتَابَةِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ يَقْقُوهَا تَمْهِيدٌ
وَأَرْبَعَةُ فُصُولٍ وَخَاتِمَةٌ.

أَمَّا التَّمْهِيدُ فَقَدْ وَصَفْتُهُ بِـ(التَّوَسُّعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ) ، وَتَقَاوَلْتُ فِيهِ مَسَائِلَ مُهِمَّةٍ
أَبْدَأْتُهَا بِمُصْطَلَحِ التَّوَسُّعِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ فِي مَعَالِمِ اللُّغَةِ، ثُمَّ تَمَرَّجْتُ مَفْهُومَ
التَّوَسُّعِ، وَمَسَوِّغَاتِهِ، وَمَوَانِعَهُ، وَمَعْتَوِيَّاتِهِ ثُمَّ عَرَّجْتُ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي كِتَابِ لُصُولِ
النَّحْوِ وَخَتَمْتُ التَّمْهِيدَ بِالتَّوَسُّعِ فِي كِتَابِ الصَّرْفِ.

وَالَّذِي دَعَانِي إِلَى هَذَا التَّقْصِيمِ فِي التَّمْهِيدِ، هُوَ رَغْبَتُنَا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَدْخَلًا
صَالِحًا لِدِرَاسَةِ التَّوَسُّعِ فِي الْكِتَابِ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ وَضُوحِ الصُّورَةِ أَمَامَ الْمُبَاحِثِ
وَالدَّارِسِ عَنِ التَّوَسُّعِ عَمُومًا، وَمِنْ ثَمَّ التَّلَوُّجِ إِلَى مَا هُوَ أَصْعَبُ فَهْمًا، وَلِبَعْدِ غَوْرًا،
أَلَا وَهِيَ مِبَاحِثُ التَّوَسُّعِ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ.

وَتَلَى لِلتَّمْهِيدِ الْفُصُولُ:

فَفِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ تَقَاوَلْتُ التَّوَسُّعَ فِي الْمَسْتَوِيِّينَ الصَّوْتِيِّ، وَالصَّرْفِيِّ، وَقَدَّمْتُ
لِلْفَصْلِ الصَّرْفِيِّ عَلَى الْفَصْلِ النَّحْوِيِّ جُزْئِيًّا عَلَى عَادَةِ الْعُقَمَاءِ مِنْ تَقْدِيمِ الصَّرْفِ عَلَى
النَّحْوِ. وَقَدْ قَسَّمْتُ لِلْفَصْلِ عَلَى مَبْحَثَيْنِ:

الأول : الْمَسْتَوَى الصَّوْتِيُّ، وَتَقَاوَلْتُ فِيهِ ثَلَاثَ ظَوَاهِرَ صَوْتِيَّةٍ هِيَ الْإِتْبَاعُ
الْحَرَكِيُّ، وَالْإِمَالَةُ، وَالتَّنْغِيمُ.

والثاني : الْمَسْتَوَى الصَّرْفِيُّ، وَقَدْ أَجْمَلْتُ الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى مِبَاحِثَ التَّرَادُفِ،
وَالْمَشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ، وَالتَّنْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ.

وَوَخَّصَصْتُ لِلْفَصْلِ الثَّانِي لِدِرَاسَةِ التَّوَسُّعِ فِي الْمَسْتَوَى النَّحْوِيِّ فَاحْتَوَى لِلْفَصْلِ
أَرْبَعَةَ مِبَاحِثَ : التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ، وَالتَّوَسُّعِ فِي الْمَصَادِرِ، وَالتَّوَسُّعِ فِي التَّرَاكِيِبِ،
وَالْأَسْلَابِ بِحَوَالِ التَّوَسُّعِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ.

أما الفصل الثالث : فقد اشتمل على التوسع في المستوى البلاغي وانطوت تحته ثلاثة مباحث هي : علم المعاني ، وعلم البيان ، وعلم البديع .

أما الفصل الرابع : فكان آخر فصل في هذه الرسالة وقد سمته بالتوسع في العروض والقوافي ، واقتضت طبيعة هذا الفصل أن يقسم على ثلاثة مباحث :

الأول : مصطلحات العروض والقوافي ، وهو مبحث عرفت فيه ببعض المصطلحات العروضية في كتاب سيبويه وبعض مصطلحات القافية ، وقد عمدت إلى تصدير الفصل العروضي بهذا المبحث ، ليتعرف القارئ على أن (الكتاب) لم يكن غفلاً من المصطلح العروضي ، ومن ثم يلج مباحث التوسع فيه ؛ فعليه — إذا — أن يتعرف على المصطلح أولاً ، ومن ثم يدخل المبحث الثاني من هذا الفصل ليتعرف من خلاله على التوسع فيه ثانياً .

أما المبحث الثالث : فأخترته عنوان التوسع والضرورة الشعرية ، تناولت فيه شيئاً عن مفهوم التوسع ، وتذكيراً بما جاء عنه في التمهيد ثم تكلمت على الضرورة الشعرية وعلى مفهومها عند سيبويه ؛ إذ بينت رأيه الذي يوافق الجمهور في مفهوم الضرورة ومعناها ، ثم تناولت طائفة من ضرائر الكتاب التي كان مرادها إلى واحد من أمرين : أحدهما : الضرائر الناتجة عن المشابهة بين شينين .

والثاني : الرد إلى الأصل .

بعدها وقفت قليلاً على ما لم يفتره سيبويه من الضرائر ، وختمت الفصل كله بما حيل من التوسع على الضرورة ، ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج وأهم التوصيات التي توصل إليها الباحث .

وفي الختام وقبل أن أضع القلم بطيب لي أن أقدم خالص شكري وتقديري إلى الكلمة الطيبة والخلق الرفيع إلى الرجل الذي كان وراء هذا البحث توجيهاً وتقويماً ، إلى أستاذي القدير الأستاذ المساعد الدكتور عبد الرسول سلمان الزبيدي لما أبداه من ملاحظات وتوجيهات قيمة انتفع بها للبحث وللباحث ، فأدعو الله سبحانه أن يحفظه من نوائب الزمان وطوارق الأيام إنه سميع مجيب .

وبعد

فلعلني مددع في عملي هذا الكمال ، ولا ادعي للجصمة من الرائي فيما كتب ،
لأن كل من آدم خطاء ، وحسب للباحث شغفه بالعربية وولوعه بها ، حتى ملكت عليه
رسم امره ، و ((شغفته)) حذا ، فاستقر من ((عجز)) إنشئه ، وجئه ، وهم يحاكون
حججات القلوب الالهجة بعظمة هذه اللغة السرمدية (لغة الصاد) ففعلت في روح
الناحت ليتذكر أولئك العظماء ، الذين ألفت إليهم مقاليد النهي البئر

فللحيل للراعي سيويه وللعربية حرفا حرفا ، ولكل طالب علم ومعلم غيور

أقول

من سيويه إلى القراء مدرسة	حريجها كل فحل قائل لبس
كان الحليل يعلم الصاد (جامعة)	في معجم (العين) قول الصدق لا الطس
أما العروص فكانت من صعوبته	أن داحت الناص بين (القبض) و (الحبس)
كانت لهم من سديد القول العينة	فصحنى تحلص بيتر الماء واللبس
وسائر الناس عجماء مكائمة	بدا نكلهم لم تفصح ولم تبس

ومن هنا فهداه لينة أخرى من لبنات البناء العلمي ، وناكورة عمل ساجد شق
طريق العلم نوا أصعها في طريق الطالبين ، وحسبي أنني بذلت ما استطعت ولم أكن
فما كان في هذه الرسالة من هبات فهي مني ، وما كان فيها من حسبات فهي مني
نبارك وتعالى

وما توفيقي إلا بالله.

عادل العبيدي

التمهيد

التوسع في العربية

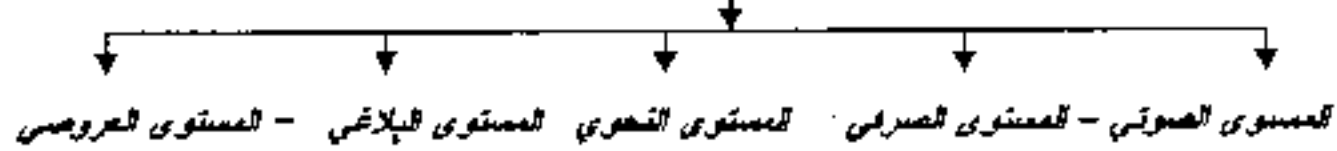
أولاً مصطلح التوسع وما تصرف منه في معاجم اللغة

ثانياً: مفهوم التوسع

ثالثاً مسوغات التوسع

رابعاً موانع التوسع

خامساً مستويات التوسع



سادساً التوسع في كتب أصول النحو

سابعاً التوسع في كتب الضرائر

أولاً مصطلح التوسع وما تصرف منه في معاجم اللغة

إن الذي يقف على مادة (وسع) في معاجم اللغة يجدها تفسير إلى التوسع والتوسعة التي هي صد الضيق والعُسْر، قال ابن فارس (٣٩٥): (الولو والعسير والعير كلمة ندل على خلاف الضيق والعُسْر)^(١)

وبعد أن شرح بعض معانيها ساق قوله تعالى في السَّعَةِ (لِيُنِيرَ دُورَهُمْ مِنْهُ)^(٢) وحاء في تهذيب اللغة للأزهري بـ ٣٦٠ هـ، وسعت البيت وغيره فالتَّسَعِ وَاسْتَوْسَعِ^(٣).

وبكر الجوهري بـ ٣٩٨ هـ أن التَّوَسَّعَ صد التَّضْيِيقِ، تقول وسعت الشيء فالتَّسَعِ وَاسْتَوْسَعِ أي صبر ووسع وتوسَّعوا في المجلس أي تَمَسَّحُوا^(٤) وقال الرمحشري بـ ٥٣٨ هـ: وَوَسَّعَ الْمَكَانَ وَغَيْرَهُ سَعَةً وَسَبْعَةً وَأَتَّسَعَ وَتَوَسَّعَ وَاسْتَوْسَعَ، ثم أورد قول النابغة^(٥): [من الكامل]

تَسَّعَ الْبِلَادُ إِذَا لَقَيْتُكَ زَائِرًا وَإِذَا هَجَرْتُكَ ضَاقَ عَنِّي مَقْعَدِي

وكن معاً يفهم من كلامه أن (التَّوَسَّعَ) صد (التَّضْيِيقِ) ما ساقه من المجاز مر قوله أنه ليسعني ما بسطك، ولا يسعني شيء ويصيق عنك، ولا يسعك أن تفعل كذا، ووسع الله عبيك للعيش وأوسعته، وأوسع الرجل واستوسع اتَّسَعَتْ حاله، وهو في عيشٍ واسعٍ (وإن الله واسع)^(٦)، ووسعت رحمته كل شيء^(٧).

قال الأحمطل^(٨): *وَلَا تَكْلَفْ نَفْسٌ فَوْقَ مَا تَمَعُ*

(١) حقيبيس اللغة ١٠٩/٦

(٢) الطلاق / ٧

(٣) تهذيب اللغة مادة (وسع).

(٤) الصحيح مادة (وسع).

(٥) واسمه ريد بن معاوية وكنيته هو سامة وأبو عروب بغلنيز، كلفنا له، وهو أحد شعراء الجاهلية وأحد

فحولهم، عده الجعفي من الطبقة الأولى بعد امرئ القيس به القصائد (الاعتداليات) المشهورة إلى النعمان بن

المعذر، ثم يظ أحد مثلها، أنظر حرفة لأندب ١٣٥/٢، والبيت غير موجود في ديوانه

(٦) إشارة إلى قوله تعالى ((وإنه يوتي ملكه من يشاء وإنه واسع عليم))، البقرة / ٢٤٧

(٧) إشارة إلى قوله تعالى ((ورحمتي وسعت كل شيء))، الأعراف / ١٥٦

(٨) واسمه عياض بن عوث بن القصد، شاعر بصري مدح خلفاء بني أمية، عثر طويلاً ومات على

بصريته، أنظر الخرافة ٤٥٩/١

وَوَسَّعَ الْقَوْمَ عِطَاءً فَلَانٌ^(١)

وقد أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى هذا الفعل تحت (باب بطائر بعض مد) ذكرنا من بدأت الواو التي الواو فيها فاء^(٢)، حيث قال: (وَأَمَّا "وَطَّنْتُ" وَوَطَّيْتُ "يَطَأُ"، (وَوَسَّعَ يَسْجُ) فمثل (ورم يرم) و (ومق يمق) ولكنهم فتحوا (يفعل) وأصله الكسر كما قالوا (فَلَعَّ يَقْلَعُ)، (وَقَرَأَ يَقْرَأُ) فتحوا جميع الهمزة وعمدة بدأت العين^(٣)، كما أشار ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) في كتاب لأفعال إلى (وَسَّعَ) الشيء (يَسْجُ) مثل (وَوَطَّيَّ يَطَأُ) شاد ليس في هذه البنية غيرهما مما يسقط الواو في مستقبله وهو مفتوح العين^(٤).

وأشار ابن منظور (ت ٧١١هـ) في لسان العرب تحت مادة (وَسَّعَ) إلى أن (هي) أسمائه سبحانه وتعالى ((الواسع)) وهو الذي وسَّعَ رزقه جميع خلقه، و((وَسَّعَتْ رَحْمَتِي كُلَّ شَيْءٍ)) ثم قال: والسَّعة نقيض الصِّيق، وَاَتَّسَعَ كَوَسَّعَ، والتَّوَسَّعَ خِلافَ التَّصَيَّقِ^(٥).

وذكر الربيدي (ت ١٢٠٦هـ) أن ((التَّوَسَّعَ)) والسَّعة بمعنى واحد وبه سمَّى ابن السكيت كتابه ((التَّوَسَّعَ))^(٦).

والمعاجم الأخر لم تخرج عن طور ما أورده بشأن هذه اللفظة.

(١) أنظر لسان البلاغة، مادة (وسع) ٦٢٥

(٢) الفتح ٢٣٢/٢ ب

(٣) الفتح ٢٣٣/٢ ب

(٤) كتاب الأفعال ٢٨٤/٣، وهذا الفعل هو ما يطلق عليه ((المتأل)) فلا كس المتأل ولوياً، وكل مصببه ثلاثي مجرد، مكسور العين في المضارع حذفت الواو في المضارع والامر، فلا لم تكن مكسورة - مصبوبة كانت أو مفتوحة لم تحذف نحو - (وَجَر يوجر) وشدَّ ((يَسْجُ)) و ((يَطَأُ))، أنظر الأفعال ٢٨٤/٣، وفهارس كتاب سيبويه لعصيمة ٤٣٨ بعمدة القصر ٦٥، وابن عقيل ٦٢٧/٢

(٥) لسان العرب، مادة (وسع) ٣٩٢/٨-٣٩٣

(٦) أنظر تاج العروس مادة (وسع)، وكتاب التوسعة لابن السكيت من الفتح المعرودة والطماء يعرفونه، وقيل نكرة للسيوطي في الأشباه والنظائر عند كلامه على باب الفتح قال وفي ((كتاب التوسعة)) لابن السكيت في ((عَرَّضْتُ الْخَوَاصَّ عَلَى الْعَلَقَةِ)) مقلوب، أنظر الأشباه والنظائر في النحو ٣٢٧

ثانيا / مفهوم التوسع

لم يصع القدماء حدًّا لمصطلح (التوسع) ولم يوضحوا بصورة دقيقة مفصلة حقيقة هذا المصطلح، بل بقي عائماً على الرغم من وجود إشارات مبثوثة له في بصر الكتب، فيصريحون أحياناً أن في هذا الكلام توسعاً، ويلمحسون في بعض الأحيان ويسكتون في كثير من الأحيان، على أنهم يصريحون مراراً أن مثل هذا التصرف في الكلام وهذا التوسع فيه هو (في اللغة) توسع من أن يحاط به^(١)، ومع ذلك لم يجد الباحث ما يدلُّه ريقه ويشعري غليله، على طول مكابذته الاستقراء والتعير في بطون الكتب، ويعزى ذلك إلى عدم استقرار هذا المصطلح عندهم من جهة و (لغة من عقد له باباً من النحاة)^(٢) من جهة أخرى.

ولما كانت اللغة العربية لغة المجاز فالتوسع بدأ صرباً من صروب المجاز، وبرز من ألوس التصرف في التعبير وجس من أجاس الشجاعة، وفي ركوب هذا الأسلوب من أساليب التعبير تتجلى شجاعة العربي وجرأته وإقدامه على اقتحام أبواب القول وتشقيقه، ومن ثم للتلاعب بالألفاظ تقديماً وتأخيراً وحذفاً وتغييراً وإيجاراً واحتصاراً، ومثلها الزيادة والحمل على المعنى والتحريف وذلك هي أجاس الشجاعة للمجازية التي ذكرها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على أنها (من باب الشجاعة في اللغة)^(٣)، وكمن مما ذكره ابن جني تحت باب عقده في الحصائص ليعرق به بين الحقيقة والمجاز، أن المجاز يُعدّل إليه لمعاني وعلى رأسها الاتساع، فيعدّل أن عسرف الحقيقة بأنها (ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة)^(٤)، ذكر أن (المجاز، ما كان يصدّد ذلك)^(٥).

ثم قال، (وإنما يقع المجاز ويُعدّل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عديم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة)^(٦).

(١) أنظر الأصول في النحو ٢/٢٦٦، وأنظر الحصائص ٢/٣١٠.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٥.

(٣) الحصائص ٢/٤٤٦.

(٤) الحصائص ٢/٤٤٢.

(٥) الحصائص ٢/٤٤٢.

(٦) الحصائص ٢/٤٤٢.

وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تترك مدى تأثير هذه لاساليب عندما تُخرج إلى معادٍ آخر، ومدى وقوعها موقع الإعجاب في قلوب السامعين و آذان المتلقين. وفي التوسع في التعبير تخرج الكلمة أحياناً إلى غير ما وصفت له في أصل اللغة إلى شيء آخر توسعاً في العيون ومجاوراً في التعبير نحو قول الشاعر^(١)

[من الطويل]

شَكُوتُ إِلَيْهَا حُبُّهَا الْمُتَغَلِّلا فَمَا زَادَهُ شَكْوَايَ إِلَّا تَدَلُّلا

قال ابن حني وهو يوجه هذا البيت ((لأنَّ وصف الحُبِّ بالمتغلِّل ليس في أصل اللغة، وبما ذلك وصف يحصر الجوهر^(٢) لا الأحداث^(٣)، ألا ترى أنَّ المتغلِّل مسمي الشيء لا بد أن يتجاوز مكاناً إلى آخر، وذلك تفريع مكان وشغل مكان .. هذا وجه الاتصاف))^(٤).

فهذا الصرب من التوسع واقع في كلام العرب كثيراً ويشمل جميع مستويات اللغة صرفها، ونحوها، وبلاغتها، وعروضها، وأصواتها اللغوية، وذلك لمروية العربية وسعة أفقها، وعلوها وكثرة توليدها، فالتوسع في الكلام له جوانب ودوران على ألسنتهم، وفي مراسلاتهم ومحادثاتهم وأشعارهم وحكميم، وتعدُّ العرب معجزة من معجزاتها ذلك؛ لأنَّ هذا اللون من المجاز هو الذي يكسو اللفظ سرباً لا من الحصر ويُثري اللغة ويربِّدها تجنُّداً وتطوراً وبهاءً

(١) عبید اللہ بن عبد اللہ بن عبید بن مسعود، أنظر أمالي لقالی ٢/٢٠٩، والبيت في الخصائص ٤٤٤/٢
(٢) الجوهر مصطلح فلسفي حدَّه الإمام العراقي بأنه: اسم مشترك يقال جوهر لذات كلِّ كائناً لو كان بيضاً، يقال جوهر لبياض ودقته، ويقال جوهر لكلِّ موجود، أنظر المصطلح الفلسفي عند العرب ٢٩٤، وأنظر ٢٤٩، ٢١٧

(٣) الأحداث مصطلح فلسفي وهو اسم مشترك يطلق على وجهين، أحدهم رماني، ومعنى الأحداث الترماني الإيجاد للشيء بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق، ومعنى الأحداث غير الترماني هو إعادة للشيء وجوداً، وذلك للشيء ليس له في ذاته ذلك الوجود، لا بحسب زمانه بل بحسب كل زمان، المصطلح الفلسفي ٢٨٩

(٤) الخصائص ٤٤٤/٢

ثالثاً / مسوغات التوسع

تعد مسوغات التوسع كثيرة، كثرة ورود التوسع في اللغة، كما أنَّها تختلف باختلاف الأغراض والمعاني التي تخرج إليها، وممدى علاقة هذه الأغراض والمعاني بكلام المتكلم وقوة تأثيره في المحاطب، فالعربي إذا علت فصاحته، وسمت طبيعته نصراً ورحم، فيعاد له الكلام البليغ، والتعبير الدقيق، وأدلتُه في كل ذلك (اللغة) ينصرف بالفاظها، ويتلص بمعانيها، فيلجسها بهذا التصرف والتلعب ثوباً قشيباً موشى موشى (التوسع) في التعبير، ولهذا الصرب من صروب الكلام علل وأسباب، عتبت عنها بالمسوغات وهي كثيرة - كما أسلفنا - ولكن البحث سيفع على أهمها وأبررها وأكثرها شيوعاً، وإليك أهمها

١. الإيجاز والاختصار:

لن من طبيعة العربي الميل إلى الإيجاز والاختصار في كلامه؛ لأن الإيجاز عندهم أبلغ من الإطناب والإطالة، وذلك لأنهم يرون أن البليغ من مَنك هذا المَسْنَك، وأن البلاغة إنما هي التعبير بكلمات قليلة تعطي معنى كثيراً، فصلاً عما يعبه هذا التعبير من قوة وجرالة وعَف يسعى إليه من تحليلص العبارات من الثقل.

والذي يتلمس هذا اللون من مسوغات التوسع يجده واسعاً في كتاب الله عز وجل وفي كلام العرب، فَمِمَّا ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿فَلَمَّا سَوَّيْتُهُ حَصْرَجًا﴾^(١)، قال عبد الله بن محمد بن سعيد اللحوي المعروف بالحرار في (٣٢٥هـ) عن هذه الآية أنها: (لغة للحجار، وهي غاية الإيجاز)^(٢).

أقول نعم، لن هذه الآية في منتهى البلاغة وهي أعلى درجات الفصحة والبيان، بل هي من أعظم مَوَاهِد الإيجاز والاختصار والإعجاز؛ فبكلمات قليلة صَوَّرت معنى كبيراً، صَوَّرت حالة أخوة يوسف وقد تملكهم اليأس، اعتزلوا للناس وهم يقبلون الرأي ظهراً لبطن، يُفَكِّرون في تدبير الأمر الجَلَّال الذي سيواجهون به أباهم، وإيجاز هذه الآية الكريمة وإعجازها قلما تجد لمثله بظيراً في كتاب الله على عظم فصاحة القرآن وعلو أسلوبه وجرالة منطقهِ وكثرة الإيجاز والاختصار فيه.

(١) يوسف ٨

(٢) التفسير ٥١

ومعاً بتوسع فيه إيجاراً واحتصاراً، حيث يُحذف منه ما يمكن أن يهدي إليه
القرآن العقلي، قوله تعالى في قصة سليمان والبهدهد ويلقيس: ﴿أَنصَبْ مِائِي هَذَا
فَالْمَاءُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾^(١)، والآية التي بعدها مباشرة ﴿قَالَتْ نَأْتِيهَا
السَّائِغَ ابْنِي إِلَهِي إِلَيَّ كِتَابَ كَرِيمٍ﴾^(٢).

فبين الأبتير أمور حدثت بعينها السامع من القرينة العقلية، وتقدير المحذوفات
فأحد الكتاب فالتقاء إليهم فقرأته ملكتهم يقرئته^(٣).

ومثل هذا التوسع في التعبير قليل في لغات الأمم، كثير في لغتنا، وهي أوسع
في التصرف من غيرها، قال صاحب النسخ وهو يمدح العربية بالإيجار
والاحتصار، ويعبئها بسعة النسخ، ودقة التصرف قال: «ولا تعلم لغة أوسع تصحفاً،
وأق تصرفاً من العربية، ولا أعصر مثلاً ولا أحصر إيجاراً، ولا أقح للأدب
إفهاماً، ألا ترى في القرآن: ﴿سَيَكُونُ أَهْلُهَا﴾»^(٤) كلمة واحدة تشتت على ثلاثة أسماء.
الباء لله عز وجل، والكاف الثانية للنبي ﷺ، والهاء والميم للكفار^(٥)، هذا ما كان منه
في القرآن، أما ما كان منه في كلام العرب فكثير أيضاً، فهذا كتاب مسيويه جاء
يرحرر بأساليب التوسع للإيجار والاحتصار، إذ عقد لذلك الأبواب في كتابه قائلاً:
«هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجار
والاحتصار»^(٦).

وقد ساق تحت هذا الباب أمثلة كثيرة يقرر بها التوسع بالاحتصار تارة،
والتوسع بالإيجار تارة أخرى، فمن الأول قوله: «صَيْدٌ عَلَيْهِ يَوْمَارٌ، وَإِنَّمَا لِلْمَعْنَى:
صَيْدٌ عَلَيْهِ الْوَحْشُ فِي يَوْمٍ وَلَكِنَّهُ اتَّسَعَ وَاحْتَصَرَ»^(٧)، ومن الثاني قوله: «كَمْ وَلِدٌ
لَهُ؟ هَيِّقُولُ: سَتَوْنُ عَاماً، فَالْمَعْنَى: وَلَدٌ لَهُ الْأَوْلَادُ وَلَدٌ لَهُ الْوَلَدُ سَتِيرَ عَاماً، وَلَكِنَّهُ
لَتَنَعَّ وَلَوْجَرٌ»^(٨).

(١) قنل ٢٨

(٢) قنل ٢٩

(٣) ظاهر الحذف في قنل للتعوي ١٠٩ والمصطلح المنحوي في كتاب مسيويه ٣٠٩، و انظر الفوائد المشوقة
إلى علوم القرآن ١١١ ١١٢

(٤) البقرة ١٣٧

(٥) النسخ ٣

(٦) الكتاب ١٠٨/١ ب، ٢١١ هـ

(٧) الكتاب ١٠٨/١ ب، ٢١١ هـ

(٨) الكتاب ١٠٨/١ ب، ٢١١ هـ

٢. كثرة الاستعمال.

تعد كثرة الاستعمال في الكلام من العلل الشائعة في التوسع لدى اللغويين، والحاق، وليس أقل على كثرة شيوعها ونبوغها؛ من ورودها في كتب اللغة والنحو، وفي مقدمة هذه المصنفات ((كتاب سيبويه)) فقد عالج سيبويه (ت ١٨٠هـ) مسائل متفرقة من مسائل التوسع في كتابه، على أن الموسوع لها كثرة الاستعمال، وما أصح بين يدي البحث أمثلة لذلك منها ما جاء في كلامه على حذف الجار ((ولكنهم قد يصيرونه ويحيونته فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما كثروا استعماله أحوَجُ))

وقال في موضع آخر من الكتاب: ((... وَغَيَّرُوا هَذَا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ كَارَ لَهُ نَحْوُ لَيْسَ لِغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ مِثْلُهُ فَالْعَرَبُ مِمَّا يُغَيِّرُونَ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ عَنْ حَالِ بَطَائِرِهِ))^(١)

وهكذا تتكرر عبارات (كثرة الاستعمال) أو شيوع الاستعمال في كتاب سيبويه، لينبئ لنا أنه كان ذا تربية ومعرفة بهذا النمط من المسوغات

أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فإنه ينظر إلى التوسع في العربية بظرة شمولية وسعة تقدم بها على كل من سبقه خطوات، وكان يعول كثيراً على شيوع الاستعمال والاستئناس به في شرح طاهرة التوسع في الكلام وذلك لأن أكثر الأساليب دوراً في الاستعمال هي أكثرها عريضة للتوسع، وباءً على القلة والكثرة في الاستعمال فقد يشيع التوسع ويكثر هي أبواب دون غيرها، كالذي يكون في باب الظروف، حيث ير الظروف يتوسع فيها أكثر من غيرها كما سرى في منحنى دراستنا لها

فإن حتى كان يحمل كثيراً من أساليب التوسع على المجاز، ويرى أنه معلى من معانيه، ولعل ذلك راجع إلى نظرته الواسعة للفصيحة إلى مثل هذه الأساليب على أنها صرب من صروب المجاز، وموقفه من اللغة ومذهبه منها الذي يصر من خلاله على أن اللغة مجاز في مجاز.

(١) لكتاب ٢٩٤/١ ب، ١٦٣/٢ هـ

(٢) لكتاب ٣١٠/١ ب، ١٩٦/٢ هـ، عبارة سيبويه (مِمَّا يُغَيِّرُونَ) يريد ربما يغيرون، فهو يستعمل (مما) بمعنى (ربما) كثير، انظر نطق الميراني في ٨/١ ب

ومما ذكره ابن جني شاهداً على كثرة الاستعمال في اللغة: ((مُفْعَل، وَأَفْعَل))
فخصى بزيادة الميم والهمزة في أولهما، لأنه وجد أكثر اللغة على ذلك قل: ((وَأَعْلَمَ
أَنَّكَ إِذَا حَصَلَتْ حَرْفَيْنِ أَصْلَيْنِ فِي أَوَّلِهِمَا مِيمٌ أَوْ هَمزةٌ، وَفِي آخِرِهِمَا أَلِفٌ مَحْذُوفَةٌ
بِزِيَادَةِ الْمِيمِ وَالْهَمْزَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَعْتَبَرْنَا اللَّغَةَ فَوَجَدْنَا أَكْثَرَهَا عَلَى ذَلِكَ . . . وَذَلِكَ
حَوْ . مَوْسَى، وَأَرْوَى، وَأَفْعَى وَمِثْلَهُمَا ((مُفْعَل، وَأَفْعَل)) وذلك أن (مُفْعَلًا) فِي الْكِسَامِ
أَكْثَرُ مِنْ (فَعْلَى) وَ(أَفْعَل) أَكْثَرُ مِنْ (فَعْلَى) أَلَا تَرَى أَنَّ زِيَادَةَ الْمِيمِ أَوْلاً لِكَثَرِ مِنْ زِيَادَةِ
الْأَلِفِ رَابِعَةً))^(١) وهذه من مسائل ابن جني الصَّرْفِيَّةِ الَّتِي كَانَ يَرَى فِيهَا تَوْسِعاً
وَعَرَضَهَا فِي كِتَابِهِ (سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ)

ومن معانيه الأخر التي صَرَّحَ بِالتَّوَسُّعِ فِيهَا: الْأَعْلَامُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّهَا تَنْتَوِيحُ
عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهَا، فَقَالَ: ((وَأَعْلَمَ أَنَّ الْأَعْلَامَ بِمَا جَارَتْ فِيهَا هَذِهِ
الْمَحَالَّةُ لِلْجُمْهُورِ مِنْ قِيلِ أَنَّهَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، فَجَارَ فِيهَا مِنَ الْإِتْسَاعِ مَا لَمْ يَجُزْ فِي
مَا قَلَّ اسْتِعْمَالُهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ))^(٢)

وبهذا يُعَدُّ ابن جني أبداً لِقَاءِ أَكْثَرِ مَرْبُوعَةٍ وَأَشْمَلِ تَعْمِيمٍ فِي مَعَالِجَةِ نَصُوصِ
التَّوَسُّعِ وَمُسَوِّغَاتِهِ مِنْ سَبْيِيهِ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ أَنَّ سَبْيِيهِ كَانَ يُؤَصِّلُ لِمِثْلِ هَذِهِ
لِلْمَسَائِلِ، أَمَّا الَّذِينَ جَاؤُوا بَعْدَهُ فَتَرَحُّوا وَفَصَّلُوا.

(١) سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/٢٢٨

(٢) سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/٢٢٧-٢٢٨

رابعاً / موانع التوسيع

اللغة نظام دقيق به صوابط وأصول تحكمه، وتجري أساليب التعامل معه على قواعد العرب التي قعدوها ووصعوا أصواتها وأنشأوا أحكامها بعد الاستقراء والتتبع لكلام العرب بنظمه وبثريته، وهو الذي عليه بنوا قواعد العربية الكلية ثم حلصوا إلى أن ((النحو عِلْمٌ أُسْتَحْرَجَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ))^(١)

وبما كانت اللغة محكومة بصوابط، فالتوسع فيها -إد- ليس أمراً فوضوياً لا صابط له، بل هناك موانع تمنع المتكلم من أن يتوسع ويتفصح في غير مواطر النوسع كما أن هناك مسوغات تجبر له أن يتوسع ويتفصح

ولعل من أهم وطائف هذه الموانع وعمل الإتيان بها هو منع الاضطراب والحلل الذي يؤدي إلى سوء التركيب في الجملة للعربية والأسلوب الصحيح، ومن ثم إيجاد التوافق والتوازن في أساليب النظام اللغوي العام.

فالكلام العربي وإن جرى على الإيجاز والاختصار والحذف واستعمال المجازات المختلفة في التعبير عن أغراضهم إلا أن ذلك لا يجري بشكل سائب فيختار المتكلم متى شاء ويتوسع متى شاء (وبذلك أن كلام العرب وإن كثر الاتساع فيه، محظور بحروف معدودة معروفة، ومَحْصُورٌ بأوران معلومة تلحقها الأقسام ويشتمل عليها عراب يتفق به نون الأدهان)^(٢)، وبناء على هذا المحذور في اللغة وجداً أن أهم المحظورات والموانع ما يأتي.

١. الإجحاف.

وهي من العلل التي نكرها مسيويه في كتابه إذ قال. ((وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَرْبٍ قَلِيلٌ وَلَمْ يَشُدَّ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مَا لَا بَالَ لَهُ إِنْ كَانَ شَدًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَدَهُمْ إِجْحَافٌ أَنْ يَذْهَبَ فِي أَقْلِ الْكَلَامِ عِدَّةً حُرَافٍ))^(٣)، وقد يسمي مسيويه الإجحاف (إحلالاً) نحو قوله: ((... ثم الذي ما يكون على حرف ما يكون على

(١) الاقتراح ٣٠، وقول لابن السراج، وانظر مكافاة الخطيب بن أحمد في فنون العربي ٥٠، وانظر لمع الأدلة في أصول النحو ٩٥

(٢) فتشع ٤٣

(٣) الكتاب ٣٠٤/٢، وانظر ٤١٨/٢، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤١٨/٤ هـ

حرفين وقد تكون عليهما الأسماء المظهرية المتمكنة والأفعال المنصرفة وذلك قليل؛ لأنه إخلال عندهم بهن؛ لأنه حذف من لقل الحروف عددًا^(١).

وتردد مصطلحا (الإجفاف) و(الإحلال) في مواضع متفرقة في كتاب سيبويه، من ذلك قولك ((وَأَتَّ هِيَ) فَتَقَلَّ يَأُوهَا، لأنها لو نَوَتْ أَجْجَفَ بها أَسْعًا .. وليس في الكلام أَسْمُ هَكَذَا))^(٢) ففي قوله ((وليس في الكلام أَسْمُ هَكَذَا)) يدل على وصوح المبع في الكلام والمنع (الإجفاف والإحلال) في الاختصار والحذف.

ومما وصفه سيبويه (بإحلال المعرط) ما ذكره في باب تكون الروائد فيه بمرلة ما هو من نفس الحرف، فذكر أنهم ((لو حذفوا من (سَمَّيْدَع) حرفين لحدفوا من (مُهَجِر) حرفين فقالوا (يَا مَهَا) وهذا لا يكون؛ لأنه إحلال معرط بما هو من نفس الحرف^(٣)، ومثله في إحلال بالحذف قوله: ((وقالا في (مُرٍ) إذا وَقَعَا (هَذَا مُسْرِي) كَرِهُوا أَنْ يُحَلَّوْا بالحرف يَجْمَعُوا عليه دَهَاب (اليمرة) و (الياء))^(٤).

ولعل كثيرًا من النحاة كان يعرف هذا الصرب من الإجفاف في الحذف من الكلام، فهذا الإمام السيوطي قد عقد له باب في كتابه (الأشبه والسطائر) في النحو سماه اختصار المختصر، ونحت هذا الباب تكلم عن ما يمتنع وما لا يجوز من الأساليب في الكلام العربي، ونص على أن (اختصار المختصر لا يجوز لأنه بجفاف به، ومن ثم لم يجر حذف حرف الجر قياسًا^(٥).

ثم حكى السيوطي عن ابن جني في المحتسب عن شيوخه أن (حذف الحرف يس بقياس؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لصرب من الاختصار، ولو ذهب تحذف لكانت مختصرة لها هي أيضًا واختصار المختصر إجفاف به^(٦)).

وقد شرح لنا ابن جني في (الخصائص) قول أبي بكر أن للحروف إنما دخلت الكلام لصرب من الاختصار ومثل له بأمثلة كثيرة منها: ((أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ رَيْدٌ،

(١) الكتاب ٢٠٥/٢ ب، ٢١٩/٤ هـ

(٢) الكتاب ٣٢/٢ ب، ٢٦٢/٣ هـ

(٣) الكتاب ٣٣٩/١ ب، ولفظ ٣٣/٢ ب، ٢٤٠ ب، ٢٧٨ ب، والكتاب ٢٦١/٢ هـ

(٤) الكتاب ٢٨٩/٢ ب، ١٨٤/٤ هـ

(٥) الأشباه والنظائر في النحو ٥٦/١

(٦) الأشباه والنظائر في النحو ٥٦/١، الخصائص ٢٧٣/٢ وانظر كتاب النحت ٢٩

فقد اشئت (ما) عن أنعي وهي جملة فعل وفاعل وإذا قلت: قامَ القومُ إلا ريداً، فقد
 نابت (إلا) عن (استثني) وإذا قلت: قامَ ريدٌ وعمرٌ، فقد نابت (الواو) عن (أعطى)
 و (من) في قولك: أكلتُ منَ الطعامِ، نابت عن (للبعض) أي أكلتُ من بعضِ
 الطعامِ، وكذا نفية ما لم نَمْنَعُهُ، فإذا كانت هذه الحروف نوابغ عمَّ هو أكثرُ منها
 من الحُمَلِ وغيرها لم يَجْرِ من بعد ذلك لَنْ تَنْتَهَكَ وَيُجَحَّفَ بها^(١)
 وحكى السيوطي عن أبي يعيش تعليلات قريبة من تعليلات أبي جني فذهب إلى
 أن ((حروف النداء نابتة عن (أنادي) وإذا أحدث تحفها كان اختصاراً لمختصرٍ وهو
 جحاف^(٢)،

ثم علَّل بعده ما ورد من حذف حرف النداء على أنه يُحذف (لقوة الدلالة على
 المحذوف فصدر القربة الدالة على المحذوف كالتلفظ به^(٣)، فهذا قدر كاف من
 الأمثلة للتدليل على وجود مانع الإجحاف في التوسع في الكلام العربي.
 ٢. الالتباس:

وهو محذور في اللغة ومانع قوي من موانع التوسع في الكلام، لذا وصع البحا
 له ما يزيله إذا حيف، كالإعراب الذي وصع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها
 باعتبار المعاني المختلفة.

وقد جاء هذا للمانع بمراتب متفاوتة من حيث القوة في كتاب سيوييه مرة (علة
 الناس) ومرة (خوف التباس) وأخرى (كراهية التباس)، فمن الأول قوله: ((وقالوا:
 أمَلُّوا فلم يفتحوها؛ لأنهم لم يريدوا أَنْ يُخْرِجُوا (فَعَلَ) مِنْ هَذَا الْبَابِ وَلَرَادُوا أَنْ تَكُونَ
 الْأُيُوبَةُ الثَّلَاثَةُ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعُلَ) مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَلَوْ فَتَحُوا لَأَلْتَبَسَ فَحَرَجَ (فَعَلَ) مِنْ
 هَذَا الْبَابِ^(٤)).

وقد يقرن سيوييه الإعلال بالالتباس كما في قوله في باب: ((ما جاء على لَنْ
 (فَعَلْتُ) منه مثل (يَعْتُ) وَإِنْ كَانَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ صَارُوا
 بَعْدَ الْإِعْلَالِ إِلَى الْإِعْتِلَالِ وَالْإِتْبَاسِ فَلَوْ قُلْتُ: يَفْعُلُ مِنْ (حَيٍّ) وَلَمْ تَحْسَدَفْ لَقُلْتُ

(١) الخصائص ٢/٢٧٤، ونظر الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٧

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٨

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٨

(٤) كتاب ٢/٢٥٣ ب

يَحْيَى، فَرَفَعَتْ مَا لَا يَحِلُّهُ الرُّفْعُ فِي كَلَامِهِمْ فَكُرِهُوا ذَلِكَ كَمَا كُرِهُوا فِي التَّصْعِيفِ
وَأِنْ حَدَّثْتَ فَقُلْتَ (يَحْيَى) أَدْرَكْتَهُ عِلَّةٌ لَا تَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ فَصَارَ مُلْتَبِسًا بِعِيْرِهِ بِعَمِّي
(بِعَمِّي) وَ (يَقِي) وَحَوَّه فَلَمَّا كَانَتْ عِلَّةٌ بَعْدَ عِلَّةٍ، كُرِهُوا هَذَا الْاعْتِمَادَ عَلَى
الْحَرْفِ . (١٠) (١).

ومثلها علة كراهية التباس لفظ بلفظ أو معنى بمعنى كما في قوله:
(وَسَأَلْتُهُ) عِ قَوْلِهِ: (كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ فَتَحَاوَرَ اللَّهُ عَنْهُ، وَ هَذَا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ
هَهُنَا، فَرَعَمَ أَنْ لِلْعَامَّةِ فِي: (أَنْ) (الْكَافُ) (هَ) لَعُوْ إِلَّا أَنْ (مَا) لَا تُحَدِّثُ مِنْهَا كِرَاهِيَةً
أَنْ يَحْيَى لَفْظُهَا مِثْلَ لَفْظِ: (كَأَنَّ) كَمَا أَلْزَمُوا (النُّورَ) (لَفْعُلْنَ) وَ (الْلَامَ) قَوْلُهُمْ: (إِنْ كُنْ
لَفْعُلْنَ) كِرَاهِيَةً أَنْ يَلْتَبَسَ اللَّفْظَانِ (١١) (٢).

أَمَّا آخَرُ هَذِهِ الْعِلَلِ فَهِيَ عِلَّةُ حَوِّفِ الْإِتْنَابِ وَهِيَ أَحَدُ مِنْ أُحْتِيهِ وَيُمْكِنُ عَدُّهُ
الثَّلَاثَةُ مِنْ حَيْثُ قُوَّةُ مَدْعَاهَا فِي الْكَلَامِ يَحْدُ عِلَّتِي (الْإِتْنَابِ وَكِرَاهِيَةِ الْإِتْنَابِ) وَتَرَدَّدَتْ
عِلَّةُ (حَوِّفِ الْإِتْنَابِ) فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ فِي كِتَابِ سَيُوبِيَّةَ، وَمِنْ أَمَثَلَتِهِ الَّتِي صَوَّرَحَ
فِيهَا بِهَذِهِ الْعِلَّةِ قَوْلُهُ فِي جَمْعِ (فَاعِلٍ): ((وَأَمَّا مَا كَانَ أَصْلُهُ صَعْبَةً فَأُجْرِي مَجْرَى
الْأَسْمَاءِ فَقَدْ يَبْنُوهُ عَلَى (فَعْلَانِ) كَمَا يَبْنُوْنَهَا وَذَلِكَ بِرَكِيْبٍ: وَرُكْنَانٍ وَ (صَاحِبُ
وَصُحْبَانٍ) وَقَدْ كَسَّرُوهُ عَلَى (فَعَالٍ) قَالُوا: (صِحَابُ) حَيْثُ أُجْرُوهُ مَجْرَى (فَعِيلٍ) نَحْوِ:
(جَرِيْبٍ: وَجُرْبَانٍ) فَأَدْحَلُوا (الْفِعَالِ) هَاهُنَا كَمَا أَدْحَلُوهُ ثَمَّةَ حَيْثُ قَالُوا: (إِفَالٌ) وَ (فَصَالٌ)
وَذَلِكَ نَحْوِ: (صَحَابٍ) وَلَا يَكُونُ فِيهِ (فَوَاعِلٌ) كَمَا كَانَ فِي (فَائِلٍ) وَ (خَائِمٍ) وَ (حَاجِرٍ)؛
لَأنَّ أَصْلَهُ صَعْبَةً وَلَهُ مُؤَنٌ فَيَفْصَلُونَ بَيْنَهُمَا (إِلَّا فِي (فَوَارِمْ) فَلْيَنْهَمُ قَالُوا: (فَوَارِمْ)
كَمَا قَالُوا (حَوَاجِرٍ)؛ لَأنَّ هَذَا اللفظ لَا يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا لِلرِّجَالِ، وَلَيْسَ فِي أَصْلِ
كَلَامِهِمْ أَنْ يَكُونَ إِلَّا لَهُمْ فَلَمَّا لَمْ يَحَافُوا الْإِتْنَابَ قَالُوا: (فَوَاعِلٌ) كَمَا قَالُوا: (فَعْلَانِ)
وَكَمَا قَالُوا: (حَوَارِثُ) حَيْثُ كَانَ أَسْمًا حَاصًّا كـ (رَيْدٍ) (١٢) (٣).

(١) الكتاب ٢٨٨/٢ ب، و انظر - ٥٥/١، ٢٨٣ ب، و ٣٩٨/٤ هـ

(٢) أي الخطيل .

(٣) الكتاب ٤٧٠/١ ب هـ ٣ / ١٤٠ هـ

(٤) الكتاب ١٩٨/٢ ب، و انظر ١٨٦، ٣٦٠، ٤١٥ و ٦١٤/٣-٦١٥ هـ، و انظر الشاهد وأصول النحو،

مبحث العلة عند سيوبه ٢٥٦ وما بعدها

و عقد السيوطي في (الأشياء والنظائر) باب سَمَاءُ (اللتس محدود) تكلم فيه عن
محاذير الالتباس ثم ساق آراء النحاة المتقنين فيه
فِيمَا نَقَلَهُ قول ابن فلاح في (المعني): ((وإنما أمتنع حذف حرف البدء من
المستعاض به لئلا يلتبس لأمه بلام الابتداء، فإنها مفتوحة مثلها، ولا يكفي الإعراب
فارق لوجود اللبس في المقصور والمبني في حالة الوقف))^١، ثم ذكر من مواضع
الالتباس لأحر أن العرب ((لم يجمعوا (حية) على (حي) لئلا يلتبس بالحي الذي
هو صند المبيت بحلاب سائر ما كان من هذا النوع كـ (بقرة) و (بعمه) و (حصاة) و
(حرادة) فإنهم اسقطوا في جمعه الهاء وكذا في منكره))^٢،
ومن المسائل الصرفية التي حكاها السيوطي عن صاحب (السيوط) أنه قال
((كن قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو: (صَرَبَ) و(قَتَلَ) على (مَفْعَل) بأن يقال
(مَصْرَب) و(مَقْتَل) ليكون جاريًا على (يَصْرِب) و(يَقْتُل) إلا أنه عدل إلى مفعول لئلا
يتنبس بأسم المفعول من (أَفْعَلَ) نحو: (مُكْرَم) و(مَصْرَب) من (أَكْرَم) و(أَصْرَبَ
و حصَّ الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه))^٣،
وهكذا تعد علة (الالتباس) من أهم موانع التوسع في الكلام.

(١) الأشياء والنظائر في النحو ٣٢٩/١

(٢) الأشياء والنظائر في النحو ٣٢٩/١، قال الكسائي سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء إلا في (حية)
فإنهم يقولون (حية) للمذكر والمؤنث، فيقولون (ربيت حية على حية) فلا يطرحون الهاء من ذكره.

(٣) الأشياء والنظائر في النحو ٣٣٥-٣٣٦

خامساً / مستويات التوسع

إن الذي تقرّر عند النجاة وبصرٍ عليه كثيرٌ منهم هو أن التوسع أكثر من أن يحاط به في كلام العرب^(١)، فالعرب لهم مسالكٌ وطرقٌ في التعبير عن أغراضهم، فيجرون ويختصرون ويتوسعون في كلامهم كثيراً، وذلك لحدّة أذهانهم وجودة إتيانهم، ينتبهون للزمرة الدقيقة، وينقلون للإشارة الطبيعة واللحظة الرقيقة، فذلك نرى كلامهم مشحوناً من أنواع الإيجاز والاختصار والحذف والاقتصاد^(٢) ولما كان يدبّرهم في الكلام على هذا، فالتوسع -بدأً- يشتمل على جميع مستويات اللغة وعامة صروبها، وإن كان ليس بالضرورة أن يتبع التوسع على حدٍّ واحدٍ في جميع اللغات.

ومن هذا ترى كثرة الاختلاف والتباين في التوجيهات الإعرابية وسعة التأويل للنصوص العربية الواردة في كلامهم شعراً ونثراً، فضلاً عن النصوص القرآنية ومن هنا فقد أحتكنا إلى حطة البحث التي أحتفظناها والزمنا نصّاً بالأحد بمفرداتها ودراسة كل مستوى على حدة، وإن كانت نظرة للتقدم ودراساتهم لهذه المستويات نظرة شمولية واحدة دون تفريع أو تشقيق لها.

كما نرى ذلك اللون من الشمولية والعموم في كتاب سيبويه وكتب النحاة المتقدمين الأحرار ولذا سدرس مباحث التوسع الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والعروضية كلاً على انفراد، تحقيقاً لرغبة في النص كامة في استخلاص ما غمض وحفي من مواضع التوسع فيها أولاً، ورغبة في إطلاع القارئ وتبنيه العاقل على أن كتاب سيبويه ليس كتاباً في النحو والصرف حصن، كما يعتقد كثير من الباحثين وطلبة العلم وإنما (الكتاب) موسوعة لمعارف مختلفة بل يعدّ (أول موسوعة عربية تجمع المعارف اللغوية في شتى نواحيها)^(٣)، فهو المصنف الوحيد للتقديم الذي استوعب جميع مسائل النحو العربي وإليك مستويات التوسع:

(١) انظر الكتاب ١/١٠٩ ب، ٢١٤-٢١٥ هـ والأصول في النحو ٢/٢٩٥

(٢) اللحت وبيان حقيقة ٢٨

(٣) المصطلح النحوي ٨٠.

١. المستوى الصوتي

تداول علماء القدماء كثيراً من الطواهر الصوتية وعالجوها تحت مفهوم السَّعة في التعبير والتوسع في الكلام، والتفصح في منطوق اللغة ومنثورها وسستكم في دراستنا للتوسع في المستويين الصوتي والصرفي على بعض مباحث سنويه الصوتية

٢. المستوى الصرفي:

اندرج تحت هذا المستوى بعض المعائل الصرفية المهمة كالترادف والمشارك اللفظي، والنضاد والاشتقاق وإن وجود مثل هذه الطواهر في لغتنا العربية أمر لا يمكن إنكاره أو البرهنة على عدم وجوده، بطراً لما تحمله هذه الطواهر من تحولات صرفية تُعد من أهم عوامل النمو اللغوي.

ولو أخذت ظاهرة الاشتقاق كمودجاً من نماذج الصيغة الصرفية فلبداً ملحطاً أن أهمية هذه الظاهرة لنمو وتطور اللغة لا تُرَدُّ من حيث إنه أحد فرغ من أمر أو خلق كلمة جديدة من جذر يتصمّن فكرة معينة^١، لأننا لو أكتفينا بهذا لوجدنا أنفسنا أمام صيغ صرفية ثابتة لا نقل التغيير في معظم أحوالها، كالفاعل والمفعول والمصدر والصيغة المشبهة وغيره.

ولكن أهمية الاشتقاق تتجلى في أن تتعدّد مصادر وطرائقه في الأحدث واللغة الحية هي اللغة التي تتسم بقدرتها على الخلق والإبداع، أي خلق ألفاظ جديدة ومعنى مُبتكرة تتحقّق من خلالها مولاتها لتطور الحياة، والاشتقاق من أهم الأسباب التي تتحقّق بها تلك القدرة وكلما توسّعت طرائقه كان ذلك مدعاةً إلى توسّع اللغة وزيادة قدرتها على النمو.

ولما كانت معظم الصيغ الصرفية ثابتة لا تقبل التغيير وإن عدم التصرف مضافاً للتوسع^٢، جاء الفصل الصوتي والصرفي صغيراً، ومباحثه في كتاب سيبويه محدودة لم يصرّح بالتوسع فيها، ولكنها تتّرع بالفهم وطول البحث.

(١) أنظر الخصائص ٢٤٢/٣

(٢) أنظر الأشياء والنظائر في النحو ٣٦

٣. المستوى النحوي:

ولعل أوسع ما يندرج تحت هذا المستوى هو التوسع في الظروف، فقد عقد السيوطي باباً مستقلاً في الأشباه والنظائر بعنوان (الاتساع) لفاض فيه بالكلام على الطرف، بناءً على أن الظروف يتوسع فيها أكثر من غيرها، ومستأول بإيجاز بعض صور التحول في الظروف، وكيفية التوسع فيها على أنها سدرتها بشيء من التفصيل عند وصولنا إليها في الدراسة النحوية في كتاب سيبويه، فمن صور التحول في الطرف:

أ. وقوع المصدر ظرفاً:

كقولهم: (مَقَمَّ الْحَاجِّ) و (حَقُوقَ النَّجْمِ) و (جَلَّافَةُ فَلَانٍ) و (صَلَاةُ الْعَصْرِ)^(١)، فقد توسعوا في هذه المصادر هصبوها على الطرف، وذكر السيوطي ((أنه يجوز التوسع في طرف الزمان والمكان . والمصدر المنتصب على الطرف، كمَقَمَّ الْحَاجِّ و حَقُوقَ النَّجْمِ))^(٢)

ومن المصادر الواقعة طرفاً قولهم: (صَكَّةٌ عُمَيٍّ)^(٣)، فَصَبَّهَها بِمَا ذَكَرَها من الأمثلة، قال العارضي (ت ٣٧٧هـ): ((إِغْلَمَ أُنْ صَكَّةً) من قولهم (جَنَّتُهُ صَكَّةٌ عُمَيٍّ) مَصْدَرٌ واقِعٌ مَوْقِعَ الظَّرْفِ، مثل: مَقَمَّ الْحَاجِّ، وَحَقُوقَ النَّجْمِ))^(٤). وإلى مثل هذا ذهب الرمضري (ت ٥٣٨هـ) وذكر أن الأَصْلَ: لَقِينَهُ وَقَتَ صَكَّةٍ عُمَيٍّ، أي: وَقَتَ ضَرْبَتِهِ، فأجرى مجرى قولهم (أَتَيْكَ حَقُوقَ النَّجْمِ، وَمَقَمَّ الْحَاجِّ)^(٥).

ب. نصب الظرف مفعولاً به:

كقولهم: ((يا سارقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ))^(٦)، فمن قال: ((يا سارقَ اللَّيْلَةِ ..)) فعلى إضافة سارق إلى الليلة ونصب (أهل) على التوسع في الظرف، فَصَبَّ نَصَبَ المفعول به.

(١) أنظر القتب ١١٤/١ ب، ٢٢٢/٣ هـ

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ٣٦/١، و أنظر - الأصول في النحو ٢٣١/٨

(٣) صكة عمي: أي نصف الليل

(٤) البديع ٥٩١

(٥) المستقصى في أمثال العرب ٢٨٨/٢

(٦) القتب ٨٩/١ ب، ١٧٥/١-١٧٦ هـ

قال ابن السراج وهو يورد شاهد سيبويه ، (يا سارق الليلة أهل الدار) ، قال
(فحَرَ الليلة وحملها مفعولاً بها على المَعْنَة) ،^١

وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في كتاب التعليفة إذ كان يرى أن سيبويه
أوضح بإضافة السرق إلى الليلة أنها غير طرف وأنها مفعول به على المَعْنَة ، لأن
الطرف لا يُصاف إليها^٢ .

فسبويه يجعل الليلة مسروقةً على التوسع وهي تشبه في اللفظ - للمصاف إلى
اسم فاعله ، لأنَّ (سَرَقَ) فعل مُتَعَدٍّ .

٤ . المستوى البلاغي :

عالج القدماء تحت هذا المستوى طواهر متعددة من الحذف والاختصار
والتقديم والتأخير والإصمار والاسنعاء ومِمَّا يُمكن عَدُّه من مباحث البلاغة
وتخصص البلاغيين وسقف أولاً على طاهرة الحذف ، باعتبارها طاهرة لغوية
تشارك فيها اللغات الإنشائية ، حصيصة من حصائص العربية الراقية
— الحذف ، وفيه :

— حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه :

إنَّ من أشهر شواهد البلاغيين وأكثرها دوراً على ألسنتهم ممَّا
صنَعُوهُ تحت باب المجاز بالحذف قوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا وَالْعِزَّتِي
أَقْدَمَ فِيهَا﴾^٣ ، فقد أشار أبو عبيدة (ت ٢١٠ هـ) إلى أنَّ في الآية مجازاً بالحذف قال :
ومن محار ما حذف وفيه مصرع^٤ ، ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا وَالْعِزَّتِي أَقْدَمَ فِيهَا﴾
والتقدير . وأسأل أهل القرية

(ويرى كثير من القدماء حذف المضاف لتأنيده كثيراً جداً في اللغة ، قايل حتى
بذكر أنَّ منه في القرآن ثلاثمائة موضع ، وقيل إنَّ في القرآن منه رهاء ألف

١ . الأصول في النحو ١/١٩٦ ، و أنظر حرافة الأدب ٣/٨٠-١٠٠ ، والأشباه والنظائر في النحو ١/٢٥

٢ . التعليفة على كتاب سيبويه ١/٧٣ ، و أنظر معاني القرآن للقرطبي ٢/٨٠ ، والحجة في القراءات

للفارسي ١/١٤

٣ . يوسف ٨٢

٤ . مجاز القرآن ٨/ .

موضع^(١)، كما لورد صاحب إعراب القرآن كثيراً من الأمثلة قُدرَ فيها حذف المضاف^(٢)، أما الشعر وسائر اللغة فعُيِّها منه ما لا يُحصى^(٣).

ويعد هذا الصرب من الحذف من أوسع صروب الحذف وأكثرها دوراً في القرآن والشعر وفصيح الكلام، وهذه الكثرة هي التي دفعت ابن جني إلى القول بأنه: (في تعدد الرملِ سعة)^(٤).

٥. المستوى العروضي.

لما كان العرب أهل فصحة وبلاغة وبيان تملَّكوا اللغة، فأحدوا بناصريَّتها، فمتاروا عن غيرهم وعلا كعبهم على من سواهم، نقوةً نصَّروهم في شؤون الكلام وبراعتهم في التعبير، ونوسعهم في شعاب القول، لما يمتلكون من قوة في البيان وتربية في اللسان.

أقول، لما كانوا كذلك كان اهتمامهم (بالإعراب) اهتماماً لا يُصاهيه اهتمام، وكانوا أشدَّ ما يحشونه؛ اللحن وليس أدلَّ على ذلك من قول أحدهم لعبد الملك بن مروان: أسرع إليك الشيب، فقال: شيبني برتقاء المنابر ومحافة اللحن^(٥) وما صار سيئويه إلى ما صار إليه إمام في العربية - إلا بكلام لحن فيه أحد شيوخه، عندما كان يتلمذ عليه وإلى على نفسه أن يطلب علماً لا يلحن فيه أحد^(٦). وقد أجمع علماء الأمة على أن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاحتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به^(٧). ولهذا كانوا يهتمون بدراسة النحو، والحرص على طلبه وتحصيله لأنه العلم الذي يصور المصنَّع من الزلل وبه قال قائلهم (من الكامل):

النحو يتيسر من لسان الأكن - وأمره تكريمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم أجلتها - فأجلها منها مقيم الأسن

(١) الخصائص ٤٥٢/٢

(٢) عرب القرآن ٤١/١ - ٩٤

(٣) الخصائص ٤٥٢/٢، ظاهرة الحذف ٢٠٨

(٤) المحاسب ١٨٨/١

(٥) من تاريخ النحو ١١

(٦) أنظر العربية، دراست في اللغة واللهجات والأساليب، يوهنك ٧٢

(٧) لمع الأدلة في أصول النحو ٩٥

(٨) البيهقي لإسحاق بن خلف في زهر الألف ١٣٧/٣، وفيات اللهجات ١٦٤/١، ونسب إلى أبي سجد البصري

في صبح الأعشى ١٦٩/١، ولإبراهيم بن خلف المهراني في المعشرف ٥٠/١، وهما بلا نسبة في عيون =

وَمِمَّا تَقَرَّرَ لَدَى اللُّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ أَنَّ الْعَرَبَ الْفُصْحَاءَ كَانُوا يَتَعَوَّنُونَ بِالْإِعْرَابِ
وَالْإِيَانَةِ أَكْثَرَ مِمَّا يَتَعَوَّنُونَ بِالْوَرْرِ وَالْقَافِيَةِ، وَمِنْ هَذَا كَثُرَتْ عِيُوبُ الْوَرْرِ وَالْقَافِيَةِ فِي
الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ مِنْ مِثْلِ: الرَّحَافِ، وَالْإِقْوَاءِ، وَالْإِطْءِ، وَتَوَسَّعَ الْمُشْعَرَاءُ فِي أُرْتِكَابِ
الضَّرَائِرِ وَالرَّحَافَاتِ الْقَبِيحَةِ

فَمِمَّا حَافِظُوا بِهِ عَلَى سَلَامَةِ الْإِعْرَابِ وَلَمْ يُدَالُوا بِكَثْرِ الْبَيْتِ قَوْلَ قَطْرِي بِسِ
الْمُفْجَأَةِ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

وَصَارِيَةً خُذًا كَرِيمًا عَلَى فَتَى^١ أَغَرَّ نَجِيبِ الْأُمَهَّاتِ كَرِيمِ^٢

فَقَدْ أَنْشَأَ الْبَيْتَ (أَغَرَّ) مَمْدُوعًا مِنَ الصَّرَفِ، وَلَوْ صَرَفَهُ فَقَالَ (أَغَرَّ) لَكَسَ
صَحَّ فِي الْوَرْنِ الْعَرُوصِي، لِأَنَّ وَرْنَهُ حِينْدِي يَكُونُ فِي الْعَرُوصِ (أَغَرَّرَ يَفْعُولُونَ)
فَيَكُونُ الْوَرْنُ تَامًا، أَمَّا إِذَا قَالَ (أَغَرَّ) وَلَمْ يَصْرِفْهُ، دَخَلَتْ رَحَافٌ يَمْتَنِي رَحَافَ
الْقَنْصَرِ^٣، فَصِيرَ بِهِ تَفْعِلَةً (فَعُولُونَ): فَعُولٌ أَيُّ: أَغَرَّرَهُ فَعُولٌ.

وَأِلَى هَذَا دَهَبَ الصَّرَفِيُّ (ت ٢٤٩ هـ) فَذَكَرَ أَنَّ الْوَجْهَ إِلَّا يَصْرِفُ. ذَكَرَ حَمَلَهُ
عَلَى الرَّحَافِ أَقْبَسَ مِنْ صَرْفٍ مَا لَا يَصْرِفُ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذَا مَدْمُومٌ الْجَهْلَاءُ
الْفُصْحَاءُ مِنَ الْعَرَبِ^٤.

وَالْعَرَبُ الْفُصْحَاءُ مَعَ حُرْصِهِمُ الشَّدِيدِ كَمَا أَسْلَفْنَا عَلَى سَلَامَةِ اللَّعَةِ وَعِنْدَ
الرَّيْعِ فِي الْإِعْرَابِ لَهُمْ شَوَاهِدٌ جَارُوا فِيهَا عَلَى الْإِعْرَابِ
وَتَوَسَّعُوا فِي أُرْتِكَابِ الرَّحَافَاتِ تَوْسَعًا كَبِيرًا، وَ ((إِنَّكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِي الْقَصِيدَةِ سِوَى
طَالٍ - مِنَ الْأَبْيَاتِ السَّالِمَةِ مِنَ الرَّحَافِ إِلَّا الْبَيْتَ الْفُلَانِيَّ^٥))

= الْأَحْبَرُ ١/١٥٧، وَالْعَقْدُ الْغَرِيدُ ٢/٤٨٠، وَالتَّحْلِيلُ فِي بَصَلَاخِ الْخَلَلِ ٣١٥، سَرِيخٌ بِعَمَادٍ ٤/١٣، بِهَجْمَةٍ

لِمَجَالِسِ ٦/١، وَالتَّيْبُ الْفُلَانِي فِي كِتَابِ التَّنْصِيحِ ١٣

(١) أَنْظَرَ الْبَيْتَ فِي الْمَنْصُفِ ٧٧/٢

(٢) وَهُوَ جَدَفٌ لِلْحَامِرِ السَّالِكِ مِنَ الْجَرَاءِ، وَالتِّي تَصِيرُ فِيهِ تَفْعِلَةً (فَعُولُونَ) فِي الطَّوِيلِ (فَعُولٌ) أَنْظَرَ شَرْحَ

سُحْفَةِ الْخَطِّ ٤٥ وَمَعْجَمُ مَصْدَلِ الْحَبِّ الْعَرُوصِ وَلَقَوَاهِي ١٩١، وَالْعَرُوصُ لَوَالِصُحِ ٤٨، وَمَشْكَالَةُ الدُّوَاهِرِ

الطَّبَلِيَّةِ (بَحْثٌ) ع ٢/٤، ١، ٩٦٧

(٣) أَيُّ نَزَكِ الصَّرَفِ.

(٤) أَنْظَرَ الْمَنْصُفِ ٧٧/٢

(٥) الْمَنْصُفِ ٧٨/٢

فَكَانَ مِمَّا رَوَى فِيهِ الْبَيْتُ عَلَى الرَّحَافِ كَذَلِكَ قَوْلُ رُوِيَةِ [مِنْ الرَّحَافِ]:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ
وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ^(١)

فَأُثْبِتَ الْآلِفَ فِي (تَرْضَاهَا) فِي مَوْضِعِ الْجَرَمِ، وَلَوْ قَالَ: (وَلَا تَرْضَاهَا) لَمْ يَكْسِرِ
الشَّعْرَ، لِأَنَّهُ كَانَ يَصِيرُ مَوْضِعَ (مَسْتَقِيلٌ: مَعَاطِلٌ)، وَهُوَ جَائِزٌ، وَلَكِنَّهُ كَرَاهَةُ الرَّحَافِ.
وَقَدْ رَوَى الْبَيْتُ: (وَلَا تَرْضَاهَا) عَلَى الرَّحَافِ، فَقَالَ عَنْهُ الْمَارِسِيُّ: إِنَّ هَذَا
خِلَافَ مَذْهَبِ الْجُعَاةِ مِنَ الْعَرَبِ، وَتَصَرَّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُمْ أَقْوَى عِنْدِي مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ
رَحَافَ الْبَيْتِ لَسَهْلٌ مِنْ أَحْتِمَالِ مَا لَا يَجُوزُ مِنْهُ إِلَّا فِي شُعْرٍ.

وَيُطَهَّرُ مِمَّا نَقَمَ لَنَ الْتَوْسِعَ فِي الرَّحَافِ فَاتِّبَ كَثِيرًا فِي اللَّعَةِ، وَإِلَى مُشْهَرَّتِهِ
وَكَثْرَتِهِ وَهُنُوهُ أَشَدَّ صَاحِبُ الْمُنْصِيفِ يَقُولُهُ ((وَهَذَا أَشْهَرُ مِنْ أَنْ أحتَاجَ إِلَى أَنْ
أُورِدَ مِنْهُ شَيْئًا لِكَثْرَتِهِ، وَهُنُوهُ وَأَشْتَهَارُهُ فِي أَشْعَارِهِمْ))^(٢)
هَذَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّحَافِ.

أَمَّا التَّوَسُّعُ فِي الْقَوَائِي فَكَثِيرٌ أَيْضًا وَلَكِنَّا سَدَّجَرُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ هَتَعَرَّصُ بِإِجْلَالِ
لِيَعَصِي مَبَاجِئِهِ عَنْهُ وَقَوَاهِ عَلَى كَتَبِ الصَّرَائِرِ وَالْقَوَائِي ثُمَّ نَفَصَّلُ الْكَلَامَ فِيهِ
بِدِرَاسَتِنَا لِمَبْحَثِ التَّوَسُّعِ فِي الدِّرَاسَةِ الْعَرُوصِيَّةِ

(١) الْخَصْلَصُ ٣٠٧/١، الْمَنْصِفُ ١١٥، ٧٨/٢، مِنْ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٧٨/١، شَرَحَ الْمَعْصِلُ ١٠٦/١٠، شُرُوحُ
شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ١٠٩، خِرَافَةُ الْآدَبِ ٣٥٩/٨

(٢) الْفَرْقُ الْمَنْصِفُ ٧٨/٢، وَلَوْ حُتِلَ الْمَرْسِيُّ وَمَذَاهِبُهُ فِي الصَّرَفِ وَالْفِعْلِ ٩٢، وَالْمَرْسُورَةُ الشَّعْرِيَّةُ ١٤١-

سادسا / التوسع في كتب أصول النحو

ليس من وكذا البحث أن أدرس (التوسع) بقوسع في كتب الأصول، ولكني
 سأشير إلى ذلك إشارة، أُنَبِّه فيها على مباحثه وإشارات العلماء له ليتيسر للقارئ
 معالم هذه الظاهرة العاشية، وإن كان تلميح العلماء بها أكثر من تصريحهم، وحسبي
 أن أفتح الطريق أمام القارئ والمدارس بمشكلات منه.

١- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ).

لَعَلَّ لِسَ الْمَرَّاحِ مِنَ السَّحَابَةِ الْقَلِيلِينَ الَّذِينَ عَقَدُوا فِي كُتُبِهِمْ بَابًا لِلتَّوَسُّعِ بِإِذْنِ عَقْدِ فِي كِتَابِ (الْأَصُولِ) بَابًا يَحْوِي (الْإِتْسَاعَ) دَهَبَ فِيهِ إِلَى أَرْبَعِ (الْإِتْسَاعِ) صَرْبٌ مِنَ (الْحَدِّ) فَتَكَلَّمْ فِيهِ عَلَى حَدِّ الْمَصَافِ، وَإِقَامَةِ الْمَصَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَعَلَى حَدِّ الْمَصَافِ إِلَيْهِ، فَجَاءَ بِشَوَاهِدٍ سَبْعِيَّةٍ مِنْ أَمْثَالِ (وَأَسْأَلُ الْقُرْبَى) وَقَوْلِ الْعَرَبِ: وَيَسُو فُلَانٌ يَطْوُهُمُ لِلطَّرِيقِ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى اتِّسَاعِهِمْ فِي الطَّرُوفِ نَحْوُ: (صَحِيدٌ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ) وَأَشَارَ إِلَى شَوَاهِدِ الْمَجَارِ الْعَقْلِيِّ نَحْوِ أَنْ يَذْكُرَ أَنَّهَا مِنَ الْمَجَارِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: (إِنِّهَارُكَ صَائِمٌ) وَ(إِنِّكَ قَائِمٌ) ثُمَّ حَتَمَ كَلَامَهُ بِقَوْلِهِ (وَهَذَا الْإِتْسَاعُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ مِنْ أَنْ يُحَاطَ بِهِ) ١٠٠

يراد عليه أن مباحث التوسع في كتاب الأصول مبنوثة في صفحاته
وبإمكان القارئ الرجوع إلى مواضعها نعمة.

۲. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ۳۹۲ھ):

يُعَدُّ ابن جني (أَوَّلُ مَنْ أَقَامَ أَصُولَ النَّحْوِ عَلَى غَرَارِ أَصُولِ الْفُقَهَاءِ) ^(١٠) وَإِنْ لَمْ يَفْتَصِرْ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْأَصُولِ، وَإِنَّمَا تَوَسَّعَ فَذَهَبَ إِلَى أَعْدَدٍ مِنْ ذَلِكَ، وَذَلِكَ هِيَ كِتَابِيهِ (الْحَصَائِصُ).

(١) لأصول في النحو ٢/٢٦٥

(٢) يوسف ٨٢

(٣) الأصوات في النحو ٢٦٦/٢

(٤) فظهر من هذا التوسيع في كتاب الأصول لا بد للتراح، في الأجزاء والمصنفات، إلا أنه

٢٤.٠١٧٨/٢ لغير ٢٤٤.٧٤٢, ٧٤٢, ٢٣٦, ٢٣٥, ٢٣٢ ٢٣١, ٢٢٦, ٢٢٥, ٢١٤, ٨٩ ١

(٥) مكاثة للخليل بن أحمد في البحر العربي ٤٦

والموضع الآخر ما ذكره تحت ((باب في فرق بين الحقيقة والمجاز))^(١)، ذكر فيه عدة مواضع يشير فيها صراحة إلى التوسع وصرابه في الكلام العربي، فمنها ما ذكره عن قول الشاعر^(٢): [من الوافر]

تَغْلُظُ حُبَّ عَنَمَةٍ فِي فُؤَادِي فَيَدِيهِ مَعَ الْخَافِي يَسِيرُ
قال (وذلك أنه لما وصف الحب بالتغلظ فقد اتسع فيه)^(٣)

ويحذر بنا أن نشير إلى كثرة مباحث التوسع في كتب الحصن بل يمكن القول أن هذا الكتاب من أوسع كتب الأصول بحثاً في مسأله، ومن أكثرها وروداً فيه، وحسبنا من ذلك أن رسالة^(٤) جامعة كتبت في الاتساع عند ابن جني علاوة على البحوث^(٥) الصغيرة المنشورة.

٣. الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأئمة في أصول النحو لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأتباري (ت ٥٧٧هـ):
إن رسالتي الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأئمة من الرسائل المهمة في أصول النحو، فقد اعتمد عليها كثير من العلماء فأكثروا النقل عنها والاعتماد عليها، وكان منهم صاحب (الاقتراح) الذي أعتمد - في نقل النصوص - على الرسالتين اعتماداً كبيراً.

إن الرسالتين مجموعتان في كتاب واحد، مطبوعتان ومحققتان^(٦) تحقيقاً علمياً جيداً، كانت الأولى رسالة الإعراب والثانية لمع الأئمة في أصول النحو

(١) الخصائص ٤٤٢/٢.

(٢) عبيد الله بن عتبة بن مسعود

(٣) الخصائص ٤٤٤/٢

(٤) رسالة الدكتور أم محمود ((الاتساع في اللغة عند ابن جني)) للباحث حسن سيميل حسي، كلية الآداب - جامعة الموصل، ١٩٩٥.

(٥) بحث بطولي ((أثر المجاز في اتساع الحرية عند ابن جني)) للدكتور محيي الدين توفيق پراهيم، مجلة الحرية والعلم، كلية التربية - جامعة الموصل، ع ١١/١١٣١، ١٩٩١.

(٦) قام بتحقيق الرسالتين الأستاذ سعيد الأعظمي

لم يصرح الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بلفظ التوسع في رسالتيه، ولكننا لاحظنا بعض مباحثه التي يمكن حملها على التوسع نحو قول الشاعر [من الهرج]

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَسَلِمَ رُذُو الطَّوْلِ وَذُو الْعَرْضِ

فالشاهد في البيت مع (عامر) من الصرف، مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العطفية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف بل لا بد من علة أخرى ليكون اجتماعهم سبباً في منع الاسم من الصرف

وقد أشار الأنباري إلى الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة. فالكوهيون يجبرون منع المنصرف من الصرف للضرورة، والبصريون يابونه

فالبصريون يقولون: ((إنما لم يصرفه؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم))^١، كما يعد صرباً من صروب التوسع في التعبير والتصح في الكلام العربي.

٤. الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).

يعد كتاب (الاقتراح) من الكتب المهمة التي اعتمد عليها العلماء وأكثروا النقل عنها، وذلك لمكانة مؤلفه العلمية وموسوعيته وإحاطته بعلوم كثيرة والكتاب وإن قال عنه مؤلفه أنه: ((كتاب غريب الوصف، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبني، لم تفتح قريحة بمثاله، ولم يتبع بأسج على مثاله، في علم لم أنبئ إلى ترتيبه ولم أتقدم إلى تهديبه وهو (أصول النحو))^٢، أقول على الرغم من دعواه بأنه كتاب بكر، إلا أن الذي يقره يجهل مليئاً بالنقول من كتب النحاة السابقين عليه كالحصائص، ومع الأدلة والإغراب في جمل الإغراب.

(١) ذو الإصبع لحنوتي، العارث بن محرز بن حزن، أنظر لإتصاف في مسائل الخلاف

و لإغراب في جمل الإغراب في أصول النحو ٤٩، وشرح من عجب ٢ / ٢٤ معجم شواهد العربية

(٢) لإغراب في جمل الإغراب في أصول النحو ٤٩ - وأدعيها قد مر في المحرر ج ١ ص ٥

(٣) الاقتراح ٢١

وقد صرّح هو نفسه بذلك قال: ((وأعلم أنني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الحصائص لأبي حنيفة^(١)، ولكن السيوطي توسّع فيه كرّره ابن جني وأبو البركات الأنباري وأصاف ما فاتهما لن يلاحظاه، فأصبح ذلك العلم على يده ناماً بصحاً^(٢)

وحتى إذا تعرض المصموم للكتاب وصورته فلا يريد أن يطيل الوقوف عليه حتى لا يبعد عن أهداف البحث المرسومة، لذا سأعرض بإيجاز لبعض مواطن التوسع في كتاب الاقتراح^(٣) حيث كانت قليلة إذا ما قيس بما هو في كتاب (الخصائص).

عقد السيوطي في كتابه سناً سماه (من أنواع الاستدلال: الاستحسان) نقل فيه كلام ابن جني الذي صرّ فيه على أن دلالة الاستحسان صعبة غير مستحكمة إلا أن فيه صرباً من الاتساع والتصرف، وساق أمثلة ابن جني بعضها بـ قال: ((ومن الاستحسان ما يخرج تنبيهاً على أصل منه، نحو: أمتّخوذ^(٤)، أطوبت^(٥)، الصبود^(٦)، ومصيبة للنفس^(٧))).

كذلك نقل كلام الأنباري في اختلاف العلماء في الأحكام بالاستحسان^(٨) ولما كان العرب ينوِّعون في اللغة ويتصرفون فيها ويقسمون على كلام العرب ما هو من كلامهم، لمروية اللغة وسعتها، قالوا في العجاج ورؤية أنهما قسم اللغة، وتصرفا فيها، وأقدمنا على ما لم يأت به من قبلهما^(٩). ومما جاء في (الاقتراح) دلاً على سعة التصرف في الكلام ما حكاه السيوطي في باب (تداخل اللغات) نقلاً عن كتاب الحصائص قوله: ((إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً، كقوله^(١٠) [من البسيط]

وَأَشْرَبَ الْمَاءَ مَا بَيْنِي نَحْوَهُ عَطَشٌ
إِلَّا لَأَنَّ عُيُونَهُ سَبِيلٌ وَإِيَّاهُ

(١) الاقتراح ٢٢

(٢) مكاة الخليل بن أحمد في فنون لغوي ٤١

(٣) إشارة إلى قول الشاعر [من الطويل]

صَحَّحْتُ فَلَطَوْتُ الصُّدُودَ وَقَلَمٌ وَصَلْتُ عَلَى طُورِ الصُّدُودِ يَوْمٌ

وقد نسب هذا البيت في (الكتف) ٢/١، إلى عمر بن أبي ربيعة، ومنه الأعم إلى المرواني الفصلي

(٤) الاقتراح ١٨٠، ١٨١، ونظر الخصائص ١٤٢/١ ١٤٤

(٥) نظر الاقتراح ١٨٢

(٦) نظر الاقتراح ١٠٩ الخصائص ٣٧

(٧) البيت مروي عن قطرب، وقد استشهد به ابن جني مرتين في (الخصائص) الأولى في ٣٧١/١، وثانية في ١٨/٢، والشاهد فيه إشباع (نحوه)، وبشكل (عُيُونَهُ)، ونظر البيت في الاقتراح ٦٧

فقال (نحو هو) بالإشباع، و (عيونته) بالإسكان فيسعي أن يتأمل حال كلامه لأن العرب قد نعت ذلك للحاجة إليه في أورايشعارها، وسعة نصرّف أقوالها^(١)، وهذا يكون إذا تساوت اللفظتان في الاستعمال وكانت أكثر نهما واحدة^(٢)، والذي تبين من دراستنا لكتاب (الأقتراح) أن الميوطي، قليلاً ما يصّرّح بلفظ التوسع أو السعة أو ما أشق منها، إلا فيما نقله عن ابن جني الذي كان يكثر من ذكر الاتساع ومشتقاته، ولكن الذي يتأمل بصوص الأقتراح لا يعزيم فمهم بعض^(٣)، بصوص الكتاب التي يمكن حملها على التوسع والتجور

٥. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت ١٠٩٦ هـ):

يعدّ هذا الكتاب من مؤلفات المتأخرين من ألفوا في أصول النحو، بسبب لعله أحر كتاب ألف في هذا الميدان

والذي يقرأ كتب أصول النحو يرى أن مادة الأصوليين تكاد تكون واحدة لأنها قواعد وأصول ثابتة عندهم، فليس هناك كبير اختلاف في عرض الأصول والقواعد، فمن يرى جميع كتب الأصول تتحدث عن السماع فتعقد له باباً، والقياس وفروعه في باب آخر، وتراهم يجمعون في الكلام على الاستحصان، والإجماع، والاستصحاب وغيرها من مباحث الأصوليين المشتركة.

وعلى الرغم من أن الشيخ الجزائري لم يصّرّح بلفظ الاتساع إلا سلباً، إلا أن (التوسع) يمكن فهمه من خلال البصوص الواردة في كتابه، والتي هي عرض البصوص التي في (الخصائص) و(لمع الأدلة) و(الإعراب في جمل الإعراب) و(الأقتراح)، فليست أرى في إعادتها بعبارة ولا جدوى، وخصني أن أشير إلى موصيغ التصريح^(٤)، وأحيل على مواضع التلميح^(٥).

(١) الأقتراح ٦٧

(٢) الأقتراح ٦٧ وانظر للخصائص ٣٧٣/١

(٣) انظر على سبيل المثال مبحث الإيماء ١٣٨، ١٣٩، و(في القياس) ٩٤-٩٥، ٩٨، و(في المغير) ١٠٨-١٠٩، و(في القولين لعلم واحد) ١٩٦ من كتاب الأقتراح

(٤) صرح الجزائري بلفظ (الاتساع) عند كلامه على (الاستحصان) فقال ((ودلالته ضعيفة غير مبيحكة بل فيه ضرب من الاتساع))، الارتقاء ١٠١، والنص في (الخصائص) ((وجماعة أي الاستحصان - أن عطته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والنصر))، للخصائص ١٣٣/١، مثله في كتاب (الأقتراح) ١٨٠، لا نقل للميوطي نص ابن جني في الخصائص

(٥) انظر ما ألمح إليه الجزائري في ص ٥٦-٥٧-٥٩ ٦٢ ٦٣-٦٧-١٠٥-١٠٦

١. ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ).
لأنَّ الْمُتَّبِعَ والدال من لكتب الصرائر الشعرية يرى أنَّ هـاك حلطاً بين
الاصطرار والاحتيار، إذ حَمَلَ مؤلفو الصرائر كثيراً من مباحث التوسع على
الضرورة، حتى أسمى الاختلاف فيما بينهم فيما ينظرون إليه من النصوص الواردة
في شعر العرسي القديم اختلافاً تشهد به كتبهم ومصنفاتهم
والكتاب الأول الذي سافر به سريعاً ولن أطيل الوقوف عليه؛ ما يحتمل الشعر
من الضرورة للسيرافي الذي بعد (وصلة من عمل أبي سعيد السيرافي وهي شرح
كتب سيبويه)١

عقد السيرافي في كتابه باباً سماء (باب التقديم والتأخير)٢، ذكر فيه: (لأنَّ
الشاعر ربما يضطر حتى يصع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه،
ويربكه عن قصده الذي لا يخص في الكلام غير)٣.

وكان مم ساقه شاهداً على الاصطرار قول الأخطل لمن النسيط:
مِثْلُ الْقَتْلِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتُهُمْ هَجَرٌ
أراد: بَلَغَتْ نَجْرَانُ سَوْءَاتُهُمْ أَوْ هَجَرٌ، وذلك وَجْهٌ للكلام؛ لأنَّ السَّوَاءَاتِ تَنْقِلُ
من مكانٍ فتنلج مكاناً آخر، وَالْبَلْدَانُ لَا يَنْقِلُ وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ وَلَا يَنْتَقِلُ٤،
وبهذا التأويل قال أكثر العلماء منهم أبو عبيدة الذي كان يرى أنَّ (هذا البيت
مقلوب وليس بعصوب)٥، وقال ابن السراج:

((فَجَعَلَ (هَجَر) في اللفظ هي التي تبلغ السَّوَاءَاتِ، لأنَّ هذا لا يشكُّ ولا يحيل))٦.
وقال ابن قتيبة: ((وكان الوجه أن يقول سَوَاتُهُمْ بالرفع نَجْرَانُ وَهَجَرٌ،
فقلب؛ لأنَّ ما بَلَغَتْه فقد بَلَغَكَ، قال تعالى: (وَقَدْ بَلَغَ الْكُرُومُ)٧، أي بَلَغَتْه))٨.

(١) ما يحتمل شعر من ضرورة ٥
(٢) لنظر ما يحتمل شعر من ضرورة ٢٠٩
(٣) ما يحتمل من الشعر للضرورة ٢٠٩
(٤) ما يحتمل شعر من ضرورة ٢١٠
(٥) مجاز القرآن ٣٩/٢
(٦) الأصون في النحو ٦٥/٣
(٧) آل عمران، ٤٠
(٨) تلويل مشكل القرآن ٩٥

والذي تصَّ على أنَّ في هذا البيت توسعاً، أبو العباس المنزَّد فقد أشار إلى أنَّه
 «جَعَلَ لِلْعَلِّ لِلْمُدَّتَيْنِ عَلَى السَّعَةِ»^(١).

والذي يبدو أنَّ السيراقي لما تنبَّه على أنَّه أدخل في مباحث التقديم والتأخير ما ليسَ
 منياً، وصَحَّ تَسْأُولُ قَالَ فِيهِ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ هِيَا ذِكْرُنَا لَيْسَ مِنْ
 الصَّرُورَةِ؛ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي بَعِيداً، لِأَنَّهَا لَقِيَاءٌ قَدْ فُهِمَتْ مَعَانِيهَا، وَلَيْسَتْ بِأَبْعَدَ مِنْ
 قَوْلِهِمْ: أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي وَالْخَاتَمَ هِيَ إِصْنَعِي، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(٢) [من الطويل]:
 تَرَى لِلثَّوْرِ فِيهَا مَدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَمَسَافِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْعِ أَجْمَعِ
 وَإِنَّمَا يَدْخِلُ الرَّأْسَ فِي الْقَلَنْسُوَّةِ وَالْإِصْنَعِ هِيَ الْخَاتَمُ، وَرَأْسُ الثَّوْرِ فِي الظِّلِّ^(٣)،
 وَلَكِنَّهُ تَوَسَّعَ فَفَلَّطَ.

مسيبويه جعل الأمثلة المسابقة والبيت على التوسع في الكلام إذ قال: وَلَمَّا قَوْلُهُ
 (أَدْخَلَ قُوَّةَ الْحَجَرِ) هُنَا جَرَى عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ، وَالْجِدِّ: (أَدْخَلَ فَأَهَ الْحَجَرِ)، كَمَا قَالَ:
 (أَدْخَلْتُ فِي رَأْسِي الْقَلَنْسُوَّةَ) وَالْجِدِّ (أَدْخَلْتُ فِي الْقَلَنْسُوَّةِ رَأْسِي) ثُمَّ ذَكَرَ الْبَيْتَ.

فهذا الأسلوب من الأساليب العربية في التعبير قد جرى على التوسع والتقليب
 عند مسيبويه، والقلب كثير في شعر العرب^(٤)، كما قال القاضي الجرجاني
 (٣٦٦هـ) . والقول بأنه كثير في شعر العرب دليل على سلامته وصحِّته وحُسْنِهِ،
 لأنَّ الشعراء يتوخَّون في شعرهم الحُصْنَ والإجادة، ولو كان يَحْمِلُهُ عَلَى الصَّرُورَةِ
 الشعرية لَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ.

(١) الكامل في اللغة والأدب ٣٧٠/١

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٩٢/١ ب، ٢٤٠/١ ح، وحرافة الأدب ٢٣٥/٤

(٣) ما يحتل الشعر من الضرورة ٤

(٤) الكتاب ٩٣/١ ب.

(٥) أنظر: الوساطة بين المتكلمي وخصومه ٤٦٩.

٢- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرآن القيرواني (ت ٤١٢ هـ).
 إنَّ أولَ ما يُطالعا به القَرَّارُ في كتابه مصطلح (الاتِّساع) لا ذكره في أول
 كلامه الذي أَسَنَّهُهُ بقوله: (هذا كتابٌ أذكر فيه إن شاء الله ما يجوز للشاعر عند
 الضرورة، من الزيادة والنقصان، والاتِّساع في سائر المعاني، من التقديم والتأخير،
 والقلب والإبدال) (١).

وبدا القَرَّار يذكر مواضع التوسع ويشير إليها فيصريح تارة ويلمح أخرى وكل
 مما صرَّح به بلفظ (الاتِّساع) والسَّعة وما كُتِبَ منها مواضع متعددة منها ما ذكره
 في تكثير المؤنث قال: (ولكنَّ العربَ تَتَّبِعُ هَذَا كَرُّ المؤنث لمعنى تَحْرِجُهُ لَهُ، يُؤَوَّلُ به
 إلى التَّكْثِيرِ كما قالَ امرؤ القيس (٢) [من المتقارب]

بَرَهْمَةٌ رَخْصَةٌ رَوْدَةٌ كَخَرْعُوبَةٍ الْبَيَّاتَةِ الْمَنْفَطِرُ

هَكَكَ (الْخَرْعُوبَةُ) و (الْبَيَّاتَةُ)؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ الْعَصْرَ أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْمَدَكِّ (٣)
 وَمِنْ الْمَوَاضِعِ الْأُخْرَى الَّتِي حَمَلَهَا عَلَى السَّعَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) [من المتقارب]:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُ

قال (فَأَصَمَّ الهَاءَ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَجْعَلُهُ مَعْمُولًا عَلَى السَّعَةِ، فَكَانَ قَالَ هَيَّوْمٌ
 نُسَاؤُهُ وَيَوْمٌ نُسَرُهُ، وَمَنْ جَعَلَهُ ظَرْفًا أَرَادَ: هَيَّوْمٌ نُسَاءُ فِيهِ، وَيَوْمٌ نُسَرُ فِيهِ) (٥)، وَمِنْهُ مَا
 ذَكَرَهُ عَلَى كَوْنِ اللَّفْظِ وَاحِدًا أَوْ الْمَعْنَى جَمْعًا هُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) [من الطويل]:

بِهَا جَيْفُ الْخَوْرِى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٩

(٢) لمرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو، وقيل اسمه خُدج، ولفظ القيس لقب له (أو القروح) لبنت قاله،
 ويقال له (الصَّيْلُ)، ترجمته في حرافة لأب ٣٢٩/١ ٣٣٠

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠١ ١٠٢

(٤) النمر بن توبل، صعلبي من المحصرمين، ولا على النبي ﷺ مسلما وهو كبير، شعر جواد، واسع المقام،
 سَمَاءُ أَبُو عمرو بن الملاء (الْكُنَى)، انظر حرافة لأب ٣٢١/١

(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٦

(٦) علقمة بن عبدة القطر، وابنته منه سَوَاحِمُ بَنَتْ سَ ١٠٧/١ س ١٠٩/١ هـ

فقال: (وَأَمَّا جَلْدُهَا) فَوَحْدٌ وَهُوَ يُرِيدُ: (وَأَمَّا جَلْدُهَا) وَلَكِنْ أخرجَهُ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ اتِّسَاعاً^(١).

ويتضح من الأمثلة أَنَّ القرائَ تَوَسَّعَ فِي حَمْلِ كَثِيرٍ مِمَّا عَدَّ صَرُورَةً عَلَى السَّعَةِ وَبَدَأَ يَكُونُ أَكْثَرَ تَوْسِعاً مِنَ السِّيرَاقِي وَأَوْصَحَ تَدْلِيلاً عَلَى مَبَاحِثِ السَّعَةِ فِي كِتَابِهِ^(٢).

٣. ضرائر الشعر، لابن عَصْفُور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ):

يَعُدُّ كِتَابَ (ضرائر الشعر) مِنْ أَكْثَرِ كُتُبِ الصَّرَائِرِ ذِكْرًا لِمَصْطَلَحِ (السَّعَةِ) فَقَدْ نَرَى هَذَا الْمَصْطَلَحَ كَثِيراً فِي صَفَحَاتِ الْكِتَابِ، فَكِرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ هَذِهِ جَائِزٌ فِي السَّعَةِ، أَوْ لَا يَجُوزُ فِي (سَعَةِ الْكَلَامِ) إِلَّا أَنَّهُ حَمَلَ كَثِيراً مِنْ مَبَاحِثِ التَّوَسُّعِ عَلَى الصَّرُورَةِ، فَأَكْثَرَ مِنْ عِبَارَةٍ: (لَا يَجُوزُ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ)^(٣)، أَوْ ((لَا يَحْتَسِبُ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ))^(٤)، أَوْ ((يَقْبَحُ ذَلِكَ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ))^(٥)، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي تُشْعِرُ الْقَارِئَ بِأَنَّ ابْنَ عَصْفُورٍ قَدْ صَنَّقَ مَا تَوَسَّعَ فِيهِ غَيْرُهُ، وَرَبَّمَا افْتَرَدَ بِهِ لَمْ يَقُلْ بِهِ غَيْرُهُ مِنْ حَمْلِ مَا تَوَسَّعَ بِهِ غَيْرُهُ عَلَى الصَّرُورَةِ، بِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ تَعْلِيْقُهُ عَلَى قَوْلِ مَرْحَمِ الْعَقْلِيِّ^(٦) [مِنْ الطَّوِيلِ]:

غَفَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قِيَضِ بَزِيْزَاءَ مَجْهَلِ
قال: فَاسْتَعْمَلَ (عَلَى) اسْمًا لِلصَّرُورَةِ^(٧)، وَلَمْ يَقُلْ بِهِدِ الرَّأْيِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ

عَلَى مَا نَعْلَمُ

وعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ إِشَارَاتِ الْكِتَابِ إِلَى عَدَمِ الْجَوَازِ فِي السَّعَةِ كَثِيرَةٌ، إِلَّا أَنَّا مَجَّأْنَا مَا حَمَلَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ عَلَى الْجَوَازِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ، فَكَانَ كَثِيراً مَا يَصْرِّحُ بِمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِيهِ فِي الشَّعْرِ وَالدُّنَى، فَمِمَّا ذَكَرَهُ مِنَ التَّحْقِيقِ فِي نَعَاتِ الْقَبَائِلِ

(١) مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الصَّرُورَةِ ١٨٠

(٢) انْظُرِ الصَّفَحَاتِ ١١٠، ١١٣، ١١٧، ١٣٠، ١٦٧، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٣

(٣) انْظُرِ ص ٢٠٣، ٢٨٧، ١٥٥، ١٥٢، ١١٣

(٤) انْظُرِ ١٦٤

(٥) انْظُرِ ١٦٩

(٦) مَرَحِمُ بْنُ الْحَارِثِ، مِنْ بَنِي عَقِيلٍ بَنِ كَعْبٍ، شَاعِرٌ بَدَوِيٌّ إِسْلَامِيٌّ فَصِيحٌ كُنِيَ فِي رَمْسٍ جَرِيدٍ وَاقْفَرِيٍّ،

انْظُرِ خُرَاقَةَ الْأَدَبِ ٤٥/٣، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ ٣٠٥

(٧) صُرَائِرُ الشَّعْرِ ٣٠٥

التخفيف الواقع في الكلمة نحو: (عَصْد) في (عَصْد) و (فَحْد) في (فَحْد) و (إِلْد) في (إِلْد) فذكر أن تلك سائغ في حال المسعة؛ لأنه لغة لقبائل ربيعة،
والحق أن التخفيف من أهم مسوغات التوسع في العربية.

وربما كان بُعِثَ إلى موطن الخلاف فيذكر المانع، ثم يذكر المجوزين، ومن ذلك ما ذكره شاهداً على العطف على ضمير الحفص المتصل من غير إعادة الحفص تشبيهاً له بالعطف على الظاهر، وهو قول الشاعر^١ [من السسيط]:

خَالَتِيَوْمَ قَرِيتَ تَهْجُونَا وَتَعْتَمِنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
يريد: وبه الأيام.

قال ابن عَصَوْر: (وَلَا يَجِيءُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ . وَالكُوفِيِّينَ يُجِيرُونَهُ)^٢.

ومن مسائل الخلاف الأخر التي حملها البصريون على الضرورة وحملها الكوفيون على التوسع، حذف الموصول وإبقاء صلتها، وقد صنَّ ابن عَصَوْر أن هذا عند البصريين من الصرائر التي لا يُقاس عليها لقبُّها . وهو عند الكوفيين جلتز في سعة الكلام^٣.

وحسبي من مواضع الكتاب ما ذكرت؛ لأنَّ المقام مقام إيجاز واحتصار.

٤ الصرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للألويسي (ت ١٣٤٢هـ):

ذَهَبَ الْأَلُوسِيُّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ الَّذِي نَصَّ عَلَى أَنَّ الصَّرُورَةَ مَا وَقَعَ فِي الشَّعْرِ
مِمَّا لَا يَقَعُ فِي النَّثْرِ مِمَّا كَانَ لِلشَّاعِرِ عِنْدَهُ مَسْجُودَةً أَمْ لَا؟^٤

وَعَلَّلَ ذَهَابَهُ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ بِأَنَّهُ الْأَنْسَبُ بِمَذَاقِ الْعَرَبِ، وَالتَّوَسُّعُ عَلَيْهِمْ بِعَسْرِ الْفَرِيسِ، وَكَرَّ لَنَّهُمْ مُحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي الْإِعَاءِ بِمَكْرَمِ أَحْلَاقِهِمْ، وَطِيبِ أَعْرَاقِهِمْ، وَبِكَرِّ أَيَّامِهِمُ الصَّالِحَةِ، وَأَوْطَانِهِمُ النَّارِحَةِ^٥.

صرائر الشعر ٩٦

(٢) الليب بلاسية في الكتاب ١، ٣٩٢، ب، و ٢، ٤، مل، والإتصاف في مسائل الخلاف ١٦٤، وجراسة الأدب ٥ ١٢٣-١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ٣، والمغرب ٣٣٤، وشرح فيب سيبويه ٧/٢ ٢

(٣) صرائر الشعر ١٤٧، ١٤٩

(٤) صرائر الشعر ١٨٢، ١٨٣، وأنصر المسألة ٦٥ من الإتصاف في مسائل الخلاف ٤٦٤

(٥) الصرائر ٦

(٦) الصرائر ٩

لذا بعد كتاب (الصرائر لألومسي) من أكثر كتب الصرائر توسعاً فني الحمل على الصرورة دون النثر، والعبور يشعر بأن المصنف العلامة كان قد عدّ من الصرورة ما يمكن حمله على السعة، وكأنه وضع على النثر دون النثر لذا جاء كتابه حافلاً بالصرورات التي رأت على المائة

وكتاب (الصرائر) على الرغم من تسميته مع الشعر، أعطاه الفسحة له في شعره، وحرّمل النثر من ذلك التوسع والتفسيح، من خلال عنوان الكتاب ومباحثه، إلا أنه شامل جامع يردّ المسائل التي كان يحملها الألومسي على (السعة) من مثل قوله في الفصل بالأجنبي بين المتصايفين قال: برغم كثير من التحويل لكنه لا يفصل بين المتصايفين إلا في الشعر خاصة. والحق أن مسائل الفصل ستع ثلاثاً جائرة في السعة (١)، ثم ذكر أن الأربع الباقية تختص بالشعر.

ولعل أبرز ما يفرّد به كتاب (الصرائر) عن كتب الصرورات الأخر أحيواؤه على منحنٍ خاص عقده المصنف في التنبيه على أمور تقع في فصيح الكلام، وليست من الصرائر قال فيه: وهذه أشياء وقعت في الكلام الفصيح بلاغة وأحكاماً لا تكلف وصرورة فإذا وقع مثلها في الشعر أو غيره لم يصب إلى قائله عجز ولا تقصير، كما يظن من لا علم له، ولا تفقّش عنده.

من ذلك أن يذكر شينين ثم يحيز عن أحدهما دون صاحبه اتساعاً، كما قال تعالى: ﴿وَأَن رَّوَا غَارَةً وَهُوَ امْصُوا إِلَيْهَا﴾ (١٧٥)، ثم أورد طائفة كبيرة من الشواهد القرآنية والكلام المتنور مع إتيانها بقليل من شواهد الشعر، وكأنه يريد أن يقول: إن التوسع في متنور العرب أكثر من منظومهم، بل أكثر من أن يحاط به على حد قول العلماء.

(١) لنظر الصرائر ١٤٢

(٢) بحاشاء: أن يكون المصنف مصدر، والمصنف إليه فاعله، والفاصل بين معنونه، وإب ظرفه والثانية: أن يكون المصنف وصفاً والمصنف إليه إما معنونه الأول والفاصل معنونه الثاني أو ظرفه والثالثة: أن يكون المصنف لا يشبه الفعل وأن يكون الفاصل ضمناً، لنظر كتاب الصرائر ١٤٢ وما بعده، ونظر موضع الفصل في السعة في الشعر لوطي ٥٣/٣، ٥٤، ٥٥

(٣) الصرائر ١٤٢-١٤٣

(٤) الصرائر ١٤٣

(٥) الجصة ١١

(٦) الصرائر ٣٢٦

ونعل أن جنى كان من أكثر العلماء إدراك لمعهوم التوسّع ذلك لم يعتار بسبه
 من حسن لُغويّ قادر على الخلق والإبداع، ثمّاه يُطري على هذا اللون الخلاب فيقول
 (ووجدت في اللغة من هذا الفن - أي: التوسّع - شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو
 جمّع أكثره لجاء كتاباً صحيحاً فإذا مرّ بك شيء منه فتقلبه وأخبر به، فإنه قصير
 من العربية لطيف حمير يدعو إلى الأنس بها، والفاخرة فيها)؛

ومن هنا يعدّ كتاب (الصرائر) للأومسيّ الكتاب الوحيد الذي عني بمباحث
 التوسّع حتى أورد لها مؤلفه باباً جعله حاتمةً له، ذكر فيه كثيراً من شواهد
 القرآن الكريم الذي أحسن بفصاحته ورسائل السلاغة وصادات القوافي وملوك الديار،
 وبهر بمسطيقه سماءه الحكمة والفلسفة وهر أساطين الطام والدستور، كتاب السرم
 كل غال الحجة، ودل كل ناحي على المحجة (ولم يادر صميرة ولا كيرة إلا أحماها)

فالتوسّع - إدا - نوع من التصرف وأسلوب متميز من أساليب كلام العرب،
 وبهذا النوع من التصرف في تأليف الكلام أمثلة كثيرة وركبت في كلام العرب، وفي
 القرآن الكريم، كما أن للتوسّع في الكلام صوراً متعدّدة وأشكالا كثيرة، سيقوم البحث
 بإسطة التام وكشف النقاب عنها بن شاء الله.

ويممّ يمكن تقريره هنا، هو أن العرب لا تعدل من تعبير إلى تعبير، إلا
 ويصحبه عدول من معنى إلى معنى، فالعربي يعطرنه السليمة، وطبعه النقي، وحسنه
 للمرهف، يعهم كيف يصرف القول وكيف يقلب الألفاظ بالإيجار أو بالحدف ويعي
 كيف يأتي بالمتحر الحلال الذي يعي عن إلقاء العصا والجبال كما يقول ابن الأثير
 ووقفه فاحصة على بعض أساليب البلعاء والخطباء والشعراء من الرعيل
 الأول، تعطينا صورة واضحة عن توسّعهم في كلامهم، فنرى خطيبهم إذا قام يخطب
 يتنقل من حال إلى حال، فمن العينة إلى الخطاب، ومن التصريح إلى الكناية يصمّر
 حرفاً معنى حرف آخر، كما ترى الشاعر فيهم إذا قام يمشد يعطف مرفوعاً على
 منصوب، فإذا سئل عن سِرّ ذلك أو قيل له: علام رفعت كذا؟ فإنه يجيبك مشمّراً
 العنق مشرباً على ما يسوؤك ويسوؤك!! علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.

وبعد:

فالتوسّع في الكلام يأتي من أبواب كثيرة في كلامهم، من الحذف أو الزيادة أو الإيجاز والأخصار، أو التقديم أو التأخير والحمل على المعنى، والتحريف ومثل هذا التصرف في قول القول، ملكة لا يألها إلا الذي تعالت فصاحتُه وسمعت طبيعته، ومما لا ملك فيه أن للعربي إذا تعالت فصاحتُه وسمعت طبيعته تصرف وتوكل، ففوة التلاعب بالألفاظ والمعاني وبراعة تحقيق القول؛ صرت من صروب الشجاعة، وجئت من أجناس الارتجال؛ إذا سموا باب التوسّع في اللغة ومك أندرج تحته من صروب البلاغة والمجاز بشجاعة العربية لأختصاصها به وركوبها إياه على أن لا يجرّح عن مس العربية وبطامها.

التوسع في كتاب سيبويه

الفصل الأول

التوسع في المستويين الصوتي والصرفي

وهيه مبحثان:

المبحث الأول المستوى الصوتي

المبحث الثاني المستوى الصرفي

أولاً: الإتياع الحركي

عَالَجَهُ سِيدُوِيَه تَحْت بَاب ((مَا تُكْسَرُ فِيهِ الْهَاءُ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الْإِصْمَارِ))^١
وَسَمَّاهُ الْإِتْبَاعَ، وَعَنَى بِهِ مَيْلَ الْحَرَكَاتِ إِلَى التَّمَاثُلِ، وَمِنْ هُنَا، يُعَدُّ الْإِتْبَاعُ صَرْبًا
مِنْ صُرُوفِ الْعَمَالَةِ، وَالَّتِي نَعْرِفُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِـ (Assimilation).
فَمَا نَحْجِ صَانِعَةً مِنَ الْمَسَائِلِ الصَّوْتِيَّةِ، كَالْمَوْصِغِ الَّتِي كُسِرَتْ فِيهَا هَاءُ الصَّمِيرِ فِي
أَمْثَالِ يَهْ، وَلَدَيْهِ، فَأُشَارَ إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَارِ ((مَرَرْتُ بِهِوَ قُلْد)) و ((لَدَيْهُوَ مَال)) ثُمَّ
أُشَارَ إِلَى قِرَاءَةِ ((وَحَسْبُنَا يَهُودِي، وَهُوَ الْأَرْض))^٢.

ثُمَّ عُلِّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (وَمِنْ قَالَ: ((وَيَذَرِ هُوَ الْأَرْض)) قَالَ: ((عَلَيْهِمْ مَالٌ وَبِهِمْ
ذَلِكَ)) وَقَالَ بَعْضُهُمْ ((عَلَيْهِمْ)) اتَّبَعَ الْيَاءَ مَا أَشْتَبَهَا^٣.

وَفِي صَوِّ الْإِتْبَاعِ الْحَرْكِيِّ عَالَجَ سِيدُوِيَه مَا جَاءَ فِي لَهْجَةِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ مِنْ
فَوِيهِمْ ((مِنْ أَحْلَامِكُمْ)) وَ ((يَكُم)) شَبَّهَهَا بِالْهَاءِ لِأَنَّهَا عَلِمَ بِصَمِيرٍ وَقَعَتْ بَعْدَ
الْكَسْرِ، فَاتَّبَعَ الْكُسْرَةَ الْكَسْرَةَ حَيْثُ كَانَتْ حَرْفَ إِصْمِيرٍ، وَكَانَ لُحْفٌ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْ
يُصَمَّ بَعْدَ لَرٍّ يَكْسِرُ^٤، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ دَهَبَ إِلَى قِيَاسِ ((الْكَلْبِ)) فِي ((أَحْلَامِكُمْ))
و ((يَكُم)) سَبَّوْا إِلَى الْكَسْرِ تَبَعًا لِلْمِيمِ وَالْكَافِ عَلَى الْهَاءِ فِي ((أَحْلَامِهِمْ)) وَ ((يِهِمْ)) لِأَنَّ
كُلًّا مِنْهُمَا عَلِمَ الْإِصْمَارَ.

وَعَقَدَ السُّيُوطِيُّ لِلْإِتْبَاعِ بَابًا فِي ((الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ)) ذَكَرَ مِنْهُ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً وَكُلَّ
أَوَّلَ مَا ذَكَرَ مِنْهُ إِتْبَاعَ حَرَكَةِ الْكَلِمَةِ لِلْمُعَرَّبَةِ لِحَرَكَةِ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بَعْدَهَا كَقِرَاءَةِ مَنْ
قَرَأَ: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ)) فَكُسِرَ الدَّالُّ إِتْبَاعًا لِحَرَكَةِ الدَّالِّ، وَذَكَرَ مِنْهُ إِتْبَاعَ حَرَكَةِ أَوَّلِ
لِلْكَلِمَةِ لِحَرَكَةِ آخِرِ الْكَلِمَةِ قَبْلَهَا كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ((الْحَمْدُ لِلَّهِ))^٥ بِصَمِّ اللَّامِ إِتْبَاعًا
لِحَرَكَةِ الدَّالِّ^٦.

١ - مخطوط ٢٩٣/٢، ٩٥/٤ هـ.

٢ - الفصل ٨١.

٣ - مخطوط ٢٩٤/٢، ٩٦/٤ هـ.

٤ - مخطوط ٢٩٤/٢، ١٩٧/٤ هـ.

٥ - فوائدها قرأ الحسن البصري، ورؤية، وروى عن زيد بن علي، وهي لغة نعيم وبعض غطفان.

٦ - يقول الأول الثاني للتجسس أنظر فخر عفت الشاذة - وابتداء فصله للبشر في القراءات الأربع عشرة ١٢٢.

٧ - الفاتحة، ١، وبها قرأ إبراهيم بن أبي عبلة أنظر فخر عفت الشاذة ١.

٨ - أنظر الأشباه والنظائر في النحو ٢٩/١.

ثانياً الإمالة والتفخيم

الإمالة ((عُدُولُ بِالْأَلِفِ عَنْ أَصَوَاتِهِ وَجُوحٍ بِهِ إِلَى الْيَاءِ هِيَ صَيْرُ
مَحَرَّحَةٍ بَيْنَ مَحَرَجِ الْأَلِفِ الْمَفْخَمَةِ وَبَيْنَ مَحَرَجِ الْيَاءِ))^(١) وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالإِمَالَةِ عِنْدَ
إِطْلَاقِهِ فِي كُتُبِ اللَّعَةِ وَالْقِرَاءَةِ، وَيَقَابِلُهَا الْفَتْحُ.
وَالْفَرْقُ الصَّوْتِيُّ بَيْنَ الإِمَالَةِ وَالْفَتْحِ، أَنَّ الْأَلِفَ لِلْمَعَالَةِ صَوْتٌ لَيْسَ يُصَفُّ صَبِيحاً،
أَمَّا الْأَلِفُ غَيْرُ الْمَعَالَةِ - فِي حَالَةِ الْفَتْحِ - فَصَوْتٌ لَيْسَ يُصَفُّ مُتَمَعِّعاً^(٢)، وَذَكَرَ سَيِّئُوهُ
أَنَّ الْخَطِيلَ مَنَامُهَا (الإِجَاحُ)^(٣).

وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَاةَ لَوْ أَنَّ الْعَرَضَ مِنَ الإِمَالَةِ تَقَرُّبُ الْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ وَالْفَتْحَةُ نَحْوُ
الْكَسْرِ فَهِيَ تَقَرُّبُ الصَّوْتِ مِنَ الصَّوْتِ^(٤).

وَلَمْ يَكْتَفِ النَّحْوِيُّونَ وَلَا الْقُرَّاءُ بِمُعَالَجَةِ كَوْنِ الإِمَالَةِ خَاصَّةً بِجُوحِ الْأَلِفِ
صَوْتِ الْيَاءِ، بَلْ أَشَارُوا إِلَى حَالَاتٍ ثَلَاثٍ أُخْرَى هِيَ:

١ - الْأَلِفُ لِلْمَعَالَةِ نَحْوُ الصَّغَةِ مِنَ الْقَتْلِ، الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ

٢ - لِكَثْرَةِ الْمُشْوَبَةِ بِالضَّمَّةِ مِنْ أَمْثَالِ: (فِيل) وَ(يَيْم) وَ(عَيْص) مِمَّا يُنْصَبُ
لِلْمَجْهُولِ مِنَ الْأَقْعَالِ، وَيَعْرِفُ عِنْدَ النَّحَاةِ بِالإِثْمَامِ

٣ - الضَّمَّةُ لِلْمُكْتَوِبَةِ بِالْكَثْرَةِ مِنْ أَمْثَالِ (بُوع).

وَهَذِهِ هِيَ حَالَاتُ الإِمَالَةِ، فَإِذَا أَضْمَحْنَا إِلَيْهَا الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ عُدُولُ
بِالْأَلِفِ إِلَى الْيَاءِ الَّذِي يَسْمَى الإِمَالَةُ الْمُخَصَّةُ، لَمْ يَحِثْ أَرْبَعُونَ حَالاً أُولَى هِيَ
الضَّمَّةُ وَالْأَخِيرَةُ قَلِيلَةُ الشُّبُوحِ

وَلَمَّا كَانَتْ الإِمَالَةُ مِنَ الْعِلَاقِ الْكَلَامِيَّةِ، وَطَاهِرَةً صَوْتِيَّةً مِنْ طَوَاهِرِ الْمُعَالَاتِ،
فَقَدْ أَهْتَمَّ النَّحَاةُ بِالإِشَارَةِ إِلَى أَهَمِّ الْقَبَائِلِ الْمُحِبَّةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَأَهْتَمَّ أَهْلُ الْقِرَاءَةِ
بِالإِشَارَةِ إِلَى الْمُحِبِّينَ مِنَ الْقُرَّاءِ وَعَالِمَةِ أَهْلِ بَخْدٍ مِنْ تَمِيمٍ وَأَسَدٍ وَفَيْسٍ، وَأَكْثَرُ الْيَمَنِ
يُمِيلُونَ، لَأَنَّ الإِمَالَةَ غَالِبَةٌ فِي أَلْسِنَتِهِمْ فِي أَكْثَرِ الْكَلَامِ^(٥).

(١) شرح المفصل ٥٤/٩، وانظر الطواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة عاصم الجعفي البصري (١٢٨هـ) ٥٢

(٢) انظر في البحث الصوتي عند العرب ٧٨

(٣) الكتاب ٢٢٨/٣، وانظر في البحث الصوتي ٧٨

(٤) انظر الكتاب ١١٢/٤، المختصر ١٤١/٢، الكتاب ١٦٨/٩

(٥) انظر شرح المفصل ٥٤/٩، وجمع اليوسع ٤/٢، وانظر لهجة تميم ولثارتها في العربية الموحدة ١٢٧

وَلَمَّا كَانَتْ حَقِيقَةُ الْإِمَالَةِ هِيَ أَنْ تَقَرَّبَ الْأَلِفُ نَحْوَ الْبَاءِ لَوْ لَمْ تَتَّحُوا بِهَا نَحْوُ
الْكَسْرِ، فَلَمْ يَسِيُوبِهِ عِلَالٌ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ عَلَى أَنَّهَا مِنْ قِبَلِ الْمُشَاكَلَةِ بَيْنَ الْحَرَكَاتِ إِذْ
قَالَ: هَذَا الْكَيْفُ قَدْ نُسِبَ الْبَاءَ، وَلَزِمُوا أَنْ يَقْرَبُوهَا مِنْهَا^(١).

وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْأَسَالِيبِ الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ الْقَوْلُ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ يُلْحَظُ أَنَّ الْإِمَالَةَ
صَرَّبَ مِنْ صُرُوبِ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ، وَسِمَةً مِنْ مِمَّاتِ التَّنْصُرِفِ فِي التَّعْبِيرِ، وَتِلْكَ
مَرَّةٌ مِنْ مَرَايَا لُغَتِ الْمُشَايِرَةِ الْقَادِرَةِ عَلَى الْخَلْقِ وَالْإِيدَاعِ وَالتَّنْصُرِفِ فِي هُجُورِ
الْقَوْلِ.

لِأَنَّ الْقُحْمَاءَ لَمْ يَعْطُوا عَنْ تَخْلِيلِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الرَّاقِيَةِ مِنْ ظَوَاهِرِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَعَلَّ
أَنْ جِيءَ مِنْ تَوَاقُلِ النَّبِيِّ أَشَارُوا إِلَى أَنَّ الْإِمَالَةَ وَالتَّنْفِخِيمَ فِي حُرُوبِ الْمُعْجَمِ صُرُوبٌ
مِنَ الْإِتْسَاعِ وَتِلْكَ لَنْ الْإِمَالَةِ وَالتَّنْفِخِيمِ صُرُوبٌ مِنْ صُرُوبِ التَّنْصُرِفِ...^(٢) كَمَا أَشَارَ
إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ جَوَامِدٌ لَا حَظَّ لَهَا فِي التَّنْصُرِفِ لِأَنَّهَا كَمَا (لَا) وَبِمَا قَامَا
تِلْكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا فَالَتْ مَوْصِعَهَا مِنْ الْهَجَاءِ فَصَارَتْ أَسْمَاءً كَقَوْلِنَا: (السَّهَاءُ) حَرْفٌ
كَأَنَّ... ظَلَمًا كَانَتْ تَفَارِقُ كَوْنَهَا هِجَاءً إِلَى الْأَسْمَاءِ نَحْنُهَا صَرَّبَ مِنْ الْقُوَّةِ فَصَرَّفَتْ
فَحَمَلَتْ الْإِمَالَةَ وَالتَّنْفِخِيمَ^(٣) تَوْسَعًا وَمَجَازًا.

١ - الْإِمَالَةُ فِي كِتَابِ سِيُوبِيهِ:

الْإِمَالَةُ ظَاهِرَةٌ صَوْتِيَّةٌ رَاقِيَّةٌ مِنْ ظَوَاهِرِ لُغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَهِيَ مِمَّنْ
ظَوَاهِرِ الْمُمِثَّلَةِ Assimilation، وَتِلْكَ تَهْتَمُّ بِتَأْيِيدِ الْأَصَوَاتِ الْمُتَجَاوِزَةِ فِي الْكَلِمَاتِ
وَالْجُمَلِ، وَمِيلَتَهَا إِلَى الْإِتْفَاقِ فِي الْمَخْرَجِ وَالصَّفَاتِ نَزْوَعًا إِلَى الْأَنْسِجَامِ الصَّوْتِيِّ،
وَالْقِيَادَا فِي الْجَهْدِ الَّذِي يَبْذُلُهُ الْمُتَكَلِّمُ.

وَعَرَّفَ الدَّرْسُ الصَّوْتِيَّ عِنْدَ الْعَرَبِ قَانُونُ الْمُثَالَةِ، وَسَمَاءُ لِلنَّحْسَاءِ بِمُثَبِّعَاتٍ
مِنْهَا مَا سَمَاءُ سِيُوبِيهِ: بِالْمُصَارَعَةِ وَالتَّقْرِيبِ^(٤)، وَسَمَاءُ لَنْ يَحِشُّ بِتَجَانُسِ الصَّوْتِ
وَتَشَاكُلِهِ^(٥)، وَسَمَاءُ لَنْ الْحَاجِبِ: لِلْمُكَاسَبَةِ^(٦).

(١) الكتاب ٢٥٩/٢، ١١٧/٤.

(٢) المعجم ٣٩/٢، والنظر الاتساع في اللغة عدد من ج ١٦٧.

(٣) الكتاب ٢٥٩/٢ ب.

(٤) شرح المعجم ٣١٨/١٠.

(٥) شرح الشافية ٤/٣.

وَنَعُدُّ (الْإِمَالَةَ) إِحْدَى ظَوَاهِرِ الْمُعَامَلَةِ الَّتِي تَقُولُهَا سِيبَوِيهِ فِي كِتَابِهِ، وَالَّتِي تُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَلِفَ غَيْرَ الْمُعَامَلَةِ أَضْلَعُهَا الْمُعَامَلَةُ فَرَعَ^(١)
 كَمَا أَنَّ الْإِمَالَةَ إِحْدَى الظَّوَاهِرِ الْخَاصَّةِ بِنُطْقِ الْفَتْحَةِ الطَّوِيلَةِ نَظْقًا بِجَعْلِهَا بَيْنَ
 الْفَتْحَةِ الصَّارِيَةِ وَالْكَسْرِ الصَّارِيَةِ.
 وَحَقَّ سِيبَوِيهِ هَذَا الْقَوْلُ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: ((الْأَلِفُ تَمَالٌ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ
 مَكْسُورٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: عَابِدٌ، وَعَالِمٌ، وَمَسَاجِدٌ، وَمَفَاتِيحٌ. وَإِنَّمَا أَمَلُوهَا لِلْكَسْرِ النَّبِيِّ
 بَعْدَهَا، أَرَادُوا أَنَّ يُقَرَّبُوا مِنْهَا))^(٢).

فَالْإِمَالَةُ فِي الْأَمْتَلَةِ الَّتِي نَكَرَهَا سِيبَوِيهِ وَهِيَ عَالِمٌ وَعَابِدٌ، تَعْنِي نُطْقَ الْأَلِفِ
 الطَّوِيلَةِ بِصُورَةٍ تَجْعَلُهَا قَرِينَةً - نَظْقًا - مِنَ الْكَسْرِ الَّتِي تَكُونُ لِلْأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَهَذَا يَقْبَلُ
 أَنَّ الْفَتْحَةَ الطَّوِيلَةَ الْمُعَامَلَةَ إِنَّمَا تَأْتِي فِي مُحِيطِ صَوْتِيٍّ بِغَيْرِهِ نُونٌ غَيْرُهُ، فَالْفَتْحَةُ
 الطَّوِيلَةُ فِي لَهْجَةِ الْحِجَازِ لَهَا صَوْرَتَانِ صُورَةٌ بِلا إِمَالَةٍ، وَصُورَةٌ بِالْإِمَالَةِ، وَكِلَاهُمَا
 وَاحِدَةٌ صَوْتِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَكَانَتْ لَهْجَةُ الْحِجَازِ الْقَدِيمَةِ لَا تَعْرِفُ الْإِمَالَةَ.
 أَمَّا مِثْلُ سِيبَوِيهِ الْأَجِيرُ وَهُوَ (مَفَاتِيحٌ)؛ فَالْإِمَالَةُ فِي تَفْسِيرِهِ أَثَرٌ لِلْكَسْرِ، وَكَأَنَّهُ
 تَصَوَّرَ فِي كَلِمَةِ مَفَاتِيحٍ - الْكَسْرَةُ شَيْئًا وَالْيَاءُ شَيْئًا آخَرَ. وَالْوَقْعُ أَنَّ نَظْرَةَ الْحَوَائِصِ
 الْعَرَبِ لِلْحَطِّ جَعَلَتْهُمْ يَتَصَوَّرُونَ أَنَّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ كَسْرَةٌ طَوِيلَةٌ بِهِوَ كَسْرَةٌ ثُمَّ يَاءٌ
 سَاكِنَةٌ. وَلِهَذَا لَمْ يَلَاظِطْ سِيبَوِيهِ أَنَّ الْإِمَالَةَ حَدَثٌ كَأَنَّهُ لِمَدِّ الْيَاءِ (الْكَسْرَةُ الطَّوِيلَةُ)
 وَكَتَفَى بِأَنَّ وَاحِدَ الْكَسْرِ هُنَا مَرَّةً وَهُنَاكَ أُخْرَى.

وَقَدْ عَلَّلَ سِيبَوِيهِ ظَاهِرَةَ الْإِمَالَةِ بِالْتِمَاسِ الْجُعَةِ، وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ السَّائِدُ فِي عِلْمِ
 اللُّغَةِ إِلَى عَهْدٍ قَرِيبٍ، حَيْثُ فَسَّرُوا كُلَّ تَطَوُّرٍ يَحْصُلُ فِي كُلِّ اللُّغَاتِ تَقْرِيبًا وَغَرَوًا
 إِلَى عَامِلٍ لِلتَّهْوِيلِ وَالْجُعَةِ^(٣).

وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ^(٤) إِلَى عَدَمِ وَجُودِ فَتْحَةٍ فِي نَحْوِ: كِتَابٍ وَعَالِمٍ وَهُدًى،
 وَإِنَّمَا جَاءَ كُلٌّ مِنْ (النَّاءِ) فِي كِتَابٍ، وَ(الْعَيْنِ) فِي عَالِمٍ، وَ(الدَّالِّ) فِي هُدًى مُحَرَّكَةً
 بِأَلِفٍ أَمَدٍّ وَحَدَّاهَا^(٥).

وَالَّذِي يَتَّبِعُ كَلَامَ سِيبَوِيهِ لَا يَجِدُ أَثَرًا لِكَلَامِهِ عَنِ الْفَتْحَةِ وَإِنَّمَا الَّذِي يَمَلُ عِنْدَهُ
 هُوَ الْأَلِفُ وَحْدَهُ فِي مِثْلِ: عَابِدٍ، وَعَالِمٍ، وَمَسَاجِدٍ وَمَفَاتِيحٍ، وَغَدَايَرٍ، وَهَابِيلٍ^(٦)،
 وَكَذَلِكَ عَمَّارٌ وَكِلَابٌ^(٧).

(١) لِكِتَابِ ٢٥٩/٢ ب.

(٢) لِكِتَابِ ٢٥٩/٢ ب.

(٣) د. عبد الفتاح بسماويل شلبي.

(٤) نَظَرُ الْإِمَالَةِ فِي الْغَرَامِطِ وَاللَّهْجَةِ الْعَرَبِيَّةِ ٥٢.

(٥) لِكِتَابِ ٢٥٩/٢ ب.

(٦) لِكِتَابِ ٢٥٩/٢ ب.

وَقَدْ ذَكَرَ سَبِيوِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ كَثِيرًا، حَيْثُ قَالَ (وَمِمَّا نَعَالُ أَلْفُسُهُ قَوْلُهُمْ؛ كَيْتَابُ
وَبَيَّاحٌ، وَإِنَّهُمْ فَعَلُوا هَذَا لِأَنَّ قَبْلَهَا يَاءٌ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْكَسْرِ) ^(١)، وَقَدْ ذَكَرَ لَمْ مَا
أُمِيلَتْ لِلْيَاءِ؛ مَثَبِيَّاسٌ مَوْقَبِيَّاسٌ عَجَلِيَّاسٌ مَوْغَلِيَّاسٌ ^(٢)، وَمِمَّا جَعَلُوا كَثْرَتَهُ كَالْيَاءِ أَمَالُوهُ لِدَلِيلِكَ؛
(دِرْهَمَانٍ) وَ (وَرَأَيْتُ قِرْحَانًا) وَ (وَرَأَيْتُ عِلْمَانًا) ^(٣).

وَأَخِيرُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ عِلَلِ الْإِمَالَاتِ هُوَ الْإِمَالَةُ لِلْإِمَالَةِ حَيْثُ تَجْتَمِعُ فِي
الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ إِمَالَتَانِ وَقَدْ ذَكَرَهَا سَبِيوِيهِ وَعَلَّلَهَا لِهَا فَقَالَ: (وَقَالَ سَاسٌ رَأَيْتُ عِمَادًا
فَأَمَالُوا لِلْإِمَالَةِ كَمَا أَمَلُوا لِلْكَسْرِ) ^(٤).

وَبِذَا أَكْتَفِي بِمَا أَوْزَنْتُهُ مِنْ إِمَالَاتٍ مُعَلَّلَةٍ فِي كِتَابِ سَبِيوِيهِ، وَلَسْتُ أَتَعَرَّضَ
لِلْإِمَالَاتِ اللَّتِي وَرَنْتُ عَنِ الْعَرَبِ عَلَى صَعْبٍ أَوْ سُودٍ لِأَنِّي مَسَاتَاوُلٌ جَانِبًا مِنْهَا فِي
(مَوَاقِعِ الْإِمَالَةِ) بِإِشَاءَةِ اللَّهِ.

٣ - مواقع الإمالة في كتاب سبيويه:

- عَقَدَ سَبِيوِيهِ بَابًا فِيمَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْإِمَالَةِ فِي كِتَابِهِ وَصَحَّ لَنَا فِيهِ مَا يَمْتَنِعُ
مِنَ الْإِمَالَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَتَمَكَّنَّا بِإِلَامْتِنَاقِهِ وَالتَّشْبِيهِ - لَمْ نَعْرِ مَوَاقِعَ الْإِمَالَةِ إِلَّا فِي
أَمْرَيْنِ، أَوَّلُهُنَّ الْإِمَالَةُ لَا تَرُدُّ فِي شَيْئَيْنِ:
الأول: فِي أَصْوَاتِ الْإِطْبَاقِ؛ (الصَّادُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ وَالْقَافُ) وَثَنَيْنِ مِنْ
أَصْوَاتِ الْخَلْقِ (الْخَاءُ وَالْعَيْنُ).
- الثاني: لَا تَرُدُّ فِي بَعْضِ الْأَكْوَالِ مِثْلُ: حَتَّى، وَلَمَّا، وَلَنِي، وَلَا، وَمَا، وَمَعْنَى
ذَلِكَ لَمْ تَرُدُّ فِي الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَتَمْتَنِعُ فِي الْحَرْبِ.

(١) الكتاب ٢/٢٦١ ب

(٢) الكتاب ٢/٢٦١ ب.

(٣) الكتاب ٢/٢٦١ ب

(٤) الكتاب ٢/٢٦٢ ب

(٥) الكتاب ٢/٢٦٤ ب، وانظر فهرس كتاب سبيويه ٥٩٢

وَعَلَّ سِيْبُوِيَه مَنَعَ الْإِمَالَةَ فِي الْأَصْوَاتِ الْمَطْبُوقَةِ وَالْحَقِيقَةِ عِنْدَ مَجَارَاتِهَا لِأَلِفٍ
إِذَا اسْتَبَعَدَتْ (الْحَاءَ وَالْعَيْنَ) كَوْنَهَا أَصْوَاتٌ مُسْتَقْلِيَةٌ إِلَى الْحِكْمِ الْأَعْلَى وَلَمْ كَانَتْ
الْأَلِفُ تَمْتَلِكُ إِلَيْهِ عِنْدَ خُرُوجِهَا إِلَى الْإِمَالَةِ (كَأَنَّ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ أَحَبَّ عَلَيْهِمْ).

كَمَا أَنَّهُ أَنْكَرَ إِمَالَةَ نَاقِدٍ وَعَاطِلٍ وَعَاصِمٍ وَعَاصِدٍ وَعَاطِلٍ وَنَاجِلٍ وَوَاحِلٍ مَعَ
نَ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ أَمْلَأَهَا يَدْعُو أَنَّهَا (لُغَةٌ مِنْ لَا يُوَحِّدُ بِلُغَتِهِ).

وَمِمَّا مَنَعَ سِيْبُوِيَه الْإِمَالَةَ فِيهَا الْأَدْوَاتُ وَعَلَّ ذَلِكَ بَارَّ الْعَرَبِ بِفِرْقُونَ بَيْنَ أَلْعَاتِ
وَبَيْنَ أَلْعَاتِ الْأَسْمَاءِ قَالَ: (وَمِمَّا لَا يُمِيلُونَ أَلْفَهُ حَتَّى) وَ(أَمَّا) وَإِلَّا فَرَّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
أَلْعَاتِ الْأَسْمَاءِ نَحْوِ حَبْلِي، وَاعْطَشِي).

وَقَدْ عَلَّقَ أَبُو مَعِيدٍ السَّيْرَاهِي عَلَى مَا ذَكَرَهُ سِيْبُوِيَه مِنْ إِمَالَةِ مَك لَا يَتَّبِعِي لَرَّ
يَمَالُ فِي الْقِيَاسِ.

وَالَّذِي حَكَاهُ سِيْبُوِيَه عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ إِمَالَتَهُ مِنْ أَمَالٍ مُطْلَبًا وَعَيْنًا^(١)، وَقَوْلُ
بَعْضِهِمْ رَأَيْتُ عَرَقًا وَصَبِيحًا، حَيْثُ عَلَّ سِيْبُوِيَه ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (فَتَشَبَّهُوْهَا بِأَلِفٍ حَبْلِي)^(٢)
وَهَذَا التَّعْلِيلُ بِلَا مَنَاقِصَ لَا يَتَّبِعِي الْغَيْبَ وَلَا يُبْرِي الْعَلِيلَ، لَكِنَّ السَّيْرَاهِيَّ كَتَبَ
الْعُمُومَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: (وَقَوْلُهُ فَتَشَبَّهُوْهَا بِأَلِفٍ حَبْلِي . إلخ يريد أن للدين أَمَالُوا
مَشَبَّهُوْهَا هَذِهِ الْأَلِفَ لَمَّا وَقَعَتْ مَطْرَفًا بِأَلِفٍ لِلتَّائِيَةِ الْمَقْصُورَةِ، وَلَا جِلَافَ فِي جَوَارِ
إِمَالَةِ الْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ لِلتَّائِيَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقْلِبُ يَاءً فِي النَّثْنِيَةِ)^(٣).

وَمِمَّا مَنَعَ سِيْبُوِيَه الْإِمَالَةَ فِيهَا (الرَّاءُ) فِي مِثْلِ رَاشِدٍ وَفَرَّاشٍ، وَعَلَّ مَنَعَ هَذِهِ
الرَّاءَاتِ مِنَ الْإِمَالَةِ: (كَأَنَّهُمْ قَدْ تَكَلَّمُوا بِرَأْسٍ مَعْتَوْحَتَيْنِ فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ قَوِيَتْ عَلَى
نَصَبِ الْأَلِفَاتِ)^(٤).

وَمِنْ هَذَا لَسَجَلُ مَا قَرَّرَهُ سِيْبُوِيَه وَالْحُصَّةُ بِمَا يَأْتِي:

(١) الكتاب ٢/٢٦٤ ب

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤ ب، وانظر عم اللغة العربية ٢٢٧ ٢٢٨

(٣) الكتاب ٢/٢٦٧ ب

(٤) الكتاب ٢/٢٦٧ ب

(٥) الكتاب ٢/٢٦٧ ب

(٦) هامش كتاب سيبويه ٢/٢٦٧ ب

(٧) الكتاب ٢/٢٦٧ ب

١ - لَمْ حُرُوفَ الْأَسْمَاءِ تَمْنَعُ الْإِمْلَاءَ إِذَا كُنَّ حُرُوفٌ مِنْهَا قَبْلَ الْأَلِفِ وَالْأَلِفِ تَلِيهِ، كَقَاعِدٍ، وَغَلَبٍ، وَخَلِيدٍ لَوْ بَعْدَ أَلِفٍ تَلِيَهَا كَسَبَ سَلِيدٌ وَعَلِيطٌ وَعَصَاصِمٌ وَعَلَسِيدٌ وَعَلِيطِيلٌ، وَنَاحِلٌ، وَوَاغِلٌ.

٢ - وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْأَلِفِ بِحَرْفٍ وَنَظِيرِ ذَلِكَ نَحْوُ : نَافِحٍ وَنَابِغٍ وَنَافِقٍ.

٣ - وَكَذَلِكَ إِذَا كُنَّ بَعْدَهَا بِحَرْفَيْنِ وَنَظِيرِ ذَلِكَ بَحْوُ : مَسْطَبٌ وَمَصْبِجٌ وَمَعْلِقٌ.

٤ - وَمِمَّا يَمْنَعُ الْإِمْلَاءَ اقْتِصَالُ الرَّاءِ بِالْأَلِفِ مَفْتُوحَةً لَوْ مَضْمُومَةً نَحْوُ : رَاشِدٍ، وَهَرَّاشٍ، وَهَذَا جَمَلٌ (١).

وَالَّذِي يَدْعُو إِلَى أَنَّ لِلْإِمْلَاءِ عِلَاقَةً قَوِيَّةً بِنَفْسِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ أَوَّلًا وَبِمَعْنَى الْمُرَادِ الْمَقْصُودِ ثَلَاثًا، وَالَّذِي يَخْتَلِإُ إِلَيَّ أَنَّ الْخَطِيلَ بْنَ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيَّ - كَثُرَ خَطْبُهُ عَرَفَسَهَا التَّارِيخُ بِإِجْمَاعِ الطُّمَاءِ - هَذَا الرَّجُلُ حِينَئِذٍ سَمَّى الْإِمْلَاءَ (الْإِجْحَاجَ) لَمْ يَكُنْ يُطْلَقُ هَذَا الْمَصْطَلَحُ اعْتِبَاطًا، إِذْ لَمْ يَكُنْ الْمَعْرُوفُ عَنِ الْخَطِيلِ عِنْدَمَا كَانَ يُشْلِيهِ الْأَصْرَابُ لِيَجْمَعَ لُغَةً، كَانَتْ تَتَشَبَّهُ إِلَى نَفْسِيَّةِ الْأَعْرَابِيِّ، يَرْمُقُ حَرَكَتِهِ وَسُكُونَتِهِ، حَتَّى لَا يَأْخُذَ اللَّفْظَ جَلِيدَةً لَا حَرَكَةً فِيهَا، بَلْ يَتَوَخَّى أَنْ يُطَاقَ بَيْنَ فَصَاحَةِ اللَّفْظَةِ وَالنَّغْمَةِ الصَّوْتِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ يُؤَدِّيهَا الْعَرَبِيُّ وَهُوَ يُنْقِذُ شِعْرًا لَوْ يَلْقَى خُطْبَةً.

لِذَا نَعَتْ مَصْطَلَحَ (الْإِجْحَاجِ) فِي رَوَعِي، أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ عِنْدَمَا يُعِيلُ فَهُوَ يَصَوِّرُ فِيهِ كَلَامَهُ حَرَكَةً (الطَّائِرِ) الَّتِي تَحْقُقُ فِي السَّمَاءِ ثُمَّ تَرَاهُ تَوَضِعُ بِجَنَاحَيْهِ مِنْ حَالَةِ الْأَسْتَوَاءِ إِلَى حَالَةِ الْمَيْلَانِ، وَكَذَا الْمُتَكَلِّمُ فَهُوَ (يُجْحِجُ) بِشِدْقِهِ إِلَى الْأَسْفَلِ (الْكُتْرِ).

وَالَّذِي يَنْبَغِي النَّظَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعَظِيمِ، يَرَى مِثْلَ هَذِهِ الْمَعْنَى مَائِلَةً فِي كَثِيرٍ مِمَّا لُمِلَ وَمَا لُمِلَهُ الْقُرَّاءُ مِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَاتِ، وَلِنَاخُذُ شَاهِدًا وَاحِدًا مَعًا لِمَالَةِ الْقُرَّاءِ وَاسْتَهْوُوا فِي تَكْرِيرِ عِلَالِ الْإِمْلَاءِ مِمَّا تَكَرَّرَ النَّحَاةُ وَخَبِرَهُمْ نَوْنُ النَّظَرِ إِلَيَّ (قَدْ ذُقَ لَنَصْرَ الْقُرَّانِيِّ) مِنْ خِلَالِ تَنَوُّقِ الْأَسْكَوبِ وَالْكَالِمِ الْعَرَبِيِّ، وَالَّذِي بِهِ نَزَلَ التَّقْزِيلُ.

وَلِنَاخُذُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُ اللَّهَ سَجْرًا وَمَرْصَاً﴾ (٢).

(١) الكتاب ٢/٢٦٥ ب.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٧ ب.

(٣) جود، ٤١، لفظ: الطواجر الصوتية والحرفية والحرورية في قراءة المحرري، والقرايات المتبادلة لأدب حلوته ٦٠، لَمَلٌ (مَجْرَمًا) مع فتح الهمزة حمزة وحسرة والكسبي، وَلَمْ يُعِيلَ (مُخْصَصًا) فِي الْقُرْآنِ غَيْرَهَا، وَلَمَلٌ (مَجْرَمًا) حمزة والكسبي، لفظ: إتحاف لصلاه البشر ٢٥٦

وَالَّذِي يُحِيلُ إِلَيَّ وَأُصَوِّرُهُ أَنِّي فِي نَفْسِ الَّذِي أَمَلَهَا مُنِيتُ أَرَادَ أَنْ يَفْصِيحَ وَيُفَسِّرَ
مَا عَدَهُ نَظْفًا فَلَمْ يَتِمَّكَرْ، فَهَرَمَمَهُ صُورَةً قُرْآنِيَّةً لَطِيفَةً فَقَالَ: ﴿سَمِ اللَّهُ بِمَجْرِبِهَا وَمُرْسِيهَا﴾
فَأَمَالَ (مَجْرِبِهَا) لِأَنَّ السَّعْيِيَّةَ حَيْثُمَا تَبَحَّرَ، تَبَحَّرَ مَائِلَةً وَكَذَا الرُّوَارِقُ الصَّعِيرَةُ، وَكَذَلِكَ
الْحَالُ فِي (مُرْسِيهَا)؛ لَمَّا رَأَى أَنَّ السَّعْيِيَّةَ تَزْمُو بِشِكْلِ جَانِبِيٍّ لَا عَلَى رَأْسِهَا وَأَنَّهَا
(تُجْبِحُ) عِنْدَ الْإِرْسَاءِ؛ أَمَلَهَا لِهَذَا الْعَرَصِ.

ثَلَاثًا: التَّنْغِيمُ:

وَهُوَ تَعْيِيرَاتُ صَوْتِيَّةٍ تَتَنَابَّ صَوْتُ الْمُتَكَلِّمِ، فَيَرْتَفِعُ نَارَةً وَيَنْخَفِصُ
أُخْرَى وَيَكُونُ، ذَلِكَ مُرْتَبِطًا بِفِعْلِيَّةٍ وَمَشَاعِرٍ وَاحْصَانَاتٍ لِلْمُتَكَلِّمِ فَيَحْزَنُ مِنْ خِلَالِ تِلْكَ
النَّعْمَةِ عَنْ مَشَاعِرِ الْفَرَحِ وَالْغَضَبِ وَالنَّفَى وَالْإِثْبَاتِ وَاللَّهْجِ وَالسَّحَرِيَّةِ وَالْأَمْتِيَهْرَاءِ،
وَالْأَسْتِعْرَابِ وَاللَّعْنَجَبِ.

وَقَدْ عَرَفَ الْعَرَبُ هَذَا الْعُنْصُرَ مِنْ عَوَامِيرِ الْجَمَلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَاحَظَتْ دِلَالَةُ
النَّعْمَةِ عَلَى الْمَعْنَى، (فَالْجَمَلَةُ الْوَاحِدَةُ قَدْ يَحْتَلِفُ مَعَهَا بِاخْتِلَافِ النَّعْمَةِ كَأَن يَقُولَ:
(رَبِّكَ عِنْدَهُ مَالٌ)) وَتُسَدُّ صَوْتُكَ عَلَى (مَالٍ)) وَتَفْجُمُ الصَّوْتُ فِيهِ هَيْكُوكُ الْمَعْنَى؛ أَنَّهُ دُو
مَالٍ كَثِيرٌ، أَوْ مُتَعَدٍّ أَوْ تَخَوُّ ذَلِكَ، وَتَقُولُ: ((عِنْدَهُ مَالٌ)) وَتَرَفُّقُ الصَّوْتُ وَتُكْمِسِرُهُ،
هَيْكُوكُ مَعَهَا أَنَّهُ دُو مَالٍ قَلِيلٌ لَا يَعْدُّ بِهِ^(١).

وَالَّذِي يُدَلِّكُ عَلَى أَنَّ ((التَّنْغِيمَ)) كَانَ مِمَّا تَوَسَّعُوا فِيهِ هُوَ مَا سَأَلَهُ أُبْرُ جِي فِي
(الْحَصَانِصِ)) وَمَثَلُ بِأَمَثَلَةٍ سَبِيوِيَّةٍ الَّتِي أَثَارَ إِلَى مَوَاطِنِ الْقَوْمِ فِي مِثْلِهَا إِذْ قَالَ:
(وَقَدْ حُدِثَتِ الصَّعَةُ وَدَلَّتِ الْحَالُ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ هِيمًا حَكَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِهِمْ:
مِثْرٌ عَلَيْهِ لَيْلٌ^(٢)، وَهُمْ يُرِيدُونَ لَيْلٌ طَوِيلٌ، وَكَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا حُدِثَتْ فِيهِ الصَّعَةُ لِمَا دَلَّ
مِنَ الْحَالِ عَلَى مَوْصِفِهَا. وَذَلِكَ أَنَّكَ تَحَسُّ فِي كَلَامِ الْقَائِلِ لِدَلِيلِكَ مِنَ التَّنْطَوِيحِ
وَالنَّطْرِيحِ وَالتَّنْجِيمِ وَالتَّنْغِيمِ مَا يَقُومُ مَقَامَ قَوْلِهِ ((طَوِيلٌ)) أَوْ تَخَوُّ ذَلِكَ.

وَأَنْتَ تَحَسُّ هَذَا مِنْ نَفْسِكَ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ تَكُونُ فِي مَدْحِ إِنْشَائِيٍّ وَالدُّعَاءِ
عَلَيْهِ فَيَقُولُ ((كَانَ وَاللَّهِ رَجُلًا)) فَتَرِيدُ فِي قُوَّةِ اللَّفْظِ بِـ ((اللَّهِ)) هَذِهِ الْكَلِمَةُ، وَتَتَمَكَّنُ فِي

(١) معنى النحو ١١/١، وانظر الحاصل ٣٧٠/٢ ٣٧١

(٢) الكتاب ١١٥/١ ب

نَمَطِيطِ اللَّامِ وَإِطَالَةِ الصَّوْتِ بِهَا وَعَلَيْهَا، أَي: رَجُلًا فَاصِلًا أَوْ شُجَاعًا أَوْ كَرِيمًا أَوْ
نَحْوَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ: سَأَلْنَاهُ فَرَجَدْنَاهُ إِنْسَانًا وَتَمَكَّنُ الصَّوْتُ بِإِنْسَانٍ وَتُقَحِّمُهُ، فَتَسْتَقْبِلِي
بِذَلِكَ عَنْ وَضْعِهِ بِقَوْلِكَ: إِنْسَانًا سَمَحًا أَوْ جَوَادًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ إِنِ نَمَمْتَهُ وَوَصَفْتَهُ بِالصِّيقِ قُلْتَ: سَأَلْنَاهُ وَكَانَ إِنْسَانًا وَتَرَوْنِي وَجْهَكَ
وَنَقِطَتُهُ، فَيَعْنِي ذَلِكَ عَنْ قَوْلِكَ: إِنْسَانًا لَنِيْمًا أَوْ لِحِرًا أَوْ مَبَحَلًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. (١)

وَإِذَا حَلَلْنَا نَحْنُ بَيْنَ جَنَّتِي هَذَا، فَإِنَّا نَرَاهُ قَدْ أَشَارَ إِلَى مَسْأَلَةِ ((الْحَدِيثِ)) فِي
الْكَلَامِ لِقَرِيبَةٍ حَالِيَةٍ تَطْلُبُهَا ظُرُوفُ الْكَلَامِ وَمَقَامُهُ، وَهُوَ مَا يُعْرَبُ بِسِيَاقِ الْحَالِ، كَمَا
لَنْ إِشْلُوتَهُ إِلَى مَا سَمَاءُ يَلْتَطَوِّحُ وَالْقَطْرِ يَحِ وَالْتَفْجِيمِ وَالْتَعْظِيمِ، أَوْ قَوْلُهُ: وَتَمَكَّنُ مِنْ
تَمَطِيطِ اللَّامِ، وَإِطَالَةِ الصَّوْتِ بِهَا وَعَلَيْهَا... فَلَيْ ذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ نَقِيقَ مِنْهُ فِي فَهْمِ ظَاهِرَةٍ
لِلتَّعْجِيمِ الصَّوْتِيِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهَا.

فَصَلَّا عَنْ أَنَّهُ كُنْتُ عَلَنَ بِأَمْتَلَةٍ سَيُوبِيهِ فِي الْكِتَابِ مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ: (مَنْزِلَ عَلَيْهِ لَوْلَا)،
وَهُمْ يَرِيدُونَ لَيْلَ طَوِيلَ.

(١) المصنفان ٢/٣٧٠-٣٧١، وانظر: معاني البحر ١١/١-١٢، وانظر. في البحث الصوتي عند العرب ٦٦.

المبحث الثاني

المستوى الصرفي والدلالي

تدرج تحت هذا المستوى مباحث التراكيب والاشتقاق والتحدن والتضاد وغيره فضلاً عن كثير من المسائل الأخر التي يطول البحث فيها وسنبحث هنا على مبحثين اثنين يحدان من أهم ما يثري اللغة ويريدونها توسعاً وتعمداً وهما:

أولاً. التراكيب:

يعد التراكيب من الظواهر اللغوية التي تستعمل على سعة في التعبير ودقة في ليقاع لفظتين على معنى واحد، وذلك من خلال ما أورده علماءنا في مصنفاتهم، وأكثروا النقل فيه.

فهذا الإمام السيوطي ينقل لنا خصوصاً من كلام اللغماء فيه قال في ((المرهبر)) (وقال قطرب: إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد؛ ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما راحوا في إجراء الشعر؛ ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مداهيه لا تضيق عليهم عند الخطاب)^(١).

ولعل من أوائل الذين أشاروا إلى ظاهرة التراكيب في اللغة سيوييه الذي نصح على أن من كلامهم اختلاف اللفظي والمعنى واحد. نحو: ذهب وأطلق^(٢). وذكر العلماء أن من فوائد التراكيب: تكثير الوسائل والطرق إلى الإخبار عما في النص أولاً، والتوسّع في سلوك طرق الفصاحة، وأساليب البلاغة في السطيم والنثر ثانياً^(٣).

والتراكيب ظاهرة موجودة في كثير من اللغات، إلا أنها في العربية أكثر منه في غيرها، لذلك عدّها بعضهم من أبرز خصائصها، ويبدو ذلك معقولاً ومقبولاً إذاً عينا أن من علمتنا من ألف كتاباً في ذلك.

فأبى حالويه ألف كتاباً في أسماء الأسد، وكتاباً آخر في أسماء الحية^(٤).

(١) المرهبر ٤٠٠/، وانظر التراكيب في اللغة ١٩٦.

(٢) الكتاب ٧/١-٨، ٢٤/١ هـ، وانظر الأصول البلاغية في كتاب سيوييه ٢٢٤.

(٣) انظر المرهبر ٤٠٦/١، وانظر منهج البحث اللغوي بين التراث وعدم اللغة الحديث ١٣٦.

(٤) انظر المرهبر ٢٤٢/١، وانظر مصون في لغة العربية ٢٧٤، وانظر بقية من ألف في التراكيب في

كتاب المرهبر ٢٤٢، ٢٤١/١، والوحي في لغة ٣٩٨-٣٩٩.

وَالْحَقُّ بِرَّ طَاهِرَةٍ التَّرَادُفِ لَا يُمَكِّنُ إِنكَارُهَا فِي اللُّغَةِ النَّدَّةِ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا تَحُلُو مِنْ الْمُتَرَادُفَاتِ

وَقَدْ أَجْمَعَ ((الْمُحَدِّثُونَ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَاتِ عَلَى إِمْكَانِ وَقُوعِ التَّرَادُفِ فَيَسِي أَيُّ لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ النَّشْرِ ، نَلَّ لَنْ الْوَاقِعِ الْمَشَاهِدَ لَنْ كُلِّ لُغَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْمُتَرَادِفَةِ)) ، وَلَيْ شَكَا بَعْضُ الدَّرْسِيِّينَ مِنْ صَعُوبَةِ النَّحْثِ فِيهَا كَ (جورج مور) رَائِدِ الفَلْسَفَةِ التحليلية الإنجليزية المعاصرة ، (كوايد) الَّذِي يُعَدُّ مِنْ أَكْبَرِ الْمَنَاطِقَةِ الْأَمْرِيكِيِّينَ لِلْمَعَاصِرِينَ .

لَقَدْ تَرَسَّ هَذِهِ الْعَالِمَانِ طَاهِرَةُ التَّرَادُفِ نَحْثَ مَعْنَاهُ بِطَرِيقَتِي الْمَعْنَى وَمِنْ ثُمَّ حَلَصَا إِلَى بَنِيخَةٍ مَعْلَاهَا : الْإِعْتِرَافُ بِصَعُوبَةِ الْبَحْثِ فِي التَّرَادُفِ وَمِنْ ثُمَّ صَعُوبَةِ الْبَحْثِ فِي الْمَعْنَى (١)

ثَلَاثَا. الْمُشْتَرَكُ اللَّفْظِي:

لَيْ الَّذِي تَقَرَّرَ عِنْدَ فُقَهَاءِ اللُّغَةِ هُوَ أَنَّ الْكَلِمَةَ يَكُونُ لَهَا مِنْ الْمَعْنَى بِقَدَرِ مَا يَكُونُ لَهَا مِنْ الْأُسْتَعْمَالِ ، وَإِذَا كُنَّا قَدْ لَاحِظْنَا سَعَةَ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْمُتَرَادُفَاتِ مِنْ حَيْثُ لَا يُظْهِرُ الْفُرُوقِ الدَّقِيقَةِ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يُظَنُّ فِيهَا التَّرَادُفُ ، وَأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ وَالَّتِي غَلَبَ عَلَى طَبْعِهِمْ أَنَّ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ لَشَبْرًا كَأَنَّ هَكَذَا يَتِمُّعُ التَّعْبِيرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ التَّرَادُفِ سَوَاءً لَوْ لَعِ فِيهِ فَكَانَ لِلْمَعْنَى الْوَاحِدِ الْكُلُوفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، أَمْ أَقْتَصَرَ مِنْهُ عَلَى الْأُمُورِ الْهَامَّةِ وَالتَّوَعُّتِ الْفُرُوقِ فِي سَائِرِهِ - لَا بُدَّ أَنْ يَتِمُّعَ التَّعْبِيرُ عَنْ طَرِيقِ الْأَشْتِرَافِ ، سَوَاءً أَسْلَمَ وَرُودُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مَسِيلِ الْحَقِيقَةِ ، أَوْ التَّوَعُّتِ لَهُ مَعْنَى مُنْطَوَّرَةً عَلَى مَسِيلِ الْمَجَازِ (٢) .

وَكَانَ (أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يُعَلِّلُونَ وَجُودَ الْمُشْتَرَكِ فِي اللُّغَةِ بِالْإِسْتِعَارَةِ وَالْمَجَازِ ، فَعِنْدَ هَؤُلَاءِ أَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُ مَعْنَى وَاحِدٍ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ ، ثُمَّ تَصَمَّمَتْ مَعْنَايُ أُخْرَى عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ وَالْمَجَازِ) (٣) .

(١) فِي الْفَهْمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ ١٧٨ ، وَفِي فَرْقِ الْعَرَبِيَّةِ ٢٨٤

(٢) لَطَر: فِي فَصْلَةِ اللُّغَةِ ٩٥ - ١٠٦ ، وَفِي مَبَاحِثِ فِي عِلْمِ التَّلَاوِيَّاتِ ١٩٣ - ١٩٤

(٣) دَرَسَاتُ فِي فَرْقِ اللُّغَةِ ٣٠١ - ٣٠٢

(٤) الْوَجِيرُ فِي فَرْقِ اللُّغَةِ ٣٨٩ ، فَكَلِمَةُ ((الْحَقِّ)) مِثْلًا لَمْ يَكُنْ يَقْصِدُ بِهَا غَيْرَ الْعَيْنِ الْبَاصِرَةِ ، فِي الْحَقِيقَةِ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ لِمَقْبَعِ الْأَسْمَاءِ تَشْبِيهًا لَهُ بِذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ ثُمَّ أُطْلِقَتْ عَلَى الْأَفْئِدَةِ وَالْعَيْنِ الْبَاصِرَةِ مِنْ سَبَبِ إِضْلَاقِ الْفَجْرِ وَبُرُودِ الْكُلِّ

وَقَدْ عَقَدَ الدَّاجِئُونَ الْمُحَنَّنُونَ فَصُوَ لَا مُطُولَةَ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ أَشَارُوا بِهَا، إِلَى أُرْ
النَّزَافِ وَالْمُسْتَرِكِ وَالنَّصَادِ مِنَ الطَّوَاهِرِ الَّتِي تَرِيدُ مِنْ ثَرْوَةِ اللَّغَةِ وَنَمَائِهَا.
فَالْكَتُورُ صَبَحِي الصَّالِحِ عَقَدَ فَصْلًا كَامِلًا فِي كِتَابِهِ (دِرَاسَاتُ فِي فِقْهِ النَّعْبَةِ
سَمَاءُ. (اتِّصَاعُ الْعَرَبِيَّةِ فِي التَّعْبِيرِ)) أَنْتَدَاهُ بِالنَّزَافِ، وَنَدَاهُ بِالْمُسْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ وَحَتَمَهُ
بِالنَّصَادِ. وَكَرَّرَ أَنَّ رَحِيحَ نَصِيفِ الْعَرَبِيَّةِ بِسَعَةِ التَّعْبِيرِ، وَكَثْرَةِ الْمُعْزِدَاتِ وَتَنَوُّعِ
الدَّلَالَاتِ، وَحِينَ مَجْتَرِيهِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَنَرَعَمُ أَنَّ لُغَتَنَا فِي هَذَا الْبَابِ أَوْسَعُ اللُّغَاتِ ثَرْوَةً
وَأَعْيَاها فِي أَصُولِ الْكَلِمَاتِ النَّوَالِ عَلَى مَعَارٍ مُنْتَشِجَةٍ، قَدِيمَةٍ وَحَدِيثَةٍ جَدِيرٌ بِمَا لَنْ
تُكْرَرُ أَنَّ اللُّغَاتِ جَمِيعًا، دُونَ أَمْتِنَاءٍ، تَزْدَدُ ثَرْوَتُهَا وَتَبْلُغُ مُعْرَدَاتُهَا مِنَ الْكَثْرَةِ حَدًّا لَا
بِهَاقَةٍ لَهُ إِذَا كُتِبَ لَهَا مِنْ شُرُوطِ النَّصِ وَالْحَيَاةِ وَالْحُلُودِ مَا كُتِبَ لِلْعَرَبِيَّةِ.
فَقَدْ أُتِيحَ لِلُّغَةِ الْقُرْآنِ مِنَ الطَّرُوفِ وَالْعَوَامِلِ مَا وَسَّعَ مِنْ طَرَائِقِ أَمْتِنَائِهَا
وَأَسَالِيبِ أَمْتِنَاقِهَا، وَتَنَوُّعِ لَهَاقَتِهَا، فَطَوَّتْ بِنِ هَذَا كُلِّهِ عَلَى مَخْصُولِ لُغَوِيٍّ لَا
نَطِيرَ لَهُ فِي لُغَاتِ الْعَالَمِ^١.

وَقَدْ عَمَلُوا أَنْدَرَجَ النَّزَافِ وَالْمُسْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ تَحْتَ بَعْدِ التَّنَوُّعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِلَى
كَثْرَةِ الْمُسْتَرِكِ وَالنَّزَافِ فِي لُغَتِنَا، فَهَبُوا فِي دِرَاسَاتِهِمْ عَلَى أَنْ وَرَوْدَهُ بِهِدٍ لِلْكَثْرَةِ
(هِيَ الَّتِي تَحْمِلُ الْمُسْتَرِكِ مَسِيرًا تَحْتَ اتِّصَاعِ الْعَرَبِيَّةِ فِي التَّعْبِيرِ عَلَى أَنَّهُ حِصَصِيَّةٌ
لَا تُكْرَرُ مِنْ حَصَائِصِ الدَّائِيَّةِ)^٢.

ثلاثا: التنكير والتأنيث:

— تلقيث الفعل:

قَالَ سَيُوبِي (وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ مَعِ يُوْتُقُ بِهِ (اجْتَمَعَتْ أَهْلُ
الْيَمَامَةِ)؛ لَأَنَّهُ يَقُولُ فِي كَلَامِهِ: (اجْتَمَعَتْ الْيَمَامَةُ)، يَعْنِي أَهْلُ الْيَمَامَةِ، وَأَنَّ الْعَمَلَ
فِي اللَّفْظِ إِذَا جَعَلَهُ فِي اللَّفْظِ الْيَمَامَةِ فَتَرَكَ اللَّفْظَ يَكُونُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي سَكَنِ
الْكَلَامِ)^٣.

(١) فخر درسات في فقه اللغة ٢٩٢

(٢) المصدر نفسه ٢٩٢

(٣) درسات في فقه اللغة ٣٠٢

(٤) الكتاب ٢٦/١، ٥٣/١، ٩١/١

قَالَ الْفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ) بَعْدَ أَنْ تَكَرَّرَ قَوْلُ سَيَبَوِيه ((اجْتَمَعَتِ الْيَمَامَةُ)) قَلِيلٌ.
 ((كَأَنَّ يَقُولُ اجْتَمَعَتِ الْيَمَامَةُ كَثِيرًا، فَهُنَاكَ الْفِعْلُ لِأَنَّهُ لَهَا ثُمَّ أَحْلَى بَيْنَ الْعَمَلِ وَبَيْنَ
 الْيَمَامَةِ ((أَهْلٍ)) فَأَقْحَمَهُ وَجَعَلَهُ يَجْرِي عَلَى الْكَثْرَةِ الَّتِي كُنَّ يَجْرِي عَلَيْهَا قَبْلَ بِدَحَالِبِهِ
 «لَأَهْلٍ فِي الْكَلَامِ»^(١).

وَحَكَى سَيَبَوِيه: ((ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)) فَأَنْتَ الْبَعْضُ لِأَنَّهُ إِصْبَعٌ فِي الْمَعْنَى^(٢)
 أَمَّا مَا أوردته سيبويه من شواهدٍ شِعْرِيَّةٍ فَعِدَّةٌ أَيْبَاتٍ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ: الْأَعشى
 [من الطويل]:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَنْدُرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ

سَمَّيْنَاهُ بِهِ عَلَى تَأْنِيثِ فِعْلِ الصَّدْرِ وَهُوَ مُذَكَّرٌ، لِأَنَّهُ مُصَابٌ إِلَى مُؤَنَّثٍ وَهُوَ
 مِنْهُ وَالْحَبْرُ عَنْهُ كَالْحَبْرِ عَنْمَا أَصِيفَ إِلَيْهِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي شَرِقَتْ الْقَنَاءُ وَشَرِقَ صَنْدُرُ
 الْقَنَاءِ وَاحِدًا^(٣)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ جَرِيرٍ [من اللواحق]

إِذَا بَعْضُ الْمَسِينِ تَعَرَّقَتْ كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمَ

إِذْ يَبْهَ أَنْتَ ((تَعَرَّقَتْ)) وَ((الْبَعْضُ)) مُذَكَّرٌ، لِأَنَّ الْبَعْضَ مُصَابًا إِلَى الْمَسِينِ وَهِيَ
 مُؤَنَّثَةٌ، وَقَدْ عَدَّ لَبْرٌ جِي (ت ٣٩٢) تَأْنِيْدًا، (بَعْضُ) شَاءًا، لِأَنَّهُ خُرُوجٌ عَنْ أَصْلٍ إِلَى
 فَرَعٍ، فَمَا اسْتَجَارَهُ مِنْ ذَلِكَ رَدَّ التَّأْنِيْثِ إِلَى التَّنْكِيرِ، لِأَنَّ التَّنْكِيرَ هُوَ الْأَصْلُ وَرَبَّمَا
 عَدَّهُ لَمْتَهْلٍ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْمَسِينِ مَسَّةٌ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَهِيَ مِنْ لَفْظِ الْمَسِينِ^(٤)
 وَمِمَّا أَنْشَدَهُ سَيَبَوِيه وَالتَّوَسُّعُ بِهِ مَتَمَكَّرٌ قَوْلُ جَرِيرٍ [من الكامل]^(٥):

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزَّيْبِ تَوَاصَعَتْ مَوْرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَعُ

عَلَى أَنْ هُوَ (مَوْرًا) اكْتَسَبَ التَّأْنِيْثَ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَلِهَذَا أَنْتَ لَهُ الْفِعْلُ، قَالَ الْأَعْلَمُ:
 ((إِنْ لِلْمَوْرِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْمَدِينَةِ، لَا يُسَمَّى مَدِينَةً كَمَا يُسَمَّى بَعْضُ الْمَسِينِ مَسَّةً،

(١) لتطبيقه على كتاب سيبويه ٨٧/١، وانظر البغدادي ٥٥

(٢) انظر للكتاب ٢٥٠/١ ب، ٥١٠/١ هـ، ٩٢/١ مل، وانظر سر صناعة الإعراب ١٣/١

(٣) انظر للكتاب ٢٥٠/١ ب، ٥٢/١ هـ، ٩٣/١ مل، وانظر شرح أبيات سيبويه، يوسف بن لبي محمد الميراثي

٥٤/١، والازهية في علم الحروف ٢٤٧

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٦/١، وحرارة الأدب ٢٢-٢٢١

(٥) انظر للكتاب ٢٥٠/١ ب، ٥٢/١ هـ، ٩٤/١ مل، وشرح أبيات سيبويه ٥٧/١، ولانك في تفسير كتاب سيبويه

١٨٩/١، وتخصيل عن الذهب ٧٦

وَلَكِنَّ الْأَتِّصَاعَ فِيهِ مَتَمَكَّرٌ؛ لَأَنَّ مَعْنَى تَوَاصَّعَتِ الْعَدِيَّةُ وَتَوَاصَّعَ مَتَوَرَّ الْمَدِيَّةِ مُتَفَرِّجٌ^(١)، وَهَذَا التَّفْسِيرُ يَصِحُّ مَعَ عَطْفِ الْجِبَالِ عَلَى الْعُتُورِ أَمَّا عَلَى تَوْجِيهِهِ تَعَصُّرِ التَّخَوِيلِ لِمَنْ أَنَّ (الْجِبَالَ التَّحْشَعُ) مُتَدَا وَحَبَرٌ، فَلَا تَوَاصُّعَ حَيْثُ فِي الْكَلَامِ، وَعَلَى هَذَا نَصَّرَ الْأَعْلَمُ عَلَى أَنَّ (الْجِبَالَ) ((إِنَّ جَعَنْبَ مُبْدَأَةً لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ تَقْسِيعٌ وَيَتَوَرَّ التَّغْيِيرُ، وَالْجِبَالَ حُشَّعَ لِمَوْتِهِ^(٢)))

وَمِنْ أَمَثَلَةٍ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ مَا حَكَاهُ أَبُو جَبِي عَنْ الْأَصْمَعِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ (١٥٤هـ) أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ، وَذَكَرَ إِنْسَانًا، فَقَالَ قُلَّا لُغُوبٌ، حَمَّ عَنْهُ كِنَاسِي فَحَضَّرَهَا، فَقُلْتُ لَهُ أَنْتَ جَعَنْتَهُ كِنَاسِي؟ فَقَالَ نَعَمْ، أَلَيْسَ بِصَحِيحَةٍ؟^(٣) وَذَكَرَ الْحَزْرِي (٥١٦هـ) مَا حَكَاهُ الْفَرَّاءُ قَالَ قَالَ أَعْرَابِي وَنَحْنُ فِي حَلْقَةٍ يُؤْنَسُ مِنْ حَبِيبٍ بِالْبَصْرَةِ، أَيْنَ مَسْكَنُكَ؟ فَقُلْتُ الْكَوْفَةُ، فَقَالَ لِي: يَا سُبْحَانَ اللَّهِ هَذِهِ بَنُو أَسَدٍ بَيْنَ ظَهْرَانِكُمْ وَأَنْتَ تَطْلُبُ اللَّعَةَ بِالْبَصْرَةِ، قَالَ: فَاسْتَفْتَيْتُ مِنْ كَلَامِهِ فَسَائِدِينَ إِخْدَهُمْ أَنَّهُ قَالَ هَذِهِ وَلَمْ يَقُلْ هُوَ لَا، لِأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى الْقَبِيلَةِ وَأَنْتَ، وَالثَّانِيَةِ أَنَّهُ قَالَ طَهَّرَانِيكُمْ بِفَتْحِ التَّوْنِ وَلَمْ يَقُلْ بِكَسْرِهَا^(٤)

تَحْصِيلُ عَيْنِ الدَّهَبِ ٧٦

(٢) حَكَى الْبُخْدَادِيُّ الْقَوْرَ عَنِ السَّيْرَانِيِّ، وَفَقُلْ مُحَقِّقُ كِتَابِ (شَرْحُ أَيْبَاتِ سَيُوبِيَّةِ) لِلْقَوْرِ عَنْ أَبِي مَسْبُودٍ، انْظُرْ حَرَاهُ الْأَكْبَرُ ٢٩٩، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ سَيُوبِيَّةِ ٥٧/

(٣) تَحْصِيلُ عَيْنِ الدَّهَبِ ٦٧

(٤) قَالَ أَبُو جَبِي يَعْنِي ذَكَرَ فِي أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ مَا الْقُغُوبُ؟ فَقَالَ الْأَحْمَقُ، انْظُرْ صِنَاعَةَ الْإِعْرَابِ ١٢٦

(٥) مِنْ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١٢٦، وَانْظُرْ لِلصَّائِلِ ٢٤٩/١، وَفِيهِ لِللُّغَةِ فِي لِكْتَابِ الْعَرَبِيَّةِ ٣٠٨

(٦) نَزَدَ الْعَوَامُّ فِي أَوَّلِهِمُ الصَّائِلِ ٤٦ - ١٤٧

الفصل الثاني التوسع في المستوى النحوي

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول التوسع في الظروف
- المبحث الثاني التوسع في المصادر
- المبحث الثالث: التوسع في التراكيب والأساليب
- المبحث الرابع: التوسع في الجار والمجرور

المبحث الأول التوسع في الظروف

الظرف قسمان: ظرف زمان، وظرف مكان.

وظرف الزمان ما يدل على وقت وقع فيه الحدث، كقولك صَلَّيْتُ لَيْلًا.

وظرف المكان: ما يدل على مكان وقع فيه الحدث، نحو وَقَعْتُ أَمَامَ الْجَامِعِ
والطرف، سواء أكان زمانياً أم مكانياً، إما مُنْصَرَفٌ أو غير مُنْصَرَفٍ.
فأما: الظرفُ المنصرفُ^(١):

وهو ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فهو يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها
كأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به، أو نحو ذلك
وأما الظرف غير المنصرف: وهو على قسمين.

القسم الأول: ملازم للنصب على الظرفية فلا يستعمل إلا ظرفاً، نحو (بدأ
صباح، ودايت ليلة)). ومنه ما ركب من الطرود: كصباح مساءً، وليل ليل.
والقسم الثاني: ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر (بمن) أو (إلى) أو (حتى)
أو (مد) أو (مدد).

ومن حلال تتبع لمباحث للتوسع في ((الكتاب)) وجدنا سيوييه، يشير كثيراً إلى
التوسع في الطرود، وإلى الأسماء التي تقع ظروفها، زمانية كانت أم مكانية، لذا
أثرنا أن نقدمه على غيره، لكثرته واطراده في الكتاب، وإليك أهم مسائل التوسع في
الطرف:

— وقوع الأسماء ظروفًا:

١ - ظروف الزمان:

أ - اليوم والليلة:

عهد سيوييه في كتابه باباً سماه (باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على
المعنى)^(٢) قال فيه: ((... وقد نقول (سِيرَ عَلَيْهِ الْيَوْمُ)) صرفع وأنت تعني: في بعضه،

(١) نظر الكلام في ((الظرف المنصرف)) و((الظرف غير المنصرف)) المساعد لابن عجيل ٤٩٠/١ ٤٩١،
والمطالع المسعدة ٣١٣/١-٣١٤، وجامع الدرود العربية ٤٦/٣ ٤٧، البحر لوقلي لعبد حسن ٢٥٩/٢
وما بعدها

(٢) الكتاب ١١٠/ب، ٢١٦/أ.

كما نقول في سعة الكلام ((الليلة الهلالية)) وإنما الهلال في بعض الليلة. وبتم أراد
 ((الليلة ليلة الهلال)) ولكنه اتسع وأوجز^١ وأشار إلى ضم ((اليوم والليلة)) أسر
 السراح إذ قال. ((فألدي يكون منه طرفاً وأمماً صم ((اليوم والليلة))^٢)).

وعلق الفارسي على كلام سيبويه ((أي الأحياء مبرز عليه أو يسار عليه))^٣
 قال ((إذ قال. أي الأحياء مبرز عليه، رفع (أياً) بالابتداء على الاتساع وجعل ما بعده
 خبره، فجواب هذا، رم كذا، وإذا قال. أي الأحياء مبرز عليه؟ جعله ظرفاً
 بـ(سير)، وجوابه حين كذا بالنصب))^٤

وأشار سيبويه إلى نصب هذه الظروف، وذكر أن التقديم والتأخير فيها سواء
 قال ((وهي قلت: ((الليلة الهلالية)) و((اليوم القتال)) نصبت؛ للتقديم والتأخير هي تلك
 سواء، وإذ شئت رفعت فحطت الآخر الأول))^٥

وذكر الأعلام الشنمري (ت ٤٧٦هـ) بعد أن ذكر قول سيبويه
 ((الهلال الليلة))، أن جار له أن ينصب الليلة على الظرف، والهلال جثة، لأن
 الهلال يتغير تغيراً دائماً بصورة يتغير إليها، فكانه قال. ستهلكه الليلة، أو تصوره
 بهذه الصورة الليلة^٦.

ورغم الصيوطي (ت ٩١١هـ) أن ليس في الكلام شحوص خبره ظرف من
 الرمان ولا هداً يعني: ((الليلة للهلال))^٧

(١) للكتاب ١٠/١، ب، ٢٠٦/١هـ وانظر بين القواعد للحويه عدد سيبويه ص ٨٣

(٢) الأصون في النحو ٣٠٤/٢

(٣) الكتاب ١٠/١، ب، ٢١٦/١هـ

(٤) انظر التعليقة على كتاب سيبويه ١٤٩/١ ص ١٥

(٥) للكتاب ٢٠٨/١، ب، ٤٠٨/١هـ، ٤٨٤/١ ص ٤٨٥

قال السيرافي: اعلم أن ظروف الرمان تكون أخبر للمصدر، ولا تكون أخبراً للجثة، وما ظروف المكس
 تكون أخبر للمصدر والجثة، وإنما كلف ظروف الممكن كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون في بعض
 الأماكن من بعض مع وجودها، أعني لأماكن لا ترى لك إلا قلب ((زيد خلفك))، اعلم أنه ليس قدومه ولا
 تحته ولا فوقه ويساره ويسرته، مع وجود هذه الأماكن، فهي أفراد للجثة يمكن فاته.

وإن ظروف الرمان فإما يوجد منها شيء بعد شيء، وما وجد منها، فليس شيء من الموجودات أولى به من
 شيء.

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٢٩

(٧) لأشبه والبطائر في النحو ٦٣/٢

ب الدهر والأبد.

قال سيبويه: ((وَمِمَّا لَا يَكُونُ الْعَمَلُ فِيهِ مِنَ الضَّرُوفِ إِلَّا مُتَّصِلًا فِي الظَّرْفِ كُلِّهِ، قَوْلُكَ: سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَالذَّهْرُ وَالْأَبَدُ))^(١)
يريد أن الفعل إذا وقع فيهما فإنه يشتمل عليهما جميعهما، وليس يقعان على بعضه، وأشار ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في (المساعد) إلى أن ظروف الأبد والذهر يكونان مقروبان بالألف واللام، فيقعن في جميعهما، كما تقول: (سِرْتُ رَمَصًا)، ثم نَكَرَ أَنَّ سِبْيَوِيهَ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ: ((وَلَا تَقُولُ لَقِيْنَهُ الذَّهْرَ وَالْأَبَدَ، وَأَنْتَ تَرِيدُ يَوْمَ هَبِ))^(٢)

ج استخدام الشهور.

قال سيبويه: ((وَمِمَّا أُجْرِيَ مَجْرَى الْأَبَدِ وَالذَّهْرِ، وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ الْمُحَرَّمُ وَصَفَرُ وَجُمَادَى، وَمَنَائِرُ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ إِلَى دِي الْحِجَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُنَّ جَمَلَةً وَاحِدَةً لِعِدَّةِ أَيَّامٍ))^(٣)، يريد أن الفعل إذا وقع على هذه الشهور مثله كمثل ما جرى على الأبد والذهر من حيث إن الفعل يتناول جميع تلك الشهور ولا يكون العمل فيه في يوم دور الأيام، ولا ساعة دور الساعات.

وقد أشار المسهلي (٥٨١هـ) إلى كلام سيبويه السابق وحمله على التوسع في الكلام؛ قال: ((وَأَعْلَمُ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنَ الظَّرُوفِ لَهُ عِلْمٌ، فَإِنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ فِيهِ تَنَاطُلُهُ حَصَصَةً، وَكَانَ الظَّرْفُ مَعْمُولًا عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ؛ فَإِذَا قُلْتَ: سِرْتُ غَدَوَةً فَالسير واقع في الوقت كُلِّهِ، وكذلك سِرْتُ الْمَسْبِتَ وَالْجُمُعَةَ وَسِرْتُ الْمُحَرَّمِ وَصَفَرٍ وَكَبَلٍ هَذَا مَعْمُولٌ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ لَا ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ))^(٤)

وعلل المسهلي كلامه هذا؛ بأن هذه الأسماء لا يطلبها الفعل ولا هي في أصل موصوفا رما، إنما هي عبارة عن معنى آخر، فإن أردت أن تجعل شيئاً منها

(١) الكتاب ١٠/١، ب ٢١٦/١

(٢) انظر المساعد على تهليل القوائد، لابن عقيل ٤٩٨/١، وللكتاب ١٠/١ ب

(٣) الكتاب ١١/١، ب ٢١٧/١، ولانظر الأصول في النحو ٢٢٩/١

(٤) نتائج الفكر ٣١٢، خالف بين حروف جمهور النجاة في هذا، وذهب وحده فأجاز وقوع الفعل على جزء من

الظرف أو بعضه، فأجاز أن يقال: (سِرْتُ الشَّهْرَ) ولبت تريد السير في بعضه

انظر مع اللوامع ١٩٨/١، وظهره القندوز في النحو العربي ٤٢٦

صرفاً، ذكرت لفظ الرمان وأصغته اليه، كقولك: (سرت يوم السبت) و(شهر المحرم)،
فالسير واقع في الشهر ولا يندرج جميعه إلا لسبيل، والشهر طرف، وكذلك اليوم
وذكر الأعلام أن ظاهرة كلام سيويه العصر بين ذكر لفظ الرمان وعدمه، إذ
قال بعد أن ذكر قول سيويه ((وَمِمَّا أُجْرِي مَحْرَى الدَّهْرِ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (المَحْرَمُ
وَصَغَرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ قُلْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ أَوْ شَهْرَ دِي الْحِجَّةِ لَكَانَ بِمِثْلَةِ يَوْمِ
الْجُمُعَةِ وَلَصَرَ حَوَابِ مِنْى))^(١)

قال: ((أعلم أن ظاهر كلام سيويه العصر بين أن نقول: شهر المحرم، وييسر أن
نقول المحرم، وكذلك سائر المشهور، وهذه رواية رواها كأنهم جعلوا المحرم نائباً
مذاب قولهم الثلاثون يوماً، وهم لو قالوا سير عليه الثلاثون يوماً، لكان السير في
كل يوم منهن، فأما إذ انحلو، (شهرًا) جعلوه اسمًا للوقت بعينه، فصار بمِثْلَةِ يَوْمِ
الْجُمُعَةِ))^(٢)

ويبدو أن الرجحان لم يفرق في أسماء المشهور بين ما جاء مفرداً بلفظ الرمان،
وبين المجرد منه الذي يأتي توسعاً، إذ حكى الأعلام عنه قال: ((وقال الرجاس: أراد
سيويه أنك إذا عطفت على المحرم صغراً فقلت: (سير عليه المحرم وصغر) فلا بد
أن يكون السير في كل واحد من الشهرين، ولو ذكرت أحدهما لجار أن يكون السير
في بعينه، فالمحرم وشهر المحرم عدد الرجاس بمِثْلَةِ واحدة))^(٣)

د - غَوَّةٌ وَبَكْرَةٌ

قال سيويه ((وتقول: مِيرَ عَلَيْهِ غَوَّةٌ بَا فَتَى وَبَكْرَةٌ، فترفع على مثل ما
رفعت ما ذكرنا، والنصب فيه على ذلك، لأنك قد تجريه وإن لم يتصرف مجرى يوم
الجمعة، تقول: مَوَّعَلْكَ غَوَّةٌ أَوْ بَكْرَةٌ فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا، والنصب
فيه على ذلك))^(٤)

(١) أنظر نتائج الفكر ٣٨٢

(٢) الكتاب ١١١/ب، ٧/ ٢١٨-٢١٩

(٣) اللغت في تفسير كتاب سيويه ١٥١

(٤) اللغت في تفسير كتاب سيويه ٣١٤-٣١٦

(٥) الكتاب ١١٢/ب ٢٢-٢٣

ـ(عُدْوَةٌ) و(بُكَرَةٌ) من الظروف الأعلام الموسوعة من الصرف، للتعريف والتأنيث، أشار إلى ذلك وعلله الأعلام المشتري فذكر ((أَنَّ عُدْوَةً وَبُكَرَةً تَحْرِيصٌ مَجْرَى هَذِهِ الظُّرُوفِ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَنْصُوفَتَيْنِ، وَالَّذِي مِنْعُهُمَا مِنَ الصَّرْفِ أَنَّهُ كَانَ الْأَصْلُ فِي (عُدْوَةٍ): (عُدَاةً) مَكْشُورَةً، ثُمَّ غَيَّرُوا لِقَطْعِ الْبُكَرَةِ لِيَجْعَلُوهَا عَلَمًا فَصَارَتْ (عُدْوَةٌ) مَعْرُوفَةً وَفِيهَا عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ فَأَمْتَنَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِذَلِكَ، وَ(بُكَرَةٌ) مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا عَلَى لَفْظِهَا وَمَعْنَاهَا، غَيْرُ أَنَّهَا لَمْ تَعْيُرْ عَنْ نَكْرِهِ كَانَتْ لَهَا يَتَعَرَّفُ^(١)))

وَمِنْ ذَهَبَ إِلَى تَصَرُّفِ (عُدْوَةٍ) وَ(بُكَرَةٍ) وَعَدَمِ صَرْفِهَا، أَبُو مَالِكٍ هَسِي (التسهيلي)، وبسط القول فيه؛ ابن عقيل في (المساعد).

قال أبو مالك: ((وَالَّذِي يَتَصَرَّفُ وَلَا يَنْصَرِفُ كـ(عُدْوَةٍ) وَ(بُكَرَةٍ) عَلَمَيْنِ))^(٢). وذكر ابن عقيل أَنَّ علميتهما جسمية لهدير الوقتين المحصوصين، ونكر أَنَّ ذلك هو المشهور وحكى عن الزجاج قوله: ((إِذَا أُرِدَتْ بِهِمَا (بُكَرَةٌ) يَوْمِيكُ وَ(عُدْوَةٌ) يَوْمِيكُ لَمْ تَصْرَفْهُمَا، وَإِنْ كَانَا بَكْرَتَيْنِ صَرَفْتَهُمَا))^(٣).

وعقد التسهيلي في كتابه: نتائج الفكر فصلاً بعنوان (في الظروف والأعلام) كان أول ما تكلم فيه على (عُدْوَةٍ) وَ(بُكَرَةٍ) فذكر أنهما اسمان علميان وعدم التثنية فيهما للتعريف والتأنيث، ثُمَّ أشارَ إِلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْيَوْمِ بِمِثْلَةِ (رَجَبٍ) وَ(صَفَرٍ) مِنَ الْعَامِ، وَأَنَّهُمَا بِمِثْلَةِ الشُّهُورِ وَالْأَعْلَامِ وَالْأَيَّامِ وَالْأَعْوَامِ نَحْوَ السَّبْتِ وَالْجُمُعَةِ، وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَهُمَا أَسْمَانِ مَتَمَكِّنِينَ يَجُوزُ إِقَامَتُهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذْ قُلْتَ ((سَيَرَّ بَرِيدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُدْوَةً)) وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِصَافَةٍ وَلَا إِلَى التَّعْرِيفِ وَنَقُولُ أَيْضًا: ((سَيَرَّ بَرِيدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُدْوَةً)) عَلَى الظُّرُوفِ فِيهِمَا جَمِيعًا، لِأَنَّهَا بَعْضُ الْيَوْمِ، كَمَا نَقُولُ: ((سَيَرَّتْ الْعَامُ رَجَبًا كُلَّهُ)) وَنَقُولُ أَيْضًا: ((سَيَرَّ بَرِيدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُدْوَةً)) بِرَفْعِهِمَا، كَأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْيَوْمِ، وَلَا يَحْتَاجُ أَيْضًا إِلَى الصِّمْرِ، كَمَا يَحْتَاجُ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، لِأَنَّهَا ظَرَفٌ فِي الْمَعْنَى))^(٤).

(١) النكح في تفسير كتاب سيبويه ٣١٧/١

(٢) تسهيل القول وتكميل المقاصد ٩١، وانظر للمساعد ١، ٩٩

(٣) انظر للمساعد ٩١/١ ٤٩٢

(٤) نتائج الفكر ٣٨١ ٣٨٢

وفيم سبق إيضاح كافي وتفسير شافي، لمبحث سيبويه التي بحثها تحت (باب وقوع السماء طرفاً وتصحيح اللفظ على المعنى)، و (باب ما يكون فيه المصدر حياً لمعة الكلام والاختصار)) من مثل قوله ((صَيَّدَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَنُوءَ يَا فَنَسَى فِي شَنْتِ حَعَلْتَهُمْ جَمِيعاً طَرَفاً، لَأَنَّكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ. السَّيْرُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي هَذِهِ السَّعَةِ))

يخلص مما سبق إلى أن ما كان من الظروف أنه علم، فإن الفعل بدأ وقع فيه تداوله جميعه ولم يقع على بعض منه، وبدأ يكون الطرف مفعولاً على التوسيع في الكلام

٢ - ظروف الممكن.

أ - الميل والفرسخ:

قال سيبويه: ((وَأَعْلَمَ أَنَّ الظُّرُوفَ مِنَ الْأَمَاكِي مِثْلَ الظُّرُوفِ مِنَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ فِي الْإِحْتِصَارِ وَسَعَةِ الْكَلَامِ))^١، وقال في موضع آخر: ((وَيَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتاً فِي الْأَمْكَنِ، كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتاً فِي الْأَرْمِيَةِ))^٢ يريد أن الفعل يتعدى إلى الأمكنة المعلومه المسافه، والتي تكون مسافتها مقدره معروفة نحو: الفرسخ، والميل، لأنه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المعلومه المقدره، وسماه وقتاً لأن العرب تستعمل التوقيت في معنى التقدير وإن لم يكن رعباً. ومن هذا مَوَاقِيتُ الْحَجِّ، فسبيل للفرسخ والميل في المكان كسبيل اليوم والشهر في الزمان.

ومِمَّا قَالَهُ سِيبَوَيْهٍ فِي (بَابِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْمَصْدَرُ حَيًّا لِسَعَةِ الْكَلَامِ وَالْإِحْتِصَارِ): ((وَنَقُولُ سَيَّرَ عَلَيْهِ فَرَسًا يَوْمِينَ) لَأَنَّكَ نَطَلْتَ الْعِلَّ بِالْفَرَسِ حَيًّا،

(١) نظر الكتاب / ١١ - ١١٤، ٢١٦-٢١٧-٢٢٢-٢٢٣ هـ

(٢) الميل من الأرض منتهى مد البصر وقيل بالأعلام المبنية في مكة، أميل لأنب بيد على معانيه مدى للبصر من الميل إلى المين، هناك أراه في تحديد المقدر، وجاء في ناح العروس وتصحيح في المين أربعة آلاف خطوة، وهي ذراع ونصف، فيكون ستة آلاف ذراع، والفرسخ ثلاثة أميل

نظر الصحاح ١٨٢٣/٥، والقاموس المحيط ٢١٦، وذكر الجواليقي في (المعرب) أن الفرسخ الفارسي معرب، نظر المعرب ٢٥

(٣) للكتاب ١١٢/١، ٨٢ ٩

(٤) الكتاب ١١٦/١، ٣٠١ هـ

فصار كقولك (سِيرَ عَلَيْهِ بَعِيرُكَ يَوْمَئِذٍ)، وإن شئت قلت (سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسَحَيْنِ يَوْمَئِذٍ)، أيهم رفعته صار الآخر ظرفاً وإن شئت نصبتَه على الفعل في سعة الكلام لا على الطرف، كما جار: (يا ضاربَ اليومِ ريّداً)، أو (يا مائِزَ اليومِ فَرَسَحَيْنِ))^(١). ومعنى كلام سيبويه أنك إذا بنيت الفعل للمفعول فقلت مثلاً: (سِيرَ بَرِيدٌ فَرَسَحَانِ يَوْمَيْنِ) فأنت بالخير، إن شئت نصبتَ الفرسحين ورفعْتَ اليومين، وإن شئت رفعتَ الفرسحين ونصبتَ (اليومين) على لئْ تجعل الذي ترفعه مفعولاً على التوسيع؛ ذلك لأنه قد صار اسماً وخرج عن حدِّ الطرف، وتجعل الثاني - إن شئت طرفاً، وإن شئت جعلته مفعولاً على التوسيع أيضاً.

وذكر أبو السراج (ت ٣١٦ هـ) أنك تقول: (سِيرَ بَرِيدٌ فَرَسَحَانِ يَوْمَيْنِ، وإن شئت فَرَسَحَيْنِ يَوْمَيْنِ، أي: ذلك أقمته مقام للعامل على سعة الكلام))^(٢).
التقديم والتأخير بين اليوم والفرسخ:

إذا أردت لئْ تحبر عن (الفرسحين) بالآلف واللام قلت: (المسيران بريد يومين فرسحان) وإذا أردت لئْ تحبر عن (اليومين) - وقد رفعت الفرسحين قلت: (المسير بريد فرسحان فيهما يومان) هذا إذا كان (اليومين) ظرفاً، وإذا أردتهما مفعولين على التوسيع قلت: (المسير هما بريد فرسحان يومان)، وإذا قدمت الفرسحين من قولك: (سِيرَ بَرِيدٌ فَرَسَحَانِ يَوْمَيْنِ) قلت: (الفرسحان سيرا بريد يومين) فتجعل صمير للفرسحين في (سيرا) فتقول: (سيرا) وخلف الصمير للفرسحين مقام مقامهما.

وإذا قدمت (اليومين) قلت: (اليومان سيرا بريد فيهما فرسحان) فتظهر حرف الجرّ لأنك تحتاج إلى إضمار (اليومين)، فإذا جعلتهما مفعولين على السعة قلت: (اليومان سيرا بريد فرسحان) فإن قدمت الفرسحين واليومين، قلت: (الفرسحان اليومان سيرا هما بريد)^(٣).

(١) لكتاب ١١٤/١، ٢٢٣/١، ٢٨٢/١ مل

(٢) الأصول في النحو ٢٤٣/١ ٢٤٤

(٣) للفرسخين - مبتدأ، و(اليومان) مبتدأ ثانٍ، و(سيرا) خبر (اليومين)، والآلف ضمير الفرسحين وهي ترجع إليهما و(هما) خبر (اليومين).

وهذا التوجيه يصلح إذا جعلتهما في أصل المسألة معربين على السعة

وإذ أُرْسِدَ أن نحضر عن الفرسحين سرالدي) قلت، اللذان سيرا برسد يومين
الفرسحان)، فإذا أُرْسِدَ أن تدخل (اللذين) في (سير) وجعلت (اللذين) هما (الفرسحان)،
قلت، (الفرسحان اليومان اللذان سيرا يريد فيهما هما) ١٠.

ب - خلف وأمام

قال سيديوه (وأما قولهم (داري حَلَفَ دارك فرسحاً)، فمنصب لأن (حَلَفَ
حَرُّ للدار، وهو كلام قد عَمِلَ بعصه في بعضي واستعسى) ١١
فذكر الحروف التي تكون طرفاً نحو: (حَلَفَ) و(أمام)، ثم نصَّ على أن (هذه
الطروف أسماء، ولكنها صارت مَصْبُوحاً للأشياء) ١٢.

وأشدد على ذلك قول لبيد [من الكامل]

فَقَعْتُ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْيِبَ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا ١٣

ثم ذكر ١٤ أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير طروف بمنزلة يريد
وعمره

ودهب المبرّد إلى أن الأحود في بيت لبيد بن ربيعة ألا يحري طرفاً لإيهامه
وإن كان مصافاً ١٥ يريد أن الإصافة لا تُزِيل إيهامه، فبقي مصوباً على الطروفيّة
للإيهام.

واحتلوا في تصرف (أمام)، فذهب أبْرَ هِشام إلى أنها من الطروف
المتصرفة ١٦، وأسئل على تصرفها ببيت لبيد المذكور

١) (الفرسخ) مبتدأ أول، واليومين مبتدأ ثان، واللذان مبتدأ ثالث وصلته (سير يريد فيهما)، والחסر
هما) والالف في (سير) ترجع إلى اللذين، وصلتهما مع حيز هما لجمعة، و(اليومين) وما بعدهما حيز
الفرسخين.

انظر للكتاب ١/١١٤ ب، ١/٢٢٣ هـ ١/٢٨٢ مل، والأصون في النحو ١/٢٣٩ ٢٤١-٢٤٤، ٢٤٤-٢٤٥،
٢/٢٠٦-٢٠٧، ٢٠٨-٢٠٩، ٣٠٩-٣١٠، وانظر الفكت في تفسير كتاب سيديوه ١/٤٢٧ ٤٢٨، ونتائج للفكر
٣٩٢-٣٩٣، ومغالي النحو ٢/٥٦ ٦ ٦ ٦

(٢) الكتاب ١/٧ ب ١/٧ هـ

(٣) الكتاب ١/٢٠٩ ب ١/٤٢ هـ

(٤) الكتاب ١/٢٠٢ ب، ١/٧ هـ، وانظر الفكت في تفسير كتاب سيديوه ٢٠٣

(٥) انظر للكتاب ١/٢٠٢ ب، ١/٧ هـ

(٦) انظر المقتضب ٤/٣٤١

(٧) شرح ضرر الذهب ١٣٦

وَتَابِعَ الْبَعْدَادِي (١٠٩٣هـ) لَيْسَ هِشَامُ فِي تَصْرِفٍ (أَمَامَ) مُسْتَنْدَلًا بِقَوْلِ
السَّاعِرِ. [من الطويع]

شَهَدْنَا فَمَا نَلْقَى لَنَا مِنْ كُتَيْبَةٍ يَدُ الدَّهْرِ إِلَّا جِبْرَيْلُ أَمَامُهَا^(١)
فَدَهَبَ إِلَى أَنَّ الطَّرَفَ الْوَاقِعَ حَبْرًا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً يَحُورُ رَفْعُهُ وَسُوءُهُ عَلَى أَنَّهُ
قَوْلٌ مَرْجُوحٌ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَهُ النَّصْبُ، وَهَذَا لَا يَحْتَصُّ بِالشَّعْرِ حَلْفًا لِلْجَرَمِيِّ
وَالْكُوفِيِّينَ

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ لَيْسَ هِشَامٌ قَدْ أَوْرَدَ الْبَيْتَ فِي: (شَرْحُ بَائِتِ سَعْدٍ) وَقَالَ. (قَوْلُهُ أَفِي هَذَا
الشَّعْرِ مَرْفُوعَةٌ، وَإِنَّمَا اسْتَشْهَدَ عَلَى جَوَازِ رَفْعِ (الْإِمَامِ) لِأَنَّ بَعْضَ الْعَصَرِيِّينَ وَهُمْ
فِيهِ، فَرَعِمَ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ)^(٢)، وَدَافِعُ ابْنِ هِشَامٍ عَنْ صِحَّةِ هَذَا الْأَسْلُوبِ، لِأَنَّ بَعْضَ
الْعَصَرِيِّينَ وَهُمْ فِيهِ، فَرَعِمَ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ.

وَدَهَبَ الْأَعْلَمُ إِلَى أَنَّ الشَّاهِدَ فِي بَيْتِ لَبِيدٍ ((رَفْعٌ (حَقَّقَهَا وَأَمَامُهَا) اتَّبَعَ عَا
وَمَجَازًا وَالْمَعْتَمَلُ فِيهِمَا الطَّرَفُ))^(٣).

وَمِمَّا يُمْكِنُ تَقْرِيرُهُ هُنَا بَعْدَ هَذَا الْعَرَضِ هُوَ أَنَّ هَذَا الشَّاهِدَ -أَعْلَى بَيْتِ
لَبِيدٍ- يَعِدُ قَاعِدَةً جَدِيدَةً قَائِمَةً بِرَأْسِهَا، وَهِيَ تَنْصَرِفُ طُرُوفَ الْأَمَّاكِنِ إِذَا أَصِيفَتْ
وَمَعَامَلَتُهَا مَعَامَلَةُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَكُونُ مَكَانِيَّةً أَوْ رِمَانِيَّةً.

وَمِنْ حِلَالِ التَّتَبُّعِ وَالِابْتِغَاءِ لِمَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْوَى هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، فَإِنِّي لَمْ أَهْتِدِ إِلَى
نَصِّ قُرْآنِي أَوْ قِيَامِ عَقْلِي بِمُسْنَدِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنَّ الْقَوْلَ الْعَصْلَ فِي هَذِهِ
الْمَعَامَلَةِ هُوَ السَّمَاعُ وَالرُّوَايَةُ الْمُنْقُولَةُ عَنِ الْعَرَبِ الْعَصَحَاءِ، الصَّرْحَاءِ.

وَهَذَا مِمَّا يُمْكِنُ عِنْدَهُ نَمَطًا جَدِيدًا وَأَسْلُوبًا مُعَايِرًا مِنْ أَسَالِيبِ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ
الْعَرَبِيِّ شِعْرًا وَنَثْرًا.

(١) قَبِيَّتُ لَكَبِ بْنِ مَلِكٍ الْأَنْصَارِيِّ، شَاعِرُ الرُّسُولِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، تَوَلَّى فِي خِلَاقِهِ مَعَاوِيَةَ سِتَّةَ حَمِيمِينَ، وَقِيلَ سِتَّةُ ثَلَاثٍ
وَحَمِيمِينَ، تَرَجَمَتْهُ فِي الْمُؤَلَّفِ وَالْمُخْتَلَفِ ٣٤٢، وَخَرَفَةُ الْأَدَبِ ٤١٧/١

و(جِبْرَيْلُ) مُبْتَدَأٌ، وَ(أَمَامُهَا) بِالرَّفْعِ حَبْرٌ، وَالْجُمْلَةُ صَفَةٌ لِلْكُتَيْبَةِ (يَدُ الدَّهْرِ) بِمَعْنَى مَدَى الدَّهْرِ، ظَنَرْتُ مِنْطَقَ
بَعُولِهِ (نَلْقَى)، وَ(مِنْ) رَقْدَةٌ وَ(كُتَيْبَةٍ) مَعْنَى لِسَانِي (وَلَنَا) كُنْ فِي الْأَصْدِ صَفَةٌ لِلْكُتَيْبَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ صَدْرُ حَالَا
مِنْ

(٢) انْظُرْ خُرَاقَةَ الْأَدَبِ ٤١٥/١.

(٣) حَمِيمِينَ عَنِ الدَّهْرِ، ٢٣١، وَانْظُرْ لِكِتَابِ ٢٠٢/١

وفي صوء هذا الشاهد أكد سيبويه ما سمعه من العرب الذين يقولون (دارك
دات اليمين).

ج - ذات اليمين وذات الشمال:

قال سيبويه: ((وتقول في الأماكن (يسير عليه دات اليمين وذات الشمال)
؛ لأنك تقول: دارك دات اليمين وذات الشمال))^١، فهي من الظروف المكافئة كثيرة
التصرف، التي تستعمل طرفاً وغير طرف، ووقوعها غير ظرف أكثر، كأن تقع
مبتدأً أو فاعلاً أو نائبه أو مضافاً إليه.

هتقول: دارك دات اليمين، ومنارلهم دات الشمال، ومنه قوله تعالى ﴿تَرَارُ
عَنِ كَهْمِهِمْ دَاتِ الْيَمِينِ وَإِذَا عَزَمْتَ فَفَرِّصْهُمْ دَاتِ الشَّامِ﴾^٢.

وذكر سيبويه أنك تقول: ((يسير عليه أيمى وأشمى، ويسير عليه اليمين والشمال.
لأنه يتمكّن، تقول على اليمين وعلى الشمال ودارك اليمين ودارك الشمال)).
وقال أبو النجم^٣:

يَأْتِي لَهَا مِنْ لَيْمَى وَأَشْمَلِ

وإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ طَرَفًا كَمَا قَالَ عَمْرُو بْنُ كُلثُومٍ^٤ :

وَكُنَّ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا^٥.

وَصَنَرُ هَذَا الْعَجْرُ كَمَا وَرَدَ فِي الْمُعَلَّقَةِ

صَنَنْتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو

١ الكتاب ١٣/١، ب، ٢٢٢/١ هـ

٢ للكعب، ١٧

٣ المعصن بن قدامة بن عبيد الله بن عبد الله بن العبد، محد رجز الإسلام للمتقنين في الطبعة الأولى، حرره
الأدب ١٠٣/١

٤ عمرو بن كلثوم بن مالك، فارس جاهلي، وهو أحد فلك العرب، وهو الذي فلك بعمر بن هند لظفر خروجه
الأدب ١٨٣، ٣

٥ الكتاب ٣/١، ب، ٢٢٢/١ هـ، وانظر شرح القصائد العشر للطبيب القنيري، تحقيق: فخر الدين قيسوة
٣٢٣، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقة، لابن النحاس (ب) ٣٣٨ (٢/٩١

والشاهد دليل على أن من الظروف المكانية ما يكثر تصرفه نحو (يمين) و(شمال).

واستدل به ابن هشام على أن طرف المكان يكون منهما، ويعني به ما لا يختص بمكان بعينه، وهو مواعان، أسماء الجهات الست، وما ليس اسم جهة، ولكنه يشبهه في الإيهام ومن الجهات الست اليمين، وذكر هذا البيت شاهداً لها، كما أكثر من التفسير الإعرابي لهذا الشاهد^(١)

وقد ذكر عبد القادر البغدادي أربعة أوجه إعرابية في البيت:
أحدها أن يكون عجراها بدلاً من الكأس وهو مصدر لا مكان و(اليمين) ظرف
حبر كان

و الثاني: أن (اليمين) حبر كان، لا ظرف - على اعتبار العنديل منه دور البذل
لكن على حذف مصاف أي: مجرى اليمين
و الثالث: محراها مبتدأ، واليمين ظرف حبره، والجملة حبر كان.
والرابع: أن يجعل المجرى مكاناً بدلاً من الكأس، واليمين حبر كان لا
ظرفاً^(٢).

والذي ذهب إليه سيبويه نصب (اليمين) على الظرف توسعاً.
وأرى من نافذة القول أن أنكر أن في نسبة هذا للشاهد شكاً، لأن الرواة حضروه
في منطقة عمرو بن كلثوم، فكان مع قننه هذا الحشر ابن الأنباري إذ لم يرو هذا،
لشاهد في منطقة عمرو بن كلثوم بل أغفل ذكره، لأن الشاهد لعمرو بن عدي
وقد سحر أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) من هؤلاء الرواة الذين جعلوا هذا
الشاهد من منطقة عمرو بن كلثوم، فقد ذكر أن أم عمرو هذه قبيلة من قبائل الجبة،
فلما سألها السامعون عن هذين البيتين وهما: [من الوافر]

تَصَدُّ الْكَأْسُ ضَا لَمْ عَمَّيْرُو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينُ
وَمَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ أُمَّ عَمَّيْرُو بِصَاحِبِكَ الَّذِي لَا تَصْبَحِينَا

(١) انظر شرح شعور الذهب ٢٠٧-٢٠٨

(٢) انظر: خرافة الألب ١٨٠/٣

(٣) لم يرو ابن الأنباري هذا البيت أيضاً.

ألعمر بن عدي هم أم لعمر بن كلثوم؟ أجابت أن شهدت بدماني جديمة^١ مالك وعقيلاً، وصباحتهما الحمر المشعشة فلما وجدَّ عمرو بن عدي فكنت أضرف الكأس عنه، فقال هدير البيتين، ففعل عمرو بن كلثوم حسن بهما كلامه، واسترداه في أبياته.

ومن هذا يحق لنا أن نسأل؛ إذ كنت الشكوك تدور حول نسبة هذا الشاهد، فكيف يحق لنا أن نؤسس عليه قاعدة، أو أن ننشئ في صوته أسلوباً

وقال سيوييه^٢: (ومثل دات اليمين ودات الشمال؛ شرقي الدار وغربي الدار)، تجعله طرفاً وغير طرف، قال جرير [من البسيط]

هَبَّتْ جَنُوبًا فَنَظَرْتُ مَا فَكَّرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاءِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا^٣

والشاهد في البيت أنه جعل (شرقي حورنا) طرفاً، ولو لم يكن طرفاً لم يكنف بها صلة (التي)^٤.

ونذكر الأعلام، أنه لا يسوع هذا الرفع لحدف الصمير، ولو أظهر فقيل: التي هي شرقي حوران لجار الرفع على الاتصاف^٥.

(١) عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة بن حب جديمة الأبرش، قال المزياني بعد أن ترجمه في معجمه قال وعمرو هو القفل في روية المعصل * صدحت فكس عن أم عمرو * ثم بكر البيهقي، انظر معجم الشعراء للمزياني ٥ ٢

(٢) جسيمه لأبرش حال عمرو بن عدي

(٣) الكتاب ١٤ ب ٢٢٢، ١ هـ ٢٨١ مل، وانظر شرح أبيات سيوييه ٩٣/١-٩٤

(٤) شرح أبيات سيوييه ٩٤

(٥) انظر بحصيل عين الذهب ٦٩

المبحث الثاني التوسيع في المصادر

- ما يكون من المصادر مفعولاً:

وفيه أربع مسائل.

المسألة الأولى: وقوع المصدر حالاً:

قال سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولاً، ((وَمِمَّنْ يَجِيءُ تَوَكُّباً وَبَصَبَ قَوْلِهِ: [سَبَرَ عَلَيْهِ سَبْرًا] وَ[أُتْلِقَ بِهِ أُتْلِقًا] وَ[صُرِبَ بِهِ صَرْبًا]، هَيَّصَبَ عَلَى وَجْهِينَ.

أحدهما على أنه حال، على حد قولك: [دُهِبَ بِهِ مَشْيٌ] وَ[قُتِلَ بِهِ صَبْرًا]، وإن وصفته على هذا الحد كان بصناً، تقول: [سَبَرَ بِهِ سَبْرًا عَصِيًّا] كما تقول: [دُهِبَ بِهِ مَشْيًا عَصِيًّا] ولا يجوز أن تَحْدِلَ الألف واللام في [السَّبر] إذا كان حالاً كما لم يجر أن تقول: [دُهِبَ بِهِ الْمَشْيُ الْعَصِيْفُ] وأنت تريد أن تجعله حالاً)).

بمعنى أن المصدر إذا كان في معنى الحال فالقياس أن لا يدخل الألف واللام عليه، كما لا تدخل الألف واللام على الحال، ولذلك لا يجوز أن تقول: [مَرَرْتُ بِرَبْدٍ الْقَائِمِ] على الحال.

أنت قوله: [دُهِبَ بِهِ مَشْيًا] وَ[قُتِلَ بِهِ صَبْرًا] فيعني أن في الكلام العربي مصادر تقع موقع الحال فتعني عنها، فتنتصب انتصاب المصادر، ففي المثال الأول [دُهِبَ بِهِ مَشْيًا] فـ[مَشْيًا] قد أغنى عن ماضٍ، ويمشي، [إلا أن التقدير: [دُهِبَ بِهِ يَمْشِي مَشْيًا] وكذلك في قوله: [قُتِلَ بِهِ صَبْرًا]

وَقَدْ مَثَلَ ابْنُ السَّرَّاحِ بِأَمْثَلِهِ سِبْوَيه بِذَلِكَ ((وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي الْكَلَامِ مَصَادِرَ تَقَعُ مَوْقِعَ الْحَالِ فَتَعْنِي عَنْهَا وَانْتِصَابُهَا انْتِصَابُ الْمَصَادِرِ بِحَوْزِ قَوْلِكَ: [أَتَانِي رَيْدٌ مَشْبٌ]، فقولك: [مَشْيًا] قد أغنى عن ماضٍ، ويمشي، [إلا أن التقدير: [أَتَانِي يَمْشِي مَشْيًا] فممن ذلك: [قَتَلَهُ صَبْرًا]، وَلَقِيْتَهُ قَجَاءً وَمُفَاجِئَةً، وَكُفَّاحًا وَمُكَافِحَةً، وَلَقِيْتَهُ عِيَاءً، وَكَلَمْنَةً مُشَافِهَةً، وَلَقِيْتَهُ رُكْصًا، وَغَدَاً، وَأَحْدَثَ عَنْهُ سَمَاعًا وَسَمْعًا)).

(١) الكتب ١٨/١، ٢٣١/١، ٢٨٨/١-٢٨٩/١ مل

(٢) الأصول في النحو ١٩٥/١

و مما يمكن أن يفهم من كلام ابن السراج، هو أنه يعرب المصدر حالاً متأولاً به بوصف، كما يمكن أن يفهم أنه يعرب المصدر (مفعولاً مطلقاً) لأنه يعبر لذلك فعلاً محدوقاً كما في قوله، (أتاني ريدٌ مشياً) فقولك، (مشياً) قد أغنى عن (مش) و (يمشي)، لا أن التقدير: أتاني يمشي مشياً

وقد تابع السير في سيبويه في جعله المصدر في قوله (فقتله صيراً) في موضع الحال، فكأنه قال: فقتله مصوراً^١ وأثبته ماضياً

ودهب الأعم الششمري، ٤٧٦هـ إلى أن نصب (سيراً) في قول سيبويه ((سير عليه سيراً)) يكون على وجهين:

١- أحدهما: على المصدر المؤكد به

والثاني: على الحال تأكيداً أيضاً.

وأشار إلى أن هذين الوجهين يرجعان إلى معنى واحد من جهة التوكيد إذ قلنا، (قوله)^٢ وَمِمَّا يَجِيئُ توكيداً وينصب قولك، (سير عليه سيراً) إلى قوله ((ذهب به مشياً وقُتل به صيراً))^٣

يعني أنك تنصب (سيراً) على المصدر المؤكد به كقولك، (صربت صرباً)، وعلى الحال تأكيداً كأنك قلت: (سير عليه سيراً) على حد قولك: (قُتل به صيراً أي: مصوراً)، فهذان الوجهان يرجعان إلى معنى واحد من جهة التوكيد، ومثل الوجه الثاني أن تقول: (قام ريدٌ قائماً) على الحال المؤكدة بها^٤

والحق أن وقوع المصدر حالاً تعبير مجازي، أما الوصف، فهو تعبير حقيقي، وإذا عبرت بالوصف فقد أريت معنى واحداً، فإذا قلت: (جاء ريدٌ ماشياً) كان (مشياً) حالاً ليس عبر، ولكنك إذا عبرت بالمصدر: (تسع المعنى) وأصبحت أكثر من قصد.

(١) حاشية الكتاب ١/٨٦ب

(٢) يعني سيبويه

(٣) الكتاب ١/١٨ب، ٢٣١هـ، ٢٨٨٩م، ونظر النكب في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٣/

(٤) النكب في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٣/

وقد عُلَّ الأعم تساؤل القحطين الذين ريد مسحوا الوجه الثاني فيقولون ما الفائدة في قولك (قام ريدٌ قائماً) وأنب يعني في حال قيامه؟ فقال إنما يذكر هذا تأكيداً وإن كان الأول قد دلَّ عليه، كما يذكر المصدر بعد الفعل تأكيداً، ويظهر هذا قوله عز وجل (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) فجري قولك (رسولاً) وهو حال في التوكيد مجري قوله (رسولاً)

وعرض قد مكسب معنى المصدرية والحالية معاً؛ فإذا قلت: جاء رَكْضًا فهذا
يحتمل المفعولية المطلقة على تقدير محذوف أي يَزْكُضُ رَكْضًا لو أي تقدير آخر،
كما يحتمل الحالية كذلك

وهذا صرب من ضروب البلاغة العربية، وأسلوب بياني رفيع من أساليبها،
ودوع من أنواع التصرف في القول والتوسع في التعبير.

المسألة الثانية: وقوع المصدر ظرفاً:

قال سيبويه تحت باب ما يكون فيه المصدر حياً لسعة الكلام والاختصار:
(وذلك قولك: متى سيرَ عليه؟ فيقول: مَقَمَّ الْحَاجِّ، وَحُقُوقَ النَّجْمِ، وَجِلَافَةَ فُلَانٍ،
وَصِلَاةَ الْعَصْرِ، فَإِنَّمَا هُوَ: زَمَنٌ مَقَمِّ الْحَاجِّ، وَحِينَ حُقُوقِ النَّجْمِ؛ وَلَكِنَّهُ عَلَى مَنَعَةِ
لِلْكَلَامِ وَالْإِخْتِصَارِ)^(١)

فالعرب قد تقيم الأسماء التي ليست بأرمنة مقام الأزمنة توسعاً واختصاراً،
وهذه الأسماء قد تأتي على ضروب، وأحد هذه الضروب أن يكون أصل الكلام
إضافة أسماء الزمن إلى مصدر مضاف، فيحذف اسم الزمان -الذي عبر عنه
سيبويه بلفظ (الحين)- توسعاً

وهذا يعني أن المصادر التي جعلها سيبويه ظروفًا، مضاف إليها اسم للزمان ثم
يحذف اسم الزمان، فتتوب المصادر عنه في أداء وظيفته.

المسألة الثالثة: وقوع المصدر مفعولاً مطلقاً:

سُقِيَ المفعول المطلق بذلك لأنه مُطْلَقٌ عن القيود أي غير مقيد بخلاف
المفعولات الأخر فإنها مقيدة بحروف الجر وبحواها (فالمفعول به) مقيد بالباء؛ أي
الذي فعل به فعل، (والمفعول فيه) (والمسمى ظرفاً) مقيد بسقي أي الذي حصل فيه
الفعل، (والمفعول معه) مقيد بالمصاحبة، (والمفعول له) هو الذي فعل لأجله الفعل
لما المفعول المطلق: فهو غير مقيد بخلاف غيره من المفعولات.

وحذَّ أصحاب الحدود بأنه، المصدر الفصلة المصلط عليه عاملٌ من لفظه^(٢)

(١) الكتب ١٤/١، ٢٢٢/١، ٢٨٢/١، ونظر الفتى في تفسير كتاب سيبويه ٢١٧/١

(٢) شرح الحدود النحوية للفاكهى (ب ٩٧٢هـ) ص ١٠٥، ونظر التعريفات للشرى الجرجاني ١٢٤

وقال ابن عقيّ: ((وسمي مفعولاً لا مطلقاً لصلى المفعول عليه غير مفيد بحرف
جز ونحوه بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقع عليه اسم للمفعول إلا مفيد،
كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول له))^١.

وقد ذكر النحاة أن المفعول العطلق في نحو قولهم: (قَمْتُ قِيَامًا) حاء مؤكدة
لعمله، والعامل عندهم هاء الفعل، والصحيح أنه في نحو هذا مؤكد لمصدر الفعل لا
للفعل، ولكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً

والذي يبعد أن يكون العامل هنا هو الفعل؛ ذلك لأن الفعل م تل على حسب
مقرر بر من أما المصدر فهو الحدث المجرد فعندنا نقول (قَمْتُ قِيَامًا) تكون قد أَكُنْتُ
الحدث وحده ولم تؤكد الحدث والزم جميع

قال الرصني: ((المراد بالتأكيد: المصدر الذي هو مصموم الفعل بلا زيادة شيء
عليه من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المصموم لكنهم سموه
تأكيداً للفعل توسعاً))^٢

ومما جاء فيه المصدر مفعولاً مطلقاً، ما أنشده سيدييه [لدي الرمة]^٣:

[من النسيب]

نَظْرَةٌ جِئْنَ تَقْلُو الشَّمْسَ رَاكِبَهَا طَرْحًا بَعِثِي لِيَا حِ فِيهِ تَحْدِيدُ

والشاهد في البيت: (طرحاً) وهو مصدر فعل لم يذكره، ولكن بَلَّت عليه
(نظرة)؛ لأنه إذا قال (نظرة) فقد علم أنها تقلب طرفها وباطرها في جهات؛ لأنَّ
النظر إنما هو تقلب الباطر، فإذا قلبت الباطر في الجهات فقد طرحته فيها، فكأنه
قال: تطرح نظرها طرحاً.

وهذا ما أشار إليه النحاس (٣٣٨هـ): (بأنه لما قال: نظرة، كان ينبغي أن
يقتصر عليه وبكته قال: (طرحاً) فأكد؛ لأنَّ الطرح هو النظر))^٤

(١) شرح ابن عقيّ ٥٥٧/١، ونظر المطالع لمسيدييه للسيوطي ٢٩٨/١

(٢) شرح الرصني على الكافية ٢٢/١، وقطر حاشية الحصري ١٨٦/١

(٣) الكتاب ١٨/١، شرح كتاب أبيات سيدييه للنحاس ١٠٧، شرح أبيات سيدييه لابن العمير ١٧/١،

النكح في تصوير كتاب سيدييه ٣٢٢/١، ديوان دي الرمة ٨٦، وهي (الكتاب) بسبب سيدييه للبحث للراعي

العميري أنظر شعر ٩٢

٤ شرح أبيات سيدييه ٧

المسألة الرابعة. إقامة المصدر مقام الفاعل النائب عن فاعله.

لقد عبر سيبويه عن المصدر بلفظ: أحداث الأسماء، ومثل لها بأمثلة لا يقال.
(والأحداث نحو الصَّرب والْحَقْد وَالْقَتْل)^(١)

والحق أن المصدر على الرغم من اندراجة تحت مفهوم الاسم إلا أن الوظيفة التي يؤديها المصدر في الكلام العربي تختلف عن الوظيفة التي يؤديها الاسم من وجوه، ولعل ذلك راجع إلى الدلالة التي يشير إليها المصدر الذي سماه سيبويه بـ (أحداث الأسماء) كما أسلف.

والمصدر سمي بأربعة أسماء: أحدها: المصدر^(٢)، وقد سمي بذلك لأنه يصدر عنه للفعل ويشترق^(٣) عنه وهذا عند البصريين.

أم الكوفيين، فالمصدر عندهم مشتق من الفعل.

وعلى الرغم من تسميته بالمصدر لصنوع الفعل عنه، أما تسميته بالفعل فهو حيث كان حركة للفاعل^(٤)

وبعد هذا التقديم الذي يمكن عده أصلاً من أصول الاستعمال في المصادر، يمكننا أن نؤكد ما ذكره سيبويه، وما يمكن أن يفهم من نصوصه التي تشير إلى أن المصدر قد يخرج عن أصله توسعاً، كأن تكون علاقته بالفعل غير ما هو معهود في بابه فيمكن أن يأتي معولاً للفعل أو فاعلاً أو نائباً عن الفاعل وبدا تحكمه طبيعة الوظيفة التي يؤديها الفعل من حيث الرفع والنصب.

سيبويه ذكر صراحة (الاتساع في الكلام) في مثل هذه الأساليب والأنماط في الكلام العربي، وقد عقد لذلك باباً صريحاً سماه: باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاحتصار^(٥)، قال فيه:

(١) انظر الكتاب ٢/١ ب، ١٢/١ هـ.

(٢) ولتأتي لأحدث، والثالث لحدث، ومخاربا لحدث، وقد سمي المصدر بذلك لأنه يحدث، ويروى ويوسع له ثبات، والرابع الفعل لأن الفعل يشترق عن المصدر.

(٣) القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر، فنظره مفصلاً في كتاب الإتيان في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ٢٣٥/١ وما بعدها، م/٢٨.

(٤) انظر شرح المفصل ١٠٩/١، ١١٠، وشرح الكافية ١٢/١.

(٥) الكتاب ١٠٨/١ ب، ٢١١/١-٢١٢ هـ انظر الفتا في تفسير كتاب سيبويه ٣١١/١، والمفصل في كتاب

سيبويه وشروجه ٢٠٤

(وهو ذلك أن تقول على قول السائل كم صيد عليه، وكم غير طُرف لم
ذكرت لك من الاتصاع والإيجاز، فنقول: صيد عليه يومان، وإما المعنى: صيد عليه
الوحش في يومين، ولكنه اتسع وأختصر

ومن ذلك أن تقول (كم ولد له؟) فيقول (ستون عاماً) فالمعنى: وولد له لأولاد
وولد له الولد ستين عاماً؛ ولكنه اتسع وأوجز

وبعد أن ذكر أمثلة أخر قال: ومن ذلك أن يقول (كم ضرب به؟) فتقول
(ضرب به ضربين) و(ضرب به ضرب كثير)، والذي يقلب صفحات (الكتاب) يجد
كثيراً من مباحث التوسع في المصادر

فقد ذكر سيوييه نحت (باب ما يكون فيه المصدر حيث يسعة الكلام
و لاختصاره)، أمثلة أخر قال عنها: (وليس هذا في سعة الكلام بأبعد من: صيد
عليه يومان، وولد له ستون عاماً)١.

وذكر ابن السراج أن المصادر يجوز أن تقوم مقام الفاعل إذا جعلت معولات
توسعا من مثل: (سير يريد سير شديد).

بد قال: ((وأعلم أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأرمه والأمكنة
مقام الفاعل إذا جعلتها معولات على السعة؛ وذلك نحو: (سير يريد سير شديد)،
فالفاعل (سير) قد بُني على ما لم يسم فاعله، فتكون النبأ في مثل هذه الحال - عس
الفاعل أصلاً لمفعول به، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله

يُؤَبِّ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَثِيلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ

ولكن الذي جرى هو أن المصدر (سير) قد قام بوظيفة المفعول به النائب عن

الفاعل

وهذا ضرب من صروب التوسّع في العمل الوطيعي للمصدر

(١) الكتاب ١٠٨/ب، ١/ ٢٠٣١ هـ

(٢) الكتاب ١١٤/ب، ٢٢٢ هـ

(٣) الكتاب ١١٤/ب، ٢٢٣ هـ

(٤) الأصول في النحو ٨٩

(٥) شرح ابن عقيل ١ ٩٩ :

وإدعنا إلى مثل سيبويه السابق (صُرِبَ بِهِ صَرْبٌ كَثِيرٌ) لاحظ أن المصدر (صُرِبَ) ارتفع بوصفه نائباً عن الفاعل، وكان الأصل أن ينتصب على المصدرية ولكنه خرج عن ذلك ولحروجه أسباب:

١ - أن الطرف متصرف: ذلك أن المصادر نوعان:

(المتصرف) وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية، فيتأثر بالعوامل.
(وغير المتصرف) وهو: ما لا يخرج عن النصب على المصدرية، بحسب (سبحان) فهو من المصادر غير المتمكنة التي لا تقع إلا منصوبة على المفعول به المطلقة، إذ ليس للمصادر إذا لم تتمكن لا يتسع فيها.
ولهذا يتوسع بالمصدر (صُرِبَ) خروجاً على الأصل نظراً للتأثر بالفعل (صُرِبَ) المبني للمجهول.

٢ - والسبب الآخر كونه من المصادر المختصة، والمصدر المختص هو الذي يدل على العدد أو النوع، أما المؤكد لفعله فهو غير مختص، فلا يبوب عن الفاعل.
٣ - كون الفعل (صُرِبَ) لم يتشغل بغيره، وهذا ما أشار إليه سيبويه إذ قال: «وتقول: (سِيرَ عَلَيْهِ سِيرٌ) و(صُرِبَ بِهِ صَرْبٌ)، كأنك قلت: سِيرَ عَلَيْهِ صَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ، لو سِيرَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ السَّيْرِ، وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل بالفعل بغيرها»^(١).

فهي (صُرِبَ بِهِ صَرْبٌ) لا يوجد مفعول به، وإنما الذي يوجد في الجملة شيئان هما الجار والمجرور (به)، والمصدر (صُرِبَ) وهما أمران أجاز النحاة لكليهما الإنابة عن الفاعل، ولذا فلا بد للفعل (صُرِبَ) أن يشغل بواحد منهما، فإذا انشغل بالجار والمجرور، وجب نصب المصدر على المصدرية، وإذا انشغل عن الجار والمجرور بالمصدر ارتفع المصدر نائباً عن الفاعل.

ومن أمثلة سيبويه الآخر على التوسع في الكلام قوله: (صُرِبَ بِهِ صَرْبَتَانِ) وهذه الجملة جاءت جواباً على سؤال: (كَمْ صَرْبَةً صُرِبَ بِهِ).

جاء في الكتاب: ((وتقول على قول العائل: (كَمْ صَرْبَةً صُرِبَ بِهِ) وليس في هذا إضمارٌ يسوي (كَمْ) والمفعول (كَمْ) فتقول: (صُرِبَ بِهِ صَرْبَتَانِ) و(سِيرَ عَلَيْهِ

(١) الكتاب ١١٧/١، ٢٢٩/١.

سَيَّرَ تَابٍ؛ لأنه أراد أن يُبَيِّنَ له العدة فجاء على سعة الكلام و لاختصار، وإن كان
الصَّرَبَاتَانِ لا تُصَرَّبَانِ، وإنما المعنى كَمْ صُرِبَ بالموط الذي وقع به الصَّرَبُ من
صَّرَبَةٍ، فأجابه على هذا المعنى، ولكنه أتمع وأختصر
وكذلك هذه المصادر التي عَمِلَتْ فيها أفعالها إما يسأل عن هذا المعنى، ولكنه
يُتَسَّعُ ويَحْرُلُ الذي يقع به الفعل اختصاراً وإتماعاً، وفيه عِلْمٌ أَنَّ الصَّرَبَ لا
يُصَرَّبُ؛

ونكر الأعلام أَنَّ الكلام توسعٌ ومجاز لا حقيقة فذكر أنه مثل: (نَهَارُكَ صَائِمٌ)،
والنهار لا يصوم، فقال بعد أن ذكر قول سيبويه (وتقول على قول السائل: كَمْ
صَرَبَةٌ صُرِبَ بِهِ) إلى قوله. (هتقول: صُرِبَ بِهِ صَرَّتَانِ)؛

قال ((تفدير هذا الكلام (كَمْ صَرَبَةٌ صُرِبَ بِالشَّوْطِ) والهاء كناية عنه وعن
غيره مِمَّا يَصَّرَبُ بِهِ، والكلام مجاز لا حقيقة؛ وذلك لأنه جعل (كَمْ) بمقدار الصَّرَبِ
وجعل صَمِيرَةً في (صُرِبَ) مقاماً مفعولاً، كأنه قال: أعشرون صَرَبَةً صُرِبَ
بالمشوط؟ فَجَعَلَ الصَّرَبَ مصروباً على السعة كما تقول: (نَهَارُكَ صَائِمٌ)، والنَّهَارُ لا
يَصُومُ؛

وحلاصة القول في إقامة المصدر مقام المفعول السائب عن فاعله هو أنه إذا
حلت الجملة مما يمكن أن يُشغَلَ به الفعل المبني للمجهول عدا المصدر - من
مفعول أو ظرف أو جار ومجرور، تفرَّغ الفعل تماماً للمصدر كما في (صُرِبَ
صَرَبٌ شَدِيدٌ)

أما إذا وجد في الجملة مفعول به، فالفعل يشغل به دور غيره وفي تعييبه مع
وجود غيره خلاف؛

فذهب البصريون - لا الأحفش - إلى أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم
فاعله مفعول به، ومصدر، وظرف وجر ومجرور، تعين إقامة المفعول به مقام

للكتاب ١١٦ ب، ٢٢٩ هـ ٢٨٨ م، + انصر الذكر في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٢

{٢} النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٧

{٣} انصر الخلاف وآر البند في هذه المسئلة في شرح ابن عسا ٩ ٥ ٥ ٥ ١١٠

الفاعل، ولم يُحَوَّرُوا إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك قالوا عنه، شاد
أو مؤول

أما الكوفيون، فيجوز عندهم إقامة غيره وهو موجود: تقدم أو تأخر، نحو:
(صَرَبَ صَرَبٌ شَدِيدٌ رِيْدًا) فالمصدر (صَرَبَ) باب عن الفاعل، وبقي المفعول به
منصوباً على المفعولية.

والحق أن الكوفيين كانوا قد أفادوا أكثر من غيرهم من مروية اللعبة ومسعتها
وتصحها فلم يجمدوا على قاعدة ولم يصيقوا وسعاً رحيماً، وإنما تعاملوا مع اللعبة
على أنها لغة التوسع والتصرف والتفصح في التعبير، لا لغة الجمود والجمود، ومن
هذا كانوا أكثر من البصريين توسعاً في التعامل مع اللعبة

ومن هذا سبباً على هذا الفضاء الواسع الرحب للجملة العربية يمكنني
القول إن مثل سيوييه: (صَرَبَ يَهْ صَرَبَاتِي) والذي جاء جواباً على سؤال: (كَمْ
صَرَبَةً صَرَبَ يَهْ): فيه توسعان: إحداهما وظيفي، والأخر دلالي.

والذي يبدو لي من ظاهر النص أن (كَمْ) الاستفهامية لما قامت في السؤال
بوظيفة المفعول به، فإن الذي يرد في الجواب في مظهرها يقوم بالوظيفة نصها، بمعنى
أن (صَرَبَاتِي) كانت في الأصل مفعولاً به ثم باب عن الفاعل لانشغال الفعل به،
وهذا هو التوسع الوظيفي.

أما التوسع في الدلالة، في هذه الجملة، فإن لفظة (صَرَبَاتِي) لا يمكن أن يقع
عليها الفعل (صَرَبَ) بِحَدِّهِ عليها حقيقة، وذلك أن الصَّرَبَ لا يَصْرَبُ؛ لكنه لما أراد
أن يتوسع في التعبير وأن يُعطي الجملة قوة في الكلام شغل الفعل (صَرَبَ) بالكلمة
(صَرَبَاتِي) توسعاً وإيجاراً واختصاراً.

المبحث الثالث التوسع في التراكيب والأساليب

أولاً: التوسع في التراكيب:

١ - الإضافة:

وهي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً، أو هي إسناد اسم جامد أو مشتق إلى اسم غيره، بمعنى أنها إضافة الاسم إلى الاسم، وإيصاله إليه من غير فعل، وجعل الثاني من تمام الأول، وهذا يخلل على وجود وشيجة تربط بين طرفي الإضافة لفظاً ومعنى.

ولما كان المضاف إليه موصول بالمضاف، لذا قدر النحاة حرف إضافة، يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وقد عللوا معنى حرف المضاف إليه بـ (هي) أو (من) وتركوا ذلك لحسن التقدير.

فذهب ابن مالك إلى أن التقدير بمعنى (هي) ^١ إنَّ حَسَّ تَقْدِيرُهَا وَحَدَّهَا، وبمعنى (من) ^٢ إِنْ صَحَّ تَقْدِيرُهَا مَعَ صِحَّةِ الْإِحْبَارِ عَنِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي ^٣، وما اختاره من أن المضاف إليه مجزور بالمضاف هو مذهب سييويه.

وقد تحدثت أقوال النحاة في المضاف والمُضاف إليه، والصحيح قول سييويه إن الأول المضاف، والثاني مضاف إليه، وهذا هو الأصل في الإضافة، وهو ما أطلق عليه الإضافة المحضة أو الحالصة أو المعنوية والتي يكون المعنى فيها موافقاً للفظ، وبدا أصغته إلى معرفة تعرف . وإدأ أصغته إلى بكرة اكتسبت تخصيصاً ^٤.

والذي يتبين أن الإضافة لتسع فيها من خلال نظام كلامي جديد لم يعد بحاجة إلى تلك للوشيجة التي تربط بين طرفي الإضافة ولعل هذا النظام الجديد - وإن سماه النحاة الإضافة اللفظية أو غير المحضة - هو الذي دخله التوسع، والذي هو لور من ألوان الانحراف الأسلوبية المقبول في الكلام العربي، وإليك صروباً من هذا للتوسع في الإضافة.

١. انظر الترميمات ٢٣، شرح الحدود النحوية ١٢٤، ورسائل في قلمه للزماني يكتفب الحدود ٦٩.

(٢) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المفاهيم ١٥٥، والمساعد على تمثيل الفوائد ٣٢٩.

(٣) شرح المفصل ٨/٢.

أ - الإصافة على التشبيه بالمفعول به.

قال سيبويه: ((قال الشاعر : وهو الشَّمَاخ [من الرجز]

رُبُّ لَبَنٍ عَمَّ لَسَنِي مِمَّنْ مَشْمُولٌ طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى رَادُّ الْكَمِيلِ

هذا على [من الرجز]

* يا سارق الليلة أهل الدار *

وقال الأخطل: [من الطويل]

وَكَّرَارٍ خَلْفَ الْمُخَجَّرِينَ جَوَادَهُ إِذَا لَمْ يُحْمِ دُونَ أَنْثَى حَلِيلُهَا^(١)

فإن قلت: (كَّرَارٍ) و(طَبَاخٍ) صار بممرلة (طبحت) و(كررت) نُجْرِيهَا مجرى
السارق حين تَوَسَّطَ، على سعة الكلام^(٢)

قال الأعلم في البيت الأول: الشاهد فيه إصافة (طباخ) إلى (ساعات) على
تشبيهها بالمفعول به، لا على الظرف، ولا يجوز الإصافة إليها وهي طرف؛ لأن
الظرف يقتدر فيه حرف الوعاء وهو (هي) والإصافة إلى الحرف غير جائزة، وإنما
يُصَابُ إلى الاسم، ولما أصاب (الطباخ) إلى الساعات اتساعاً ومجاراً عدده إلى
الراد؛ لأنه المفعول به في الحقيقة.

أما البيت الثاني فقد قال عنه الأعلم أن الشاهد فيه: إصافة (كرار) إلى (حلف)
وبصب للجواد، والقول فيه كالبيت الذي قبله، إلا أن الإصافة إلى (حلف) أضعف
لقلّة تمكّنها في الأسماء^(٣). فالفصل بين المصاف والمصاف إليه بـ(حلف) أضعف؛
لأن (حلف) أقل تمكناً وأضعف من (ساعات).

ب - الجر بالإضافة.

قال سيبويه: ((وَفَوَّ صَبَاحٍ بممرلة (دَاتٌ مَرَّةً)، تقول: (سِيرَ عَلَيْهِ دَارٌ صَبَاحٍ)
أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لَحْظَعَم، مفارقاً لحدث مرة
بودات ليلة، وأما الجيدة العربية فلن تكون بممرلتها

(١) يونس الشماخ ٣٨٩

(٢) يونس الأخطل ٣٦ وانظر حرقه الأدب ٢١٠/٨، وشرح أبيات سيبويه ١١٤/، ١١٦

(٣) فكتاب ٩٠/١، ١٧٧/١، ٢٣٤/١، وانظر النك في تفسير كتاب سيبويه ٢٨٨/

٤، فظن تحصيل عين للذهب بهامش الكتاب ٩٠/١، وخراته الأدب ٢٣٣/٤، ٢٣٤، ٢١٢ ٢١٣، وشرح

أبيات سيبويه ١٢/ ولذكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٨٨ ١

وقال رجل من حثعم^١ : [من الوافر].
 حَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَكُمَا مَا يَعْتُودُ مَنْ يَسُودُ
 فهو على هذه اللعبة يجور فيه الرفع^٢.

على أن الشاعر جر (ذي صباح) على الإصافة، وهو ظرف لا يتمكز
 والظروف التي لا يتمكز لا تجر ولا ترفع، ولكنه فعل ذلك توسعا كما ذكر الأعلم،
 وقيل على لغة حثعم.

وتم بجور السهيلي (ت ٥٨١هـ) تحول الجار على (ذي صباح) في غير لعبة
 حثعم، ثم شكك في هذه اللعبة التي يعيها مسيويه إلى حثعم إذ قال (وما أظن حثعم
 ولا أحدا من العرب يجير للمكز في نحو هذا وإجراجه عن النصب)^٣.

وحمل ابن جني، إصافة (ذي) إلى (صباح) من إصافة للمسمى إلى الاسم، نحو:
 (كان عددا ذات مرة) أي: الدفعة المعصاة مرة، والوقت المسمى صباحا^٤.

وبعد عرض هذه الآراء نحتم كلامنا عن هذه المسألة بما ذكره الأعلم من أن
 المذهب في البيت هو جر (ذي صباح) بالإصافة اتساعاً ومجاراً، وكان حقه أن
 يستعمل طريقاً لقلة تمكنه، وإذا جار أن يصاف إليه؛ جر أن يجير عنه ويرفع
 هفول: (سير عليه نو صباح وذات مرة) وهذا قليل لم يسمع إلا في هذه اللعبة^٥.
 وبحلص من هذا أن مسيويه جعل (ذا صباح) بمنزلة (ذات مرة) وذات ليلة،
 واستدل يتمكن (ذي صباح) وجره بالإصافة في هذه اللعبة على تمكن (ذات مرة)
 و (ذات ليلة) فيها.

١ هو أنس بن مدرك الغنصي كما في حرافة لأب ٩١/٣

٢ الكتاب ١١٥١-١٠ ب. ٢٢٦-٢٢٧هـ / ٢٨٤م، وانظر الفتك في تفسير كتاب مسيويه ٢٢٠/١
 والحاصل ٣٣/٣، والمغرب ١٥٠/، والجني لداني ٣٣٤، وحرافة لأب ٨٧/٣، ١٩/١، وشرح البيت
 مسيويه ٣٨٨/١

(٣) لاروسر الألف ٢٢٠/١ ٢٢١، ونتائج الفكر ٣٩٠

(٤) انظر للحاصل ٣٣/٣، وحرافة لأب ٨٨/٣

(٥) تحصيل على الذهب ١٧٠، وانصر هامش الكتاب ١١٦/١ ب

ج - حذف المصاف:

عد كثير من القدماء حذف المصاف صر^١ من صروب التوسع في اللغة فذكر ابن جني أن منه في القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة موضع ، وذكر السيوطي أن في القرآن منه رهاء ألف موضع، كما ذكر الزجاج كثيرا من الأمثلة في كتابه عراب القرآن، فتر فيها حذف المصاف^٢، أم الشعر واللغة فحيث منه ما لا يحصى. وكان من أكثر النحاة الذين توسعوا في حذف المصاف وإقامة المصاف إليه مقامه بعد سيبويه^٣ ابن جني، إذ اشترط في الحذف توسعا، وصوح الدليل^٤، على المحذوف، فيجوز عنده أن تقول: (صربت ريذا)، وأنت تقصد (صربت غلامه)، أو ولده، أو. آخاه، شريطة أن يفهم السامع ذلك فإن فهم ذلك جار ، وإن لم يفهم لم يحر، كما ينبغي أن يفهم من قولك: (أكلت الطعام)؛ أنك أكلت بعضه. وقد خالف بعض النحاة ابن جني في توسعه في هذا الباب وأنكروا أن يكون حوار الحذف قياسا مطلقا

وقد ورد حذف المصاف في اللغة على قسمين

أحدهما: وأكثرهم ورودا في اللغة أن يحذف المصاف ويقام المصاف إليه مقامه، لكنهم اشترطوا وجود قرينة تدل على المصاف المحذوف والثاني. حذف المصاف مع بقاء عمله في المصاف إليه. ومن تتبعا لمباحث حذف المصاف في كتاب سيبويه، وحب أن أكثر مباحث الحذف كانت من النوع الأول، أي: حذف المصاف وإقامة المصاف إليه مقامه، كما وحدا أكثرها تحت باب مستقل عنده سيبويه في كتابه سماه: (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، وإيجار والاحتصار)^٥ جاء فيه: (وومنه قولهم^٦ (هذه الطهر أو العصر أو المغرب) إنما يريد صلاة هذا الوقت، و(أجتمعت القيت) يريد: أجتبع الناس في القيت

(١) الفصائل ٤٥٢/٢

(٢) عراب القرآن المصوب للزجاج ٩٤-٤١/١

(٣) الفصائل ٤٥٢/٢

(٤) الكتاب ١٠٨، ١/١ ص ٢٧٢/١

(٥) أي قول للمغرب، سيبويه كثيرا ما يبدأ كلامه في بداية كل باب بقوله وذلك قوله، ثم يقول ومن ذلك

قوله، ثم ومثله أو ومن ذلك قولهم، أو ومنه قولهم واهم جراً

وقال الخطيئة: [من الصواب]

وَشَرُّ الْمَنَافِ مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ كَهَذَا الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيُّ حَضِرُهُ
يريد: مَيِّتٌ مَيِّتٌ

وقال النابغة الجعدي: [من المنقارب]

وَكَيْفَ تَوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَنِّي مَرْحَبٌ
يريد: كَحِلَالَةِ أَبِي مَرْحَبٍ^(١)

والشاهد في البيت الأول، (وشر المنافيا ميت) حيث حذف المصناف وأقام
المصناف إليه مقامه، والأصل: (ميتة ميت) أو (ميتة ميت) أما البيت الثاني، فالشاهد
فيه: (أصبحت خلالته كأني مرحب) إذ حذف المصناف وأقام المصناف إليه مقامه،
والأصل (كحلاله أبي مرحب).

وقد ذكر ابن السيرافي (ت ٣٨٥هـ) في شرحه لأبيات سيبويه أمثلة الكتاب
التي مثل بها سيبويه ثم بيت الخطيئة الذي وصفه تحت باب (حذف المصناف وإقامة
المصناف إليه مقامه)^(٢)، وذكر البيت الثاني تحت باب (الحذف للإيجاز)^(٣)
وبهم يتبين من خلال أمثلة وشواهد سيبويه في (الكتاب) والتي رددت الحاجة قسم
منها في كتبهم، أن حذف المصناف من أوسع صروب الحذف خاصة والتوسع عامة،
ولا سيما في القرآن الكريم والشعر وفصيح الكلام، وهذا ما حدا بابي جنبي بأن
يصفه بـ (عدد الرمل سعة)^(٤)، كما ذكر، أن في القرآن - وهو أفصح الكلام - منه
أكثر من مائة موضع، بل ثلثمائة موضع، وهي الشعر منه ما لا يحصى^(٥) ونقل عنه
هذا المذهب ابن مصاء القرطبي^(٦).

(١) الكتاب ١٠٩/١ ب، ٥٢ هـ، ٢٧٤/١-٢٧٥ من

(٢) شرح أبيات سيبويه ٣٨٥/١

(٣) شرح أبيات سيبويه ٩٤، ١

(٤) المحتجب ١٨٨/١

(٥) أنظر المحقق ٤٥٢/٢، والسر ٢٦/

(٦) أنظر قرء على النجاء ٨٥

ولما كان هذا النوع من الحذف من أوسع الصروب - كما أسلفنا - لذا فهو شائع في اللغات الجررية عامة كما قال برحستر (١)

والتوسع في مثل هذه الأمثلة قائم على إيجاد علاقات ونظم جديدة في التركيب بعد حذف المصاف، كما أشار إلى ذلك النحاة وابن جني يقول: «وكل مصاف إليه يحذف من قبله ما كان مصافاً إليه؛ فإنه يعرب إعرابه لا زيادة عليه ولا نقص منه» (٢).

ومن أمثلة سيبويه الأخر التي ساقها على أنها من أمثلة التوسع في حذف المصاف قوله: **يَسِرُّ قُلُوبَهُمْ لِلطَّرِيقِ** يعني أهل الطريق وأشار إلى أن هذا في كلام العرب كثير (٣).

وقد تردد شاهد سيبويه هذا في معظم كتب النحاة والبلاغيين، من مثل ابن جني، والجرجاني (٤٧١هـ) وغيرهما، وهم يتحدثون عن حذف المصاف فيه وإقامة المصاف إليه مقامه في الحكم

والذي يبدو أن هذه الشواهد وما يحدث فيها من تركيب يعتمد على علاقة دلالية بين المصاف والمصاف إليه بمعنى أن يقوم أحدهما مقام الآخر في الدلالة، وهذا ما لا يتحقق في جميع صروب الحذف، وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل في دراستنا للبلاغية إن شاء الله.

ومن أمثلة حذف المصاف الأخر التي جاء بها سيبويه توسعاً قول النابغة الجعدي [من الوافر]:

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجُنُوبِ سَيْلِي نَعَامُ قَلَقَ فِي بَلَدٍ قَقْلَرِي (٤)

فالعذير معناه الصوت؛ والمعنى: كأن صوتهم صوت نعام ثم حذف - وِقَاقَ -: صَوْتٌ.

(١) أنظر التطور النحوي ١٥٠-١٥٤

(٢) المحجب ١٢٢/٢

(٣) أنظر الكتاب ١/٩٠، ٢/٢٥٥

(٤) الكتاب ١/٩٠، ٢/٢١٣-٢١٤هـ، ١/٢٧٣-٢٧٤مل، وتتمصيل عن الذهب بهامش الكتاب ١/٩٠، ٢/٢١٣

والشاهد فيه حذف (العزيز) من قوله (عذير نعم) وإقامة (النعم) مقامه توسعاً وإيجازاً واحتصاراً.

ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى^(١) وفي هذا الصرب من التوسع نوع من الاحتصار والإيجاز، الذي يعتمد إليه المتكلم، تاركاً للسامع فهم المحذوف من القرينة العقلية أو اللفظية كما ينتج عن هذا الحذف نوع من المجاز يكسو الكلام جمالا وقوة في التعبير، وبلاغة في الأداء، ولعل من أهم تلك المجازات الناتجة عن الحذف هو المجاز العقلي.

٢ - حذف خبر (إن):

يجوز حذف خبر (إن) إذا دل عليه دليل، كأن تقع (إن) جواباً على سؤال كـ «ما مثل سيبويه» قال: «ويقول الرجل للرجل (هل لكم أحد من الناس ألب عليكم)، فيقول (إن ريداً) (وليد عثمراً) أي إن لنا، وقال الأعشى: [من المسرحة]:
 إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرَّتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَجِسِي مَهَلًّا^(٢)
 أي: إن لنا محلاً، وإن لنا مَرَّتَحَلًّا، والمعنى: إن لنا محلاً في الدنيا ما كنا
 أحياء، ومَرَّتَحَلًّا إذا متنا.

وفي هذا الشاهد خلاف بين النحويين البصريين وبين الكوفيين. فالبصريون يجيرون حذف الخبر مطلقاً، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة. أما الكوفيون، فلا يزور حذفه إلا مع النكرة، وإلى ذلك أشار ابن مالك: قال: ((وإذا علم الخبر جار حذفه مطلقاً، أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح، خلافاً لمن اشترط تكرير الاسم؛ وهم الكوفيون، ومن حطبه والاسم نكرة: إن مَحَلًّا وَإِنْ مَرَّتَحَلًّا...))^(٣)

(١) المصادر نفسها، وانظر ظاهرة الحذف في لدرس اللغوي ٦٣

(٢) الكتاب ٢٨٤/ب، ١٤١/٢ هـ، ١٤١/٢ م، وانظر الخصائص ٣٧٣، ٧، والفكت في تفسير كتاب سيبويه ٥/٧، وأما في ابن الحاجب ٢٤٥/١، والمقرب ٩/١، والتعليق على كتاب سيبويه ٢٩٢/١، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٣١١/١ وحرقة الأدب ٤٥٢/١٠، والاتصاف في اللغة عند ابن جني (رسالة نكرواء) وظاهرة الحذف في لدرس اللغوي ١٩٥

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٢، والمساعد ٣١١/١، وسيبويه بتمام النحلة لعلي النجدي ناصف ١٩١.

ولما كان المشاهد في البيت هو جوار حذف حير (إي)، مع أن الاسم نكرة وهو مذهب البصريين، فإن في أمثلة سيبويه السابقة، أعني: (إي ريداً) و(إي عمراً) ردّاً على الكوفيين الذين يشترطون تكرير الاسم وفيه ردّ آخر على الفراء الذي رعم أنّه لا يحور حذف الحير إلا مع تكرير (إي)

وحكى ابن يعيش رأي الفراء إذ قال: ((وكن الفراء يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كررت (إي) ليعلم أن أحدهما محالف عند من يظنه غير محالف وحكي أن أعرابياً قيل له- (الرابعة: الفأرة؟) قال: (إن الزبابة وإن الفأرة) ومعناه: إن هذه محالفة لهذه، والحلاف الذي بين الاسمين يدلّ على الحير، وهو غير مرصّي عند أصحاب))^(١).

وقد ذكر ابن هشام الأنصاري بيت الأعشى مرتين، الأولى في باب: حروف الهمزة (إذا) فقد روى البيت برواية تختلف عما في كتاب سيبويه، فرواه برواية. - وإن في الشعر بد مصوا مهلاً والثانية في الباب الحامس في مبحث (حذف الحير)^(٢).

والعريب أن ابن هشام قال بعد أن أورد البيت في مبحث (حذف الحير) قال: ((وقد مر البحث في (إي الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله)^(٣) و(إي الذين كفروا بالذكر ما جاءهم)^(٤) مع أن الآية الأولى لم يمر بها ذكر، ولم يبحثها في كتابه (المعنى).

لما الآية الثانية، فقد بحثها في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة^(٥). وحكى البغدادي عن صاحب التلخيص أنه صر. (إن محلاً وإن مرتحلاً) بأن المحل والمرتحل مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال، أي: إن لنا في الدنيا حلولاً، وإن لنا عنها لارتحالاً، ثم ذكر أن حذف المعسّد وهو هنا ظرف لقصد

(١) شرح المعصّل لابن يعيش ١٠٤/١، وانظر خرافة الأدب ٥٤٤/١

(٢) معني التيبب ٨٢/١، ٦٣١/٢

(٣) سورة الحج، الآية ٢٥

(٤) سورة فصلت، الآية ٤١

(٥) معني التيبب ٥٤٩/٢

لا حصار والعدول إلى أقوى الدليلين^(١) بمعنى أنه أشد إلى قرينة الحذف والتي هي في البيت الحالية، فقول سيبويه: (إِنَّ مَالًا) و (إِنَّ وَلَدًا) كله وقع جواباً لسؤال: أَلَهُمْ مَالٌ وَلَدٌ؟ فَيُجَاب، نعم إِنَّ لَهُمْ مَالًا، وَإِنَّ لَهُمْ وَلَدًا، وَنَم يُحْتَجَّجُ إِلَى إظهار المحذوف لتقديم السؤال عنه

وقد نكر ابن جني هذا الفهد في باب شجعة العربية من الحصاصير وقال
(أَدَّ حَذِيفَ حَرٍّ (إِنَّ) مَعَ النِّكَرَةِ حَاصَّةً حَوَّ

* إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًا *

أي إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ لَنَا مَرْتَحَلًا، وأصحاب يُحَيِّرُونَ حَذِيفَ حَرٍّ (إِنَّ) مَعَ المعرفة

وبحكون عهدهم أنهم إذا قيل لهم: إِنَّ النَّاسَ أَلَبَ عَلَيْكُمْ فَمَنْ لَكُمْ؟ قالوا: بِن رِبِّ،
وإِنَّ عَمْرًا، أَيْ بِن لَنَا رِبْدًا، وَإِنَّ لَنَا عَمْرًا، والكوفيون يأبُونَ حَذِيفَ حَرِّهَا إِلَّا مَعَ النِّكَرَةِ^(٢).

وبهذا يتضح أن ابن جني قد أخذ أمثلة سيبويه بعينها وتعمل بها في باب شجعة العربية الذي هو من أوسع أبواب التوسع عنده.

وقد ذكر النحاة أن أخبار هذه الحروف يريرون (بِن وأحواتها) يجوز حذفها والسكوت على أسمائها، توسع على أن يكون الحبر طرفاً أو جاراً ومحروراً، حكى النعماني. أن أخبار هذه الحروف إذا كانت طرفاً أو جاراً ومحروراً فإنه يجوز حذفها والسكوت على أسمائها، وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها. وسمي يأت ذلك إلا فيما كان الحبر فيه طرفاً أو جاراً ومحروراً^(٣).

(١) انظر حركات الألب ١٠، ٥٦

(٢) الحصاصير ٣٧٢/٢، انظر حركات الألب ١٠، ٤٦.

(٣) الحصاصير ٣٧٣/٢، انظر حركات الألب ١٠، ٤٦.

(٤) حركات الألب ١٠، ٥٥.

ثانياً: التوسع في الأسلوب:

١ أسلوب الاستثناء.

حد الفاكهي (٩٧٢هـ) الاستثناء، بأنه (المخرج تحقيقاً أو تقديرًا -إلا) أو إحدى أحوالها من مذكور أو متروك بشرط العائدة، وقد ذكر المحقق قبله أن الاستثناء هو لإخراج -إلا) أو إحدى أحوالها لم كان داخلاً أو مبرراً للدخل^(١).

والذي ينصح من طاهر التعريف، أن الاستثناء له أدوات نحو: (إلا) و (غير) و (سوى) وغيرها، أم أدوات الاستثناء هي (إلا)، وهي أداة سامية قديمة تستعملها الأراميون والسريان كما ذكر رجستر اسر^(٢) وقد اتسعت العربية في الاستثناء وأدواته اتساعاً كبيراً لا تماثله فيه سائر اللغات الجررية.

قال رجستر اسر^(٣) ((وقد وصفت العربية القواعد الدقيقة للاستثناء، وأكثر من حروفه وفرقت بينها في بعض الأحوال، فصار الاستثناء فيها ناباً مستقلاً بنفسه، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية))^(٤).

وينقسم الاستثناء -إلا) إلى تام ومفرع، وينقسم التام إلى متصل ومنقطع

فالاستثناء التام: هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وهو على قسمين:

الأول: الاستثناء المتصل: وهو ما كان المستثنى فيه بعضاً من المستثنى

والثاني: الاستثناء المنقطع: وهو ما كان فيه المستثنى لغير بعضاً من

المستثنى منه.

ومن المعلوم أن الاستثناء إذا كان تاماً وكان موجباً، فالمستثنى منصوب

وجوب.

(١) شرح الحدود النحوية ١١٦.

(٢) فطر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١١، وشرح النصريح ٣٩٦.

(٣) المنطور النحوي ١٧٦.

(٤) المنطور النحوي ١٧٦.

أما إذا كان منصوباً، فالنصب واجب عند الحجازيين راجح عند التميميين،
ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّلُمِ﴾ بالنصب، فهو منصوب
وجوب في لغة الحجاز

أما في لغة تميم، فالنصب أرجح، ويجوز عندهم الاتباع على (البديلية) فإن لم
تصح البديلية، وجب النصب عندهم.

والذي يبدو أن اختيار النصب في الاستثناء المنقطع أو إيجاده على لعتي أهمل
الحجاز و تميم، راجع إلى تضامهم في الإبدال وعدمه، وذلك لأن الحجازيين كما
يبدو - متشددون في الإبدال من المنقطع، فيمضون، لا تنوع
وأما التميميون فقد ينسامحون فيه، ولذا كان النصب عندهم راجحاً على
الأصل.

وخلاصة القول في هذا الكلام أنهم إذا أرادوا التوسع والتجوز، اتبعوا، أما إذا
تعدوا الإبدال، وجب النصب وامتنع الاتباع عند الاثنين أهل الحجاز و تميم، وهذا ما
مسحته في: إبدال المستثنى.

— إبدال المستثنى:

عقد سيبويه في كتابه بابا بعوس (هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس
من نوع الأول) ذكر فيه أمثلة كثيرة على إبدال المستثنى للتوسع والمحار، فمنها
قوله، ((. وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلا حمار)، أرادوا ليس فيها إلا
حمار، ولكنه ذكر (أحد) تأكيداً لأن يعلم أن ليس فيها ادمي ثم أبدل))^(١).
وقد همل السيرافي قول سيبويه قال: ((رفع المستثنى عندهم في هذا على
تأويلين^(٢) ذكرهما سيبويه.

(١) سورة القصص، الآية ١٥٧

(٢) للكتاب ٣٦٤/١ ب، ٣١٩/٢ - ٣٢٢ هـ ٣٣١/٢ م

(٣) أحدهما: أنك إذا قلت: وما في الدار أحد (لا حمار) فذلك لورد (ما في الدار لا حمار) وهؤلاء قد نصبت
به النفس وغيرهم في القمى، فحل في النقي ما يحل وما لا يحل، ثم ذكرت (أحد) تأكيداً
و الوجه الآخر أن جعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز، كأن الحمير هو من علة ذلك الموضع. مثل
(أليسك أصبغ القبور، و غلبك الميع) ونسبه ذلك

وقال المارسي: إن فيه وجها ثالثا، وهو أنه حط ما يعقل بم لا يعقل، فعبر
عن جماعة ذلك بـ (أحد) ثم أبدل (جمارا) من لفظ مشتمل عليه، وعلى غيره،
ونظيره قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ﴾^(١)

لما حط ما يعقل وهم بمو أنم بم لا يعقل، وهو الحية، والبهائم حبر عنها كلها
لفظ ما يعقل، وهو: (منهم) و(من) ولو كان ما لا يعقل لقال: ((منهم ما يمشي))

ومن أمثلة سيبويه الأخر قول الراجر.
وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْيَعْنُ
فالشاعر رفع (اليعافير واليعين) بدلا من الأنيس توسعا ومجازا.

ومنها قول النابغة: [من الطويل]
حَافَتْ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْوِيٍّ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حَسَنَ ظَنٍّ بِصَالِحٍ
والشاهد فيه، (إِذَا حَسَنَ ظَنٍّ) بنصب (حَسَنَ) على الاستثناء كما يجوز رفعه
على (البدل) من موصع (عِلْمَ) فكأنه أقام (الظَّنَّ) مقام (العِلْمَ) توسعا ومجازا، وعه قال
سيبويه:

﴿وَلَمَّا بَنَوْا تَمِيمَ هَرَفَعُونَ هَذَا كُلَّهُ يَجْعَلُونَ: (اتَّبَاعَ الظَّنِّ)^(٢) عِلْمَهُمْ، وَحَسَنَ الظَّنِّ
علمه .. وهم يشدون بيت ابن الأبيهم التعلبي روعا. [من الحميم]
لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِقَابٌ غَيْرُ طَعْنٍ لِكُلِّي وَضَرْبٍ الرِّقَابِ
جعلوا ذلك العتاب، أي الطعن والصرب.

ورغم الحليل أن الرفع في هذا على قوله: [من اللوامر]
وَخَيْلٍ قَدْ نَلَقَتْ نَهَا يَخِيلُ
جعل (الصرب) تَحَيَّتَهُمْ .
تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

نظر شرح السيراني للكتاب ١٨٧/٢، وفنار الانصر ١٦١، م ٦٨، والنظيفة على كتاب سيبويه ٥٦/٢،

فروماني القهوتي في صوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٨٢، ٣٨

(١) سورة النور، الآية ٤٥

(٢) إشارة إلى الآية ١٥٧، من سورة النساء

وقال الحارث بن عباد: [من مجزوء الكامل]

وَالْحَبْرُ لَا يَبْقَى نَجْسًا جَمْعُهَا التَّخْيِيلُ وَالْمِسْرَاحُ
إِلَّا الْفَتَى الصَّبْرُ فِي النَّاسِ نَجَدَاتٍ وَالْفَرَسُ الْوَقَاحُ

وقال: [من الرجز]

لَمْ يَغْذُهَا الرُّسُلُ وَلَا أَيْسَارُهَا إِلَّا طَرِي الثَّحْمُ وَأَسْتَجْزَارُهَا

وقال [من الطوبى]

عَشِيَّةٌ لَا تَقْبِي الرَّمَاحَ مَكَاتِهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمُشْرِفِيُّ الْمُصَعَّمُ
وَهَذَا يُقَوِّي: (مَا أَنَا رِيْدٌ إِلَّا عَمْرُو) وَمَا أَعَادَةُ إِخْوَانُكُمْ إِلَّا إِخْوَانُكُمْ، لِأَنَّهَا
مَعَارُفٌ لِبَيْتِ الْأَسْمَاءِ الْأَحْرَةِ بِهَا وَلَا مِنْهَا^(١)

والذي يمكن أن يفهم من كلام سيوييه السابق، أن الذي يحور في الاستثناء
المنقطع المحتمل للمنتصل، إذا كان الثاني من غير جنس الأول وجهان

الأول: النصب على الانقطاع

والثاني: الإتيان على البدلية، توسعا

وفي هذا وجه بلاغي لا يحصى على من يتوقف اللغة ويحسن بجمالية تركيبها
وسيع صحتها

فالتوسع جاء في بعض الأمثلة للمباينة للمبالغة في التنشئة وذلك للاحظه بجلاء

في

تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِنْعٌ

وهذا على مذهب أهل الحجاز

أما التعميمون فيبدلون على تقدير: تفريع العامل.

أما عن بيت ابن الأبيهم النعطي فقد قال عنه ابن أميرلي و لأعلم، أن الشاهد
فيه رفع (غير) على البدل من (العقاب) تمساعاً ومجاراً، وهي في موضع قولته: (إلا
طعن الكلى) على أن الطعن (بدل) من (عقابه)، كما تقول (مَا حَامِي أَحَدٌ إِلَّا رِيْدٌ)،
و (مَا حَامِي أَحَدٌ غَيْرُ رِيْدٍ)^٢

(١) الكتاب ١، ٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦ ب، ٣٢٠/٢، ما بعدها ٣٣١/٢ و ما بعدها ٣٣٢
(٢) أنظر شرح أبيات سيوييه ٣٧/٢، وحاشية كتاب سيوييه ٣٦٥

وهذا مذهب بني تميم.

أما أهل الحجاز فيصوبون ذلك كله على الاستثناء المنقطع.

أما الشاهد في بيت الحارث بن عباد، فهو إبدال (الفتى) من (التحليل والمراح) على التوسع والمجاز، وكذا في البيت الذي يليه. إذ الشاهد فيه: إبدال (طري) من (الرسل) وإن لم يكن من جنسه توسعا ومجازا.

قال للرجاح كأنه قال: لم يعدها إلا اللحم، وذكر الرسل توكيدا^(١).

وقال الأعلم عن بيت الحارث أن ((هذا على الوجهين المتقدمين في لعبة بني تميم

أحدهما كأنه قال: (لا يبقى لجامها إلا الفتى الصبار) ودل ذلك على أنه لا يبقى شيء سواه، وذكر التحليل والمراح توكيدا.

والوجه الآخر: أنه جعل للفتى الصبار هو التحليل والمراح في الحرب مجازا وفيه وجه ثالث وهو أن (التحليل) على معنى (دي التحليل) ثم حذف مثل قوله تعالى ((واسأل القرية))^(٢)، وهذا على الوجه الذي يتفق عليه أهل الحجاز وبني تميم^(٣).

ومن شواهد سيبويه الآخر: [من الطويل]

عَشِيَّةَ لَا تَغْنِي الرِّمَاحُ مَكَلَّتْهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْعَشْرُفِيُّ الْمَصْمَمُ

ولعل هذا هو الشاهد الأخير الذي أنشده سيبويه في هذا الباب، الذي ورد مع الأبيات الأخر التي جعلها تقوية لقوله. (ما أتاني ريد إلا عمرو) و(ما أعانته إخوانكم إلا إخوانه) فأجر في هذا البديل كما أجاره في الأبيات.

فالشاهد في البيت الأخير إبدال (المشرفي) وهو العفيف من: (الرماح) و(والنبل) وإن لم يكن من جنسهما توسعا ومجازا وذلك على مذهب بني تميم، بينما أهل الحجاز يوجبون النصب على الاستثناء.

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٢٧

(٢) سورة يوسف، الآية ٨٢

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٢٧

٢ - أسلوب الاستفهام:

الاستفهام، مصطلح عَرَبِيٌّ عنه سيبويه بصيغ متعددة، منها فعلية ومنها عسيرة فعلية نحو (استفهم، أو استفهمت، ويستفهم، ولا يستفهم، ومستفهم) فمما ما استعمله في الكلام استفهام محض حقيقة طلب الدهم، والتقرير، أو التوبييح أو الاستخبار، مصطلحات استعملها لمعان مختلفة، وأصل الاستفهام عنده هو ما يمثاله المحاططب ((منرشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويحبره عنه))^١.

وقد ذكر سيبويه أن الأصل في الاستفهام أن يلي الفعل قال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام قال ((وذلك من الحروف حروف لا يذكر بعدها (لا الفعل))^٢.

فهو يرى أن الاستفهام إنما وصع في حقيقة تفعل؛ لأن الاستفهام يقتضي الفعل وبطلبه لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله^٣ ولذا كان الاختيار عنده أن يلي الاستفهام الفعل.

وبعد أن ذكر سيبويه أدوات الاستفهام وفرق بينها تفرقة تركيبية من حيث دخولها في التركيب على الأسماء والأفعال، قرر أن أدوات الاستفهام جميعاً يفتح تحولها على الاسم، وإن كان بعدها فعل، إلا في الضرورة الشعرية، واستثنى من ذلك الهمزة التي يصح تحولها على الاسم من غير فتح، وإن كان بعد الاسم فعلاً، وذلك لأنها الأصل في الاستفهام

فقد نصَّ على ((أن حروف الاستفهام كلها يفتح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل رَيْدٌ قَامَ؟، و(أَيْنَ رَيْدٌ صَرَيْتَهُ؟) لم يجر إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر بصيغته، (لا الألف)، فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، لأن الألف قد يترك بعدها الاسم، فإن جئت في سائر حروف الاستفهام بالاسم وبعد ذلك الاسم، أمه من فعل نحو (هبارب) جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر))^٤.

(١) الكتاب ١٧٢، ب، ١/٣٤٣هـ

(٢) الكتاب ١٠/١، ب، ١/٩٨هـ.

(٣) نظر شرح المفصل ٨١٠

(٤) غير سيبويه عن الهمزة بالألف

(٥) الكتاب ١٠/١، ب، ١هـ

وما كان سيويه قد قرر أن حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، عاد فذكر أن تلك الأدوات يجوز تحولها على الأسماء على سبيل التوسع، فقد جاء في (الكتاب): (وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسَّعوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون (هَلْ رِيْدُ مُنْطَلِقُ) و(هَلْ رِيْدُ فِي الدارِ) . فإن قلت: (هَلْ رِيْدًا رَابِتًا) و(هَلْ رِيْدُ دَهَبٌ) قَبَحٌ ولم يجر إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن أَصْطَرُّ شَاعِرٌ فَقَدْ اِجْتَمَعَ الاسم بصب كما كنت فاعلاً بسقط) وبحواها، وهو في هذه أحسن؛ لأنه يبتدأ بعدها الأسماء^(١).

فالابتداء هنا لا يعني به المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر، ولكن ذكر الاسم الذي بعد الحروف.

قال الفارسي (٣٧٧هـ) بعد أن ذكر قول سيويه: ((إلا أنهم قد توسَّعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها))، قال ((ليس يريد بالابتداء الذي يقتضي خبراً نحو: رِيْدَ مُنْطَلِقُ))، لكن يريد ذكر الاسم بعدها^(٢).

وهذا يعني أن حروف الاستفهام بيت للأفعال، وإنما تجيء الأسماء بعدها على غير الأصل توسعاً.

قال السيرافي: ((حرف الاستفهام حكمه أن يدخل على الفعل إذا اجتمع الاسم والفعل بعده، فإذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على صميره احتير (ضمير الفعل) .^(٣) وحلاصة القول أن حروف الاستفهام كلها بيت للأفعال، وهو الأصل فيها، وذلك لأنها تشبه بوجه من الوجوه أدوات الشرط والجاء لأن العنقل يطلب من المحاطب أمراً لم يستقر عده كعدم استقرار فعل للشرط، وأدوات الجاء لا يليها إلا الأفعال، وذلك للحكم يجري على كل أدوات الاستفهام عدا الهمزة - التي عبر عنها سيويه بالألف، لأن الجملة الفعلية بعدها يصبح فيها تقديم المفعول على فعله، لكسر الأمر يختلف إذا جاءت بعد هذه الأدوات جملة اسمية، فإنه يجوز حينئذ تحولها على الأسماء توسعاً ومجازاً

(١) فكتاب ١/١ ص ٩٨-٩٩هـ.

(٢) تنقيح على كتاب سيويه ١/٢٧-١٢٨.

(٣) تنقيح على كتاب سيويه ١/٢٧-١٢٨ نقلاً عن شرح السيرافي.

أما إذا اجتمع على هذه الأنوات اسم وفعل، فتقديم الفعل على الاسم أولى، لأن هذه الحروف بيوت في الأصل للأفعال، لمصير عنها الجراء والمترط في المعنى - كما ذكرنا .

ويتضح ذلك مما ذكره سيويه في: (باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل) ، قائلا ، (واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: هل) ، (كيف) و(من) اسم وفعل كان للفعل بار يلي حرف الاستفهام أولى، لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل)^(١).

ومن الحدير بالذكر أن أسلوب الاستفهام كان من مصطلحات البلاغيين الذين عو به طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل.

والذي يبدو أن سيويه قد اقترب من هذا المفهوم عندما ذكر: ((أنه يريد به من المحاطب أمرا لم يستقر عند المسائل))^(٢) .

وهذا أسلوب متميز من أساليب الاستفهام التي تجري على مقتضى الظاهر، بد يراد به طلب العلم بشيء لم يكن معلوما، وهو المعنى المستعمل على الحقيقة، إلا أن هناك دواعي واعتبارات بلاغية ونفسية تخرج بالاستفهام عن هذا الأصل اللغوي إلى ما يسمى عد البلاغيين بمجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الأمر الذي يمكن حمله على أنه صرب من صروب التوسع والمجار في الكلام العربي.

(١) للكتاب ١/٤٥٨-٤٥٩، ب، ١٠٤/٣، ١١٥هـ.

(٢) للكتاب ١/١٠٦، ب، ٩٩هـ.

المبحث الرابع التوسع في الجار والمجرور

أولاً: التوسع في حروف الجر:

ويسمى الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تصيب معاني لأفعال إلى الأسماء أي. توصلها إليها، كما يسمونها حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم كالصفة والبعضية والاستعلاء والإصاق وبحرف من الصفات وسميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أو لأعمالها الجر.

ـ نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

تعد نيابة للحروف عن بعضها ضرباً من صروب التوسع والمجاز، وإن كانت للنيابة موطن خلاف بين النحاة.

فجمهور البصريين على أن حروف الجر لا يوب بعضها عن بعض إلا

شذوذ

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن حروف الجر يوب عن بعضها بعض وقد عقد ابن جني في (الخصائص) باب (في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) ذكر فيه بعضاً من شواهد القرآن الكريم في النيابة قال فيه ((وبذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه. ﴿مَنْ تَصَارَفَ إِلَى اللَّهِ﴾^١ أي: مع الله، ويقولون: إن (هي) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَأَصْلَحْكُمْ فِي خُذْجِ النَّحْلِ﴾^٢ أي: عليها^٣).

١) انظر شرح القرطبي على الكافية ٣٥٤/٢، وشرح التصريح ٢/٢

٢) سورة الصف، الآية ١٤

٣) سورة طه، الآية ٦١

٤) الخصائص ٣٠٦/٢ ٣٠٧، ونظر معالي النحو ٩/٣

ذهب الكوفيون إلى أن (إلى) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنه ليس بمعنى (على) ولكن شبه المصنوب
لممكنه من الجدع بالحق في الشيء فهو من باب المجرر

وتجدر الإشارة إلى أن الأصل في حروف الجر أن لا يسوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتجاوز الحروف على هذا المعنى، ومعنى ذلك أنه يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض.

ولم يعمل سيبويه الكلام عن هذه المعاني إلا بحثها في كتابه مشيراً إلى أصل تلك الحروف في الاستعمال، ثم إلى ما خرجت إليه إلى معانٍ أخرى على سبيل التوسع والتجاوز، وهذه هي:

١ الباء.

ذكر سيبويه أن الأصل في (الباء) إنما هو: الإلحاق والاحتلاط، وما خرج عن ذلك وتوسع فيه فهو أصله.

فقد جاء في الكتاب: (وباء الجر إنما هي للإلحاق والاحتلاط، وذلك قولك: حَرَحْتُ بَرِيدِي، و(حَلْتُ بِهِ)، و(صَرَبْتُهُ بِالسَّوْطِ): الرَفَقْتُ صَرَبَكَ إِيَّاهُ بِالسَّوْطِ، فَمُتَّسَعٌ مِنْ هَذَا لِلْكَلامِ فَعِدَا أَصْلُهُ^(١).

ولهذا حكى ابن هشام أن: الإلصاق معنى لا يفارقها، ولهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق حقيقياً كـ(أَمْسَكَتُ بِرِيدِي) إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحسبه من يد أو ثوب ومحوه. ومجازي نحو: (مَرَرْتُ بِرِيدِي أَي: للصق مروري بمكان يقرب من ريد).

وعن الأصمعي أن المعنى: (مَرَرْتُ عَلَى زَيْدٍ) ثم ذكر أن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كـ(أَمْسَكَتُ بِرِيدِي) و(صَعِدْتُ عَلَى السَّطْحِ) فإنَّ لُفْظِيَّ إِلَى مَا يَقْرُبُ مِنْهُ فَمَجَازِي^(٢).

ومعنى ذلك أن إلصاق الشيء بالشيء بعد حقيقة، نحو: (بِهِ دَاءٌ) أي التصق به وحالته حقيقة.

أما إذا قل: (مَرَرْتُ بِرِيدِي) فمعناه التصق مروري بموضع يقرب منه زيد، وهذا هو المعنى المجازي الذي يرد على التوسع والتفصي، وإلى ذلك أشار

(١) للكتاب ٣٠٤/٢، ب، ٢١٧/١ هـ.

(٢) معنى للكتاب ١/١، والحرف للحو، لابن كمال، ٢٧٥.

الأعظم الشنمري قال: ((ومعنى قوله في الباء: (هي للإقراق والاحتلاط)) إلى قوله ((وما أسمع من هذا في الكلام فهذا أصله)) إنما قال هذا لأنه قد يستعمل بالباء ما لا يكون إلصاقاً كقولك: «مررتُ بريدٍ»، لم تُلحقَ المروءَ بريدٍ، إنما تريدُ المروءَ الترفُّ بالموضع الذي يقربُ منه، وتقع فيه مُشاهدته والإحساسُ به^(١).

وهكذا تقترب المعاني ويتوسع في استعمالها، فيستعمل بعضها في معنى بعض أو قريب منه

فمثلاً قد يتوسع في معنى الإلصاق بالباء، فيستعمل للطرفية تقول: «أقمتُ بالبلدِ»، و«أقمتُ في البلدِ» مع احتفاظ كل حرف بمعناه الذي وضع له واستعماله الحاصر به ولا يكونان واحداً.

٢ - (هي)

قال سيديويه: ((وأما (هي) فهي للوعاء تقول: (هو في الجراب) و(هي للكيس) و(هو في بطن أمه) وكذلك (هو في الغلّ)، لأنه جعله يد أحله فيسبه كالوعاء له، وكذلك: (هو في القبة) و(هي الدار) وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا؛ وإنما تكون كالمثل يجاء به يقرب الشيء وليس مثله^(٢).

يعني أن هذا الحرف يهيد للطرفية مكانية أو زمانية، فمن المكانية قولهم: (هو في الدار) ومن الزمانية للزمانية (جئت في يوم الجمعة).

وهذه الطرفية حقيقة، وقد يتوسع في استعمال هذا الحرف فيخرج عن حقيقته توسعاً ومجازاً، كما لو قلت: (سأنظر في أمرك) حينما جعلت الأمر محلاً للنظر. جاء في المقتضب: ((وأما (هي) فهي للوعاء نحو: (ريدٌ في الدار) وقد يتسع القول في هذه الحروف وإن كان ما بدأنا به الأصح نحو قولك: (ريدٌ ينظر في العلم) فصيرت العلم بمنزلة للمتصم وإِنما هو كقولك: (قد دخل عبد الله في العلم وخرج مما يملك^(٣)).

فمعنى (هي) الطرفية، ولكنها إذا اتسعت في الكلام فهي على ذلك كما قال سيديويه

(١) أي سيديويه

(٢) النكت في تفسير كتاب سيديويه ١١٢٦/٢

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢، ٢٢٦/٤

(٤) المقتضب ١٣٩/٤

وقد ذكر لها السحابة معاني أخر هي في حقيقتها توسع في معنى الطرية، منسبها أن تكون بمعنى (الياء) أو (مع) أو بمعنى (إلى)¹
وبعد من أشهر امثلة للحاة على تصميمها والتوسع فيها هو تناقلهم الأبـه الكريمة ﴿وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي حُدُوجِ النَّحْلِ﴾² إِذ صَمَّنُوا حرف الجر (في) بمعنى (على) ومعناه لأصلبكنم عليها، وقد مرَّ القولُ فيها.

٣ - (على):

(على) للاستعلاء حقيقةً كان أم مجازياً، وبذلك على ذلك؛ لفظها؛ فهي من العلو³
فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هُوَ عَلَى الْجَبَلِ) و (حَمَلَهُ عَلَى طَهْرٍ) ومن الاستعلاء المجازي قولهم: (عَلَيْهِ كَيْسٌ)، وكان الدَّيْنُ قد علاه وَرَكَبَهُ، ولِذَا تقول العرب: (رَكِبْتَنِي دُبُورٌ) وكأنه يحمل ثقل الدَّيْنِ على عُنقه أو على ظهره، ومنه: (عَلَى قِصَاءٍ لِلصَّلَاةِ) و (عليه القصاص) كأنها راكبة لمن نثرمه⁴،
قال سيديويه: ((أَلَمَّا) (على) فأستعلاء الشيء؛ نقول: (هد على طَهْرٍ الْجَبَلِ)، و (هي على رَأْسِيهِ) ونقول: (عليه مَالٌ)، وهذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان، كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام، ويجيء كالمثل⁵)،
وقد ذكروا أن العرب تستعمل (على) للأفعال الشاقة الثقيلة، وذلك ما حكى عن ابن جني قوله: ((وقد يستعمل (على) في الأفعال للشاقة المستتقة، نقول: (قد سربا عشرةا وبقيت عليا ليلتان)، وقد حفظت القرآن وبقيت علي منه سورتان وإنما اطربت (على) في هذه الأفعال من حيث كانت (على) في الأصل للاستعلاء والتفرع فلما كانت هذه الأحوال كلها ومشاق تحفص الإنسان وتضعه وتعلوه وتتفرعه حتى يحص لها ويحصع لما يتسدها كان ذلك من مواضع (على)

(١) أنظر معنى التلييب ١/١٠١، شرح الرضي على الكافية ٢/٣٦٢-٣٦٣

(٢) أنظر معنى التلييب ١/١٠١ ٢

(٣) أنظر معنى التلييب ١/٢١

(٤) سورة طه، الآية ٧١

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٩، وأنظر للمقصب ٤٦/

(٦) للكاتب ٢/٣١٠، ٤: ٢٣٠-٢٣١هـ

ألا تراهم يقولون: (هذا لك وهذا عليك) فتستعمل اللام وهما تؤثره، و(على) فهما تكرهه^(١).

وقد ذكر ابن مالك أنها للاستعلاء حصا ومعنى، ثم ذكر لها معاني أخرى، كالمصاحبة والمجاورة والتعليل والطرفية^(٢).

ثانيا: حذف الجار توسعا:

ذهب للعلماء وابن جني إلى أن حذف الحروف ليس بقياس، وذلك أن الحروف لما حلت الكلام لصرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكانت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر إجحاف به^(٣). لكن الذي يبدو أن هذا التعليل لا يسجج مع واقع اللغة، التي جاء فيها حذف الحروف -ولا سيما الجارة- في مواضع كثيرة، من القرآن والشعر والكلام العربي المنثور.

ولعلنا العربية ثرية بالمفردات، غنية بالأساليب الكثيرة التي يتصرف بها العربي في كلامه، فيطلب تارة، ويوجز أخرى ويحذف على سبيل التوسع والتجوز مرارا وتكرارا، وربما كثر الحذف عندهم فأصبح موصفا قياسيما للحذف والإيجاز. ولعل من أشهر مواضع الحذف التي ذكرها سيبويه في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار قوله^(٤):

((ومن ذلك قولهم: أكلتُ أرمنَ كذا وكذا، وأكلتُ بلدةَ كذا، وكذا، إنمّا أراد أصاب من حيرها، وأكل من ذلك ومُرب، ثم ذكر أن هذا الكلام كثير، وأكثر من أن يحصى^(٥))).

— ذَهَبْتُ الشَّامَ وَدَخَلْتُ الْبَيْتَ.

عدّ بعض الباحثين^(٦) (ذهبتُ الشَّامَ) ودَخَلْتُ الْبَيْتَ من العدد، أخذا بظاهر نص (الكتاب) الذي أورده سيبويه قائلا: ((قال بعضهم: (ذهبتُ الشَّامَ)، يُشَبَّهُ بالمبهم،

(١) معنى النحو ٤٧/٣ نقل عن لسان العرب

(٢) سهيل قرقند وتكميل المقاصد ١٤٦، ونظر المسعد ٢٤٨/٢

(٣) المختصر ٢٧٣/٢

(٤) الكتاب ١٠٩/١، ٢١٤/١

(٥) نظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٧٤ ١٧٥

إد كان مكانا يقع عليه (المكان) و (المذهب) وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على
 القسم، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل (ذهب) القسم: (دخلت البيت)،
 ومثل ذلك قول ساعدة بن حويرة: [من الكامل]

لَنْ يَهْزَأَ الْكَفُّ بِصِلِّ مَتْنَه فِيهِ كَمَا عَصَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلُبُ^(١)

وقد تعرض سيبويه للأمتثلة المبيقة بعد كلامه على تعدّي الفعل إلى المفعول
 الواحد وعدها شذوذاً على اعتبار أن الفعل (ذهب) تعدّي إلى (القسم) وإلى البيت من
 غير واسطة، وأن الفعل (ذهب) فعل لازم، لا يتعدّي إلا بحرف الجر، وبخاصة مع
 الأماكن المحتصة نحو: (القسم) و (المسوق) و (البيت) و (المسجد) وأماليها، لذا تقرر
 عندهم أن تعدّي الفعيل (ذهب) و (دخل) إلى بعض الأماكن المحتصة دون حرف جر
 شاذ.

وقد حذفت العرب حرف الجر من الأماكن مع التحول فقالوا ((دخلت البيت
 و (دخلت الدار) وكان القياس أن يقول: دخلت في البيت، ودخلت في الدار، وكذلك
 الحال (عسل الطريق الثعلب) وكان ينبغي أن يقول: عسل في الطريق الثعلب^(٢)
 وقد نقل الرصبي عن سيبويه أنهما ظرفان فقال: ((إن دخلت الدار ومسكنت
 وبرت تنصب على الطرفية كل مكان دخلت عليه، ميهما كان أو لا، نحو: (دخلت
 الدار) و (برت الدار) ومسكنت العرفية؛ وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة،
 فحذف حرف الجر، أعني (في) معها في غير المبهم أيضاً وانتصاب ما بعدها على
 الطرفية بعد سيبويه .

وأما نحو: (ذهب القسم) فانتصاب القسم على الطرفية اتفاقاً لأن (ذهب) لازم،
 وهو شاذ^(٣).

ودهب الأعلم إلى ((أن الأماكن المحتصة التي لا تقع ألقاطها على كل مكان لا
 يستعمل ظرفاً، فكان حكم (القسم) أن لا يستعمل ظرفاً لأنه اسم لبقعة بعينها؛

(١) عطر الكتاب ١٥٠، ب، ١، ٣٥-٣٦، ص ٦٩/١

(٢) أنظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٧٥ نقلاً عن شرح الميراني

(٣) شرح الكافية ٨٦/١

طما قالت العرب: (دهبت الشام) وحذفوا حرف الجر وهو (في) و (إلى) علم أن ذلك شاذ خارج عن القياس

ومثل: (دهبت الشام) قولهم: (دخلت البيت) فـ(سيبويه إنما أراد أن يريد أن دهببت الشام شاذ، والأصل فيه استعمال حرف الجر، كما أن دخلت البيت كذلك، و إن كان البيت أعم من (الشام) (١) .

فالوجه الأول - إذا في إعراب (الشام) و (البيت) من قولهم: (دهبت الشام) و (دخلت البيت) هو النصب على الظرفية كما نقل عن سيبويه أما الوجه الآخر فإنهما منصوبتان على نزع الحافض.

والذي يتو لي أن حمل المثالين (دهبت الشام) و (دخلت البيت) مع البيت الشعري من قول ساعدة بن جوية على التوسع في التعبير والتصرف في القول أولى من حملها على الشذوذ وذلك لأمرين:

أحدهما كثرة الاستعمال في حذف حروف الجر، والذي يعد مسوغا هام من مسوغات التوسع في الكلام العربي

والآخر: ما ورد من آراء النحاة الذين بصوا فيها صراحة على وصوح سمة التوسع التي اتسمت بها هذه الأمثلة والشواهد، ولعل من أهم هذه الآراء ما حكاه الزجاج عن بعض النحاة وهم يوحسون قول الله تعالى ﴿وَأَمْدُوا هُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ (٢).

والذي قال فيه أبو عبيدة: المعنى: كل طريق، قال: ((وإذا كان اسما للطريق كان مخصوصا، وإذا كان محصورا وجب أن لا يصدر للفعل الذي لا يتعدى إليه إلا بحرف جر، نحو: (دهبت إلى زيد)، و (دخلت به) و (خرجت به) و (قعدت على الطريق) إلا أن يجيء في شيء من تلك اتساع، فيكون الحرف معه محذوفا، كما حكاه سيبويه من قولهم: (دهبت الشام) و (دخلت البيت)))

فالأسماء المحصورة إذا تعدت إليها الأفعال التي لا تتعدى: وإنما هو على الاتساع والأصل أن يكون بالحرف، ثم بعد ذلك قال

(١) التكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٦٨-١٦٩.

(٢) سورة القوية، الآية ٥

((ألا ترى أنه مكارٍ محصوص، كما أن (البيت) و(المسجد) محصوصان، وقد
نص سيبويه على اختصاصه، والنص يدل على أنه ليس كالمدحج
ألا ترى أنه حمل قور مساعدة: [من الكامل]

لَنْ يَهْزَ الْكَفَّ يَهِيلَ مَتَّهَ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ النَّعْبَ

على أنه قد حذف معه الحرف اتصاعا، كف حذف عده من (دهبت الشام).^(١)

ب - والرأي الثاني الذي صرح به أبو علي الفارسي في (البعديات) والسي
نص فيه على أن (قولهم (نحلت البيت) و(دهبت الشام) عدد سيبويه، و(عسل الطريق
النعب وهذا النحو؛ حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر، لكن حرف الجر حذف
للتوسع)^(٢)

ج - أما الرأي الثالث فكن للأعلم الشنمري الذي حكاه في كتاب (النكت) وقد
يقول (أنهم توسعوا في حذف حرف الجر من الأماكن فقط وتركوا غيرها على
القياس)^(٣)

والأمثلة السابقة كانت تتردد بين العينة والعينة على أنها من الشدود نرة ومن
التوسع أخرى

وقد بسطنا القول فيها بما لا يحتاج إلى مزيد، وكان هو الباحث مع القائلين
بالتوسع، ثقة بسعة اللغة وتطورها وبماها وغناها.

وهناك أمثلة أخر من أمثلة سيبويه لا شك في أن حذف حرف الجر منها، إنما
جاء به من باب التوسع لا الشدود.

ولعل من أكثرها جلاء في (الكتاب): ما ذكره في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله
إلى مفعولين) ونص فيها على حذف حرف الجر منها، وعمل الفعل هيها على أنه
منصوب على ذرع الحافض، ثم تابعه المحققون من النحاة، فصرحوا على أن هذه

(١) عرب قفر أن المنسوب للرجاح ١١٨-١١٩

(٢) البغديت ٥٥٠

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٩

الأمثلة والشواهد، إنما جاءت على سبيل التوسع في التعبير، فمنها قول المتمسك
[من البسيط]

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ
يريد: على حبِّ العراق^(١).

وقد نصَّ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ على أنَّ سيبويه جعل انتصاب (حبِّ العراق) على التوسع وإسقاط الحاقص وهو (على)، ولم يجعله من باب يريد صريته؛ لأن التفسير لا أطعمه، و(لا) هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٢).

وقد ردَّ المبرِّد على سيبويه هذا التفسير، ورغم أنه خطأ وصوابه ((لَيْتَ مَا هُوَ أَلَيْتُ أَطْعَمَ حَبَّ الْعِرَاقِ، أَي: لَا أَطْعَمُ حَبَّ الْعِرَاقِ، كَمَا نَقُولُ (وَاللَّهِ ابْرَحْ مِنْ هَذَا) أَي: لَا ابْرَحْ))^(٣).

ونقلَ رأيَ المبرِّدِ الفارسيِّ في (التعليقة) فوجه إعراب (حبِّ العراق) على رأي المبرِّد، بأنه ينتصب بفعل مضمر؛ (أَطْعَمَهُ)؛ تفسيره، كأنه قال: (أَلَيْتُ لَا أَطْعَمُ حَبَّ الْعِرَاقِ لَا أَطْعَمَهُ)؛ تفسيره: تَسِيرُ لِلْمُضْمَرِ^(٤).

وردَّ ابنُ ولَّادٍ في ٣٣٢هـ على المبرِّد تفسيره، ونكر أن (أَلَيْتُ) وحلفت، وأقسمت، أفعال تتعدى إلى المطلوب عليه بحرف الجر^(٥).

وبحاصل مما تقدم لن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، والفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر، فإذا توسَّعوا بحذف الجار وصل للفعل إلى مفعوله بنفسه، فما زال شاهد ابن عقيل [من الوافر]

تَعْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَسَرَامُ^(٦)
عَالِقًا فِي الدَّهْرِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَنْصُوبِ عَلَى تَرْجِ الْخَالِضِ وَالْأَصْلُ
تَعْرُونَ بِالدِّيَارِ.

(١) للكتاب ١٧/١، ٣٨/١ هـ ٧٣/١ م

(٢) محلى للكتاب ١٩٩/١، ٢٤٥، ٥٩، ٦٠.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرِّد ٤٨/٤ م

(٤) أنظر التعليقة على كتاب سيبويه ١/٦٥-٦٦، وأنظر: الانتصار لسيبويه على المبرِّد ٤٨ ٤٩ م/٤

(٥) الانتصار لسيبويه على المبرِّد ٤٨

(٦) أنصر شرح ابن عقيل ١/٥٣٨

الفصل الثالث التوسع في المستوى البلاغي

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: علم المعاني
- المبحث الثاني: علم البيان
- المبحث الثالث: علم البديع

المبحث الأول علم المعاني

المعاني لغة: معنى كل شيء، محسنه وحاله التي يصير إليها أمره، والمعنى والتفسير والتأويل واحد، وعيت بالقول كذا: أردت، ومعنى كل كلام ومعانيه مفصده^(١).

وعلم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية تنص بالجملة وما يطرأ عليها من نكر أو حذف أو تقديم وتأخير، أو تعريف وتكرير، أو فصل ووصل، أو بيجار وإطباب، وهو أحد علوم البلاغة الثلاثة المعروفة بالمعاني والبيان والتبيين.

وقد كانت البلاغة العربية وحدة متكاملة وشاملة لمباحث هذه العلوم بلا تحديد أو تمييز وقد نكر القدماء من علماء العربية شواهد على ذلك

فالبلاغة العربية لم تكن شكلها النظري الحالي، ولم تنشأ مستقلة عن علوم القرآن واللغة والأدب والفقه، وإنما عاشت في أكنافها وترعرعت في حجرها، أيام كانت علومها الثلاثة محتاطة متداخلة وكان ينظر إليها جميعاً على أنها وحدة تؤلف بمجموعها أصول البلاغة العربية، ثم أخذت علوم البلاغة الثلاثة على مر العصور بالتطور والسير نحو الاستقلال والانفصال، حتى لم يبق لها ذلك، وباتت استقلالها على يد عالمين من علماء العربية

فصار علم التبيين علماً على يد ابن المعتز بينما استقل علم المعاني وعلم البيان على يد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الذي أودع (المعاني) دلائل الإعجاز (والبيان) أسرار البلاغة.

ويرى الدكتور أحمد مطلوب أن مصطلح علم المعاني لم ينصح عند كل من سبق أبا يعقوب المكي (ت ٦٢٦هـ) وليس في كتب البلاغة الأولى إشارة إلى هذا العلم.

وقال أنه لا يعرف أحداً استعمل هذا المصطلح قبله بمعناه المعروف وعده أول من قسم البلاغة إلى معاني وبيان وتبيين ومحسنات وأنه أول من أطلق على الموضوعات المتعلقة بالنظم مصطلح (علم المعاني)^(٢)

(١) القيس (ع)، وانظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢٧٦/٣

(٢) انظر مصطلحات بلاغية، د أحمد مطلوب ٥٢، ٥٧، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢٧٧/٣، و انظر المعاني في ضوء أساليب النثر ٩، ١٠، مفاتيح العلوم ١٦١ علم المعاني، لعبد القيس عتيق ٢٨، البلاغة والتطبيق ٨٢، البحث البلاغي عند العرب ٧ علم المعاني بين الأصل النحوي والعروض البلاغي ٢، دراسات بلاغية وبنية ٤٦

ومهما يكن من شيء فإن علم المعنى صار علماً قائماً برأسه، عفت له في كتب البلاغة الأبواب والفصول وصار علماً أساسياً من ثلاثة علوم رئيسة تجلدها البلاغة العربية.

وانطوت تحته مباحث متعددة عرفت به وعرف بها، ولعل من أشهر تلك للمباحث ٤

أولاً: التقديم والتأخير:

التقديم من (قدم) أي وضعه أمام غيره، والتأخير نقض ذلك^(١)، ومن المعروف أن الكلام يتألف من كلمات أو أجزاء وليس من الممكن أن ينطق المتكلم بكل هذه الكلمات دفعة واحدة، لذلك كان لا بد من تقديم بعض للكلام وتأخير بعضه عند النطق به، وليس شيء من أجزاء الكلام في حد ذاته أولى بالتقدم من الآخر، لأن جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ تشترك في درجة الاعتبار بعد مراعاة ما يجب له الصدارة في الكلام، كالألفاظ الشرط والاستفهام.

لذا فتقديم طرف من الكلام وتأخير الطرف الآخر لا يرد اعتباطاً في تأليف الكلام، وإنما يكون عملاً مقصوداً يعتمد البليغ لغرض بلاغي يريد، على أن ما يدعو بلاغياً إلى تقديم طرف من الكلام هو ذاته ما يدعو إلى تأخير الطرف الآخر. فالتقديم والتأخير يحتل مكانة سامية في الدراسات النحوية والبلاغية على حد سواء، وإن اختلفت طريقة تناول بينهما.

فعلى حين ترى النحويين يهتمون به انطلاقاً من مبدأ (الرتبة) أو مراعاة الأصل، نجد البلاغيين يتناولونه انطلاقاً من مبدأ التحول عن الأصل الذي لقره النحاة ووصعوا صوابه (وليس معنى أن البلاغيين اعتبروا التقديم والتأخير نوعاً من الانحراف عن النمط المثالي أن ذلك مدعاة لأحدهم بالجور على النظام العام للغة، كما وصح فيما أسماه عبد القاهر بالمجافرة^(٢))

بل إن هذا التحول يمكن أن يمثل نظاماً، وإن لم يكن موافقاً لسس النحاة في رتبهم للمحفوظة^(٣).

(١) القسام (قدم) و (آخر) و انظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣٢٥/٢

(٢) انظر: أسرار البلاغة ٦٦-٦٧.

(٣) البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبد المطلب ١٩٩-٢٥٦، وانظر: نظرية لغة في النقد العربي ٢١٩ وما

وقد تناول جويوه (التقديم والتأخير) من خلال معالجة مسائل النحو التي صلب
اهتمامه فيها على بيان الحدود النحوية من حيث الوجوب والجوار والاستباحة
وغيره.

وقد عالجت نظرة تتسم بالشمولية لكل أبواب نحوه التكويني، الذي يسهم
بصبغة الحمل والتراكيب، ولكنه مع ذلك كان فطناً إلى تلك العنصر البلاغية
والأسلوبية والنفسية التي قد تدعو المتكلم لأن يقدم تارة ويؤخر أخرى على حسب ما
يتطلبه المقام ويقتضيه الحال.

والذي يمكن أن يسجله الباحث هنا، هو أن سيبويه كان يردد بين الفينة
والأخرى عبارة ((إنهم يقدّمون الذي بيّنه أهمّ لهم وهم يبيّنه أعنى وأن كانوا جميعاً
يهمّانهم ويحيّانهم))^(١)

وانطلاقاً من مبدأ تقديم الأهم على المهم وبناء على ما قرره سيبويه في هذه
القاعدة نراه يحمل كثيراً من مباحث التقديم والتأخير على هذه القاعدة مع أن طبيعة
التفاصيل في تقديم رتب الكلام لا تحلو من سمة التوسع والتفصّل والمروية التي أفادها
الكلام مع سعة العربية وقدرتها على العطاء والتصرف.

فقد ذكر في باب ((الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول)) أنك إذا ((قدّمت للمفعول
وأحرّبت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: (صَرَبَ ريداً عبدُ الله)
لأنك إنما أردت مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول مدسه، وإن
كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيد
كثير، كأنهم إنما يُقدّمون الذي بيّنه أهمّ لهم وهم يبيّنه أعنى، وإن كانوا جميعاً
يهمّانهم ويحيّانهم))^(٢).

فحدّ للكلام لدى النحاة أن يتأخر المفعول به عن فاعله، ولكن المفعول قد
ينحطى هذه الرتبة ويتقدم على فاعله لعلة بلاغية، أشار إليها سيبويه وعلّلها بالعناية
والاهتمام.

(١) الكتاب ١/ ٤٠، ٣/ ٣٠، ٤٦٨.

(٢) الكتاب ١/ ٤٠، ٣/ ٣٠، ٤٦٨. ونظر لثر المسألة في البحث البلاغي ٨٩-٩٠-٩١، ومعاني النحو

ويرى أبو سعيد السيرافي أن في تقديم المفعول على الفاعل صربا بلاغيا آخر -
 -عدا العناية والاهتمام- ألا وهو التوسع في الكلام فنصر على أنهم: ((قدموا المفعول
 هـ على الفاعل لدلالة الإعراب عليه فلم يصر من جهة المعنى تقديمه، واكتسبوا
 بتقديمه صربا من التوسع في الكلام))^(١)، ونقل الأعمى بعضا من كلام السيرافي قال:

((اعلم أن قولهم: (صرب ريذا عبد الله) جاز على غير الرتبة وذلك أن حكم
 الفاعل التقديم لافتقار الفعل إليه، ولكنهم قدموا المفعول لدلالة الإعراب عليه،
 فكتسبوا بتقديمه صربا من التوسع في الكلام؛ لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام
 المسجع، وربما اتفق أن يكون المسجع في الفاعل فيؤخروه لذلك))^(٢).

ويبدو أن مسألة (العناية والاهتمام) في مباحث التقديم والتأخير قد شغلتهم أكثر
 من غيرها من العلل البلاغية الأخرى، وهذا ما نلاحظه في كلام عبد القاهر الجرجاني
 (ت ٤٧١هـ) إذ يقول: واعلم أنا لم يجدتهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل
 غير العناية والاهتمام.

قال صاحب الكتاب^(٣) وهو يذكر للفاعل والمفعول ((كأنهم يقدمون الذي بيأئيه
 أهم لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعا يهملانهم ويهملانهم ولم يذكرا فسي نلتك
 مثالا))^(٤).

فتقديم المفعول على الفاعل كثير في القرآن وفصيح الكلام، ولعل هذه الكثرة
 هي التي دعت أبا علي الفارسي أن يقول: ((إن تقديم المفعول على الفاعل قسم قائم
 برأسه))^(٥).

وتناول النحاة والبلاغيون تقديم المفعول وحلصوا إلى أمر مفاده:
 أن العرب إذا عاهاهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: (صَرَبَ عَمْرًا
 رَيْدٌ) وإذا أدانت غنيتهم به قدموه على الفعل الناصب، فقالوا: (عَمْرًا صَرَبَ رَيْدٌ)
 فإذا تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رَبُّ الجملة، وركنوها المثنى، وتجاوزوا بسبه
 حد كونه فصلة فقالوا: (عَمْرُو صَرَبَهُ رَيْدٌ) ثم رادوه على هذه الرتبة فحذفوا صميره

(١) حاشية كتاب سيبويه ١/٤١ ب

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٦٥، وقرنه بشرح السيرافي في حاشية للكتاب ١/٤١ ب

(٣) بقصد سيبويه

(٤) دلائل الإعجاز، ط محمد رشيد رضا ٨٤، معنى النحو ٢/٢٨٨

(٥) المختصر ١/٢٩٥

فقالوا: (عمرؤ صرب ريد) ثم يتوسعون فيه ويصوغون الفعل له ويبينونه عليه ثم يحذفون الفاعل فيقولون: (صرب عمرؤ)^(١).

وهذه التحويلات التي تطرأ على الجملة العربية بالتقديم والتأخير لا تخلو من طلال معنوية بقصدتها للمتكلم قصداً، فهي ليست من قبيل التلاعب بالألفاظ من غير جدوى أو معنى مراد؛ لأن العربي لا يعجل من تغيير إلى تعبير إلا ويصحبه جدول من معنى إلى معنى، وما يفعل ذلك إلا توسعاً.

وإذا كان تقديم المفعول على الفاعل عند سيبويه بما جاء لئلا يلبس بالاعية أفعال اليها، هي العناية والاهتمام أو هي على سبيل التوسع كما ذكر العلماء^(٢)، فإن تقديم المفعول على فعله -عنه- جاء للفعل نفسه.

وهذا ما نخص عليه في باب ((ما يكون فيه الاسم مبدئاً على الفعل قدم أو أحر وما يكون فيه للفعل مبدئاً على الاسم)) بقوله فإذا بينت الاسم عليه قلت. (صربت ريداً) وهو الحد؛ لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد (صرب ريداً عمرأ) حيث كان (ريد) أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: (ريداً صرباً) والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في (صرب ريداً عمرأ) و (صرب عمرأ ريداً)^(٣).

ومن هنا يتبين أن سيبويه قد تناول التقديم والتأخير نقولاً يمكن أن يعد صاحب الريادة فيه، إذ لم يقف في كتابه على حدود المعالجة النحوية من حيث الوجوب والجواز وغير ذلك، وإنما تخطى تلك القواعد النحوية وحاكى في تفكيره نفسية العربي، وكلامه الذي تحتل تحتها أغراض بلاغية، لا يكف عنها إلا إذا طابق الكلام مقتضى الحال وتلك فكرة هي ألصق ما تكون بالدراسات النفسية لأساليب البلاغة وعلى أنها سمة راقية من سمات فن التعبير وبراعة القول.

فالتقديم والتأخير باب من أبواب شجاعة العربية، كثير للفوائد، جم المحسوس، واسع التصرف، بعيد العناية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويعصي بك إلى لطيفه، ولا يزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم ينظر فتجد نسب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان^(٤).

(١) أنظر المختص ٦٥/١

(٢) منهم أبو سعيد السمرقاني، وأحمد الشامي، وابن جني

(٣) الكتاب ١/١٠، مج ١، ٨٠/١ - ٨١

(٤) أنظر المختص ٤٤٦/٢، رائل لأعجاز ٨٢

ثانياً: خروج الكلام على غير مقتضى الظاهر

الأصل في الكلام أن يلاحظ البليغ أحوال المحاطين و السامعين فيراعي ذلك في خطابه و عندئذ يوصف كلامه بأنه مطابق لمقتضى ظاهر الحال. وقد يعدل البليغ عن هذا الظاهر لنكتة بلاغية، وعلى المحاطب أو المنتقضي أن يبحث عن سر هذا العدول، وهذا ما يعرف بـ (الخروج عن مقتضى الظاهر). فإخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر أسلوب راقٍ من أساليب البلاغة، وهو فيه من السحر والخلابة ما فيه، ويعد من أهم موضوعات علم المعاني بعد تحديده ورسم معالمه على يد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) واستقلاله وتقعيده على يد السكاكي (ت ٦٢٦هـ).

وقد تعرض سيبويه في معرض كلامه عن قواعد التعبير في العربية وتحليلها إلى كثير من هذه الأساليب والظواهر التعبيرية التي راها نخرج عن طاهر الاستعمال فكان يحملها على للتوسع تارة، وعلى سد العربية في كلامها تارة أخرى.

وقد ذكر صاحب الكتاب صوراً متعددة لهذا اللون البلاغي للحلاد، حار فيها فصص السق، ويمكن عدة بحق صاحب الريادة فيها، لما استطهر منها من هسور، وكشف عن أسرارها المكتوبة، ثم بين أن العرب يسلكور في عدولهم من تعبير إلى تعبير صروباً وأفانيس شتى

فهم أهل فصاحة وبلاغة وبيان، يقبلون الكلام عن جهته، ويعبرون بالظاهر في موضع صميره، ويصغون المفرد موضع المعنى والجمع وعكمه، ويسدلون غير العاقل منزلة العاقل، ويوقعون المصارع موقع الماصي وغير ذلك مما يخرج إليه الكلام من الصور الأحر التي تتصل بطرف من أطراف البلاغة

١ - القلب:

القلب لغة: تحويل الشيء عن وجهه، قلبه يقلبه قلباً^(١)، وهو من صور الخروج على مقتضى الظاهر معناه: جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للأحر^(٢).

(١) اللعل (قلب)

(٢) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٤٠/٣، شروح التلخيص ٤٨٦/١، ولفظ الطرر ٩٤/٣، نهاية الإيجاز في دراية الإيجاز ٦٤، حسن القول إلى صداعة قترس ٣٠٧، أثر النحاة في البحث البلاغي ١٠٢-١٠٣، جواهر البلاغة ٢٤١، مفتاح العلوم ٤٣١، التلخيص ١٠٤

ونه عدد سيوييه مفاهيم أخر - غير مفهومه البلاغي - فهو عده بمعنى عود الصمير على متأخر لفظ ورتبة^(١)، وبمعنى تقديم الحواب على الشرط في الجواء^(٢) وبمعنى التقديم في المسند على المسند إليه^(٣)، وغير ذلك، إلا أنه لم يعفل المفهوم الذي عده البلاغيون للقلب في ((باب ما جرى مجرى العاقل الذي يتعداه فطره إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى)) إذ يقول: ((وَأَمَّا قَوْلُهُ: أُنْخِلَ قُوهُ الْحَجَرِ، فَعِدَا جَرَى عَلَى مَنَعَةِ الْكَلَامِ وَالْجِدِّ (أُنْخِلَ قَاهُ الْحَجَرِ) كَمَا قَالَ: (أُنْخَلْتُ فِي رَأْيِي الْقَلَسُوءَةَ) وَالْحَيِّدِ (أُنْخَلْتُ فِي الْقَلَسُوءَةِ رَأْيِي) وَلَيْسَ مِثْلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، لِأَنَّهُمَا طَرَفَانِ فِيهِ مَحَالِفٌ لَهُ فِي هَذَا، مُوَافِقٌ لَهُ فِي السَّعَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ: [مَنْ الطَّوِيلُ]

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُنْخِلَ لِّلظِّلِّ رَأْسَهُ
وَسَائِرُهُ يَادِي إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

فوجه الكلام فيه هذا كراهية الانفصال^(٤)

والشاعر يصعب هاجرة ألجأت الثيران إلى كنفها، فهي تدخل رؤوسها في الظل، لم نجد من شدة الحر، وقد أجرى كلامه على للتوسع والقلب، لأنه لو أجراه على منيه فقال: منخل في الظل رأسه، للزم الفصل بالجار والمجرور بين المتصايق وهذا قبيح.

والذي يمكن أن يفهم من كلام سيوييه أنه لا يجيز هذا الأسلوب من الكلام، ولا يستحسنه إلا في الظروف .

أما إذا حمل معنى لطيفاً، وأمرأ طريفاً، وجاء متساوفاً مع سنن العربية فهو عده مقبول حسن، فلما كان مقبولا حسناً حرجه على منعة الكلام.

قال الفراز الفيرواني (ت ٤١٦هـ) وَمِمَّا يَجُورُ لَهُ: قَلْبُ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ لِلْكَلَامِ لَا بِشَكْلِ، وَبِذَلِكَ أَن يَقُولَ: (أُنْخِلَ قُوهُ الْحَجَرِ) فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ (الْفَمَ) أُنْخِلَ فِي (الْحَجَرِ) وَأَنَّهُ حَقِيقَتُهُ أَنَّ (الْحَجَرِ) أُنْخِلَ فِي (الْفَمِ).

وكذلك ... ترى الثور فيها منخل للظل رأسه .. فجعل (الظل) يدخل (الرأس) وإنما يجور أن يقال: (منخل رأسه الظل، قلب) (٥).

(١) كتاب ٥٠/٢ - ٥١هـ

(٢) الكتاب ٨٣/٣ - ٨٤هـ

(٣) كتاب ١٣٥/٣ - ١٣٧هـ

(٤) الكتاب ٩٢/١، ١٨١هـ، وانظر أثر النحاة في البحث البلاغي ١٠٤ ١٠٦

(٥) ما يجور للشاعر في الضرورة ١٨٢، وانظر النكت في تفسير كتاب سيوييه ٢٩١/١

ودهب ابن جني إلى أن القول عن ظاهر المعنى لا يكون إلا إذا دعت
ضرورة إلى القول بقلبه وهو صرب من صروب التوسع عند ابن جني كما أنه كثير
في كلام العرب^(١).

ويرى السكاكي أن القلب يريد الكلام ملاحه ويصل به إلى كمال البلاغة،
وانسكاكي الذي استقرت علوم البلاغة على يديه، واستقر كل لون من ألوانها في
مكانه من أقسام البلاغة، من معان وبيان وبديع يعبر القلب دحلا في علم
المعاني^(٢).

فالذي يدعم النظر ويتبرر كتاب سيويه يلاحظ حيناً متكاملاً عن مسائل الإسناد
في مختلف صنيعه وأحواله النحوية، مما يؤشر أن علم المعاني كان قد شأ وترعرع
في أحضان مباحث سيويه النحوية

وقد تناول العلماء هذا اللون الكلامي بحثوه في كتبهم وناقشوه واحتلوا فيه،
فيما أبو عبيدة يشير إلى مفهومه ويرى أن ((العرب تزيد الشيء فتحولته إلى شيء
من سببه يقولون: أَعْرَضَ الحَوْصَ عَلَى النَّاقَةِ، وَإِنَّمَا نَعْرَضُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْصِ،
وَيَقُولُونَ: أَتَحَلَّتِ الْقَلَسُوءَةُ فِي رَأْسِي، وَإِنَّمَا ادَّخَلْتُ رَأْسَكَ فِي الْقَلَسُوءَةِ، وَفِي الْقُرْآنِ:
﴿مَا بَرَّ مَعَابِجَهُ لَسُوءٌ، أَمَصَّبَةٌ﴾^(٣)، مَا لَبَّ الْعَصْبَةَ لَسُوءٌ بِالْمِفَاتِحِ: أَيِ: تَنْقَلِبُهَا^(٤).

وظهر كلام أبي عبيدة أنه لا يستتكر هذا النوع من الكلام الذي أجراه على
القلب أو التحويل.

وتابع الفراء (ت ٢٠٧هـ) أبا عبيدة في قبول القلب؛ لأنه ((ظاهر في كلام
العرب أن يقولوا: فَلَانُ يَحَاقُكَ كَحَوِّبِ الْأَسَدِ، والمعنى كَحَوِّهِ الْأَسَدِ؛ لِأَنَّ الْأَسَدَ
هُوَ الْمَعْرُوفُ بِأَنَّهُ لِلْمُحَوِّبِ. وقال الأحرار: [من الكامل]

كَانَتْ فَرِيضَةً مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزَّيْنَاءُ فَرِيضَةً الرَّجْمِ

(١) أنظر لخصائص ٦٠٨٢/٢، المختص ٣٢٨/٢، المصنف ٩٥/٢، الرميطة ٤٦٩، أثر النحاة في البحث
لبلغي ١١٥

(٢) معان العلوم ١٦٣، أثر النحاة في البحث لبلغي ١١٥

(٣) سورة القصص، من الآية ٧٦

(٤) مجاز القرآن ٦٤-٦٣/١

والمعنى: كما كان الرجم هربصة الرءاء، هيتهاور الشاعر بوصف الكلمة على
صحتها لاتصاح المعنى عند العرب))^(١)

فالقلب عند الفراء نوع من التسامح والتهاور يلجأ إليه الشاعر ضرورة إذا لم
اللبس، ومع ذلك فالفراء يذكر منه في القرآن الكريم أمثلة كثيرة^(٢)

فالتسامح أحد مصطلحات التوسع، الذي يريد به ((استعمال اللفظ في غير
الحقيقة بلا قصد علاقة معنوية ولا نصب قرينة دالة عليه اعتماداً على ظهور
المعنى في المقام، فوجود العلاقة يمنع للتسامح، أي، يرى أن أحداً لم يقل إن قولك:
(رأيت أسداً يرمي في الحمام) تسامح))^(٣)، وهذا يؤكد أن التسامح صرب من
صروب التوسع الذي يعول المتكلم فيه على فهمه وإدراكه للعلاقات اللغوية.

وتناول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) القلب تناولاً لا انتم بالشمولية إذ وقف على ما
يتصل منه باللغة وما يتصل بالتصريف، ثم وقف على ما يدخل منه في باب
البلاغة، جامعاً ذلك تحت باب ((المقلوب)) إلا أنه حمل هذا المقلوب على الغلط، أو
على الضرورة الشعرية أو لاستقامة وزن البيت الشعري^(٤).

وبناء على هذا كان يرفض صورة الواردة في القرآن الكريم ((وكان بعضهم
أصحاب اللغة يدهبون في قوله تعالى ﴿وَمَلَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مَكْئَلُ الَّذِينَ يَتَّبِعُ مَا لَا يَشْعُرُ إِنَّا
دَعَاءٌ وَبِدَاءٌ﴾^(٥)، إلى مثل هذا في القلب وكان يريد ببعض أصحاب اللغة أبا عبيدة
لأنه هو الذي رأى هذا الرأي وهذا ما لا يجوز لأحد أن يحكم به على كتساب الله
عر وجل لو لم يجد له مذهباً، لأن الشعراء تقلب اللفظ، وتزيل الكلام على العَلَط أو
على طريق الضرورة اللغوية أو لاستقامة وزن البيت .. والله تعالى لَا يَعْطُّ وَلَا
يَعْطُرُ))^(٦)

(١) معاني القرآن ١/٩٩، وانظر تلويح مشكل القرآن ١٩٩

(٢) انظر معاني القرآن ٢/١٢، ٨٠، ١٠٠

(٣) القمري ٣٧، وانظر الاتصاح عند ابن جني.

(٤) انظر تلويح مشكل القرآن ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠

(٥) سورة البقرة، الآية ١٧١

(٦) تلويح مشكل القرآن ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ويوازن بمجانز القرآن ١/٦٣، ٦٤

فإن قتيبة يصم القلب بالغلط، وهذا أمر غريب، لا أنري ما الذي دعه إلى ذلك، مع أنه كثير ورود في القرآن وأن مسيويه كان يحمله على التوسيع لا على اللط، وذلك جرياً على وروده في كلام العرب وسنها.

ومع ذلك فهو يعتمد في باب المقلوب الذي يتصل بأسباب البلاغة علىصوص مسيويه وأنى عبدة فيقول، ((ومن للمقلوب أن يقدم ما يوصحه التأخير ويؤخر ما يوصحه التقديم، مستنداً على ذلك بيت الكتاب وأمثله، قال الشاعر [من لطويل]

تَرَى النَّوْرَ فِيهَا مَدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَمَسَائِرُهُ يَدٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

أراد: (مَدْخِلَ رَأْسِهِ الظِّلِّ) فَقَلْبُ؛ لِأَنَّ الظِّلَّ لِلنَّبْرِ بِرَأْسِهِ فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا -أَحَدًا فِي صَاحِبِهِ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: (أَعْرَضَ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْصِ) تُرِيدُ: أَعْرَضَ الْحَوْصَ عَلَى النَّاقَةِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَوْرَدْتَهَا الْحَوْصَ أَعْرَضْتَ بِكُلِّ وَاحِدٍ صَاحِبَهُ، وَقَالَ الْأَحْطَلُ. [من البسيط]

عَلَى الْعَيَارَاتِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَّغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَّغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجَرٌ

وكل الوجه أن يقول: (سَوَاتِيَهُمْ -بالرفع- نَجْرَانُ وَهَجَرٌ) فقلب لأن ما بلغته فقد بلكه))^(١).

ويزي المبرّد (ت ٢٨٥هـ) أن ((الكلام إذا لم يَنْحَلْهُ لُغْسٌ جاز القلب للاختصار، قال تعالى: ﴿وَأَيُّهَا مِنَ الْكُوفِرِ مَا يَأْتِي مُعَاتِحَهُ تَتَوَّاهُ الْعَصْبَةُ أَوْيِي الْقُوَّةُ﴾^(٢)، والعصبة تتوّه بالمعانيح أي تستقل بها في نقل، ومن كلام العرب: إِيَّ فُلَانَةٍ لَتَتَوَّاهُ بِهَا عَجِيرَتَهَا وَالْمَعْنَى: لَتَتَوَّاهُ يَعَجِيرَتَهَا . . .))^(٣).

فالقلب -عده- يأتي للاختصار إذا أُسِ لللس كما يأتي على السعة في مواضع أخر.

(١) تلويل مشكل القرآن ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ونظر فكتاب ١/٩٢، ١٨١هـ ونظر لثر النحلة في

قبح البلاغي ١٠٤-١٠٦

(٢) سورة القصص، الآية ٧٦

(٣) الكامل في اللغة والألب ١/٤٧٥، ٤٦٧، ٢/٢٩٥

وعد ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) القلب من سنن العرب في كلامها، مشيراً إلى شواهد من الشعر العربي، ومثل بأمثلة كثيرة من القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿حَلِقُوا النَّسَائِمَ عَجَلًا﴾^(١)، الذي حمله ابن حني من قل - على التوسع والمحار لا على القلب.

ودهب ابن سار الحفاجي (ت ٤٦٦هـ) مذهب ابن قتيبة في عدة القلب معصاً للمعنى، وصارفاً به عن وجهه، ثم ذكر أن ما قد يرد منه في القرآن فهو مؤول^(٢). وقد ذكرنا من قل - أن السكاكي (ت ٦٢٦هـ) كان يرى في القلب ما لا يراه غيره من أنه يورث الكلام ملاحه، ويصل به إلى كمال البلاغة، وهذه شعبة من الإخراج، لا على مقتضى الطاهر، ولها شيوخ في التراكيب، فمنها ما يأتي في الكلام والأشعار ومنها ما يأتي في التثريب^(٣).

وأحر ما يحتم به آراء العلماء رأي الخطيب القرويبي (ت ٧٣٩هـ) - الذي ذهب فيه إلى أن القلب يفيل إذا تضمن اختياراً لطيفاً ومعنى شريفاً، والا فهو مردود^(٤).

يتضح مما سبق أن القلب ظاهرة فاشية في اللغة، اختلف في قبولها وتفسيرها العلماء، وسأجمل اختلافهم بما يأتي

- ١ - أجرى سيبويه جميع صوره الواردة في الكتاب على التوسع في اللغة.
- ٢ - رآه الفراء نوعاً من التسميح الذي يلجأ إليه للشاعر ضرورة عند أمن اللبس.
- ٣ - ورفض بعضهم القلب رفضاً مطلقاً، كابن قتيبة وابن سار الحفاجي، وحملوه على العلط وفساد المعنى، وإن عرص لهم شيء منه في القرآن فإنهم يلتزمون أنه التأويل والتقدير، ليردوه إلى أصله.
- ٤ - ومنهم من قبله مطلقاً لوروده في الكلام وجريانه على سنن العرب كابن فارس والسكاكي.
- ٥ - واتخذ الخطيب القرويبي موقفاً من القلب، قبل ما تضمن منه معاني لطيفة ورد ما سوى ذلك، وهذا رأي يميل إليه.

(١) سورة الأنبياء، الآية ٣٧

(٢) أنظر من الفصاحة ١-١٠٥

(٣) مفتاح العلوم ١٠١

(٤) لأصاح في علوم البلاغة ١٦٥، وأنظر شروح التلخيص ١٨٦/١

ثالثاً: وضع الظاهر موضع المصمر:

وسماه القرويبي (وضع المظهر موضع المصمر)^(١)، وتعجب للركشي من أن البيهقي لم يذكره في أقسام الإطناب^(٢)، ولأهمية هذا النوع البلاغي من أنواع ما يدرج على مقتضى الظاهر، ذكر السيوطي أن العلماء أفردوا له كتاباً^(٣) ولهذا النوع فوائد كثيرة ذكر منها العلماء زيادة التقرير والتأكيد، ومثاله بقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ صَمَدٌ﴾^(٤)، والأصل (هو الصمد) ولكنه وضع الظاهر موضع المصمر، وهناك فوائد أخر يدرج إليها كقصد التعظيم، وقصد التحقير، وإزالة اللبس، وقصد العموم وقصد الخصوص وغيرها.

وقد أشار سيبويه إلى هذا اللون البلاغي في (باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله) فقال وتقول ما ريدُ داهبٌ ولا مَحْصِرٌ ريدٌ، الرفع أجود وإن كُنْتَ تريد الأول لأنك لو قلت: (ما ريدٌ مطلقاً ريدٌ) لم يكن حدّ الكلام، وكان ههنا صعباً، ولم يكن كقولك: ما ريدٌ مطلقاً - لأنك قد استغيت عن إظهاره، وإنما ينبغي أن تُصِمِرَهُ.

ألا ترى أنك لو قلت (ماريدٌ مطلقاً أبو ريد) لم يكن كقولك (ما ريدٌ مطلقاً أبوه)؛ لأنك قد استغيت عن الإظهار فلما كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجبي واستؤنف على حاله، حيث كان هذا صعباً فيه، وقد يجوز أن تنصب، قال الشاعر وهو مَنُود بن عديّ [من الحنفي]:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَمِيقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَحْصَ الْمَوْتُ ذَا الْغَنَى وَالْفَقِيرِ

فأعاد الإظهار وقال الجعدي [من الطويل]:

إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَالِهَا سَوَاقِطٌ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا

والرفع الوجه.

(١) الإيضاح ١٥٥، التخصيص ٩٠، شروح التخصيص ٤٥٢/١، معجم المصطلحات البلاغية ونظورها ٣٥٧/٣

(٢) فهرس في علوم القرآن ٣٥٠/٢

(٣) الإقبال ٧٢/٢

(٤) سورة الإخلاص، الآية ١-٢

وقد قال الفرزدق [من الطويل]:

لَعَنَكَ مَا مَعَكَ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مَصِيئِ مَعْنٍ وَلَا مُنْصِرٍ (١٠)

وشرح الميرافي كلام مسيويه بقوله: ((اعلم أن الاسم الطاهر منى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة، كالاحتبار ذكر صميره نحو: (رَبُّهُ صَرِيحُهُ) و (رَبُّهُ صَرِيدُ أَدَمِ) و (رَبُّهُ مَرَّتْ بِهِ) ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كذا^{١٧}.

ثم إذا أُعْطِيَ لَعَطَهُ فِي جَمَلَةٍ أُخْرَى فَهَذَلِكَ حَاضِرٌ حَسْرٍ بِحُوقُولِهِ عَالِيٍّ:
 ﴿قَدْ نَرَى هَيْبَكُمْ وَنُفْسَ مِثْلِ مَا أُوتِيتُمْ﴾ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ عَزَّمُ حَيْثُ يَحْسُرُ مَلَكُهُ (٣٦)
 وَمِنْ عِنْدِهِ الظُّهْرُ فِي جَمَلَةٍ وَحَدَّةٍ، قَوْلُكَ: (مَا رِيذُ دَاهِيٍّ، وَلَا مُحْسَبٍ)
 وَالْمُحْتَارُ، (وَلَا مُحْسَبٌ هُوَ) بِالضَّمِّ، وَلِهَذَا كَانَ رَفَعُ (مُحْسَرٍ) أَجُودَ حَتَّى تَكُونَ
 جَمَلَةٌ أُخْرَى، (٣٧)

يتصح مما سبق أن سيويه لا يصرح وصح الظاهر في موضع المصمر إذا كان في جملة واحدة، إذ لا مبرر يدعو لوصفه ما دام الأمر لا يلبس على السمع شأن الأمر بالصمير شخص آخر غير المقصود في الجملة، ولكنه يقع عنده موقع الاستحسان إذا كان في جملة أخرى

فالإظهار في هذا أحسن من أجل إزالة اللبس الذي يتقافى مع مقصد البلاغي
الذي يروم الإفهام و الوضوح، فإعادة الظاهر موضع المصمر في مثل هذا الموطوء،
يهيئ ذهن السامع والمتلقي لاستقبال الكلام، اصحاً مفهوماً من خلال ما تسببه الإعادة
والتكرار من تفحيم وتأكيد يريد الكلام وضوحاً.

ولكن الذي يمكن أن يتبينه من قول السيراقي (وذلك حشر حصص) أنه يجوز
الوجهان، الإظهار والإصمear، لكنه رجح إعادة اللفظ وجعله جائزاً حصصاً.
وهي هذا رد على الأعلام، الذي يرى أنه لو ذكر الصمير لحار أن يتوهم السامع
أن الصمير ليس المذكور^(١٥)

(١) الكتاب ١/٣٠، ج ١، ص ٦٢، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣

(٢) يريد به، مقام التفعيم أو التأكيد التي قد تقتض عن الفكر والاعادة

(٣) سورۃ التھنیم، الایہ ٢٤

(٤) شرح الصغير لفي بهامش الكتاب ١/١، ٣٦

(٤) انظر الكتاب ١/٣٠٦، و أنصر لآخر الصفحة في البحث القبلاضي ٩ ١

فأي ليمر نرى في قوله تعالى: ﴿فَأَوَّاهٍ حَسِيٍّ﴾ مثل ما أوتيت
رسالة الله أعلم^(١)، إذا قلت: ((هو أعلم)) بدلا من ((الله أعلم)) فليس هناك ما
يعصي إلى التلمس وعدم الإفهام من أن المراد بالصمير هو دلت الله عز وجل ولكن
الحدوث من تعبير إلى تعبير لا يكون إلا لمر بلاغي لا يستشعره إلا المتدققون لغوي
الكلام العربي والعارفين بمسالك البلاغيين فيه فالتكرار على ما فيه من ثقل-
يكون أحيانا أكثر وقعا وأقوى تأثيرا على نفوس السامعين من استبدال اللفظ بصمير
قد يكون الكلام به قاصرا لا يعي بالعرض ولا يؤدي المعنى، وهذا ما يمكن أن
نتنبه في قول الحنساء في رثاء أخيها صحر [من البسيط]:

وَإِنَّ صَخْرًا لَوَالَيْنَا وَمَسَّيْنَا وَإِنَّ صَخْرًا إِذَا تَشْتَو لَنَحَّارُ
وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُّ الْهَدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْيِهِ نَارُ^(٢)

فقد أعجبنى قول أحد الباحثين وهو يعلق على بيتي الحنساء أنها ((لو قالت:
وبه لتأتم الهداة به، فأصمرت لكان البيت معتبرا إلى ما قبله وغير مستغن بنفسه،
ولكنها لو أظهرت لكان البيت مستقلا عما قبله وكأنه معنى جديد لا صلة له بمعنى
البيت السابق، فيترجم أن صخر ليس واحدا فحسب وإنما هو متعدد، فتتعدد لذلك
المعاني وتكثر وإن كانت في واقعها شيئا واحدا ولشخص واحد، هذا الوهم الذي
يتراءى لنا بفعل تكرار اللفظ، هو عدي سبب جمال التكرار والحدوث عن الصمير
إلى الطاهر))^(٣).

رابعاً. وضع المفرد موضع المثنى والجمع:

وهذا ما ذكره سيبويه في ((باب التثنية)) بقوله: ((وجاء في الشعر من
لاستغناء لشد من هاء، وذلك قول قيس بن الخطيم [من المتهرج]

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مَخْتَلِفٌ

(١) سورة الأنعام، الآية ١٢٤

[ديوان الحنساء، ٦٩، وانظر أثر النحاة في البحث البلاغي ١٢

١، أثر النحاة في البحث البلاغي ٢

وقال صبيبيء البرجيمي [من الطويل]:

فَمَنْ يَكُ امْعَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ فَاتِي وَقِيرٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وقال ابن أحمر [من الطويل]:

رَمَاتِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِينًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَاتِي

فوضع في موضع الحذر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أن المحاطب سيسئل به على أن الآخرين في هذه الصفة^(١).

فعي البيت الأول أراد (بحسب ما عندما راصور) وفي بيت صبيبيء البرجيمي استعنى عن حيز (إني) لدلالته ما بعده عليه، والتقدير اني بها لعريب و إن قرارا بها لعريب

وحق الكلام في البيت الثالث أن يقول، برينير

فالمعروف - عند صبيويه - أشد تمكن من الجمع، ولكنه يوضع موضع الجمع لمر بلاعي معاده الاستحقاق والاختصار، فوضع المعروف - موضع انجمع ليس أمرا اعتباط بل هو سنة من سنن العرب في كلامهم، وهذا ما يؤكد صبيويه بقوله

(وليس بمستكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا، والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام، وقال علقمة بن عددة [من الطويل]:

بِهَا جَيْفُ الْخَيْرِ فَأَمَّا عِظْمُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبُ

وقال المصنّف بن ريد مائة العَوِيِّ [من الرجز]:

لَا تُتَكْرَوِ الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع [من الوافر]:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا هَلْ زَمَاتِكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

ومثل ذلك في الكلام قوله تبرك وتعالى. (مَنْ طَرَفَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ

مِنْهُ نَسَا)^(٢)، وبن شئت قلت: أَعْيَا وَأَنْصَا)^(٣)

(١) الكتاب ٣٧/١-٣٨، ب. ٧٥/١-٧٦ هـ، ١/١٢٣، ١٢٤، ١٢٥ من، وأنظر الفتحة في تفسير كتاب صبيويه ٢٢١، وأثر النحاة في تبيين البلاغي ١١٧

(٢) سورة النساء، الآية ٤

(٣) الكتاب ٧/١، ب. ٨٠، ٩٠، ٢١٤ هـ، ١/٢٧-٢٧١ مل

فإذا عدنا إلى بيت علقمة نراه يقول: (وَأَمَّا جِلْدُهَا) وهو يريد (جَلْدُهَا) فلو كانت بالواحد عن الجمع^(١)، وفي بيت المصنوع يريد (في حُلَاهُ قَكُمَ عَطَمَ) وفي البيت الأخير لفرد البطر وهو يريد (في بَعَصٍ بطوبكم).

فمثل هذه الأمثلة والعناوين التي جاء بها الكتاب تروى مسبوقة تناول كثيراً من الصور التي تخرج فيها الكلام على غير مقتضى الطاهر وكان قطعاً بأسرار العدول من صورة إلى صورة ومن تركيب إلى تركيب، عارفاً بالفتنة البلاغية التي تتولد من هذا العدول، والتي هي أسرار بلاغية تفقد الناحية البلاغية فيما بعد، حتى صارت أصولاً من أصول البلاغة العربية.

(١) وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر على مذهب مسبوقة والمبرد، أما الفراء فيراه جفراً في الاختيار وهو مذهب أبي عبيدة وابن جني، انظر الكتاب ٧/١، باب مجاز القرآن ٢/٢٢، المقطع ١٢١/٢، المحقق

البحث الثاني علم البيان

البيان لغة: الطهور والوضوح، بقول: بأن الشيء يبين إذا ظهر واتضح والبيان، ما بُين به الشيء من الدلالة وغيرها، وبأن الشيء بيّنًا: اتضح فهو بَيَّرَ، والجمع ابْيَاء، والبيان: الفصاحة واللمس وكلامٌ بين فصيح، والبيان الإقصاد مع بكاء، والبيان من الرجال: الفصيح، واللمس اللسان^(١).

أم في الاصطلاح: فقد حد علماء البلاغة البيان بتعريفات عدة، لا أنسب وإن اختلفت تعابير بعضها عن بعض فخطأ إلا أنها تكاد تتفق في المعنى فدكروا أن البيان ((علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضح الدلالة))^(٢).

أو هو ((علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضح الدلالة عليه وبالنقص، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتعام المراد))^(٣).

و هو ((علم يستطاع بمعرفة إيراد المعنى الواحد في صور مختلفة وتركيب متقونة في وضح الدلالة مع مطابقة كل منها لمقتضى الحال))^(٤).

وفي الفران الكريم إشارات كثيرة إلى البيان منها قوله تعالى: ﴿مَدَنِيٌّ لِّلنَّاسِ وَمَدِيٌّ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥)، وقوله ﴿عَمَّةُ الْيَتَامَى﴾^(٦)، وفي الحديث: ((إن من البيان سحرًا))^(٧).

ولما كان البلاغيون قد حددوا مصطلح البيان، ودارت تعريفاتهم حول إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضح الدلالة عليه.

(١) لسان العرب، مادة (بين) و انظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٦١ : ٤

(٢) بعية الإيضاح ٢/٣، و انظر علوم البلاغة ٢١٣

(٣) مفتاح العلوم ٣٢٩ و انظر علم أساليب التبيان ٨٣

(٤) علوم البلاغة ١٨٩، و انظر علم أساليب التبيان ٨٣

(٥) سورة آل عمران، الآية ١٣٨

(٦) سورة الاحقر، من الآية ٤

(٧) للهيبة في غريب الحديث والأثر ١٢٤/١

فقد كان تناول سيبويه لكلمة التبيان قريبا من معناها اللعوي، إذ كانت مُشتقات هذه الكلمة تعني عنده التوضيح والتفسير والإقيام وعدم اللبس^(١).

قال ابن منظور: «قال سيبويه في قوله «الكتاب المسير»^(٢)، قال وهو التبيان، وليس على الفعل إنما هو بناء على حدة، ولو كان مصدرا لفتح كـ (التقتل) وإنما هو من بيت»^(٣).

ولا نستطيع أن ندعي أن سيبويه قد فهم التبيان بوصفه مصطلحا بلاغيا - فهم البلاغيين الحالين له، وإنما تناوله من خلال حديثه عن النحو واللغة بصورة شمولية اتسمت بعمق التحليل والتحليل الحوي والصرفي لجميع مسائل الكتاب ولكن بعد أن استقرت البلاغة كعلم قائم برأسه، واستقلت علومها الثلاثة، المعني والبيان والبدیع، على يد المتأخرين من علماء البلاغة، كل بالإمكان أن يعيد الباحث مبحث كل علم حي الكتاب - إلى أصوله من خلال التتبع والاستقراء لمصوص سيبويه البلاغية التي أفاد منها البلاغيون فيما بعد، فمنها ما هو ميثوث في كتبهم، ومنه ما يحتاج إلى وقفات طويلة على (الكتاب) لاستخراج تلك المباحث. ولذا ههنا وقفة على عناصر الصور البيانية في كتاب سيبويه، التي كان يجريها على التوسع في معرض تحليله لقواعد العربية الجارية على من أهلها في الكلام، ومنها

أولا: المجاز العقلي:

المجاز: فن بلاغي قديم عرفه العلماء واستعملوه في كلامهم وجسرى على ألسنتهم، واستعمله الأديب والخطيب والشاعر والناقد والكاآب وكان القدماء يرون أن إسناد الحياة إلى الجمادات وإسناد صفات الإنسان إلى غيره من الكائنات الحية وغيرها هي من بقايا الحفائذ القديمة، فالشمس والقمر والكواكب كائن حي في نظر القدماء، والقول بأن السماء تبكي وأن الأرض تصحك راجع إلى هذه العقيدة في أذهان الناس، وهذا ما أشرى بعضهم بتفسير المجاز تفسيراً أسطوريا

(١) انظر الكتاب ١/٣٤، ١٩١، ٣١٣، ٢/١٧٧، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٨٠، ٤/٤٤، ١٨٣.

(٢) سورة يوسف، من الآية ١، وقسم الآية «أر تلك ليات كتاب المسير»

(٣) أصل العرب، مادة (بين) و انظر الكتاب ٢/٢٤٥، ٤/٨٤، ولم يذكر الآية

ولذا يرى بعض البلاغيين أن المجاز علم البلاغة برمتها، وأنه أولى بالاستعمال من الحقيقة في باب الفصحى والبلاغة، لأن العبارة المجازية تنقل السامع عن خلقه الطبيعي في بعض الأحيان، حتى أنه ليسمح بها للخيال ويشجع الخيال^(١) والمجاز من قولهم جرت الطريق وجاز الموضع جواراً وحاداً به، وجاوره واجتره غيره، وجارده وأجاره، وأجار غيره، وجارده: سار فيه وسلكه، وجاورت الموضع جواراً بمعنى: جرت، والمجاز والمجازة. الموضع^(٢)

ومما ينبغي أن نوطئ به لهذا البحث قبل الوصول إلى تأصيل (المجاز العقلي) عند صاحب (الكتاب) هو الوقوف أو المرور سريعاً على أقوال بعض العلماء الذين عاشوا في القرنين الثالث والرابع أو الذين جاءوا بعد سيبويه وذلك لتحديد مفهوم المجاز العقلي الذي بقي عائماً إلى أن جاء عبد الوهيد الجرجاني (ت ٤٧١هـ) فكمى ببحثه ما بدأ سيبويه ومن تبعه من العلماء والباحثين بعد أن وجد للبحوث ممهدة والشواهد منثورة في بطون الكتب وعلى أفواه العلماء، فهدب وشذب، وحقق ودقق. وبعد أن أحكم بصوصها وأعلى ببناءها، ألهمها ثوباً بيانياً قضياً فكان أول من عقل المصطلح وقيد أوبده فسماه: المجاز للعقلي، ثم نشره على صفحات كتابيه، دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة

وبس من نافلة القول أن نذكر اختلاف العلماء حول توارده المحر في اللغة وفي القرآن حيث انقسموا فريقين فريق يثبتونه ويدافع عنه، وآخر يكرهه وينفيه. وأما حجة المنكرين لوقوع المجاز في القرآن الكريم هو أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا صاقت به الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله سبحانه، وهذا باطل ولو وجب حلو القرآن من المجاز لوجب حلوه من التوكيد والحدف ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن^(٣)، كما يقولون.

وأما الذين يرون وقوع المجاز في القرآن واللغة فهم طائفة من العلماء الذين أوتوا حظاً وفيراً من العلم والفهم، ومن سلامة الطبع وحسن التدقيق وبراعة الاستنتاج والقدرة على تحليل النصوص والتمسك من مبراغوار التعبير القرآني،

(١) غور بلاغيه ٨٤، وأنظر المثلثات ١/٥٧، ٦٢، ٦٣

(٢) الحسن (جور)، وأنظر لسان البلاغة مادة (جور)

(٣) البرهان ٢/٢٥١، وأنظر فنون البلاغة ٨٥

وكان على رأس هذه الطائفة: (ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة بن مسلم
 المروري ت ٢٧٦هـ) الذي تصدى لمطاع الطاعنين على القرآن بالمجاز ورعهم
 أنه كذب وعد ذلك: (من أشبع جهالاتهم وألهاها على سوء نظرهم وقلة أفهامهم)^(١).
 ونراه يرد على الذين زعموا أنه كتب: لأن (الجذر لا يريد)^(٢)، (والقريّة لا
 تُقال)^(٣)، وأشير أن (لو كان المجاز كذباً وكل كلام يعصب إلى غير الحيوان باطلاً،
 كر أكثر كلاماً ولسداً، لأننا نقول: بنت البقل، وطئت الشجرة، وأبعت للثمرة، وأقم
 للجبل، ورخص الصعر)^(٤).

ولما كان إسناد الفعل إلى الإنسان أو الحيوان قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً،
 فإن إسناده إلى غير الإنسان والحيوان لا يكون إلا مجازاً البتة، وهذا للنوع من
 المجاز هو الذي سماه البلاغيون المجاز العقلي.

ولعل الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) والذي يعد مؤسس علم البليغ
 في البلاغة العربية، هو أول من أطلق تسمية المجاز العقلي بعد أن قسم المجاز إلى
 مجاز لغوي يقع في المثبت^(٥)، ومجاز عقلي يقع في الإثبات^(٦).

قال: «واعلم أن المجاز على ضربين: مجاز من طريق اللغة ومجاز من طريق
 المعنى والمعقول، وإذا وصفنا بالمجاز للكلمة المفردة كقولنا: (اليد مجاز في النعمة)
 و (الأسد مجاز في الإنسان) وكل ما ليس بالمسبوع المعروف كان حكماً أجرياً على
 ما جرى عليه من طريق اللغة؛ لأننا أردنا أن المتكلم قد جار باللفظة أصلها الذي
 وقعت له ابتداءً في اللغة وأوقعها على غير ذلك إما تشبيهاً وإما لصلة وملازمة بين
 ما نقلها إليه وما نقلها عنه.

(١) تلويل مشكل القرآن ١٣٢

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: «فوجدنا فيها جذراً» يريد أن يتصل) سورة فكيف، من الآية ٧٧

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: «وأسكن القرية التي كنا فيها» سورة يوسف، من الآية ٨٢

(٤) تلويل مشكل القرآن ١٣٢، و انظر: المعنى ٢٦٦/١

(٥) المجاز في المثبت معناه المجاز في المعرد، ويسمى المجاز اللغوي، انظر معجم المصطلحات البلاغية
 وتطورها ٢١٤/٣

(٦) مجاز الإثبات هو مجاز في الجملة، فهو مجاز عقلي، انظر نور بلاغية ٩٧، ٩٤، و انظر حسن التوفيق
 في صياغة القوسل ١٠٥

ومنه وصفنا المجاز الحملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دور
اللغة^(١).

وإد كنا عرف بعد القاهر مزية (التسمية) وعقل المصطلح فإننا لا نعلم له
بالابتداع والابتكار والريادة^(٢)، إلا إذا كان المقصود من هذه المصطلحات الثلاثة
أولية إطلاق التسمية وكمونه المصطلح بسريال من الحسن بعد أن كان عرياباً،
فأصغى عليه حملاً بلاغياً حلاً، وإلا فولادة المجاز العقلي كانت في كتاب سيوييه
(ت ١٨٠هـ).

ويتجلى ذلك للباحث بوصوح من خلال أمثلة وشواهد الكتاب من الشعر والنثر
والتي لا تزال معين للبلاغيين ومبطل للباحثين والدارسين يلتقطونها ويودعونها
كتبهم، يجترونها وبها يتمثلون كلما أعورتهم الحاجة إلى التمثيل أو الاستشهاد عند
كلامهم على المجاز العقلي

وينتهي أن تسمية الشيء تعقب ولادته فكيف بدأ كان بين التسمية والولادة مسا
بقرب من ثلاثة قرون

ومن هنا بلج (الكتاب) فتجول بين ثنائيه وعلى صفحاته لسجل مباحث سيوييه
المجازية.

ولعل أول ما ينبغي معرفته وتحديدده والوقوف عليه هو أن سيوييه كان يعبر
عن بعض الأساليب المجازية بلقط (السعة) و (سعة الكلام) تارة، والاتساع والتوسع
تارة أخرى، والذي لا يبعد مفهومها في عرف البلاغيين كثيراً عن مصطلح المجاز
إلا من حيث العموم والخصوص بل ربما يردده في التحليل أحياناً.

(١) أسرار البلاغة ٣٧٦، وأنظر المجاز في البلاغة العربية ٩٩، ٩٨

(٢) ذهب الدكتور طه حسين في مقالته (تمهيد في اللفظ العربي) التي وصحبها مقمة قدم بها لكتاب (نقد النثر)

المسبوق مقدمة بن جعفر إلى أن المجاز العقلي من ابتداع عبد القاهر الجرجاني، أما المعجز العموي

الاستعارة والمجاز المرسل - فهو حصيلة ما نثر به الإمام عبد القاهر بوسطو، مقمة نقد النثر ٢٩

وشايح طه حسين بعض الباحثين وقبلوا قوله، أنظر - مجاز القرآن، خصائصه الفنية وبلاغته العربية ١١١

وكل من نبه على ذلك من البلاغيين صاحب الطراز بقوله ((واعلم أن ما ذكرناه في المجاز الإسلامي العقلي

هو ما قرره الشيخ الحرير عبد القاهر الجرجاني واستخرجه بفكره الصافي))، الطراز ٢٥٧/٣، وأنظر

طون بلاغية ٩٧، ٩٥

ولعل أول ما يلاحظها في كتاب سيبويه وعلى الصفحات الأولى منه مما يشتم
 منه رائحة المجاز ما ذكره سيبويه في ((باب الاستقامة من الكلام والإحالة)) وهو
 يتناول تقسيم^(١) الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم فيج، وما
 هو محال كذب، ثم جعل من المستقيم الكذب قولهم (حَمَلَتِ الْجَبَلُ، وَشَرِبْتُ مَاءَ
 الْبَحْرِ)^(٢)

وسيبويه إذ يصف بعض أقسام الكلام (بالكذب) فهو لا يريد به الكذب الحقيقي
 المذموم وإنما يشير إلى نمط من الأنماط المجازية، والتي تكرر قسمياً للحققة^(٣)
 والذي يبدو أن سيبويه هدب مصطلح (الكذب) ثم هجره وعدل إلى مصطلح
 أكثر فولا وصحة منه، فهذه تفكيره الفير وعبرينه العدة إلى أن يصف جل
 الأساليب البلاغية في كتابه بمصطلح (السعة) أو (الاتساع) والإيجار والاختصار.

(١) كل من سطا على هذا التقسيم بر هلك العسكري (ب ٢٩٥هـ) فأخذه مع شواهد وأودعه (الصواعق)
 ون ل يشير إلى كتاب سيبويه، انظر الصواعق ٨٥

ومن استناد من هذا التقسيم المعاجي (ب ٤٦٦هـ) فقد تكلم عليه في ((باب الكلام في المعاني المفردة))،
 انظر من القصا ٢٣٠، ٢٩٩ وما بعده

(٢) أما مثال سيبويه (حملت الجبل) فيمكن حمله على محملين

أحدهما: على التمثيل لكائن على حد الاستعارة، كما سماه الجرجاني (ب ٤٧هـ) أو ما سماه القروي (ب
 ٧٣٩هـ) بالمجاز المركب أو التمثيل، وهو تركيب استعمل في غير ما وضع له العلاقة المشابهة مع قريبه
 مقامه من أرفه معناه الوصفي أي، تشبيه إحدى صورتي منظر عتي من أمور أو أمور أخرى، ثم تحول
 المشبه في جنس المشبه به، مماثلة في التشبيه وهذا ما يسمى (التمثيل على سبيل الاستعارة)

والمجاز في مثل سيبويه هذا لا يحقق في معر من معرته كما هو الحال في المجاز المعر وإنما يحقق في
 جملة هوته وجملة تركيبه، ومن هذا فلي صاحب الإبداع قد شبه حاله وهياته وهو يحمل هذا العبء الثقيل
 من النصب بحلق من يحمل جبلا في أن كليهما يحمل عبئا ثقلا ومن جلا ثقوا به الجبل، والقريبة استعارة
 واستبعاد أي تصور أن يحمل الإنسان سهما عظمته فونه وكفنا من كل - جبلا.

والآخر الذي يمكن حصر التمثيل الألف عليه ما يصطلح عليه البلاغيون المتأخرون (بالاستعارة التمثيلية) وهي
 تشبه تشبيه المركب إلا أن المشبه لا يذكر في والدي بوصفه السياق

انظر في تعريف المجاز المعر، المجاز المركب، الاستعارة التمثيلية معجم المصطلحات البلاغية وتطورها،
 ١٥٦/١، ٢٢٠، ٢١٩/٣، و انظر جواهر البلاغة ٢٢٢ وما بعدها، و انظر الإصحاح ٤٢٨، و انظر
 الأصول للدكتور تمام حسان ٢٦٥، لما قوله (شربت ماء البحر) فمجاز مرسل علاقته (الكلية) لأنه لطلق لفظ
 (الكل) ولأراد به (الجزء) والمراد شربت بعضه بفريقته (شربت)

(٣) انظر التركيب غير المسجحة نحوا في كتاب سيبويه ٣٢

ومن ثم توسع باستعمال هذه المصطلح الجديد فطُفِقَ يلهج به ويطلقه على ما
فيه محار وعلی ما بیس فيه مجاز من كلام العرب
ورحم الله المعري إذ يقول: [من الوافر]

وَلَيْسَ عَلَى الْحَقِيقَةِ كُلِّ شَيْءٍ
وَلَكِنْ فِيهِ أَلْوَانُ الْمَجَازِ

ومن الأمثلة التي تطالعها على صفحات (الكتاب) ما ذكره سيويه في (باب
من الفعل يُنْذِلُ فيه الآخر من الأول ويُجرى على الاسم كما يجري (أجمعون) على
الاسم ويصب بالفعل لأنه مفعول) بقوله وتقول مُطِيرَ قَوْمِكَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلَى
الظرف وعلى الوجه الآخر، وبِئْسَ مَبْنُوتٌ رَفَعَتْهُ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ، كما قال: (صِيدُ عَلَيْهِ
اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ)، وهو (نهاره صائتٌ وليله قائمٌ)، وكما قال جرير^(١) [من الطويل]

لَقَدْ لُمْتَنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي الْمَرَى
وَنَعْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ يَنْتَمِ

فكانه في كل هذا جعل لليل بعض الاسم، وكما قال الشاعر^(٢) [من البسيط]:

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَمَسْلَعَةٍ
وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحَوْتٍ مِنَ الْعَسَاجِ

(١) هذا البيت من قصيدة يرد بها على الفرزدق مطلعها

لا خير في مستعجلات العلوم ولا في حبيب وصنه غير دائم

وقد أورده البغدادي بإسقاط الحرف الأول من أول الشطر وبهذا تكون لقراءة العروضية للبيت هي

عوى معاعيل فعول معاعل فعول معاعيل فعول معاعل

وهو من الطويل ومن قورن التالي الذي تكون فيه العروص مقبوضة (معاعل) والصرب متبها (معاعل)

والقبض. رضاف وهو حذف الخامس الساكن من التفعيلة والتي صارت به (معاعيل) معاعل ويحذف (القبح)

في عروص وضرب تطويل وينتزم لهما، ويجري مجرى الطة، وهو مستحسن ومأنوس

أما ما أصاب حضو البيت فهو علة جارية مجرى الرضاف تسمى (الحزم) وهو إسقاط أول قورن المجموع في

صدر البيت والذي به صارت (عوى) عوى وتنتقل إلى فعل وهي غير مستحبة ولا مأثومة

نظر البيت في خزانة الأدب ١/٤٦٦، ونظر علم العروص والقفية، نجد تحرير عتيق ١٨٦، ونظر

العروص فواصح، لطلبة وأساتذة الجامعات ٥٣

(٢) البيت من الحمسين التي لا يعرف لها قائل ويكر الأستاذ عبد السلام هارون أن المبرد نسبها إلى رجل من

أهل البحرين من اللصوص، وحقق نسبة البيت لدكتور رمضيل عبد التواب في بحثه المنشور في مجله

المجمع العلمي العراقي بعون أسطورة الأبيات الخمسين في كتب سيويه، أنظر الكتاب ١/١٦٠ ط. هـ،

دمشق رقم ٥، ونظر مجله المجمع العلمي العراقي للمجلد ١، لسنة ١٩٧٤، ص ٢١٤

فكانه جعل النهار في قيد والليل في بطن محبوس، أو جعله الأسير أو
بعصه^(١)

فهذه الأمثلة وما شابهها مما ساقه سيوييه جاءت على سبيل التوسع والتجسس
القائم على إسناد الشيء إلى غير ما هو له كأسد الصوم إلى النهار، والقيام إلى
الليل، وهو رمان للفعل يقع فيه ولا يقع منه، وعلاقة الزمانية التي هي إحدى
علاقات المجاز العقلي التي عرفها البلاغيون ومثل هذا بحري على بيت جرير حيث
جعل الليل نائماً يقع منه للفعل أو غير نائم ولكن الليل منوم فيه

قال الأعظم الشنمري (ت ٤٧٦هـ) يعلق على هذا البيت إن (الشاهد في
الإخبار عن الليل بالنوم؛ فتدع ومجاراً والمعنى رمان المعطي نائم في الليل) وكذا
فسر الشاهد الثاني بعد أن ذكر البيت قال:

(الشاهد في إخباره عن النهار بكونه في قيد وسلمنة وعن الليل بامتقراره في
جوف محبوس فتساعاً ومجاراً)^(٢)

فالشاعر هي البيت الأخير جعل النهار في قيد والليل في بطن محبوس وإيم
المسجين هو للمجهول فيهما، ومثله في قول جرير [من الطويل]

نَقَدَ لَمَنَّا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي الْمَرَى وَنِمْتَ وَمَا لَيْلُ الْمُعْطَى بِنَائِمِ

فقد أسند الشاعر لفظ (نائم) إلى صمير الليل والليل لا ينام حقيقة، وإنما ينام من
فيه، ولما كان الليل هو رمان للنوم ووقته، أسند إليه لعلاقة للزمانية.

وبص البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) بعد أن ذكر بيت جرير: على ((أن الرمان يعمد
إليه كثير ما يقع فيه، فإن النوم يقع في الليل وقد أسند إليه محاراً عقلياً))^(٣).

وبدا يلحظ أن مثل هذه الأمثلة التي تتكرر في (الكتاب) صارت علماً على
علاقتي الزمانية والمكانية، التي يستند فيها الفعل إلى رمان أو مكان، والزمانية
والمكانية علاقتان من أوسع علاقات المجاز العقلي.

(١) الكتاب ٨٠/١، ١٦٠/١، وأنظر أثر الحاجة في البحث البلاغي ١١٠ ١١١

(٢) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجاز العرب ١٢٥-١٢٦، وأنظر هلمش كتاب
سيوييه ٨٠/١

(٣) أنظر: خرافة الألب ١/١٦٦

ومما تحمض له سيبويه وحاول أن يلزمنا الاعتراض به هو ما ذكره في ((إيساب
جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى)) وهو
قول الراجز [من الرجز]:

* يا سارق الليلة أهل الدار^(١) *

ثم ذكر أنك (تقول على هذا الحد سرقَت الليلة أهل الدار، فتجري الليلة على
الفعل في سعة الكلام كما قال: صيدَ عليه يومار، وولدَ له ستور عام، والمعنى: إنما
هو في الليلة، وصيدَ عليه في اليومين غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام)^(٢)
فمن قال: (يا سارق الليلة) فعلى إصافة سارق إلى الليلة ونصب (أهل) على
التوسع في الظروف، فنصبَ نصَبَ المفعول به

قال ابن المراح وهو يورد شاهد سيبويه: (يا سارق الليلة أهل الدار) قل
(فَجَرَّ (الليلة) وجعلها مفعولاً بها على السعة)^(٣).

وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في كتاب التعليق والذي كل
يرى أن سيبويه (أوضح بإصافة السارق إلى الليلة أنها غير طرف وأنها مفعول به
على السعة، لأن الطرف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث)^(٤) (٥)
فسيبويه يجعل الليلة مسروقة على التوسع وهي تشبه حي اللفظ- المضاف إلى
سم فاعله، لأن (سَرَقَ) فعل متعد

ومن شواهد سيبويه للمجازية الأخر التي حرجها على سعة الكلام والاستخفاف
قوله تعالى: ﴿بل سكر الليل والنهار﴾^(٦).

(١) لرجز لأبي النجم المعالي، أنظر الكتب ٩٣/٥هـ.

(٢) لكتب ٨٩/١هـ، ١٧٥/١هـ، ١٧٦هـ.

(٣) الأصول ١٩٦/١، وأنظر حرة الألب ١٠٨/٣، الأضواء والنظائر في النحو ٣٥/١.

(٤) الأحداث مصطلح فلسفي حده الإمام الغزالي على أنه اسم مشترك يطلق على وجهين أحدهما: رماني،
ومعى الأحداث الزماني: الإيجاد للشيء بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق، ومعنى الأحداث الفيزي
الرماني هو إفادة الشيء وجود، وذلك الشيء ليس له في ذاته ذلك الوجود لا بحسب زمان دون زمان بل
بحسب كل زمان، المصطلح الفلسفي عند العرب، حدود الغزالي ٢٨٩، وأنظر التعريفات للشريف
الجزائلي ١٥.

(٥) التعليق على كتاب سيبويه ٧٣/١، وأنظر معاني القرآن للفراء ٨٠/٢، فحجة في القراءات للفرسي ١٤/١.

(٦) سورة عب، الآية ٣٣.

وأحذر أن (الليل والنهار لا يكران ولكن المكر فيهما)^(١)، والمعنى: بل مكركم في الليل والنهار

وقد أشدّ الغراء (ت ٢٠٧هـ) إلى أن العرب تتسع بعقل هذه الأساليب وببلاء على فهمه لمعهوم التوسع هذا فقد جعل المكر في قوله تعالى: ﴿لَيْلُ مَكْرٍ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ﴾ ليس ليل ولا نهار، وإنما المعنى: بل مكركم بالليل والنهار، وقد يجوز أن يصيغ الفعل إلى الليل والنيار، ويكونا كالفاعلين؛ لأن العرب تقول: (تهارَك ضائِمٌ) و (لَيْلُكَ قائِمٌ)، ثم يصيغ الفعل إلى الليل والنهار وهو في المعنى للأنمييين كما تقول: سائِم لَيْلُكَ وَعَرَمَ الْأَمْرِ عَرَمَهُ الْقَوْمُ، فهذا مما يَعْرِفُ معناه فتتسع به العرب^(٢)

فسيبويه جعل التوسع القائم على الإسناد في الآية حيث أسد المكر إلى الليل والنهار وهم لا يكران في الحقيقة ولكن المكر يقع فيهما

ويجوز أن يكون التوسع من قبيل التمسب الإصاحية^(٣)، كأن يضاف إلى ملابس ما هو له، ومن ثم يكون بساد المكر إلى الليل والنهار مجازاً عقلياً علاقته الرمانية. وكان مما تناوله سيبويه وبحثه تحت مفهوم التوسع للإيجاز والاختصار^(٤)، قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ أَمْرٌ بِاللَّهِ﴾^(٥)

فقال: وإنما هو ولكن البر من أمر بالله واليوم الآخر^(٦) فسيبويه يرى أن في الآية مجازاً عقلياً قائم على الإسناد بدعوى أن المؤمن هو عين البر؛ فجعل المؤمن كأنه تجسد من البر لكثرة اعتياده له وملازمته إياه.

ويرى الدكتور فاضل العسمرائي أن ذلك من الإخبار بالدات عن المصدر والمصدر عن الدات لقصد التجوز والمبالغة فذكر بعد قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ أَمْرٌ بِاللَّهِ﴾^(٧)، (أَنَّ الْبِرَّ إِذَا تَجَسَّدَ كَانَ مُحَصَّباً مُؤْمِناً بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَهُوَ ذَلِكَ حَقَّ الْبِرِّ مُحَصَّبٌ يَمْشِي عَلَى رَجْلَيْهِ لَه سَمَانُهُ وَصِفَاتُهُ)^(٨)

(١) المكنب ١/٨٩، ١/١٧٦هـ.

(٢) معاني القرآن للقرطبي ٢/٣٦٣، و أنظر خزانة الأدب ٣/١٠٨-١٠٩.

(٣) كما يقع المجاز لفظي في التمسب الإسنادية، يقع في التمسب الإصاحية والإيعادية، فكما أن بسلا للفعل إلى غير ما حقه أو يستند إليه مجاز فكذلك يقع على غير ما حقه أن يوقع عليه، وإضافة المصنف إلى غير ما حقه أن يصنف إليه لأنه جاز موضعاً الأصلي.

(٤) أنظر المكنب ١/٨٠، ١/٢٠١هـ.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٦) قال العسمرائي: وفي هذا وجه آخر، وهو أن يجعل (البر) هي معنى (البار) فكأنه قال ولكن البر من أمر بالله.

(٧) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٨) معاني القرآن ٣/١٣٧، و أنظر أثر النعارة في البحث البلاغي ١١٢-١١٣.

ولعل من أشهر شواهد البلاغيين وأكثرها دوراً على ألسنتهم مما يصعونه تحت
باب المجاز بالحذف قوله تعالى: ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْنَانَا فِيهَا﴾^(١)
وقد ساقها سيديويه شاهداً على التوسع في الكلام والاحتصار وذكر أن المراد من
قوله: ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ أهل القرية، فاحتصر و عمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في
الأهل لو كان هاهنا^(٢)

وأشار أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) في (مجاز القرآن) إلى
أن في الآية مجازاً بالحذف، قال ومن مجاز ما حذف وفيه مصمر: ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ
الَّتِي كَانَتْ فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْنَانَا فِيهَا﴾^(٣).
وعبد القاهر الجرجاني يرى أن الحذف لا يؤدي إلى المجاز إلا إذا حصل معه
تعبير في الحكم الإعرابي.

أما إذا تجرد عن تعبير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازاً^(٤)
فنص على أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما معنى فقد
توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها؛ وذلك كأن يأخذ
المصنف إليه حكم للمصنف كما هو في قوله تعالى ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ إذ الأصل: وسأل
أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب
فيها مجاز.

وظلت الآية الكريمة من أكثر أمثلتهم جولان في كتبهم بعد أن وجدوها في كتب
سيديويه شاهداً من شواهد التوسع والمجاز^(٥).

(١) سورة يوسف، الآية ٨٢

(٢) الكتب ١/٨٠، ب، ١/٢١٢هـ

(٣) معاز القرآن ٨/١

(٤) أسرار البلاغة ٣٨٣

ومما يمكن تقريره هنا أن في الآية مجازين^١

أحدهما: مجاز بالحذف، وهو القائم على تغيير حكم إعراب (القريّة) الأصلي من الجر إلى النصب بواسطة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو ما صرح به سيبويه

والثاني: مجاز مرسل، وذلك من طريق إطلاق اسم المحل على الحال، وحينئذ لا يقدر ههنا محذوف في غير الآية الكريمة.

فلا عجب ولا استعراب أن يتكلم به سائل أو متسائل لعرض العظة والاعتبار، كما قال الفصل بن عيسى بن أبي (سَلِ الْأَرْضَ قُفْلًا: مَنْ شَقَّ أَنْهَارَكَ، وَغَرَسَ أَشْجَارَكَ، وَجَنَى ثِمَارَكَ؟ فَإِنْ لَمْ تُحَسِّنْ حِوْرًا، أَجَابَتْكَ أَعْتَبَرًا)^(٢)

ولم تقرر عند العرب أن الحذف ضرب من صروب التوسع في الكلام حملوا عليه أنماطاً وأساليب كثيرة من أشعار العرب ومثوّرهم، ولم كان كتاب سيبويه أو سفر حاصع لهذه الأساليب العربية التي تلقفها من أفواه شيوخه، وأفواه الأعراب الصرحاء الفصحاء، كان لا بد من قبولها والاعتراف بها، لأنه مسماع الحبل العراشيدي (ت ١٧٥هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) وهؤلاء كلهم يقات، والناسل عسهم صابط كُتت.

وكان مما حكاه سيبويه من كلامهم المبني على الحذف توسعاً ومجسراً قولهم (يَبُو قُلَافٍ يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ، يَرِيدُ: يَطْوُهُمْ أَهْلُ الطَّرِيقِ وَقَالُوا: صَيَّا قَتَوِيَّ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ صَيَّنَ قَتَوِيَّ، أَوْ صَيَّنَا وَحَشَّ قَتَوِيَّ، وَإِنَّمَا قَتَوَايَ أَمَمَ أَرْضِي)^(٣)

وقد أثنى سيبويه كتبه بمثل هذه المباحث المحمّولة على التوسع وبدأ أسب نَجَمَلَت بِالْحِلْمِ عَلَى عَصِيّ الْعِبَارَات، وَتَدَرَّعَت بِالصَّبْرِ عَصِيّ غَوَامِصِ الْكُتَابِ،

(١) أسرار البلاغة ٣٨٣، وانظر سيبويه إمام النحاة ١٩٠، والمجلد في البلاغة العربية ٩٢، وظاهرة الحذف في قيس اللعوي ٩٢

(٢) البطل والتبليس ٨١/١، وانظر أسرار البلاغة ٣٨٨

(٣) الكتاب ٩/١، ٢١٣/١هـ، وانظر سيبويه إمام النحاة ٩، والمجلد في البلاغة العربية ٩٢، ظاهرة الحذف ٩٢

هستري الأمثلة ننتال عليك انثيالاً، هبهديك من مثل (قولهم) أكلت بسدة كدا وكدا،
و أكلت أرض كدا وكدا، وإنما يريد أنه أكل من ذلك وشرب وأصاب من خيرها .

ومن قولهم: هذه الطهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت
و(أَحْتَمَعَ الْقَيْطُ) يريد اجتمع الناس في القَيْط) وبعد عرصه لهذه النصوص المحاذية
لشر إلى أن مثل (هذا أكثر من أن يحصى)^(١)

والذي يحبل إلي، وأنا استقري وأتأمل هذه النصوص التي يرحر بها (الكاتب) ثم
أحيل الوقوف والنصر، وأحيان الفكر والبصر في عبارة سيويه:

(وهذا أكثر من أن يحصى)، على أن لا ينسى أن سيويه بحث هذه الأنماط
والأساليب والنصوص تحت (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعهم
في الكلام والإيجار والاختصار)^(٢)

أقول: يمكن أن أقرر -بإطمئنان- أن جلّ الكلام العربي وسببه جارٍ على هذه
الرؤى، روافد الإيجار والاختصار والحذف، والتي نصت كلها في معبر واحد،
معين التوسع والمجاز في كلام العرب.

إذ ليس غريباً أن يعود العلماء لهذه المصطلحات الأبواب والفصول في كتبهم،
وهذا ابن جني (ت ٣٩٢هـ) قد أخذ أمثلة سيويه الأربعة ثم بحثها تحت مفهوم
(الشجاعة في اللغة) قال

(و من المجاز كثير من الشجاعة في اللغة، من الحذف والريادات والتقديم
والتأخير، والحمل على المعنى، والنحرىف، ولا ترى أنك إذا قلت: (بؤ فلان يطؤهم
الطريق) ففيه من السعة أحبارك عمالاً يصح وطؤه بم يصح وطؤه، فنقول على
هذا: أحداً على الطريق الواطئ لبني فلان، ومَرَرنا بقوم موطنين بالطريق وب
طريق طأ ب بني فلان، أي: أدنا إليهم، ونقول بنى فلان بيته على سن المارة،
رعية في طنه الطريق بأصياقة له أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز)^(٣)

وبعد التوسع في فهم النصوص المجازية كان ابن جني يوجه نصوص سيويه
التي أمثلها ونثرها على صفحات (الحصائص) بناء على مذهبه في النظر إلى
أساليب العرب وسبهم في الكلام والذي نص من خلاله على أن اللغة مجاز في
مجاز^(٤)

(١) أنظر للكتاب ١/٩٠، ٢١٤-٢١٥هـ

(٢) الكتاب ١/٨٠، ٢١١هـ

(٣) الحصائص ٢/٤٤٦

(٤) أنظر الحصائص ٢/٤٧، و نظر هرون بلاغيه ٨٥

وكان ممن تناول مسائل (الكتاب) البلاغية والمجازية عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الذي بحث في كتابيه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) طائفة صالحة من أمثلة سيبويه وشواهد، فجاءت تعليقاته وشروحه للبلاغية التي صارت فيما بعد راد البلاغيين المتأخرين ومعينهم للذي لا ينصب جاءت مفسحة بالشرح والتحليل والنقد ثم انتهى به الأمر إلى أن أرسى دعائم نظريته التي ألح على الأحدث بمبادئها والاعتراف بها، والتي بناها على أساس متين قوامه (توحي معاني النحو).
ومم بحثه من أمثلة سيبويه: (بنو فلان يطوهم الطريق) فيعد أن وقفنا على تطبيقه السابق على قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(١).

وبعد أن قرر: (أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها كما مضى فقد توصف به لنقلها عن حكم كل لها إلى حكم ليس هو بحقيقة هيها، سابق مثل سيبويه وبيان وجه المجاز فيه بعد أن ذكر أن (قولهم: بنو فلان يطوهم الطريق) يريدون أهل الطريق، الرفع في الطريق مجاز، لأنه مقبول إليه عن المصائب المحذوف الذي هو (الأهل) والذي يستحقه في أصله هو الجر)^(٢).
ومن الباحثين الذين يرون في هذه الأمثلة، مجازاً عقلياً للدكتور فاضل السامرائي فقد ذكر وهو يتحدث عن أعراض حذف المضاف بعد أن ذكر للعرض الأول، وهو التجوز في الكلام والاتساع فيه قال: (ومنه قولهم: بنو فلان يطوهم الطريق، وهو مجاز عقلي والمعنى يطوهم أهل الطريق، ولكنه أسند للوطء إلى الطريق تجوراً)^(٣).

ولا تزال أمثلة سيبويه الأتعة تتكرر وتتردد في كتب البلاغة وفي أبواب البين، وتحت مباحث التشبيه والمجاز^(٤).
سيبويه -إذا- كان يؤصل لهذه المباحث والعلماء من بعده يعرعون ويتوسعون.

ولعل من مشاهير الشواهد والأمثلة التي عني بها سيبويه بتحليل الإسناد في التراكيب تحليلاً يقربها من براعة التصوير الذي يتركه للمجاز العقلي، والتي تعد من أوضح شواهد (الكتاب) وأكثرها جلاء على أنها من إسناد التراكيب الذي لا يكون إلا في المجاز العقلي هو ما حملته على (سعة الكلام).

(١) سورة يوسف، من الآية ٨٢

(٢) نظر أسرار البلاغة ٣٨٣

(٣) معاني النحو ١٣٨/٣

(٤) نظر الطراز ١/٧٢، ٧٦، ٨٧، ٣٩٠، وسيبويه أمام النحاة ١٩٠

ومدح عليه في ((باب ما ينتصِب فيه المصدرُ كان فيه الألف واللام أو لم يُكسر فيه على إصمَار الفعل المتروك بظهاره)) وبعد أن ذكر امثلة منصوبه قال

((وإن مُسِّتَ رفعتَ هذا كله فجعلتَ الآخر هو الأول

فحار على سعة الكلام من تلك قول الحمراء- [من البسيط].

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا أَكْرَتْ قَاتَمٌ هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^١

فجعلها (٢)، الإقبال والإدبار.

فحار على سعة الكلام كقولك: سَهْرُكَ صَائِمٌ، ولبك قَتَمٌ (٣)، ومثل ذلك قول الشعراء، وهو مُتَعَمِّمٌ بنُويْرة (٤) [من الطويل]

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَلْبِينِ هَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ قَاوِجَهَا

جعل دهره الجرع، وإنما أراد: وما دهرِي دَهْرٌ جَرَعَ، وكنه على سعة الكلام، واستحقوا وانصروا كم فعل ذلك فيما مضى^(٥)

وهذا عبد القاهر يرى في هذه الأمثلة كلها مجازاً عقلياً ويقول: (أنت ترى محاراً في هذا كله، ولكن لا في نوات الكلم، أنفس الألفاظ، ولكن في أحكام تحريت عليها، أفلا نرى أنك لم تتجور في قولك (سَهْرُكَ صَائِمٌ وَلِبُكَ قَتَمٌ)^٦

(١) مصنف للحمراء بالله أو بقره، فكتب ونداء فكلمنا شخصاً عنه، وبعد فإذا عودته الذكرى حيث إليه، فاقبل وأبهرت في خيرة واضطرب فصر به، مثلاً لفظة أخذها مصدر

(٢) كذا في مطبوعة بولاق ومطبوعة عبد السلام هارون المخطوطة والصواب (فجعلتها) وقد يكون ذلك من باب النعيب

(٣) نادر وهم مؤلف كتاب (سيبويه بلام النجاة) فوضع هذا النص تحت (باب من التكررة يجري مجرى مدح فيه الألف واللام من المصدر و الأسماء)، انظر سيبويه أصل النجاة ١٩ ثم قاله بموضع من كتاب سيبويه ١٦٩ ب، ٣٣٦ هـ

(٤) متعم بن نويرة البزيعي، يرثي أجداء مالكاً، وفيه في رواية المفصل الصبي (بتلبيس ملك) بسند هالك، انظر للكتاب ٣٣٧/١ هامش ٢، من طبعه هرون، وانظر المصنف ٢٦

(٥) الكتاب ٦٩ ب، ٣٣٧، ٣٠١ هـ، انظر للمصطلح النحوي، نشأته ونشوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ١٢٣

(٦) مدح لعل (صائم) إلى صمير النهار، وللنهار لا يصوم في الحقيقة وإنما يصام فيه، فهو رسل للصوام، وكذلك في (لبك قاتم) نادر مدح مدح (قاتم) إلى صمير الليل والليل لا يعوم حقيقة، وإنما يقام فيه، فهو رسل للقيام، وإنما كان النهار من الصيام، والليل رمل القيام، أما فيه لعلاقة الرمائية، فهو -إدا- مجاز عقلي علاقته الرمائية

في نفس (صائمه) و (قائم) ولكن في أن أجريتهما حسرين على النهار والليل
أعلا ترى أنك لا ترى شيئا منهما إلا وقد أريد معه الذي وصع له على
وجهه وحقيقته فلم يرد بصائمه غير الصوم، ولا بعائمه غير القيم^(١).

والذي يدعم النظر في كل ما سبق من أمثلة وشواهد سيوييه يرى بحلاء صبور
سلك اللون البلاغي الحلاب، وذلك الفن البياني البديع الذي يحلب بسحره الألباب
والعقول، وإذا عفا له البلاغيون في كتبهم المناخت والفصول،
ومع، أنرى مباحثهم وأغنى فصولهم تلك أمثلة سيوييه وشواهد وإي كان سيوييه
لم يتلفظ بلفظ المحار^(٢) - كما أسلفنا - ولكنه كان يحملها على مفهوم للتوسع في كلام
العرب.

وهذه الأمثلة التي لها جولان ودوران في كتاب سيوييه والتي أطلق عليها
مصطلح (السعة) في الكلام تارة و (الاتساع) تارة أخرى، هي عيبها أمثلة البلاغيين
المتأخرين التي عقدها تحت لواء المجاز العقلي
وينصح ذلك من تطبيق سيوييه على بيت جرير السابق والذي بعده، وما نكره
وبصر عليه في بيت الحمصاء إذ إن المعنى المراد أنها جسدت ناقته فجعلتها الإقبال
والإنبار لشدة حيرتها، ودهولها وذلك للأمر الجال الذي أصابها جراء فقدها ولدها.
وقد تناول عبد القاهر تحليل بيت الحمصاء تحت مفهوم (المحار الحكمي)^(٣) عنده
فكان يرى (مما طريق المجاز فيه الحكم قول الحمصاء [من البسيط]:
تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا كَثُرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِنْ بَسُرْ

وذلك أنها لم ترد من الإقبال والإنبار غير معاهما فتكون قد تجورت في نفس
الكلمة، وإنما تجورت هي أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتنبير، ولعلية ذلك عليها واتصاله
مبها، وإنه لم يكن لها حال غيرهما، وكأنها قد تجسست من الإقبال والإنبار وإنما
كان يكون المحار في نفس الكلمة لو أنها كانت قد استعارت (الإقبال والإنبار) لمعنى
غير معاهما الذي وصع له في اللغة؛ ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادته في
شيء^(٤)

(١) دلائل الإعجاز ٢٩٤، وانظر فنون بلاغية ٩٨

(٢) انظر المجاز وأثره في الترمذ اللحي ٤٥

(٣) وهو المجاز العقلي، وسمي حكماً؛ لأن المجاز ليس في دعوت الكلم ونفس الألفاظ ولكن في أحكام أجريته،
عليها، انظر. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢١٢/٣، دلائل الإعجاز ٣٠٠، وحيد السكاكي (ب
١٢٦هـ) المجاز الحكمي بقوله (كل كلمة أخرجت للحكم للمعاد بها عن موضوعه في العقل لعرب من
لقلوب)، انظر مفتاح العلوم ٤٠١

(٤) دلائل الإعجاز ٣٠٠ ٣٠١

وقد ر- عبد الوهر سويلب المحاة الدين حرجوا البيت على حسد المصنف
واقامة المصنف إليه مقمه، وقد آراء الدين (يقولون^(١)) إبه على تقدير (فإنما هي
دات إقبال وإندار).

قال وليس الأمر كذلك، لأننا جعلنا للمعنى فيه لأن كالمعنى إذا بحر قلب
(فإنما هي دات إقبال وإندار) لقصدا الشعر على أنفس وخرجنا إلى شيء معسول^(٢)
و إلى كلام مرئول^(٣).

وبعد هذه الجولة المشاركة الميمومة في كتاب سيبويه والتي وقفا من خلالها على
مبحث المجاز العقلي في هذا السفر العريد، أود أن أشير إلى أن ما حواه هذا البحث
بين يديه هو ما يرس الله لنا استخراجا من أمثلة وشبه هذا (الكتاب) والتي وصلت
إليها يد البحث، فأما طت اللثام وكشف النقاب عن أهم مبحث من مبحثها للمجارية
وأكثرها جلاء ووضوحا في (الكتاب) إلا وهو مبحث المجاز العقلي، والذي وصفه
العلماء بأنه كنز من كنوز البلاغة ومادة الشاعر المطلق والكاتب البليغ في الإبداع
والإحسان والاتساع في طرق النيران

وقد أعجبي قور العقاد (فألغة العربية لغة المجاز لا لأنها تستعمل بمجاز
فكثير من اللغات تستعمل المجاز كما تستعمله اللغة العربية ولكن اللغة العربية تسمى
لغة المجاز؛ لأنها تحورت بتعديرات المجاز حدود الصور المحسوسة إلى المعاني

(١) قل السيراني في نيل الخساء النحويون يفترون مثل هذا على تقديرين

أحدهما أن يفتروا مصداق إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون في و ((أسأل القرية))

والوجه الثاني أن يذكروا المصدر في موضع اسم الفاعل وكان الرجاء يلحق إلا للوجه الأول، أنظر هامش كتاب
سيبويه ١٩/١ ب، وكان ممن يرى رأي الحنف الأعظم القشيري (ب ٤٧٦ هـ) فيقول إن (المعنى دات
إقبال وإندار فحذف المصنف وقسم المصنف إليه مقمه) أنظر تحصيل عين الذهب ٢١٠، حاشية كتاب
سيبويه ١٦٩/١ ب

وقد غلط محقق كتاب (التهذيب على كتاب سيبويه) عندما فهم من كلامه أنه سبب حذف الحذف إلى سيبويه،
أنظر التعليق على كتاب سيبويه ٢٤٤/٢، هامش ٢، وقال البغدادي (ب ١٠٩٣ هـ) بعد أن ذكر بيت
الخساء أن فيه ثلاثة توجيهات

أحدهما كونه مجازاً عقلياً يحمله على الظاهر، ثم ذكر بعد ذلك أن الذين يحرط الدين بكرهم السيراني،
أنظر حاشية الألب ٣١/١

(٢) لا يتوب المعسول مصطلح عربي عبد القاهر عن الجعفة والخريب من الدكتور أحمد مطلوب لم يعرفه
في معجمه

(٣) دلائل الإعجاز ٣٠٢، أنظر صون بلاغة ٩٨ ٩٩

المحددة فيستمع العربي إلى التشبيه فلا يشغل ذهنه بأشكاله المحسوسة إلا ريثما ينتقل منها إلى المقصود من معناه، فالقمر عنده بسهاء، والرهرة عنده بصارة، والعصن اعتدال ورشاقة، والطود وقار وسكينة).

وهذه الضرب من المجاز واقع في كلام العرب كثيرا، له جولان ودوران على ألسنتهم وهي مراسلاتهم ومحاطباتهم وأشعارهم وحكمهم، وتعددهم للعرب معجرا مسر مفاخره ذلك، لأن هذا اللون من المجاز هو الذي يكسو اللفظ سريلا من الحس ويثري اللغة ويريدها تجددا وتطورا ونماء.

ولما كان من طبيعة البحث أن يقف الباحث على كتب البلاغة التي تلت (ولادة) الكتاب .

فقد تم للباحث ذلك، فوقف على ما تبصر له منها مدرستها ونظر إلى خصوصها الأنسية ليعقد مقارنة بينها وبين شواهد وأمثلة (الكتاب) ويرى مدى إفادة البلاغيين المتأخرين من سيبويه وكتابه.

ثانيا: التشبيه:

التشبيه لغة: التمثيل أو المماثلة، يقال: (شبهت هذا بهذا تشبيها؛ أي مثله به)^(١)، وفي القرآن الكريم: ﴿مِثَالُ مَحَكَمَاتٍ مِنْ أَمِّ الْكِتَابِ وَأَحْرَمَتِهَا﴾^(٢).

ونعتقد أن هذه المعاني غير بعيدة عما جرى عليه البلاغيون فيما بعد في تحديد من للتشبيه اصطلاحا فالتشبيه تعريفات كثيرة، نرمي إلى إيصاله وبيان حده، ولعل من أكثر هذه التعريفات شمولية ما جاء في ((علم أساليب البيان)) بد ((إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر في وجه أو أكثر من الوجوه، أو في معنى أو أكثر من المعاني أو هو بعبارة أخرى: بيان أن شيئا أو أشياء شاركت غيرها في صفة أو أكثر، بآدة هي للكاف أو نحوها، ملهوبة أو مقدرة، تقرب بين المشبه والمشبه به في وجه التشبيه))^(٣).

(١) لسان العرب مادة (شبه) و انظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٦٦/٢

(٢) سورة آل عمران، من الآية ٧

(٣) علم أساليب البيان ٩٤

وبما كان التشبيه بمعنى التمثيل؛ فإن بعض اللغويين لم يفرق بينهما كالرمحشري وابن الأثير، ومعنى لأخير على العلماء الذين فرقوا بينهما وعدوا لكل منهما بابا مع أنهم شيء واحد، ولا فرق بينهما في أصل الوصف اللغوي^(١) وعاد عبد القاهر الجرجاني التمثيل صريحا من صروب التشبيه كما يرى أن التشبيه عدم والتمثيل أحص منه، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلا^(٢) التشبيه بين الحقيقة والمجاز.

يختلف البلاغيون في عد التشبيه من الحقيقة أو من المجاز، فذهب بعضهم إلى أن التشبيه ليس مجازا

وكس مر وائر هو لاء عد القاهر الذي نصر على أن (كل منعاط لتشبيه صريح لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مقتضى عرصه فإذا قلت (ريد كالأسد) و (هد، انصر كالشمس في الشجرة) و (له رأي كالسيف في المصء) لم يكن منك نقل للفظ عن موضوعه، ولو كان الأمر على خلاف ذلك لوجب أن لا يكون في الدب تشبيه لا وهو مجاز، وهذا محال؛ لأن التشبيه معنى من المعاني، وله حروف وأسماء تمل عليه، فاد صرح بنكر م هو موضوع بدلالة عليه، كان الكلام حقيقة، كالحكم في سائر المعاني فعره^(٣).

وقد ضايح عبد القاهر هذا للرأي كثير من العلماء، كالرزي، والمطرري، والسكاكي، وابن الرمكاني، والحلي، والديري، والقرويني، وابن قيم الجوزية، وشرح التلخيص^(٤).

ودهب أحرور إلى أن التشبيه مجاز، وهذا رأي الجمهور، كما أشار إليه ابن القيم بقوله ((والذي عليه جمهور أهل هذه الصناعة أن التشبيه من أنواع المجاز وتصانيفهم كلها تصرح بذلك وتشير إليه))^(٥)

ونص ابن الأثير على أن ((المجاز قسمين توسع في الكلام، وتشبيه، والتعبيه صريحا: تشبيه تام، وتشبيه محذوف))^(٦)، وهو الاستعارة

(١) أنظر المعق السائر ٣٨٨/١، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٦٦/٢، علم ساليب للبيان ٩٥

(٢) أنظر أسرار البلاغة ٨٤، ٢٢

(٣) أسرار البلاغة ٢٢١-٢٢٢، أنظر معجم المصطلحات البلاغية ١٧٠/٢، فحول بلاغة ٣٤، علم ساليب للبيان ٩٦

(٤) أنظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٧١/٢، وأنظر المصادر التي في هامش رقم ٢، وأنظر الفوائد الموثقة إلى علوم القرآن ٨٧

(٥) الفوائد الموثقة إلى علوم القرآن ٨٧

(٦) المعق السائر ٣٥٦/١، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٧٢/٢

والتشبيه عنده لور من ألوان المجاز، وصنع بأرائه التوسع في الكلام الذي أشير
إلى أن ذكره إنما يأتي للتصرف في اللغة لا لفائدة أخرى^(١)

وكان كثير، ما يقرر التوسع بالتشبيه إذ ترددت مصطلحات التوسع في
مواضع^(٢) متعددة من كتابه للمثل المائر.

والذي يبدو أن التشبيه مجاز، لأنه يعتمد على عهد الصلة بين شيئين أو أشياء لا
يمكن حملها على الحقيقة، ولو حملت لكان كذب، وقد بدد الدكتور أحمد مطلوب أن
عدم الانتقال فيه - أي التشبيه - من معنى إلى آخر كما في الاستعارة هو الذي دعاهم
إلى إخراجها من المجاز الذي هو استعمال للكلمة في غير ما وصفت له أو إسناد
أمر إلى آخر على سبيل التوسع^(٣).

التشبيهات في كتاب سيبويه وحملها على التوسع:

لما كان التشبيه من مركز في طباع البشر يلجؤون إليه متى أرادوا
إظهار المعنى وتوكيده في نفس المتلقي وتقريب المعنى من المعنى به، كان من
الطبعي أن يلتفت إليه اللغويون والنحويون إذ لا يوصل إلى التشبيه بأنواعه المتعددة
إلا من خلال أدوات كـ (الكاف) و (كأن) و (مثل) وغيرها وهذه في حقيقتها وسائل
لغوية، استعملوها كثيراً في تشبيهاتهم وهذه الأدوات - سواء وجدت أو حذفت في
سياق التعبير - هي التي جعلت التشبيه من (أكثر الأنواع حياءً لانتباههم وأكثرها
إثارة لإعجابهم) إذ إن أداته تجعله أول ما يلتفت انتباه المتلقي للشعر، فضلاً عن
أن كثرة الملحوظة في الشعر الجاهلي أمر لفت انتباه اللغويين لغتها شديداً ودائماً^(٤)

وهذه الكثرة في ورود التشبيه في الكلام العربي شعراً ونثراً هي التي دعت
الميرد إلى القول بأن التشبيه جار كثير في كلام العرب حتى لو قلنا إنه أكثر
كلامهم لم يبعد^(٥).

(١) أنظر المثل المائر ٢٥٦/١

(٢) أنظر مصطلحات التوسع في ٣٧٠، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦١، ٣٥٦، ٥٨/١

(٣) أنظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٧٢/٢، وفنون بلاغية ٣٦

(٤) قصيدة القنية في التراث النقدي والبلاغي، جابر أحمد منصور ١٢٦-١٢٧

(٥) الكامل في اللغة والأدب ٨١٨/٢، وأنظر، أصول البياني العربي ٦٤، فنون التصوير البياني ٧١

ومن هذا يتبين ما وقف عليه سيبويه من تشبيهات تعد بسيطة إلا أن الكلام عليها جاء واضحاً وصريحاً من خلال ما ذكره في ((باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتصاعهم في الكلام والإيجاز والاحتصار)) إذ قال:

((ومثله في التوسع قوله عز وجل: ﴿وَمَثَلُ الدُّبِّ كَمَثَلِ الدُّبِّ يَنْعَى مَا لَا يَسْمَعُ إِنْ دُعِيَ وَدُعِيَ﴾^(١)، فلم يشبهوا بما يدعق وهو الراعي وإنما شبهوا بالمنعوق به وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الداعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكنه جاء على سعة الكلام وإيجاز لعدم المحاطب بالمعنى))^(٢).

فالآية يمكن أن تدخل تحت ما يعرف عند البلاغيين بتشبيه التمثيل، الذي دل سيبويه على معناه نون أن يصرح باسمه، وهو ما يقوم على تشبيه شينين بفـ شينين، كما هو متحقق في الآية، إذ شبه الداعي والكفار بالراعي مع العجم، ولكنسه اكتفى بذكر الكفار من المشبه، والراعي من المشبه به، فدل ما أبقي على ما ألقى وهذا معنى كلام سيبويه^(٣).

وقد نص سيبويه على أن في الآية حذفاً واحتصاراً بقريضة علم المحاطب بالمعنى، إذ لولا وجود هذه القريضة لما جاز الحذف في الآية حتى لا يلتبس الأمر على المحاطب، فظاهر التشبيه يوحي بتشبيه الكفار بالراعي وليس بمعقول أن يشبه الكافر بالداعي إلى الإيمان، ولكن للمعقول أن يشبه موقف الرسول مع الكافرين بموقف الراعي مع غنمه التي لا تسمع دعاءه أو بداءه أي: ﴿وَمَثَلُ الدُّبِّ كَمَثَلِ الدُّبِّ يَنْعَى مَا لَا يَسْمَعُ إِنْ دُعِيَ وَدُعِيَ﴾ ولكنه جاء على سعة الكلام على حد تعبير سيبويه، وهذا هو المحمل الثاني الذي يمكن أن تحمل عليه الآية للكرامة، بعد أن حملها بعض العلماء على القلب.

ومما بحثه سيبويه تحت مفهوم التوسع في الكلام نوع آخر من أنواع التشبيه يعرف بالتشبيه المؤكد القائم على حذف الأداة، أو ما يعرف عند البلاغيين بالتشبيه البليغ الذي يدل على اسعراق للمشبه في المشبه به أو العكس، وكأنه هو.

(١) سورة لقطة، الآية ١٧١

(٢) الكتب ١/١٠٨-١٠٩، ب، ٢١٢ هـ، ونظر أثر النحاة في البحث البلاغي ١٢٦

(٣) نظر عرب القرنين ٤٢١

فمن ذلك ما ذكره في ((باب ما يحتر فيه الرفع)) بقوله: ((وأمسا به صوت صوت حمار، فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام)).

فعي جوار رفع الصوت الثاني عند سيبويه وجب.

أحدهما على بصمر (مثل) كإصمر المصائب في ((وأسأل القرية)) على تقدير: أهل القرية، وإلى هذا ذهب السيرافي^(١)

والوجه الآخر فقد جرى على سعة الكلام أو المبالغة في التشبيه، إذ جعل صوته تشبهاً فبحه هو به صوت الحمار على ما يسمى عند البلاغيين بالتشبيه المؤكد أو التشبيه البليغ وهو ما يجريه سيبويه على التوسع في التعبير

ومن هذا يمكننا القول أن صاحب الكتاب كان قد أسهم بنصيب في معرفة بعض التشبيهات سواء كانت صنيعة الأثر - وقد كان سيبويه معذوراً في ذلك، لأنه كان مشغولاً بوصف القواعد العلمية النحوية واللغوية، وليس بوصف الأسس البلاغية والفنية التي جاءت منخرة عن ولادة الكتاب، إلا أنها في كثير من مباحثها اعتمدت عليه وربما كانت بعض مباحث (الكتاب) أصلاً من أصولها، وبدء يكون سيبويه صاحب الريادة والأولوية فيها

ثانياً: الكناية:

الكناية أن تتكلم بشيء وتريد غيره، وكنى عن الأمر بعينه كناية، تبنى تستر من كنى عنه إذا وري أو من الكنية واستعمل سيبويه الكناية في علامة المصمر^(٢).

وفي هذا النص جمع بين منظور بين المعنى اللغوي والنحوي والاصطلاحي وبين لم يكن الأخير محددًا تحديداً دقيقاً^(٣)

وعرف علماء البلاغة، للكناية بتعريفات كثيرة متفق على تعريف واحد، يمكن عدده من أكثر التعريفات دقة، ألا وهو تعريف عبد القاهر الجرجاني الذي عقده تحت

(١) انظر هامش الكتاب ١/١٨٢.

(٢) لسار العرب (كنى).

(٣) فنون بلاغية ١٦٤

فصل ((في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره)) فذكر أن لهذا الصرب اتساعا وتعبث لا إلى غاية إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شينين الكناية والمجاز . ثم بين أن المراد بالكناية ههنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموصوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ورتفه في الوجود فيومي به إليه، ويجعله دليلا عليه^(١).

فلما كان التعبير المجاري يقوم على استعمال الكلمة في غير معناها الذي لرتبطت به، ولا بد من وجود علاقة تربط بين المعنى الثاني للكلمة وبين المعنى الأول لها، فإننا نجد كلام البلاغيين عن الكناية لا يبعد عن ذلك كثيرا بل كانوا كثيرا ما يقربون من المحرر

ويتصح من التعريف السابق أن استعمال لفظ مكان لفظ، أو تعبير في معنى آخر غير معناه الحقيقي لا يكون أمرا موصوعا من غير صابط يصبطه، وإنما يتم ذلك على أساس علاقة تربط بين المعنيين كما هو الحال في المجاز، بيد أن في الكناية تنحصر في علاقة الرفع والتبعية التي أشير إليها تعريف عبد القاهر .

ومهما يكن من أمر، فالكناية لور من ألوان التعبير البياني الجذاب الذي يكسره القماء وأكثروا من وروده، فذهب كثير منهم إلى أن الكناية أبلغ من الإقصاص، والتعريض أوقع من التصريح، ثم حملوا هذه الكنايات على أنها صرب من توسعات العرب في كلامها، كما ذكر الجرجاني.

وبناء على هذه المقدمات سنقف على حديث صاحب الكتاب عن الكناية الذي تحدث به عن معناها اللعوي الذي يدل على المستر والحفاء دون المعنى الاصطلاحي المعروف بأنه. ((لفظ أريد به لازم معناه مع جوار إرادة معناه -الحقيقي حينئذ))^(٢).

ولعل سيبويه وهو يتكلم عن مصطلح (الكناية) بوصفه مصطلحا لعويا يعني المستر والحفاء أقول لعله كان يقترب نوعا ما من دلالة المصطلح البلاغي، وهذا يتصح عندما يريد المتكلم أن يتفوه بكلام، وهو يريد غيره، يعني أنه مستر شيئا وأحفاء، وأظهر غيره، وهذا هو وجه التقارب بين المصطلحين.

(١) أنظر دلائل الإعجاز ٥٢، معجم المصطلحات البلاغية ١٥٨/٣، قتلخيص ٣٣٨

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ١٥٦، قتلخيص ٣٣٧، شروح قتلخيص ٢٣٧/٤، وأنظر معجم المصطلحات البلاغية ١٥٩/٣، سور بلاغة ١٦٩

وهذا ما يمكن أن نتبينه في ((باب يكون فيه الاسم بعدم حذف منه الهاء بمترلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه (هاء) قط))

قال سيبويه: ((ولما قول العرب (يا فل أقبل) فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وهذا الاسم احتص به النداء، وإنما بني على حرفين لأن الـاء موضع بحيف، ولم يجر في غير النداء لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى، نحو: (يا هاه) ومعناه: يا رجل.

وأما فلاز وإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه حاص غالب، وقد اصطر الشاعر هذه على حرفين في هذا المعنى، قال أبو النجم [من الرجز]:

«فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فَلَانًا عَنْ قُلِّ»^(١)

والمتكلم الذي يريد أن يتكلم عن الأنمي وهو لا يعرف اسمه فإنه يلجأ إلى الاسم الغالب الحاص الذي يكتنى به الأنميون، فيقولون للمتكلم فلاز، وللمؤنث فلانة كناية عتيما، وقد يحذف (فلاز) في النداء فتصير (قل) حيث استعملت استعمال (فلاز) في غير النداء، وجرها بحرف الجر ضرورة، وقيل: لأصل (فلاز) وحذفت الألف والنون للضرورة.

أما إذا أراد كناية عن غير الأنميين، فإنه يدخل عليهم الألف واللام فيقول: الفلاز، والفلانة

وقد ذهب ابن قتيبة مذهب سيبويه في فهمه للكناية فهما لغويا إذ رأى أن امر الكناية قول الله عز وجل ﴿يَا وَيْلَى لَيْسَ لَمْ تُحَدِّثْ فُلَانًا حَلِيلًا﴾^(٢) فكأن (فلاز) كناية عن جماعة هذه الأسماء، وقد يقول القائل ما جاءك إلا فلاز بن فلاز، يريد أشرف الناس المعروفين والشاعر يقول:

«فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فَلَانًا عَنْ قُلِّ»

(١) فكتاب ٣٢٣/١ ب، ٢٤٨/٢ هـ، ٢٥٥/٢-٢٥٦ مل، وانظر شرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١، خزانة لبيب ٣٨٩/٢، المغرب ١٨٢/١، شرح ابن خنيل ٢٧٨/٢، القشعر للمذكور عجز للبيت من الرجز صدره
«تصل منه إلى بالهوجل»

(٢) سورة الفرقان، الآية ٢٨

يريد، أمعك فلا، ولم يرد رجلين بأعينهم وإنما أراد أنهم في غمرة الشر
وصحته، فالحجرة تعول لهذا، أمعك ولهذا كفا^(١)

فإن قتيبة يستدل على المدلول للتعوي للكناية بمثال سيبويه الذي مر ذكره، وهذه
الكناية للتعوي - فيما عتقد - أعم من مصطلح البلاغيين إذ هي تصدق على الكنى
وهي العزم المصدر بـ (أب أو أم) كم تصدق على أسماء الأجناس كفلان وفلانة،
لف في ذلك من إهداء وجه التصريح بأسمائهم الأعلام، ومن ثم ينصح وجه المناسبة
بين مدلولي الكناية للتعوي والاصطلاح في أن كلا منهما يستلزم الحذف والمستر
وعدم النصريح

بيد أن الكناية للتعوي في أية الفرقان، تتجاوز قيمة الحذف وترك التصريح باسمه
المراد، إلى إعادة معنى العموم والشمول، ليعم حكمها كل من يتحد من المصطلح
حليلاً، فتكون العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص المناسب كما يقول الفقهاء
ومن هنا فإن سيبويه قد أدرك ما وراء هذه الأساليب من معاني ثوان تعد في
العالم من لوازم المعاني الأول أو ردفاً لها

فهو هنا لنصوص سيبويه على هذا النحو هو الذي دفعنا إلى حملها على محل
الكناية وجعل سيبويه يحملها في معرض التحليل والتصوير على محل التوسع الذي
أجرى عليه كثيراً من الألفاظ والتركيب، التي عدل بها عن أصلها، ولريد بها غير
معناها في التعبير.

وهذا الانحراف للتعوي لا يستعمله العربي إلا توسعاً ومجازاً

(١) تأويل مكر القرآن ٢٦٣، ٢٦٤

المبحث الثالث علم البديع

البديع لغة من بدع الشيء يبدعه بدعاء، وانتدعه أنشأه وبدأه وابتدعت الشيء،
بحرسته لا على مثال، والبديع المبدع والبديع من أسماء الله تعالى لإبداعه الاشياء
وإحداثه إياها، وهو البديع الأول قبل كل شيء، والبديع الحيد^(١)

أما في الاصطلاح فهو: ((علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه
على مقتضى الحال ووصوح الدلالة))^(٢)

وعرفه ابن خلدون بأنه: ((النظر في تزيين الكلام وتحسينه بوع من التعميق))^(٣).
وذكر الجاحظ أن ((البديع مقصور على العرب ومن أجله فافت لغتهم كل لغة
وأرنت على كل لسان))^(٤)

وقد أطلقه على فنون البلاغة المختلفة، واستمر هذا الإطلاق طيلة القرون الستة
لأولى للهجرة، إلى أن جاء السكاكي فقسم البلاغة إلى علومها الثلاثة المعروفة.
وفصل القروي في البديع فصلاً تاماً عن البلاغة التي جعلها محصورة في المعاني
والبیان، والبديع عنده ضربان.

صرب يرجع إلى المعنى كالمطابقة ومراجعة البطير والإرصاد
وصرب يرجع إلى اللفظ كالجناس، ورد العجز على الصدر، والسجع وسم
يحرج شراح التلخيص عن رسمه القروي وأيضاً بعضهم كالتسبيكاكي فنون
حر.

ولعل أول محاولة جادة في وضع علم البديع هي تلك المحاولة التي قام بها أبو
المعز (ت: ٢٩٦هـ)، الذي أفرد له مؤلفاً سماه (الدع) ركد فيه على من راعى من
معاصريه أن هذا الفن طارئ وأن بشار بن برد ومسلم بن الوليد الأنصاري، وأبو
نؤس هم السابقون إلى استعمال البديع في شعرهم.

(١) قلندر (بدع)

(٢) لإيضاح ٤٧٧، التلخيص ٣٤٧، شرح التلخيص ٢٨٢/٤، وفتاوى معجم المصطلحات البلاغية
وتطورها ٣٨٣/١٨

(٣) مقدمه ابن خلدون ٤٥٨، وفتاوى علم قبيع ٧

(٤) البهال والفتيى ٥٥/٤-٥٦، وفتاوى علم البديع ١٧، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣٧٩/١
مصطلحات بلاغية ٨١، فنون بلاغية ١٩٧

فابن المعتز حينما ألف كتاب البديع كان يسعى إلى فصل واستقلال هذا العلم البلاغي وتحديد مباحثه التي كانت من قبل مختلطة بمباحث علم المعاني وعلم البيان، كما لفت أنظار الناس إلى أن البديع كان موجودا في أشعر الجاهليين وصدر الإسلام.

ووضع ابن المعتز مصطلحات لأنواع البديع في رمنه، والبديع عدة خمسة أنواع الاستعارة، والحاس، والمطابقة، ورد أعجاز الكلام على ما تقدمها، والمذهب الكلامي

ولا شك أن محاولة ابن المعتز محاولة علمية جادة تلقفها البلاغيون والنقاد من بعده، كما أضافوا إليها ما استكملوه من مباحث هذا العلم ومبادئه. وطل للدارسون المعنيون بشؤون البلاغة وفنونها يردون ما جاء في كتب البلاغيين القدماء، الذين كانوا يجمعون على أن ابن المعتز هو أول من عرفه، لكن أحدا لم يشر إلى تأصيل هذا العلم عند القدماء ولا سيما في القرنين الأول والثاني للهجريين.

والذي بدا للباحث هو أن أقسام من علم البديع كانت قد بحثت قبل ابن المعتز، وقبل أستاذه ثعلب، بل والجاحظ أيضا

لدا يمكننا أن نقرر باطمئنان — بعد التقصي والاستقراء — أن سيبويه كان أول من تعرض لمباحث هذا اللون البلاغي للخلاب الذي عرف بعلم البديع.

فقد تكلم عن تأكيد المدح بما يشبه الذم، والتحريد، والمبالغة، والتتويج وهذه مباحث أدخلها البلاغيون تحت علم البديع، لكن سيبويه تكلم عنها يوم كانت اللمعة والنحو والبلاغة كلها واحدة، لا يمكن للفصل بينها، فقد كانت روافد مجتمعة تصب في مجرى واحد هو إثراء اللمعة، والمحافظة على سلامتها وإبراز مهارتها وجمالها، الذي جاء الله إيده، حتى قال فيها الشاعر:

إِنَّ الَّذِي مَلَأَ اللُّغَاتَ مَحَاسِنًا جَعَلَ لِلْجَمَالِ وَمِثْرَهُ فِي الضَّادِ

ومن هنا سأتناول مبحثين من مباحث علم البديع التي ذكرها سيبويه وحملها على التوسع في الكلام وهي: التحريد والمبالغة

أولاً: التجريد:

للتجريد - مصدر جردته من ثيابه إذا برعتها عنه^(١).
وهو عند جمهور البلاغيين: ((أَنْ يُنْتَرَعَ مِنْ أَمْرِ دِي صَفَةٍ أَمْرٌ آخَرٌ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ، مَبَالِغَةً فِي كَمَالِهَا هِيَ))^(٢)
والتجريد من بلاغي قديم وأسلوب متميز من أنساب العربية القديمة والذي يسفر عن الشعر العربي القديم يجد فيه هذا اللون البلاغي البديع الذي لصطلح عليه البلاغيون بالتجريد، فمما وجدوا فيه تجريدا قول الأعشى: [من البسيط]
وَدَّعْ هَرِيرَةً إِنَّ الرِّكْبَ مَرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٣)
فالشاعر جرد من نفسه شخصا آخر ثم شرع يحاطبه
والعرب تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقة ومحصولة، وقد يحري ذلك إلى ألقاظها بمعنى عليها معانيها^(٤).

وعند رجوعنا إلى كتاب سيبويه لننلمس فيه هذا النوع من أنواع التوسيع ونقف على نص صريح ذكره سيبويه في (باب ما يحذف فيه الرفع ويكور فيه الوجه في جميع اللغات) إذ قال: ((ولو قال: (أَمَا أُنَوِّكَ فَتَاكَ أَبٌ)، لكان على قوله: فَتَاكَ بِهِ أَبٌ أَوْ فِيهِ أَبٌ وإنما يريد بقوله: فِيهِ أَبٌ مجرى الأب على سعة الكلام))^(٥)
فقول سيبويه: ((فَاكَ بِهِ أَبٌ أَوْ فِيهِ أَبٌ)) إنما ذكره ليعبر به قاعدة لغوية، ولكنه في الوقت نفسه يحلله تحليلاً بلاغياً، وهو يدرك عنقه بوصفه وسيلة من وسائل التوسيع في التعبير.

ومجرى هذا التوسيع كما يفهم من كلامه على أن لفظ (الأب) الأول قد بلغ من الاتصاف بتلك الصفة حداً يصح معه أَنْ يُنْتَرَعَ مِنْهُ مَوْصُوفٌ آخَرٌ يَتَصَفُّ بِهَا، وبدا يتضح لنا أن التوسيع في التعبير قد صار أحد الأغراض المتصلة بهذا اللون البديع في البحث البلاغي

(١) اللسان (جرد)

(٢) الإيضاح ٥١٢/٢، التلخيص ٣٦٨، شروح التلخيص ٣٤٨/١، وأنظر الطرغ ٧٢/٢، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٤٠/٢، القيس في القيس ٢٣٥، حسن فتوسل ٢٨٥

(٣) ديوان الأعشى الكبير ٥٥

(٤) أنظر الخصائص ٤٧٣/٢-٤٧٤، الاتساع في اللغة عند ابن جني ٢٣٩

(٥) فكتاب ١٩٥/١، ٣٨٩/١، ٣٩٠

و عقد ابن جني (ت ٣٩٦هـ) في الحصائص ناد سماه (التجريد)^١، ودكر أن شيخه القارسي (ت ٣٧٧هـ) كان محب به، ولم يورد له باب وكان ابن جني قد أحد نفسه في تحليله وبين طرائفه مستدلاً على ذلك بمسألة صاحب الكتاب فيقول (أعلم أن هذا فصل من فصول العربية طريف حسن، ورايت أن علي - رحمه الله - به عرب معبأ، ولم يورد له باب لكنه وسمه في بعض ألقابه بهذه السمة، فاستقررت لها منه وأنفت لها ومعناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء معنى نفسه معنى آخر، كأنه حقيقة ومحصونه وقد يجري ذلك إلى ألقابها لم عقبت عليه معانيه، وسلك بحر قويم. (لش نقيت ريذاً لتلغيب منه الأسد، ولش سألته لتسأل منه البحر))، فظهر أن فيه من نفسه أمداً، وبحراً، وهو عليه هو الأسد والبحر، لا أن هناك شيئاً مفصلاً عنه وممتزاً منه، وقد تستعمل الباء هنا فنقول (لَقِيْتُ به الأسد)، (وجاءت به البحر) ومنه مسألة الكتاب ((أَمَّا أَبُوكَ فَلَاكَ أَبٌ، أَي نَك مِنْهُ أَوْ بِسَبِّهِ وَبِمَكَانِهِ أَبٌ))^٢

و ذكر الأعلام الشنمري أنه على تقدير (لك فيه أب) ثم ذكر أن اللفظ قد جرى على الاتساع فقال وهو يفسر مثال سبويه ((واعلم أنك إذا قلت (أما أبوك فلان) و(أما أبوك فلا أب لك)، فما بعد العاء حيز عن الأب، والعائد عليه مضمرة، والتقدير (أما أبوك فلان فيه أب)، أي: لك في بيتائك إليه وتتحقق به أب من لآباء، وصيب صالِح، هذا معناه وحري اللفظ على الاتساع وحيز الأب كالصريح بنفسه وإن لم يصح ذلك فيه، وبم هو اتساع لفظ، والمعنى على ما ذكرت لك))^٣.

ولعل من صور التوسع الجلية ما ذكره ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) إذ عقد في كتابه المثل السائر مسحة (في التجريد) تناول فيه حده وفوائده وأقسامه، وحصر كثير من صورته على التوسع في الكلام الذي عده فائدة من فائدتين، بحددهم أبلع من الأخرى، لذا فإني لا أرى بأحد من إيراد كلامه الذي توخى فيه التفصيل الدقيق. والذي يمكن عده من أهم مباحث التوسع في التجريد عند البلاغيين إذ قال: ((وأما حد التجريد فإنه إحلاص الخطاب بعيرك، وأنت تريد به نفسك، لا المحاطب نفسه؛ لأن

(١) انظر الحصائص ٤٧٣/٢، الاتساع في اللغة عقد ابن جني ٢٣٩

(٢) الحصائص ٤٧٣/٢، ٤٧٤، ٤٧٥

(٣) لذلك في تفسير كتاب سبويه ٤١٣/

اصبه في وضع اللعة من: جَرَدْتُ السيفَ، إذا نَزَعْتَهُ من غِمدِهِ، وَجَرَدْتُ قَلْبَكَ إذا
 بَرَعْتَ ثِيَابَهُ، ومن ههنا قال صلى الله عليه وسلم: ((الْأَمَدُ وَلَا تَجْرِيدُ)) وذلك في النهي
 عند إقامة الحد أن يمد صاحبه على الأرض وإن تجرد عنه ثيابه، وقد نقل هــ
 المعنى إلى نوع من أنواع البيان.

وقد تأملته فوجدت له فائدتين إحداهما أبلغ من الأخرى:
 الفائدة الأولى: طلب التوسع في الكلام، فإنه إذا كان طاهره خطاباً لعيرك
 وباطنه خطاباً لنفسك فإن ذلك من باب التوسع، وأظن أنه شيء احتصت به اللغة
 العربية دون غيرها من اللغات.
 والفائدة الثانية: وهي الأبلغ، وذلك أنه يمكن المحاطب من إجراء الأوصاف
 المقصودة من مدح أو غيره على نفسه، إذ يكون مخاطباً بها غيره، ليكون أعسر
 وأبرأ من العهدة فيما يقوله غير محجور عليه.
 وعلى هذا فإن التجريد ينقسم قسمين:
 أحدهما: تجريد محض.

والآخر: تجريد غير محض.
 فالأول - وهو المحض - أن تأتي بكلام هو خطاب لعيرك وأنت تريد به
 نفسك. . . ولما ما قصد به التوسع خاصة فكقول الصمة بن عبد الله من شعراء
 الحماسة [من الطويل]:

حَنَنْتُ إِلَى رِيَا وَنَفْسُكَ بِأَعْدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رِيَا وَشَقْبَا كَمَا مَعَا
 فَمَا حَصَنَ أَنْ تَلِيَّ الْأَمْرَ طَلْعًا وَتَجَزَّعَ إِنْ دَاعِيَ الصَّبَابَةِ لَسْمًا

وقد ورد بعد هذين البيتين ما يدل على أن المراد بالتجريد فيها التوسع لأنه قال
 [من الطويل]:

وَأَذْكُرُ أَيَّامَ الْجَمَى لَسَمَ أَنْتَبَيْ عَلَى كَيْدِي مِنْ خَشْيَةٍ أَنْ تَصْدَعَا
 بِنَفْسِي يَتْلُكَ الْأَرْضُ مَا أَطْيَبَ الرَّيَا وَمَا أَحْصَنَ الْمُصْطَفَا وَالْمُتَرَبَّعَا

فانتقل من الخطاب التجريدي إلى خطاب النفس، ولو استمر على الحالة الأولى
 لما قصي عليه بالتوسع، وإنما كان يقصي عليه بالتجريد النليع الذي هو الطرف
 الآخر، ويتأول له بأن غرضه من خطاب غيره أن ينفي عن نفسه سمعة الهوى

ومعرفة العشق، لما في ذلك من الشهرة والعصاصة، لكن قد رآل هذا التأويل بانتقاله
عن التجريد أولاً إلى خطاب النفس

وعلى هذا الأسلوب ورد قول أبي الطيب العنتبي [من النسيط]:
لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَلَأَ فَلَيْسَ عِنْدَ النَّطْقِ إِنْ نَمَ تَسْعِدُ الْخَالُ
وَأَجَزَ الْأَمِيرَ الَّذِي نَفْسَاهُ فَاجِئَةٌ بِغَيْرِ قَوْلٍ وَنُفَعَى الْقَوْمِ أَقْوَالُ

ونبس في التجريد المذكور في هذين البيتين ما يدل على وصف النفس ولا
على تركبتها بالمديح، وبما هو توسع لا غير^(١)

وهو يلحظ اهتمام البلاغيين بالتجريد وحمله على التوسع الذي طبعه ابن الأثير
شبه احتضت به اللغة العربية نور غيرها من اللغات واستأثرت به سور أحوالها
الحرريات

وبهذا يمكن أن نقرر بأن منحت التجريد وإن كانت له أصول في كتاب
سيبويه إلا أنها لا تنفي غليل الصاميء للولها، وخزى بأن ينسب في معاني
التأريح البلاغي إلى أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، إذ دلا على مصطلحه
ورسمه مفهومه، وأسطا النظم وكشفها للكتاب عن طرائقه وأساليبه وما ذكره البحث
البلاغي بعدهم في شأنه بعد خلاصة أفكارهم، إلا أن ابن الأثير كان أكثر تفصيلاً
وأوسع بياناً منهم^(٢) إذ استأثر بفرد مذهب الفارسي بكلام لا يحلو من نرف، ورد
عليه بعض طرائقه التجريدية المترتبة على الأحرف بحجة أنها تشبه مصمر
الألف^(٣)

فالتجريد - كما كان موجوداً في كتاب سيبويه ثم سكت عنه الحياة قرناً كاملاً،
ثم أيداه مرة أخرى في كتاب (الكامل) للمبرد (ت ٢٨٥هـ).

فالمبرد تمكن من أن يحطو بالتجريد خطوات عما تركه سيبويه وأعطاه الفراء
وإن فتية حتى كاد هذا اللون البدعي أن يموت ويقبر لو لا أن نفخ فيه المبرد من
جديد ونعت الحديث عنه بعد طول سكوت، ومنه إلى الفارسي وابن جني اللذين
أوصحاه وتوسعا في الكلام عليه، ثم تلقفه البلاغيون فعدوا له المباحث والعصول،
فصار التجريد من أهم أنواع البديع عندهم.

(١) للمثل السائر ١/٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦

(٢) أبي الفارسي وابن جني

(٣) انظر المثل السائر ١/٢٨ وما بعده

ثانياً: المبالغة.

المبالغة لغة من بالغ فلان في أمر، إذا لم يقصر فيه^(١)
وفي الاصطلاح: (أَنْ يُدْعَى بِوصفٍ يُلَوِّغُهُ فِي الْمُدَّةِ أَوْ الصَّعْفِ حَدًّا مُسْتَحِيلًا
أَوْ مُسْتَعِدًّا لِئَلَّا يَظُنَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ فِيهِ)^(٢)

بمعنى أن المبالغة محاولة بلجا إليها المتكلم ليكون تعبيره بالغا غاية في التأثير
في المتلقي، ثم للتأكيد على ما مطلوب

ومن أقوى عناصر التأثير في المبالغة التحول في الدلالة وذلك من خلال التحول
والانتقال في الصور الفنية، إذ إلى التحول من صورة إلى أخرى فهي صروب من
صروب المبالغة، ومن ثم التوسع فيها.

والمبالغة تجسد الطاقة الانفعالية في الدلالة لدى المتكلم كما أنها تثير المخاطب
في الدلالة نفسها، ولهذا يلجأ المتكلم إلى خلق علاقات جديدة غير مألوقة بين
الكلمات، وذلك باتباع طرائق المجاز، لأجل تصوير ذلك الانفعال ونقل تلك الإثارة
ومن المؤكد أن هذا لا يتحقق في العبارات المعتادة والمبتذلة فمن هنا كانت
المبالغة عند المحدثين عاملاً من عوامل تغيير شكل للدلالة^(٣).

وهذا الذي ذهب إليه المحدثون سبقهم إليه سيبويه إذ تولى مصطلح المبالغة في
كتابه بلغة ومعجمه المرادف لمعنى الكثرة والإجادة والتكثير والتشديد فسي عمل
الفعل، كما أنه تجاور ذلك إلى الدلالة وصورها القائمة على الحذف والتوسع

مثال ذلك ما نكره في (باب ما جرى في الاستفهام من أسماء للفاعلين
والمفعولين مجرى للفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل) إذ يقول: (وأجروا اسم
الفاعل، إذ أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به
ما أراد فاعل من يفاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة فمن هو الأصل
الذي عليه أكثر هذا المعنى: (فَعَوَّلُ) و(فَعَّالٌ) و(مِفْعَالٌ) و(فَعِلٌ)، وقد جاء: (فَعِيلٌ)
كرحيم، وعليم، وقدير، وسميع، وبصير؛ لأنه يريد المبالغة في الفعل^(٤)

(١) السمر (بلغ)

(٢) التلخيص ٣٧٠، الإيضاح ٥١٤

(٣) أنظر. دور الكلمة في اللغة، ستون لولمان ١٦٧، و أنظر علم الدلالة ٢: ٩

(٤) الكتب ٦/١، ١١٠/١، ١١٧هـ

وهذه للصيغ التي ذكرها سيبويه تعد صيغا من صيغ المبالغة اللعوية التي لم يعرّها البلاغيون اهتمامهم.

إد ابن صيغة (فَعُول) و (فَعَّال) و (مِفْعَال) و (فَعِل) و (فَعِيل) هي صيغ معدولة عن اسم الفاعل، وتعمل عمل فعله؛ لأنه يريد المبالغة في الفعل^(١)

وإلى ذلك أشار ابن مالك في الألفية فأنشد: [مَرَّ الرَّجُلُ]

فَعَّلَ أَوْ مِفْعَلًا أَوْ فَعَّوْلًا فِي كَثْرَةٍ - عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلٍ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَقَعِيلٍ^(٢)

وذهب ابن حي إلى أن المبالغة هو أن تعمل باللفظ عن حاله الذي هو عليه إلى حاله أخرى، وذلك بنكثيرة لتكثير معناه، فذكر أنهم عدلوا من (فَعِيلٍ) إلى (فَعَّالٍ) نحو (طَوِيلٍ) إلى (طَوَّالٍ)، وذلك لأن تغيير اللفظ يدل على زيادة في المعنى كما ذكر أنهم (إذا أرادوا شدة المبالغة في الكلمة فمما يجرجونها عن أصلها)^(٣)

ولهذا السبب كتبت المبالغة مصوغا من مسوغات التوسع عند القدماء، ولشدة تأثير المبالغة في التوسع فقد ذهبوا إلى (أنهم لا يستعملون المعجار إلا لصرب من المبالغة، إذ لو لا تلك لكانت الحقيقة أولى بالمصاحبة)^(٤)

يبين من سبق أن ابن حي كان يقرر التوسع بالمبالغة، كما لاحظت تأكيده على أن العرب لا تنصع في كلامها من أجل الاتساع حسب وإنما تنعي من وراء ذلك عناية معنوية، إما توكيدا، وإما مبالغة وذلك؛ لأن هذه الأشياء منازمة في بنية المحار عند ابن حي.

ولما تقرر عند النحاة بأن زيادة المعنى تدل على زيادة المعنى، فقد وقفنا على أصول هذه القاعدة عند سيبويه، إذ أشار إلى أن الفعل يكثر بالتصغير، وذلك من خلال أمثلة ذكرها في: ((باب نحول (فَعَّلْتُ) على (فَعَّلْتُ) لا يشاركه في ذلك [أَفَعَّلْتُ])

الكتاب ٦/١ ص ١١٠، ١١٧.

(٢) شرح ابن عقيل ١١١/٢، ولفظ معاني النحو ٣/ ١٧، قال ابن عقيل يصاغ للكثرة فَعَّلَ، وَمِفْعَلٌ، وَفَعَّوْلٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِّلٌ، فَيَعْمَلُ عَمَلُ الْفَاعِلِ عَلَى حَدِّ اسْمِ الْفَاعِلِ وَأَصْلُ الْفَعْلَانَةِ الْأَوَّلُ أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِيلٍ وَفَعِّلٍ، وَإِعْمَالُ فَعِيلٍ أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِّلٍ

(٣) المصنف ٢٤١/١، وانظر الحصائص ٢٦٧/٢ ٢٦٨

(٤) الحصائص ٣٧٣/١

لقوله: ((تقول: كَسَرْتُهَا وَقَطَعْتُهَا، فإذا أُرِيت كثرة العمل قلت: كَسَرْتَهُ، وَقَطَعْتَهُ، وَمَرَّقْتَهُ. وقالوا: يَجُولُ أي: يُكْثِرُ الْجَوْلَ، وَيَطُوفُ أي: يُكْثِرُ التَّطَوُّفَ. واعلم أن التَّخْفِيفَ في هذا جائز كله عربي، إلا أن (فَعَلَّتْ) إدخالها هنا لتبَيُّس الكثير^(١)، وقد يدخل في هذا التَّخْفِيفُ كما أن (الرَّكْبَةَ) و (الْجَلْسَةَ) قد يكون معناهما في الرُّكُوبِ وَالْجُلُوسِ ولكنَّ يَبَيَّنُوا بها هذا الصِّرْبُ فصار بَدَأَ له خاصاً، كما أن هذا بَدَأَ حاصلاً للتكثير^(٢))).

وحاء في معاني النحو: ((أما (فَعَلَّ) بعيد التكثير وذلك نحو: (كَسَرَ) - (كَسَّرَ) بعيد التكثير والمبالغة، تقول (كَسَرْتُ الْقَلَمَ وَكَسَّرْتُهُ) هي (كَسَرْتُهُ) تكثير ومثله (قَطَعَ اللَّحْمَ وَقَطَعَهُ) فالتقطيع بعيد التكثير، ونحوه (نَحَّجَ) ^(٣))).

وقد ذكر سيبويه أمثلة أخر مشابهة لما ذكرنا منها ما جاء في (باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث)) وقد نقلها عن شيخه الحليل بقوله: ((وزعم الحليل أن (فَعُولًا) و (مِفْعَالًا) و (مِفْعَلًا) نحو: قَوْل) و (مَقُول) إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه^(٤))).

وهذا يعني أن كل زيادة تلحق الصيغ ولا تغير معناها إلى معنى آخر، فهي بلا شك تدل على زيادة في المعنى والمبالغة فيه، وبهذا تتصح القاعدة القائلة بأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى.

وقد يبني المصدر من فعله على غير بئانه المعهود، وذلك؛ لإفادة معنى التثنية والمبالغة. وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله في (باب ما تكثر فيه المصدر من (فَعَلَّتْ) فتلحق الرواد وتبنيه بناء آخر، كما أنك قلت في (فَعَلَّتْ): (فَعَلَّتْ) حين كثرت للفعل، وذلك قولك في (التهذر): (للتهدار) وفي (الغيب) (التلعب) وفي (الصفق):

(١) قل للميراثي: (يريد أن التَّخْفِيفَ قد يجوز أن يراد به التَّخْفِيفُ والتَّخْفِيفُ، وإذا شددت قلت به على الكثير، كما أن (الركوب) و (الجلوس) قد يقع لتخفيف الفعل وكثير، ولجميع صوره، فإذا قلت (الرَّكْبَةَ) و (الْجَلْسَةَ) أي بالتَّخْفِيفِ دل على خِفَتِهِ وحالته، وإذا قلت: (الرَّكْبَةَ) و (الْجَلْسَةَ) (بالتَّخْفِيفِ) دل على مرة واحدة، و (الجلوس) قد يراد به المرة، وقد يراد به الحياة، فصار لاختصاص (الْجَلْسَةَ) و (الْجَلْسَةَ) كاختصاص (يَطُوفُ) و (يَجُولُ) بشيء خاص، وصار (الركوب) و (الجلوس) بمنزلة (يَجُولُ) و (يَطُوفُ)

(٢) الكتاب ٢٣٧/٢، ب، ٦٤/٤-٦٥-١٧٥/٤

(٣) معنى النحو ٥٨٧/٢، ر. نظر التَّخْفِيفُ قرون ١٣٤، وأبينة الصرف في كتاب سيبويه ٢١٨

(٤) الكتاب ٩١/٢، ب، ٣٨٤/٣.

(التَّصَفَّقُ) وفي (الرَّبِّ) (السَّزَّاد) وفي (الجَوَّال) (التَّحْوَال) و (التَّنَّال) و (التَّسِير) (١).

وليس شيء من هذا مصدر (فَعَّلْتُ) ولكن لما أردت التكاثر سبَّط المصدر على هذا كما سبَّط (فَعَّلْتُ) على (فَعَّلْتُ) (٢).

وبذا أريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الداب بالحدث حول بناء اسم الفاعل إلى لُبِّيَّةٍ مُتَعَدَّةٍ تتشكل بمجموعها صيغ المبالغة

ومن هذه المسائل ما نقله سيوييه عن أسناده الحليل إذ يقول، ((وسأله عن قولهم: (مَوْتُ مَائِيَّةٌ) ، (وَمُشْعَلٌ شَاعِلٌ) ، (وَمُشْعَرٌ شَاعِرٌ) ، فقال إنما يريدون المبالغة والإجالة وهو بمنزلة قولهم (هَمْ نَاصِبٌ) ، (عَيْشَةٌ رَاصِيَةٌ) في كل هذا)) (٣).

إذ وصف المصدر في (مَوْتُ ، وَمُشْعَلٌ ، وَمُشْعَرٌ) بصيغة اسم المفعول المعدولة عن اسم الفاعل، يفيد التأكيد في الفعل أو الحدث عن طريق هذا التكرار، كما يفيد التوسُّع في المبالغة المتأنتية من هذا العدول الذي استعملت فيه صيغة فاعل بمعنى مفعول كـ (عَيْشَةٌ رَاصِيَةٌ)، بمعنى مَرَّصِيَّةٍ، ولا بد من الإشارة إلى أن في هذا النوع من النحول نوعاً من أنواع التَّوسُّع والمجار المؤدِّي إلى المبالغة ((ومن شأن العرب أن تنال في الوصف والدم، كما من شأنها أن تحتصر وتوجز وذلك لتوسُّعها في الكلام واقتدارها عليه)) (٤).

والمبالغة صروب كثيرة والداس فيها محتلفون فمنهم من يقول بتفصيلها، ويراها العافية القصوى في الجودة، ومنهم من يعيبها ويكرها، ويراها عيباً وهَجَبَةً في الكلام

(١) قال السيرافي اعلم من سيوييه بجح (الفتح) تكثير المصدر الذي هو للفعل الثلاثي، فبصير فتهدر بمنزلة هونك (الهدر فكثير) و (فتلعب) بمنزلة قولك تلعب فكثير، وكل الفرء وغيره من الكوئيس يجعور (الفتح) بمنزلة (الفتح) و لأف عوص من لباء، ويجعور ألف (التكرار) و (تتردد) بمنزلة باء (تكرير) و (ترديد)، والقون ما نقله سيوييه، لأنه يقال (فتلعب) ولا يقال (التلعيب)

(٢) للكتاب ٢٤٥/٢ ب، ٨١/٤ هـ ، ١٩٨/٤ م

(٣) للكتاب ٩٢/٢ ب، ٣٨٥/٣ هـ و لنظر لُبِّيَّةٍ صروب في كتاب سيوييه ٢٧٢

(٤) بعد الفتر، لقائمة بن جعر ٧

كما ذكر بعضهم أن المبالغة هي الريادة على التمام وسميت مبالغة لبلوغها إلى ريادة على المعنى، لو أزيلت تلك الريادة وأمقطت كان المعنى تاماً دونها لكر العرص بها تأكيد ذلك المعنى في النص وتقريره.

وفي القرآن العظيم والكلام الفصيح والإشعار منه كثير^(١)

وقد سبق أن وقفنا على بعض صور المعاني -عدد سيويه- كالحذف وحجج الكلام عن مقتضى الظاهر، التي حملها على التوسع، كما وقفنا على بعض الصور البيانية كالتشبيه والكناية والمجاز، وقد حملت هي الآخر على التوسع أو المبالغة

ومن هنا يكون سيويه من أوائل العلماء الذين اهتموا إلى مصطلح المبالغة فهو لم يقف عند حدوده ومصطلحاته الموصوعة له في اللغة، وإنما تعدى ذلك إلى تلمس وإدراك الصورة البلاغية للمبالغة القائمة على الحذف أو الإيجاز والاختصار، أو القائمة على الوصف بالمصدر، ومن ثم كان لإثراكه وفهمه لحدود هذه المصطلحات الأثر الواضح والجلي في لبحث البلاغي فيما بعد، على يد علماء البلاغة الذين حاولوا رسم الحدود للمصطلحات وفصلها عن بعضها بعض بعد أن كانت عائمة في كتاب سيويه.

(١) انظر المدة ٥٢/٢، فوائد المشوقة إلى علوم القرآن ٢٦٩

الفصل الرابع

التوسع في مستويات العروض والقوافي

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول : مصطلحات العروض والقوافي**
- المبحث الثاني : التوسع في العروض والقوافي**
- المبحث الثالث : التوسع والضرورة الشعرية**

المبحث الأول مصطلحات العروض والقوافي

لقد تناول هذا الفصل مبحث التوسع في العروض والقوافي في كتاب سيبويه فوق إراءها طويلاً، وتتبعها ويستخرج شواهد، وبحلل بصورتها وآلبا أن يسسر غور (الكتاب) فستخرج مباحثه العروضية التي أستطيع أن أرعم أن يد البحث لم نصل اليها إلى الآن على كثرة ما كتب عن سيبويه وكتابه

لقد يتبع هذا الفصل بأناة وتؤدة مباحث (الكتاب) العروضية من حلالا تتبعه لمصطلحات العروض والقوافي فيه، إذ كانت تتكرر من مثل: الروي، والوصر، وحروف اللين واللين، والورس والقافية، والضرورة، وبعض عيوب القافية وتعرض كذلك للزحافات والعلل التي تتاب بعض شواهد سيبويه، كالحرر، والقسم

كما يعد هذا البحث رداً تدعمه الأدلة على من يرعم أن كتاب سيبويه إنما هو كتاب في النحو والصرف حسب

فكتاب سيبويه ليس كتاباً في النحو والصرف حسب، وإنما فيه مباحث في كثير من علوم العربية كالإبلاغة، والنقد اللبني، والاصوات اللعوية، ومباحث في علم التجويد، ومباحث في القراءات واللهجات وأخر في العروض والقوافي وهناك داع آخر عاني إلى البحث والتتقير عن مبحث ومصطلحات العروض والقوافي في هذا السفر الحالد، ألا وهو ابتعاد الناس وهجرهم لهذا العلم البديع، إذ تعالت الصيحات وكثرت الشكايات من صعوبته التي تكمن في تشعب مصطلحاته وكثرة تفرعاته.

فعلم العروض عصي على من يفتقد الحس والدوق والأذن، طبع لمن أتي سلامة في الدوق، ورهافة في الحس، ولذا وجرساً وسيبقى علم العروض ما بقي للشعر - سيراناً له، وصناعة يعرف بها مكسوره من موروته وصحيحه.

قله يَرُ القائل في عروضه: [من الطويل]
وللشعر ميزان يسمى عروضه به النقص والرجحان يُدريهما الفتى^(١)
ولمن قال في قوافيه [من الطويل]

وأعمارنا أبياتٍ يُعمر كأنما أوخرها للمُنشدين قوافي^(٢)

ومن هه سأنحل كتاب سيبويه فاستخرج المصطلحات العروضية وأعرف بها، وأحل على مواضعها من الكتاب، ومن ثم أقف على ما حمل منها على التوسع أو الضرورة أو الشدود، موصحاً موقف سيبويه منه، ثم أعرض لأراء العلماء الحالفين له

(١) البيت للحررجي، أنظر لأرشاد الشافعي على من الكافي في علمي العروض والقوافي ١٩

(٢) البيت لأبي العلاء المعري

أولاً الأوزان

١ الحَرَمُ^(١)

الحرم بالراء المهملة، وهو إسقاط أول الوند المجموع في أول البيت، وهو أحد التعيينات التي تظراً على تفعيله الحشو، ويصيب الأوند دور الأعماب، ولذلك لم يدخله العروضيون في الرحا؛ وإنما اعتبروه نوعاً من العلل

ولما كانت التعيينات غير لازمة، فقد جعلوها حافية مجردى الرحا

ومن أمثلة ((الحرم)) في الطويل قول الصلتان العبدى:

يَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنَّ فِي كُلِّبٍ تَوَاضَعُ

فقد جاء البيت في كتاب سيويه، محروماً^(٢)، لا سقطت منه فاء ((فعول)) من

أوله، فيكون تعطيه على الشكل الآتي

يَا شَا	عَرْنَ لَا شَا	عَرْلِيو	ممثلوه
عول	مفاعيل	فعولن	مفاعيلن

جَرِيرُنْ	وَلَاكُنْ فِي	كُلِّيبِ	تَوَاضَعُو
فعولن	مفاعيلن	فعولن	مفاعيلن

واختلف العروضيون والنحاة في تحول ((الحرم)) على التفاعيل فهو محصور بالبحور على صدر البيت أم أنه يدخل العجز كذلك^(٣)، وهل يصيب الطويل فقط أو يصيب الطويل والبحور التي تكرهاها، أو يتعدى إلى غيرها، كالذي نقلوه من حرم ((متفاعل)) في الكامل؟

قالوا: إن الحرم عند الحليل هو حذف أول الوند المجموع في أول البيت، وبعضهم ينقل عنه أنه يجوز في أول النصف الثاني على قلة، وبعضهم ينقل المصع عنه، ويقول: إن غيره هو الذي يجوز الحرم فيه، وبعضهم ينقل المصع في حرم أول العجز مطلقاً عن الحليل وغيره، وذلك نحو: ((فعولن)) في أول الطويل يصبح (عولن).

(١) انظر مصطلح ((الحرم)) في كتاب القوالي في العروض والقوالي ٢٠٥، والكتلي للتبويري ١٤٣، ومعجم مصطلحات العروض والقوالي/٧٢، وانظر مفتاح العلوم ٥٢٦

(٢) النسخة التي ورد فيها البيت محروماً هي طبعة عبد السلام عارون، لم طبعة بولاق وشرح شواهد الأعلام فقد وردت النسخة الأولى فيهما صحيحة ((فعولن))، وفي ذلك أشار المحقق في هامش رقم [١] لمسي الصفحة ٢٢٧ من الجزء الثاني بقوله ((طوالشتمري)) ((ألم شاعراً)) بدون الحرم. وكذا في طبعة لميل بديع يعقوب محقق كتاب سيويه

واجار السهيلي حرم السبب الثقيل، وأصح بما جاء عنهم من حرم ((متفاعلاً)) في الكامل، وأوله سبب ثقيل، قال:

تَتَاكَلَّوْا عَنْ بَطْنِ مَكَّةَ لَهَا كَانَتْ قَلِيماً لَا يَرَامُ حَرِيماً^(١)

فقوله ((تَتَاكَلَّوْا)) وره: مَفَاعِلٌ، وفي الأصل (مُتَفَاعِلٌ) فحرم السبب الثقيل منه ومما جاء في عدم جواز ((الحَرم)) في الكامل، ما حكاه ابن جني عن شبحه أبي علي الفارسي (٣٧٢هـ) أنه قال:

(مألني سائل قديماً، فقال: هل يجوز ((الحَرم)) في أول أجراء ((متفاعلاً)) من الكامل؟ قال: ولم تكن حينئذ أعرف مذهب العروصيين فيه، فعدلت به إلى طريق الإعراب فقلت: لا يجوز، فقال: لم لا يجوز؟.

قلت: لأن ((التاء)) التي بعد الميم قد يدر كها السكون في بعض الأحوال، فيكسره الابتداء بحرف قد يكون في بعض أجزائه ساكناً في ذلك المثال بعينه، كما كرهت العرب الابتداء بالهمزة المحففة لأنها قد قربت من الساكن.

أفلا ترى إلى تناسب هذا العلم واشتراك أجزائه، حتى أنه ليجاب عن بعضه بجواب غيره^(٢).)

وبعد عرص الآراء السابقة في ((الحَرم)) يتبين أن الصواب ما ذهب إليه الحديث وهو أن ((الحَرم)) حذف أول الوند للمجموع في (فعول) وذلك لأن (متفاعلاً) التي رعم للسهيلي ومن تابعه من النحاة، أنها قد حذف منها أول السبب الثقيل فأصبح ((مفاعلاً)) غير متحقق؛ لأنه ربما كلل المحذوف هو ثاني السبب الثقيل فأصبحت (مفاعلاً) وهذا ما يعرف عند العروصيين بالوقص^(٣)

وقد اعتقد بعض العروصيين أن ((الحَرم)) ظاهرة غير طبيعية في موسيقا النظم، حتى قالوا إنها من أخطاء الرواة.

وقال ابن رشيق في العمدة^(٤) إن أحدهم ليتكلم بالكلام على أنه بشر ثم يرى أنه قريب من الشعر فيصرفه إليه.

(١) معجم مصطلحات العروض والقوافي/٧٢

(٢) سر صناعة الإعراب ٤٩/١

(٣) الوقص من الرحايات المردوجة، وهو سقوط ثاني (متفاعلاً) بعد مكبيه فصيح. (متفاعلاً) ثم (مفاعلاً) انظر معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢٧٠، والعرفات/١٣٨

(٤) انظر العمدة ١٤١/١

وكيف كان الأمر، فالحرم ظاهرة غير موسيقية تعهد التزم باللمعة العروضية،
وتنبو عن الدوق، الأديب الرفيع
والذي يبدو أن (الحرم) يدخل - الكامل، والطويل، والمتقارب من بحور
الشعر العربي.

٢ القسم.

وهو من العلل الحاصلة بالأوت، ويتكون من رحاقي، هم:
(الحرم) و(العصب) يتسكن الخامس المتحرك من (مفاعلتن) بالعصب، وحرم
(ميمه) من صدر البيت، وهذا الحرم هو المسمى (العصب) وحينئذ يمكن أن
نقول: إن القسم هو اجتماع (العصب والعصب)^(١)
فمما ذكره سيويه في شواهد، وهو أقصم، قول حرير

«غَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ»^(٢)

ولكن سيويه لم يشر إلى أن في البيت قصما، وبم ساقه مدهدا على فتح الصاد
من (غَصَّ) المصغف للنحيف^(٣).

والمشهور في رواية البيت (فصص الطرف) والقراءة العروضية على رواية
سيويه للبيت بوصفها التقطيع الآتي

غَضَّ ضَطْطَرَّ	فَاتَكَ مِنْ	نَمِيرَنْ
فاعلتن	مفاعلتن	فعولن

فقوله (غص صططر) جزء أقصم، عَصِبَ بحذف الميم وعَصِبَ باسمكن السلام
فصار (فاعلتن) ونقل إلى (مفعولن).

وقد نتم البيت، وذكره بالرواية المشهورة: (فصص الطرف) بإثبات ((الغاء)) في
أوله، محقق كتاب سيويه، الدكتور إميل بديع يعقوب، ولكنه ذكر موطن القسم في

(١) العَصْب هو الحرم في جزء، فوالفر (مفاعلتن)، وهو حذف الميم من (مفاعلتن) إذا وقع في أول البيت، وهذا
يكون عصبى فوالفر، والعَصْب: يسكن الخامس المتحرك كما يحصل في
(مفاعلتن) فتصير بالعصب (مفاعلتن) ثم تنقل إلى (مفاعلتن) ويقع العصب في فوالفر أيضا
أنظر تعريف هذه المصطلحات في معجم مصطلحات العروض، لغواني/١٧١-١٧٢، والتعريفات/٨٦-٨٧،
والعروض قواعد/٤٨، ٥٣

(٢) وعمره فلا كما بلغت ولا كذا

(٣) أنظر: الكتب ١٦٠/٢، والكتب ٥٣٧/٣-٥٣٤-٥٣٧/٣، و ١٧/٤ من ١.

البيت إذ قال: ((هي الذبيحة التي أعتمدها وطبعة عند السلام هارون ((غصن)) بلقصر، وهو حذف الحرف الأول من الوند المجموع في أول الجزء من أول البيت، وذلك إذا أصاب: (مفاعلتن) المعصوبة، أي التي أصلها العصب وهو إسكان الحرف الخامس المتحرك))^(١)

٣ كسر البيت

تردد مصطلح ((كسر البيت)) أو ما أشق منه، أو ما هو بمعناه في مواضع متعددة من كتاب سيبويه
و ((الكسر)) من المصطلحات التي هي: (خروج البيت الشعري عن ورده الصحيح، من غير رجات سائغ أو علة مقبولة)^(٢).
أما البيت فـ (هو الجزء الذي تجتمع فيه أجزاء الورد كاملة من القصيدة، ويتألف من شطرين كل شطر يقابل الثاني من التفعيلات، ويسمى الشطر الأول صدرا - والثاني - عجرا)^(٣).
فمن المواضع التي ذكر فيها سيبويه مصطلح (كسر البيت) ما ذكره عن همزة (بين بين) إذ قال
(والمحفة هي ما ذكرنا بعمرلتها محقة في الزنة، بذلك على ذلك قول الاعشى
[من البسيط]:

أَيْنَ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبُ رَيْبَ الْمُنُونِ وَدَهْرُ مَفْعِدٍ خِيلُ

فلو لم تكن بربتها محقة، لا يكسر البيت)^(٤)

وقد حقق ابن جني تحريك الهمزة من خلال عرصها على السور العروصي حيث قال:

((وبذلك على أنها ولا كانت قد قربت من الساكن؛ فإنها هي الحففة متحركة؛

أبى تعتدها في ورد العروص حرفا متحرك، وذلك نحو قول كثير: [من الطويل]

أَنْ زَمَ لَجَمَلًا وَفَارَقَ جَبْرَةً وَصَاحَ غَرَابُ الْبَيْنِ أَنْتَ حَزِينُ؟

(١) كتاب سيبويه ١٧/٤ مل، خمس ٢ بتحقيق الدكتور [مير] بدیع یعقوب ط ١٩٩٩ م.

(٢) انظر معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢١٩

(٣) انظر معجم مصطلحات العروض والقوافي/٣٩ - ٤٠

(٤) انظر الكتاب ١٧/٢ ب، ٥٤٩/٣ - ٥٥٠ هـ ٣٠/٤ - ٣١ مل

ألا ترى من وزن قولك (أَنْ رُمَّ) = فَعُولٌ، فالهمزة إذن مقابلة لعير (فعولن) وهي متحركة كم ترى^(١).

وكذلك الحال بالنسبة إلى بيت الأعشى، إذ إن البيت يكسر إذا لم يتحقق الهمزة ونحرك، والذي يدلنا على أنها متحركة، تحريكها في الوزن العروصي إذ ين وزن (أَنْ رَأَتْ) = (مَنْفَعِلُنْ) فالهمزة مقابلة لفاء (مَنْفَعِلُنْ) المحبوبة^(٢)، وهي متحركة كم هو واضح

٤ الضرورة الشعرية

الضرورة في الشعر؛ هي ارتكاب مخالفه في وزن البيت أو إعرابه أو بناء بعض الكلمات فيه، لأمر يصطر إليه الشاعر^(٣) ومواطن الضرورة في الشعر العربي أكثر من أن تحصى، إذ فقد سواء أم الشعر باب الضرورة الشعرية وسامحوه بكسر بعض قيود اللمعة والحروح عليها وبعد تتبعنا بمواطن الضرورة في كتاب سيبويه؛ فإن لم يقف على رأي محدد وأصح وبقية سيبويه في مفهوم الضرورة ولم يعط بها في كتابه بابا حصا، يبين فيه معناه وأنواعه، إنما عرّض لأنواع كثيرة من الضرورات متفرقة في ثنايا كتابه هنا وهناك.

ومما نذكر لإشارة إليه هو أن سيبويه عقد في كتابه باب مضمه (باب ما يحتمل الشعر)، وباب آخر بعنوان (هذا باب ما رحمت الشعراء في غير البدء بصطرار) وبابا ثالثا بعنوان (باب ما يجوز في الشعر من (إيا) ولا يجوز في الكلام)^(٤)

ومن خلال الاستقراء والتتبع لجميع المواضع التي تعرض فيها سيبويه لذكر الضرورة، رأينا أنه ممن يرون أن الضرورة شيء خاص بالشعر سواء أكان للشاعر عنه منقوحة أم لا^(٥).

(١) من صناعة الإعراب ١/٤٨-٤٩، وانظر الظواهر الصوتية، الصرفية والنحوية في قراءة عاصم الجحدري البصري (ت ١٢٨هـ)، وهي رسالة ماجستير للبحث من كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٩٩م ص ٢٦

(٢) الحب: رجلي يصيب ثواني الأسباب من التقاض

فاعلاتن فتصير فعلاتن، ومستعمل فتصير: متعلم، ومفعولات فتصير مفعولات، وفاعلات فتصير فاعلات

(٣) انظر معجم مصطلحات العروض والقوافي/ ١٥٣

(٤) الكتاب ١/٧، ٣٤٢، ٣٨٢ ب

(٥) وهذا مدعاه الجمهور في الضرورة، ووافقهم الألويسي على ذلك/الضرر/٦

قال في باب م يحتمل الشعر: ((وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً))^١

والذي يمكن أن يعهم من عبارة سيبويه ((وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)) أن الضرورة ليست شيئاً يبتدعه الشاعر ابتداءً، وإنما هي تتركب بصطر إليه الشاعر اضطراراً في سياق العمل الانداعي محاولاً به التعبير عما في نفسه بصورة تحالف المألوف من الصورة التعبيرية الأخرى، نكران أن يجرح سلك عن سر العربة، بل لاند من صلة وارتباط مر بعيد أو قريب بين ما بينه الشعر ضرورة وبين ما يقوله في حال التوسع في اللغة والتفصح في التعبير

(١) الكتاب ١٣/١ ب

ثانيا القوافي

١- المصطلح

القافية مصطلح يتعلق بأحر البيت، وقد اختلف فيه العلماء اختلفا يدخل في عدد أحرفها وحركاتها، والقافية قسم الورن^(١) في تعريف الشعر، فلا يسمى شعرا حتى يكون له ورن وقافية.

وقد عرف العرب القدماء للقافية، واهتموا بها وعرفوا أسماءها وأقسامها قبل التحليل الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) مبتكر علم العروض، وحكى علماء العربية ذلك في كتبهم.

قال الجاحظ: ((وكما وصع الحليل بن أحمد لأوران القصيد وقصصار الأرجار القابا لم تكن العرب تتعارف تلك الاعريض بتلك الالقاب، وتلك الأوران بتلك الاسماء، كما ذكر الطويل، والبسيط، والمديد، والوافر، والكامل، وأشياء ذلك، وكما ذكر الأوتاد والاسباب والخرم والزحاف

وقد ذكرت العرب في أشعارها للسناد والاقواء والإكفاء، ولم أسمع بالإيطاء، وقالوا في القصيد والرجز والسجع والحطب، ونكروا حروف الروي والقوافي، وقالوا هذا بيت، وهذا مصراع))^(٢).

فالعرب إذا كانت تعرف ألقاب القوافي ولم تكن تعرف ألقاب العروض من التي ابتدعها الحليل بن أحمد الفراهيدي وأبدع في علوم العربية جميعها، نحوها وصرفها وبلاغتها وعروضها.

ولما كان أكثر (كتاب سيويه) هو من علم الحليل، لذا يرى أن مصطلح القوافي تكرر كثيرا في (الكتاب) بالإضافة إلى ذكر بعض لوازمها وعيوبها، كالروي، والرنف، والوصل، والإقواء.

ويتجلى ذلك وأصح من باب عقدة سيويه في كتابه سماه: ((باب وجوه القوافي في الإنشاد))^(٣)

(١) هذا في النقد القديم أما (الحديث) فليست القافية قصبا للورن، لأن هناك من الشعر ما يرمز على الورن والقافية معا، كالشعر المرسل، والقصيدة المنسوبة، فضلا عن يأخذ بعنم سروره الورن في شعر وهو ما يسمى بقصيدة النثر

(٢) الديلم والقبيل ١/١٣٩، والقافية والاصوات اللغوية/٨٠، والحليل بن أحمد الفراهيدي ١٩٠

(٣) معجم الأستاذ الدكتور رشيد الميمني في فن العربي قبل الإسلام لم يكن يعرف شيئا من تلك انظر معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢٢

(٤) انظر أقوال العلماء وآراء العروضيين في تحديد القافية معصنة في معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١ وقوافي في العروض والقوافي للتبريزي/٢٢٠، وفن التخليع الضمري/٢١٣، ومفتاح العلوم ٥٦٨

٢. تحديد القافية

قال الحليل: القافية من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن إليه مر قبله مع حركة الحرف الذي قبل الساكن، وعلى هذا الرأي تكون القافية كلمة سمره وبعض كلمة أخرى وكلمتين مرة ثالثة

وقد نعه على ذلك الحرمي وأصحابه وابن رشيق، فقال لاهير ((و هو قسوس مصيب ط محقق، يشهد بالعم))^(١)

أم سيويه، فقد قال في كتابه نحت (باب وجوه القوافي في الإشهاد)

((واعلم أن الساكن والمجروم يقعان في القوافي ولو لم يقطوا لك لصاق عليهم، وتكسب توسعاً بينك، فاد وقع و حد منهم في القافية، حرك، وليبر إلحاقهم إليه الحركة يشد من إلحاق حرف المد ف ليس هو منه، ولا يرمه في الكلام، و هو قد يفتوا، إلا كل حرف فيه حرف مد بصاق عليهم))^(٢)

وقد فسر السيراقي قول سيويه، وفهم أن القافية هي حرف الروي الذي نسي عنه القصيدة، فقال

وقال آخرون القافية هي حرف الروي، وهو سمحتر عذري، والطاهر من كلام سيويه أنه مذهبه، و ذلك أنه قال و هو لم يفتوا، لا بكل حرف فيه حرف مد بصاق عليهم)) يريد هو لم يفتوا، لا بكل حرف متحرك يعني حرف الروي. و قد كان النقيض لحرف الروي فهو قافية^(٣)

وقد حالف الأحفش سيويه في ذلك إذ قال السيراقي، (وقال الأحفش القافية آخر كلمة في البيت))^(٤)

واحتج الأحفش لمذهبه بأن شاعرنا لو قال: اجمع لي قوافي، لجمعت به كلمات نحو (غلام) و (سلام)

وكذلك لو قال شعرا إلا الكلمة الأخيرة، لقيل: قد بقيت القافية.

والقافية لو كانت هي التعرف يعني: حرف الروي لكان يجوز أن يأتي المردف وغيره، والمؤسس^(٥) في قصيدة واحدة، وقد رجح السيراقي مذهب سيويه ورد على الأحفش

(١) النسخة ١-٢

(٢) الكتاب ٣٠٣، ب، ٢٣٦، ١ من

(٣) انظر خلاف الأحفش الأوسط عن سيويه نقلاً عن شرح السيراقي/ ٣١٧

(٤) انظر قولاني الأحفش، معجم مصطلحات العروض والقوافي، ٨/ ٢

(٥) انظر معجم الردف والتيسير في قولاني الأحفش من ١٤-٢٢

٢. لوازيم القافية

وصع الحليل مصطلح: ((لوازيم القافية)) و اراد بها الحركات والحروف التي يلتزمها الشاعر في نظمها لبحر معين مع صربه وعروضه، وحروف الروي حمسة^(١): الروي، والردف، والوصل، والتأسيص والحروح. وقد ذكر سيبويه منها ثلاثة، وهي: الروي، والردف، والوصل، ولم يذكر الاحرف الاخر.

أ- الروي:

قال الأحفش: الروي: هو الحرف الذي تنسب عليه القصيدة ويلزم في بيت منها في موضع واحد، نحو قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا قُلَّ مَالُ الْمَرْءِ قَلَّ صَدِيقُهُ وَأَوْمَتْ إِلَيْهِ بِالْعُيُوبِ الْأَصْبِيغُ

العين حرف للروي، وهو لازم في كل بيت.

كما أشار إلى أن جميع حروف المعجم تكون روياء، إلا الواو والياء والألف اللواتي يكن للإطلاق، وهاء التأنيث، وهاء الإصمارة إذا ما تحرك ما قبلها، وألف الاثنين، وواو الجمع إذا انصم ما قبلهما^(٢)

وقد تردد ذكر (الروي) في كتاب سيبويه عدة مرات فذكر من أمثله قوله:

((ورغم الحليل أن ياء (يقصي) وواو (يعزو) إذا كانت واحدة منهما حرف الروي، لم تحذف؛ لأنها ليست بوصل حينئذ، وهي حرف روي كما أن القاف في:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي لِّلْمَحْتَرِقِ*

حرف الروي وكما لا تحذف هذه القاف؛ لا تحذف واحدة منهما))^(٣)

وقد أنشد سيبويه في (باب وجوه القوافي في الإنشاد) واستشهد به لما يلزم من إثبات الواو والياء إذا كانتا قافيتين كما يلزم إثبات القاف في ((المحترق)) لأنها حرف الروي.

(١) وقد عدده القيريزي وابن رشيق ستة، إذ ردا عليها الأخير

أنظر القوافي/٢٢١، السبعة ١/١٦٤، ونظر في لوازيم القافية في التصنيع الشعري والقافية ٢٣٢

(٢) قوافي الأحفش/١٠، ونظر: شرح تحفة الخليل في العروض والقافية/٣٠٧

(٣) فكتاب ٣٠١-٣٠٢ ب، ٢١٠/٤ هـ ٣٢٩-٣٣٠ م، أنظر القافية ٢/٢٠٢

وقال في موضع آخر ((واعلم ان الياءات والواو ات اللواتي هن لامات اذا كن
ما فيها حرف الروي عن بها ما فعل بالياء والواو اللين ألحقا للمد في القوافي،
لأنها تكون في المد بعدلة الملحقة ويكون ما قبلها رويًا كما كان قبل تلك رويًا فلما
صوتها في هذه المبرلة، ألحقت بها هذه المبرلة الأخرى وذلك قولهم لرهير

وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ

يريد يفر

ب- الردف^(١):

هو الألف أو الواو أو الياء قبل حرف الروي في القافية ويكون
سك

والمردف هو الشعر الذي يكون في قافيته ردف، وتسمى القافية مردفة، وقد
تسمى مربوفة والصرب مربوفا
ومما ذكره سيبويه شاهد، على تحفيف الهمة الساكنة بجعلها الفا من أجل ردف
القافية، قول الر آخر

عَجِيتُ مِنْ لَيْلِكَ وَأَنْتِ بِهَا مِنْ حَيْثُ زَارْتَنِي وَلَمْ أُوْرَا بِهَا

قال سيبويه حَقَف: ((وَلَمْ أُوْرَا بِهَا))^(٢)

قال الأعلم للسنمري (ت ٤٧٦هـ): الشاهد في تحفيف الهمة من قوله: ((أُوْرَا))
ما أحسح إليه من ردف القافية وهو حَقَفَ على ما يجب لأنها طرف لم يجر نه من
أجل الردف المصنوع في القافية^(٤).

١) اللين بتمامه ولأنت تفري ما خلفه وبعض القوم يطق ثم لا يفر					
و ر ب ت ف	و ي ما خ ل ق	ت و ب ع	ض ل قوم ي ح	ل ق ث م لا	ي م ر ي
ب ب - ب -	ب - ب -	ب ب -	ب - ب -	ب ب - ب -	ب ب - ب -
مَتَقَاعِلُنْ	مَتَقَاعِلُنْ	مَتَقَا	مَتَقَاعِلُنْ	مَتَقَاعِلُنْ	مَتَقَا

الشاهد شطر من بيت من البحر الكامل، من قول الحارث الذي تكون فيه العروض حذاء ((متقا)) وللصرب
أحد مصر ((متقا)) وشطر إلى ((فعلن))

(٢) انظر مصطلح الردف في معجم مصطلحات العروض والقوافي، ١٠١، والقوافي، ٢٢٦، والموشح
للررياني، ٦، والقوافي، ١٤، وقوافي التكوحي، ١١٤، وللعمدة، ١٦٠/١

(٣) الكتد ١٦٥/٢ ب، ٥١٤/٣ هـ، ٢١/٤ من

(٤) هامش كتاب سيبويه ط ب ١٦٥/٢

ولعل من أوضح مباحث القافية في كتاب سيبويه، هو ما ذكره سيبويه تحت باب الإغام إذ قال ((إن كل شعر حذف من أتم بئنه حرفاً متحركاً أو ربة حرف متحرك، فلابد من حرف لين للردف نحو، [من الطويل]

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمَوْتِكَ نَصَحَهُ وَمَا كُلُّ مَوْتٍ نَصَحَهُ بِبَيْبٍ

فالياء التي بين الباعين رُفْعٌ^(١)

والشاهد في البيت قوله: ((بَلْبِبٍ)) حيث جاء ((بالياء)) الساكنة بين باعين مكسورين فصارب ((رُفْعاً)) لارماً للقوافي
والكتابة العروضية مع تقطيع البيت يوضح لنا مكان الرفع منه

وما كل	لذي بين	بموتي	كنصحهو	وما كل	لمؤثر نص	جهوب	الببيبي
فعلون	مفاعيلن	فعلون	مفاعيلن	فعلون	مفاعيلن	فعلون	مفاعيلن

فالبيت من الطويل من الوزن الثالث، الذي تكون فيه العروض مقنوصة ((مفاعيلن)) والصرب محذوف^(٢) ((مفاعيلن)) وينقل إلى ((فعولن))
وقد أشار أبو نصر المجريطي للقرطبي (ت ٤٠١ هـ) إلى موطن الرفع في بيت سيبويه، فمن في كتابه: (شرح عيون كتاب سيبويه) على أن ((هذا البيت محذوف من الطويل، حذف من بئنه: ((مفاعيلن)) أو ((مفاعيلن))، فرد إلى ((فعولن)). وإذا كان محذوفاً من ((مفاعيلن)) فالمحذوف ربة حرف متحرك ورنقه: ((فلن)) وهو العين والياء من ((مفاعيلن)) ورد إلى ((مفاعيلن)) وورنه: ((فعولن)).
وإذا كان محذوفاً من ((مفاعيلن)) فالمحذوف حرف متحرك وهو العير، فصار ((مفاعيلن)) وورنه: ((فعولن))^(٣).

وقد ذكر الخطيب التبريري أن الأحسن في الصرب الثالث من الطويل أن تكون ((فعولن)) التي قبل الصرب تجيء ((فعولن)) مقنوصة: لأن هذا البحر كسبي على

(١) الكتاب ٤٠٩/٢ ب، ٤٤١/٤ هـ، ٥٨٠/٤ م

(٢) القبح (زحيف) وهو صيغة الحساس المسكن من التفعيلة، وبه تصبح مفاعيلن ← مفاعيلن، و ((فعولن)) ← فعلون والحذف (عنة) وهو سقط آخر سبب حيف من التفعيلة وبه تصبح مفاعيلن ← مفاعيلن، وتنقل إلى فعلون

(٣) شرح عيون سيبويه ٣١٦-٣١٧

اختلاف الأحرار على كون أحدهما حماسياً والآخر مناعياً، فلم تكرر في أحده
حماسياً قبض الأول، يكون فيه رباعي وحماسي، فيكون على أصل ما تنسى عليه
من الاختلاف^(١).

ج- الوصل.

حرف يكون مع الروي، متصل به وقد سكر الميراثي: ((أر الحسروف النسي
تكون وصلاً لحرف الروي في القافية أربعة: الألف، والواو، والياء، والهاء، فالثلاثة
الأول إذا كن وصلاً لم يجر أن يتحرك، وأما ((الهاء)) فإنها تكون وصلاً وهي
متحركة أو ساكنة، كقوله: [من الطويل]

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بِاطْنُهُ وَعَرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ^(٢)

وقد ذكر سبويه مصطلح الوصل في كتابه، وبحثه في أماكن متفرقة منه
فبحث ((باب ما أو حر الأسماء فيه الهاء)) قال:

((...علم أن العرب الذين يحدثون في الوصل إذ وقفوا قالوا يَا سَلَمَةُ
وَيَاطْلَحَةُ ثم قال واعلم أن الشعراء إن اضطروا حدثوا هذه الهاء في الوقف،
وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها
قال القطامي [من الموهل]

فَقَفِي قَبْلَ التَّعْرِقِ يَا صَبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

قال لأعلم الشاعر فيه ترحيم ((صباغة)) والوقف على الألف بدلاً من الهاء؛
لأنهم إذا رجموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوا الهاء للوقف، فلما لم يمكنه رد
الهاء ههنا جعل الألف عوضاً منها على ما بينه سبويه^(٣).

(١) لنظر الوافي ٤٦، والكتابي ٣٠.

(٢) لنظر تحقيق الميراثي على حاشية كتاب سبويه ٩٥/٢ ب، وانظر حواشي (لكتاب) ١٩٨/٤ هـ، ٣١٢/٤
مل وانظر في الشعر: لأرسطو طالعيس ٢٢٢

(٣) للكتاب ١/٢٣١-٢٣٠ ب، ٢٥٠/٢ مل، وانظر مسجع الاخفش الأوسط في الدراسة لتعمية ٣٢٢

٢٠ التقييد والإطلاق^(١)

التقييد عكس الإطلاق في القوافي، وهو يبعد حركة القافية. والتقييد من القوافي هو غير المجري، أي الروي المتحرك بالصم أو الفتح أو الكسر، فكل روي ساكن من القوافي فهو مقيد.

أما الإطلاق: فهو تحريك حرف الروي.

وقد بحث سيبويه في مواضع متفرقة من كتابه بعض المعائل العروضية التي يمكن أن تحمل على التقييد والإطلاق في القوافي، وإن لم يصرح بذلك، مما يمكن أن يعد من مباحث القافية قوله: ((قال ابن مقبل، [من الرمل]

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ

والقوافي مجرورة^(٢).

وقد رد المبرد قول سيبويه: ((والقوافي مجرورة)) وقال:

((وليس في هذا حجة، لأنه جائز أن تكون القوافي مقيدة وتكون ((قيل)) مفتوحاء ولا يكسر الورر^(٣))

وقد انتصر ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) لسيبويه ورد على المبرد بقوله:

((وأما ما ذكره من قول الشاعر: أصبح الدهر... إلى آخره، وأنه لا حجة له في قوله: والقوافي مجرورة لأنه يجوز في هذا الورر أن تكون القوافي مقيدة؛ فالحجة لسيبويه فيه كالحجة للحليل عدة، إذ قيل ما أتى به في ((الرمل^(٤)) من هذا الورر مطلقاً ومقيداً، لأنه يستشهد للمطلق بقول الشاعر [من الرمل]:

مِثْلَ مَسْحَقِ الْبُرْدِ عَفَى بِعَدَاكَ أَلْ سَقَطَ مَغْنَاهُ وَتَأَوَّبَ الشَّمَالُ

فهذا مطلق.

(١) انظر مباحث التقييد والإطلاق في قوافي الأخت/٨٦-٨٧، والقوافي للتوحي/١٤٢-١٤٣

(٢) الكتاب ٣٥/٢ ب، ٣٦، ٢٦٨-٢٦٩ هـ، ٢٩٧/٣ مل ٢٩٨

(٣) الانتصر/٢٠٠-٢٠١

(٤) [الرمل] هو البحر الثالث في دائرة: ((المجتبى)) وورده في دقته

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

و البيت الثاني المعيد قول : (أحر: [من الرمل]

لَبِغَ لَنْتَعْلَرَ عَلَى مَلَكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَيْسَى وَتَنْتَظَرُ

فهذان البيتان جاء بهما الحليل، والأخفش^(١)، وأصحاب العروض شاهدين، وإنما ر. سيويه بما وقف عليه من جوار التقيد في ((الرمل)) وقبول هذين البيتين يوجب عليه قبول البيت الذي أتى به سيويه أو رد الجميع، وذلك أن المعيد مهم يصلح أن يكون مطلقا والمطلق يصلح أن يكون مقيدا، وإنما فسدها على حسب ما يقبل حسر الواحد الموثوق به، وإبه سمع العرب تنقذ هذا مطلقا وهذا مقيدا.

وكذلك البيت الذي أنشده سيويه ؛ إنما يقبل منه على أنه سمع العرب تطلق قوافيه بوزن كمال احتمال تقيده يوجب تكذيبه فيما سمع، كان الأمر في هذين البيتين كذلك .

وقد حكى النحويون أشياء كثيرة عن العرب بعير شاهد ، فقبلت عنهم كما قيل خبر الواحد المظنون به خيرا^(٢).

وبتحليل البيتين يتضح أن البيت الأول من الورن الأول من الرمل؛ إذ جاءت العروض ((بعذك الـ)) = ((فاعلن)) والصرح ((ب الشمالى)) ورسها: ((فاعلاتن)) والقافية مطلقه.

أما البيت الثاني، فالعروض فيه محدوفة: ((فاعلن)) والضرب مقصور ((ولتنتظر)) وزنه: ((فاعلاتن)) وهو الورن الثاني من الرمل، والقافية مقيدة.

وإذا عدنا إلى شاهد سيويه السابق وتعليقه عليه بقوله:

((و القوافي مجرورة)) ووصعا البيت فوق تغاعيله، تبين أن ما ذهب إليه سيويه هو الصحيح، فالبيت بعد التقطيع يكون:

أصبح الدهر وقد ألوى بهم غير نقوالك من قيل وقال

أصبحدهـ	روقدال	وابهم	غيرتقوا	لك منقي	لنو قالي
فاعلاتن	فاعلاتن	فاعلن	فاعلاتن	فاعلاتن	فاعلاتن

(١) أنظر باب التقيد و لامتلاق في كتابي ، قوافي لأخفش ٨٦-٩٦ ، والقوافي للتخفي ، بتحقيق حمد الأسد ومحمي الدين ومصر ١٠٥ ١٠٧ ، وبحقيق د عومي عبد الرؤوف ١٤٢ ١٤٦ يوم يرد البيت في هذه الكتب

(٢) الانتصر ٢١٢٠

وهذا هو الورد الأول والمشهور من ((الرمز)) الذي تكون عروضه ((فاعلا))
وصربه ((فاعلاتن)) هذا مذهب سيبويه.

أما على رأي المبرد الذي أجاز أن تكون القوافي مقيدة، وتكون: ((فيل)) مفتوحة
اللام، فهذا لا يصح؛ لأن وزن: ((ل وقال)) يكون حينئذ. ((فعلا)) مكان ((فاعلا))
وهذا لا يجوز، لأننا لم نسمع ((الحبن)) هي ((فاعلا)) من الرمز، ولم يقل به أحد من
العروصيين.

وبهذا ينصح صحة ما ذهب إليه سيبويه، وما لورده من إطلاق القوافي وجرها.

م. غيوب القافية

— الإقواء:

وهو رفع بيت وحر آخر^(١)، وعد أكثر العلماء، أن اختلاف إعراب
القوافي إقواء.

وقد نص سيبويه مرة واحدة في كتابه على ذكر الإقواء بعدما ذكر قول
أمرئ القيس: [من الطويل]

أَعْرَكَ مِنِّي لَنْ حَبِّكَ فَاقْلِي وَأَتَيْكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ بِفَعْلٍ

ونكر قول طرفة: [من الطويل]

مَتَى تَأْتِنَا نَصْبَحُكَ كَلِمًا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَائِبًا فَاعْزُ وَأَزْدِدْ

قال: ولو كانت في قوافٍ مرفوعة أو منصوبة كان إقواء^(٢)

وقال اللطحي: ((الإقواء: اختلاف الإعراب، ثم ذكر أنهم لا يكادون يلتون إقواء
بالنصب، فإذا وجد فالأجود تسكيبه))^(٣).

ونكر ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦ هـ) أن ((الإقواء)) إنما يكون في النظم
والكسر، ولا يكون فيه فتح، ونبه على أنه قول الحامص^(٤). ونقل عن ابن جنسي أن
الفتح فيه قبيح جدا^(٥).

(١) القوافي لأخضر/٤١، ومعجم مصطلحات العروض والقوافي/٢١٣، والموشح/٤

(٢) الكتاب ٣٠٣/٧ ب، ٢١٥/٤ هـ، ٣٣٦-٣٣٧ مل

(٣) قوافي اللطحي/١٩٤

(٤) أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد الحامص، كل نحوي من لحاة الكوفة، أخذ عن نطب، وهو من كبار

لصحابه (ت ٣٠٥ هـ)، انظر ترجمة الأبناء في طبقات الأدياء ١٨١

(٥) انظر السند ١٦٥/١

وكرر الأحفش أن الإقواء أكثر من أن يحصى في أشعر العرب، وقل قصيدة يشدونها، لا وفيها إقواء، ثم لا يستكروبه لأنه لا يكسر الشعر، وكل بيت شعر على حياله^(١).

وقد جاء في: ((إحياء النحو)) أن العربي إذا حير بين المحافظة على الإعراب، وحركة القافية، اختار حركة الإعراب، لأنها ألصق بطبعه؛ وبهذا فسر ظاهرة الإقواء في الشعر^(٢).

ومن هه ينسب أن سيبويه كان ذا علم ودراية بالمصطلح العروضي وبمصطلح القافية، التي أسمها أستاذ الخليل بن أحمد العراهدي وأرسل دعائمها، وأوثق عراها فتلقها تلاميذه وأودعوها صنوبرهم وكتبهم، ولعل من أنبه تلاميذه (الرائر الذي لا يمل) سيبويه.^٣

لقد بحث سيبويه تلك المصطلحات في أماكن متفرقة من (كتابه)، كالذي فعله في (باب ما يحتمل الشعر) الذي تكلم فيه عن مباحث الصلابة الشعرية، وكذلك فعله في (باب وجوه القوافي في الإنشاد) الذي استوفى^(٤) فيه الكلام على كثير من مباحث القافية، كبعض لوازمها، من الروي والردف والوصل، والتكوين والتزيم ووضعها على إشارات مهمة في الكتاب إلى تفيد القوافي وإطلاقها، ومن ثم الوقوف على بعض عيوب القافية، كالإقواء الذي جعلناه حائمة البحث.

(١) انظر القوافي للأحفش/٤٢

(٢) انظر إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى ٩٥-٩٦ والقافية والأصوات للعلوية ١٣٤

(٣) ذكر الميراثي أن سيبويه لم يستوف الكلام على القوافي ولا استوعب ذكرها، وقد استدرك عليه أشياء جعل في (باب وجوه القوافي في الإنشاد) (واعلم أنني لو اقتصر على تفسير ألفاظ سيبويه فيما ذكره من القوافي سقط كثير مما يحتاج إليه فيها) لأنه لا يستوعب ذكرها ولا قصد إلى استيفاء معرفتها وما يتعلق بها، فعمد على أن يقتصر بذكرها وما يتعلق به مع شرح كلامه). انظر مع المصائر في اللغة والأدب ٢٧/٢ علا عن شرح الميراثي ١٧٥/٥

المبحث الثاني

التوسع في العروض والقوافي

أولاً: تحريك المجزوم في القوافي توسعاً:

لقد قرر سيبويه قاعدة التوسع في الساكن والمجزوم في القوافي بقوله: ((وإنما علم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، ولو لم يفعلوا ذلك لصاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك فإذا وقع واحد منهما في القافية حرك، وليس إلحاقهم إياه بالحركة بأشبه من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام، ولو لم يفعلوا إلا نكس حرف فيه حرف مد لصاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجزومة حيث احتجوا إلى حركتها كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا، وكذلك جعلوها في المجزومة حيث احتلحو إليها، كما أن أصلها في التقاء الساكنين الكسر نحو: (أنزل اليوم) وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حَبَّكَ قَاتِلِي وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ^(١)

ينبغي من النص أن سيبويه استشهد بمثل أمرئ القيس ليندل على تحريك الفعل (يَفْعَلُ) المجزوم الواقع في جواب الشرط. وقد أشار إلى أن هذا التحريك إنما جاء من أجل القافية. وذلك على سبيل التوسع في القوافي.

ثانياً: تحريك الساكن في القوافي توسعاً:

جمع سيبويه بين الساكن والمجزوم عندما ذكر أنهما يقعان في القوافي فصر على ((أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا لصاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك))^(٢)، فمثلاً حرك الفعل المضارع للمجزوم في جواب الشرط بالكسر من أجل الروي، وكذلك يحرك الفعل المبني على السكون بالكسر من أجل هذا الروي، ولأنشد على ذلك قول طرفة [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِنَا نَصِيحَتُكَ كَأَمَّا رَوِيَّةٌ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَائِبًا فَاعْنِ وَارْدِ

(١) الكتاب ٣٠٣/٢، ٢١٥/٤، ٣٣٦/٤-٣٣٧، أنظر فريب في شرح القصائد المشهورة، لابن النحاس ١٦/١، شرح القصائد العشر للخطيب البكري ٤٨، الموشح ٣٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٨، وشرح لبيت سيبويه ٣٣٨/٢، و أنظر: خلاف الأختار الأوسط عن سيبويه ٣١٧

(٢) الكتاب ٣٠٣/٢، ٢١٥/٤، ٣٣٦/٤

فكسر دال (أريد) من أجل الروي بقصد التبريم، وهو في الأصل فعل أمر مبني على السكون، لأنه صحيح الآخر.

وقد استدل سيوييه على تحريك الساكن في القوافي بأمثلة من كلام العرب المنشور من مثل قولهم: (قَدِي) في (قَد) فحرك الساكن بالكسر، كما أشار إلى كسر التوين في قولهم: (هذا سَيُفِي) يريد: (سَيُف) قال: فإد، أضطرُّوا إلى مثل هذا هي الساكن كَسَرُوا سمعناهم بقولهم: (إِنَّهُ قَدِي) في (قَد)...

وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول (هذا سَيُفِي) يريد (سَيُف) ولكنه تنكَّر بَعْدُ كلاماً ولم يُرِدْ أَنْ يقطع اللغطة؛ لأن التوين حرف ساكن فكسر كما يُكسَر دال (قَد) (١). وذهب الأعمى مذهب سيوييه ثم شرح قوله قائلًا: ((وَأَحْتَجَّ سيوييه في آخر الباب (٢) لتحريك الساكن في القوافي بالكسْر بقول الرجل: (قَدِي) يريد: (قَد) كل كذا وكذا فيقطع الكلام ليذكر.

وحكى عن بعضهم: (هذا سَيُفِي) يريد: (سَيُف) فكسر التوين لأنه لو ادَّأرَّ بَصِلَه بكلام بعده، فَمَيَّه فوقه متكرراً له فكسَّر السور الساكنة التي هي التوين وألحقها بَاءً، فأعلم ذلك)) (٣).

ثالثاً: التوسع بين الزحاف وصحة الإعراب:

نقد أثريا في التمهيد عند كلامنا على المستوى العروضي (٤) إلى أن العرب الفصحاء كانوا يعنون بالإعراب والإبالة أكثر مما يعنون بالوزن والقافية، كما كانوا يحافظون على سلامة الإعراب ولم يباليوا بكسر البيت الشعري الذي يضره لبس جسي بـ (الرحاف) (٥).

والعرب الفصحاء مع حرصهم الشديد - كما أسلفنا - على سلامة اللغة وركوب الأقصح منها، وتجنبهم الرخ في الإعراب، إلا أننا وقفنا على شواهد لهم، توسسعو، في ارتكاب الزحافات فيها توسعا كبيرا، وهذا جعلهم يقررون أنه قلما توجد قصيدة سالمة من الرحاف.

(١) الكتب ٣٠٣/٢، ٣٠٤، ٢١٦/٤، ٣٣٨/٤ مل

(٢) يريد به ((باب وجوه القوافي في الإنشاد)).

(٣) النكت في تفسير كتب سيوييه ١١٢٥/٢

(٤) أنظر من ٢٤، ٢٥ من هذه الرسالة.

(٥) الرحاف تغيير غير لازم يختص بنوعي الأسباب، ويختل الضو والقرو من وقصر على المواضع وسمى الرحاف رحافاً لما يحدث به في الكلمة من الإسراع بالنطق بحروفها بما نقص منها، وهو مأخوذ من قولهم رحف إلى حرب وغيرها، بدأ أسرع النهوض إليها، أنظر معجم مصطلحات العروض والقوافي ١١٤، وشرح تحفة الخليل ٤٤، والإرشاد القشلي على متن الكافي ٤٠، والعروض لابن جني ١٧٠، وموسيقى الشعر العربي ٢٩، فدراسة العروضية بين التفسير والتجديد ٢٨

وذكر المازني أن الذين لا يبالغون بكسر البيت لاستنكارهم ريع الإعراب إنما هم الجفأة الفصحاء وتابعه ابن جني على ذلك.

أما الذين استنكروا قبح الرحاف فهم طائفة أخرى من الأعراب الذين أحد عنهم ميبويه اللعة فكان مما ذكره من أشعارهم وقد تجنبوا فيه الرحاف قول السهلي^(١) [من الوافر]

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي وَأَضْحَاتِ
بِهِنَّ مَلُوبٌ كَدَمَ الْعِيَاظِ^(٢)

وقد غلط المازني من أنشد هذا البيت على هذه الرواية أي على فتح باء (معاري) محتجاً بأنه لو أنشدوه على (معاري) لما انكسر الورد ثم نال بعد ذلك أنهم إنما أنشدوه مفتوحاً، لأنهم استنكروا قبح الرحاف، فقال بعد أن ذكر البيت ((فهذا إنشاد بعصر العرب وهو غلط، لأنه لو أنشدوه: (معاري) فاحترت)) لم يكسر الشعر؛ ولكن الذين أنشدوه مفتوحاً استنكروا قبح الرحاف، وعرفت عنه طماعهم ممكننا مخافة كسر الورد

أما الجفأة الفصحاء فلا يبالغون بكسر البيت لاستنكارهم ريع الإعراب^(٣)، الذي هو الصق بطباعهم وسليقتهم العربية الصافية، ولأن هؤلاء الفصحاء الصرخاء كانوا من أكثر الناس نفراً وفصاحة في كلامهم، فكانوا يهربون من اللحن ويمتنعونه ويستشعونه.

فلانكار ورد في بيت من الشعر وجروح على علم العروض وقوائمه أهون عليهم من أن يأتوا بما نرفسه طباعهم وطبيعتهم العربية الفصحى، التي ترري باللحن واللحنين

وقد شرح ابن جني كلام المازني فذكر أن (كسر الورد) يعني به الرحاف، مستدلاً بكلام المازني نفسه الذي ذكر فيه مصطلح الرحاف.

(١) هو المتحل السهلي، واسمه مالك بن عويمر بن عثمان، شاعر محسن من شعراء غنيل، وهو صاحب الطائفة التي قال عنها الأصمعي أنها أجود طائفة فالتها العرب، ومن البيت المذكور منها، انظر معجم الشعر للمرياني ١٧٨

(٢) الكتاب ٨/٢، ص ٣١٣/٣، ٣٤٥/٣، و انظر المنصف ١٧٥، ٦٧/٢، والخصائص ٢٣٤/١، والمعاري جمع معري، وهو الغرائز، والقواصط، القيس، والملوب الذي أجري عليه القلاب وهي ضرب من الطيب، والعياط جمع مفردة عيط أو عيطبة وهي الناقة تحرر بغير علة، وفي المنصف والخصائص (معاري فاخرت)

(٣) المنصف ٦٧/٢-٦٨-٧٦٢، و انظر الخصائص ٣٣٣/١، وانظر التطبيق المختصر من كتاب في سبيل السيرافي في شرح ميبويه، للنص بن علي الواسطي (مخطوط) ورقة ٥١

قال ابن جني: «ألا تراه قال لأنه لو أنشد (معر) فاحرات لم يكسر الشعر،
فقد صرح بأنه لو قيل: (معر) بالتثنية لم يكسر وقد قال فيما بعد محافة كسر
الوزن، فإنما يعني بكسر الوزن في هذا الموضع: الزحاف.
ويدل على أنه يريد بالكسر هنا الزحاف، قوله قيل

ولكن الذين أنشدوه مفتوحا استكروا فتح الزحاف، ولم يقل استكروا كسر
الشعر، وإذا تأملت وزن هذا البحر من الشعر أيت علمت أن إنشاد (معر) زحاف
لحق البيت لا كسر، ألا ترى أنه من الواقع وتقطيعه:

أبي تعل / معارف / حرارت بهر نملو / وير كدمل / عباطي
مفاعلت / مفاعيل / فعول مفاعلت / مفاعلت / فعول

وإنما جعلت (مفاعيل) موضع (مفاعلت) وهذا جائز، واسمه العصب، ولو قال
(معارِي قَا) لكان (مُفَاعِلْتُنْ).

وفي الإجماع أن (مفاعيل) في هذا الموضع جائزة في (مفاعلت) وإنما يمتنع
(مفاعلت) من أن يجوز فيها (مفاعيل) في الصرب الثاني، لئلا يلتبس بالصرب
الثالث لا في هذا الموضع وهذا مبين في العروس^(١).

فالبيت من البحر الواقع، من الوزن الأول الذي تكون فيه العروس مقطوعة
(مفاعي) والصرب مقطوع مثلها وتنتقل إلى (فعول) المساوية لها في الحركات
والسكنات

والوزن الثاني من هذا البحر تكون العروس فيه مجزوءة صحيحة (مُفَاعِلْتُنْ)
والصرب مثلها (مُفَاعِلْتُنْ).

أما الوزن الثالث من الواقع، فهو الذي تكون عروسه صحيحة (مفاعلت)
والصرب (معصوب) (مفاعلت) وتنتقل إلى (مفاعيل) وهذا هو معنى قول ابن جني
(وإنما يمتنع (مفاعلت) من أن يجوز فيها (مفاعيل) في الصرب الثاني، لئلا يلتبس
بالصرب الثالث، لا في هذا الموضع)^(٢)

لأنه إذا صار للصرب الثاني (مفاعيل) والثالث واجب العصب (مفاعيلن) أبصلا
فإنه من الصعب التقريق بينهما لتقابه للتفاعيل بين الوريين.

(١) المعصوب ٧٦/٢، وانظر ما يختلف الشعر من قصور ٢٣

(٢) المعصوب نفسه.

والعصب إسكان الحامس المنحرك من التفعيلة الذي يصير فيه (مفاعِلَس) (مفاعِلَسْ) وتنقل إلى (مفاعِلِين) المساوية لها في الحركات والسكنات.

ولما كانت الراحات كثيرة الوقوع في الشعر العربي وكانت التفاعيل الراحفة تنعير من صورة إلى أخرى نظراً لما يعتريها من تعيير؛ إما بزيادة أو حذف أو تسكين، فإن بعض صور التفاعيل تصبح بعد الراحات غير مألوفة ولا معروفة عندهم، لذا اختاروا ما يناميها وما يساويها في الحركات والسكنات فقد ذكر ابن جني: (أن التحليل لما رتب آخر العيرون المراحفة، فأوقع الراحات مثلاً مكان مثال عدل عن الأول المألوف الورر إلى آخر مثله في كونه مألوفاً، وهجر ما كان يفتنه صفة الراحات من الجزء المراحف مما كان خارجاً عن أمثلة لغتهم

وذلك أنه لما طوى^(١) (مَسَّ تَفَّ عِلَّ) فصار إلى (مَسَّ نَعِلَ) ثناء إلى مثال معروف وهو (مُفَعِّلُ) لما كره (مُسْتَعِلُ) إذ كان غير مألوف ولا مستعمل. وكذلك لما نَزَمَ^(٢) (فَعُولُ) فصار إلى (عَوَلُ) وهو مثال غير معروف، عدله إلى (فَعُلُ)

وكذلك لما حَبَلَ^(٣) (مُسْتَفْعِلُ) فصار إلى (مُنْعِلُ) واستكر ما بقي منه، جعل خالفة الجزء (فَعَلَّتْ) ليكون ما صير إليه مثلاً مألوفاً، كما كان ما انصرف عنه مثلاً مألوفاً.

ويؤكد ذلك عندك أن الراحات إذا عرّض في موضع فكان ما بقي بعد إيقاعه مثلاً معروفاً لم يستبدل به غيره، وذلك كقبضه (مفاعِلُ) إذا صار إلى (مفاعِلِر) وَكَكَّه^(٤) أيضاً لم صار إلى (مفاعِلُ) فلما كان ما بقي عليه الجزء بعد راحته مثلاً

(١) الطي (راحف) وهو حذف الراح من الساكن من التفعيلة كحذف الفاء من (مستفعل) فتصبح (مستعل)، انظر لإرشاد قشاشي على متن قشاشي ٤٢، معجم المصطلحات العروضية ١٦٥، القواعد العروضية بنو القيسير والتجديد ٢٠.

(٢) التزم علة جارية مجرى الراحات، وهي اجتماع القيس والتزم ويصيب الطويل والمتقرب، وبها (فعول) تصبح (عول) ثم يحذف القيس وهو حذف الخامس الساكن فتصبح (عول) ويسمى هذا (ثراً) وتنقل (عول) إلى (فعل) بإسكان العين، انظر معجم مصطلحات العروض والقوافي ٤٢، والقروض الواضح ٥٢.

(٣) التحيل من الراحات المربوطة، فهو حذف الثاني الساكن من (مستعل) بالجر، ثم حذف الرابع الساكن بالطي منه، فتصبح (متعل) وينقل إلى (فعلت)، انظر معجم مصطلحات العروض والقوافي ٦٩، العيرون الواضح ٤٨، في التقطيع الشعر، والقافية ٢٠٧.

(٤) الكس (راحف) وهو حذف السابع الساكن، مثل حذف نون (مفاعِلُ) ليبقى مفاعِل، وهو راحف سابع ومستحسن في بحر الهزج، ولكنه قبيح ومستكره إذا دخل الطويل، وإلى قبحه أشار بعض الأسلميين بقول

كففت عن الوصل طويلاً شوقي إليك ولت الروح الخليل
وكفك للطويل - فذلك نفسي - فبيح نيم برضاء الخليل

غير مستكر القرء على صورته، ولم يتضمن تصوير مثال آخر غيره عوصب منه وإنما أحد التحليل بهذا لأنه أحرم، وبالصيغة أشبه^(١)

وقد ذكرنا أن العرب بدأ غيروا كلمة عن صورة إلى حرى حذرت أن تكون الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتقد أمثلهم، وذلك أنك تحتاج إلى أن تأتي من يد عن شيء، فأولى أحوال الناس بالصواب أن يشبه الأول، ومن مشبهه أن يوافق أمثلة القوم كما أن العباب عنه مثالا من مثلهم أيضا^(٢)

وحلصة القول في بيت الهذلي الذي استشهد به سيبويه هو أنه أجرى (معري) في حال الجر محرى السالم، والوجه أن يعول (معاري) بحذف الياء، ولكنه لما اضطر إلى تحريك الياء رد الكلمة إلى أصلها

وقد وقف على بعض (فقلات) البحاثة ونسأؤلاتهم التي يريدون فيها أن لا ضروره في البيت؛ لأن الشاعر لو قال: على (معاري واصحات) كم في (الكتلب) أو (فاحرات) كما في بعض الروايات لاسنوى البيت.

والجواب أن الضرورة فيه أن الشاعر كره الزحاف فرد الكلمة إلى أصلها وجعل الياء كالصحيح ضرورة.

وهذا على عكس ما أنشده سيبويه من نفس البيت، وهو قول الكميت^(٣) [من المنقرب].

خَرِيعٌ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَنْزَرُ طَوْرًا وَتَلْقَى الْإِزَارَ^(٤)

الذي أجرى فيه (دوادي) محرى السالم، وهذا لا بد من التزام الضرورة فيه، لأنه لو أعلت لامه وحذفت وقيل (دوادي) لكسر البيت.

حاء في المنصف. ((وأما قوله: *خَرِيعٌ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ*

فليس بمنزلة (معاري) في أنه يجوز أن تقول (دوادي في مَلْعَبٍ) كم بجور أن تقول في ذلك البيت (معاري) ؛ لأنك لو قلت: *خَرِيعٌ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ*

أنظر معجم المصطلحات العروص والقوافي ٢٢٥، القسط المستقيم ٩٧، ومن التقطيع الشعري ولفظية ٢٠٧، علم العروص ولفظية ١٢٣

(١) الخصائص ٦٧/٢

(٢) الخصائص ٦٦-٦٧/٢

(٣) الكميت هو الكميت بن زيد الأسدي، كل منزه بالكوفة، مدح أهل البيت عليهم السلام في ليلته بمكة، أنظر معجم الشعراء ٣١٨

(٤) للكتاب ٦٠/٢، ٣١٦/٣، ٣٥١/٣، وأنظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٧٧/٢، والخصائص ٣٤١ والمنتع في التصريف ٥٥٦/٢، وصرف الشعر ٤٢، والمنصف ٨٠، ٦٨/٢، ٧٩، ٦٨/٢، الحريع الدائمة من النساء، قنودي معرود، الدودة، وهي الازجيج لو أنكر الأراجيج في ملاعب الصبيان، وقوله تنزر طورا وتلقى الإزار، أي في صغيرة لا تبالي بما صنعت، فمرة تنزر مستتره ومرة تلقى الإزار لاجبه

ولهذا شبهه ابن رشيق القيرواني بالقَلح في امتداد الجارية، والثلغ في سببها^١
 قل، وذلك أن العرب تستحسن منطق الجارية اللثعاء إذا قل لثعها وتسميها كلامها
 وتتدر به، وكذلك من الرخاف ما يستحسن قليله، ويقبح كثيره.

وفي رأي الأصمعي، الرخاف في الشعر كالحصاة في الفقه لا يقدم عليه، إلا
 فقيه^٢

وبيراسه وطيفه الرخاف في اللبث الشعري خشواً وعروصاً وصرباً نيس أن
 الرخاف يدخل أول البيت مما لا يجوز مثله في الحشو، فيكون: إما بفصل حرف
 ويسمى ذلك (الحزم)، وإما بزيادة حرف أو أكثر ويسمى (الحزم)^٣.

ومنه ما بصيب (العروص) وهي آخر تفاعيل الصدر أو يصيب (الصرب) وهو
 حر تفعيلات العجز، ويكون حينئذ لارماً في الصرب.

أما ما يصيب الحشو، وهو كل تفاعيل البيت عدا العروص والصرب، فإنه سألني
 بلوسع والمخار وتيسير مهمة النظم

ومن هنا يتبين أن الرخاف ليس عيباً من عيوب الشعر ولكنه نوع من أنواع
 الضرورة، أو هو نوع من التصرف والخروج، وقد يكون الرخاف صرباً من
 صروب التوسع، وغرضاً من أغراض الشعراء يركبونه للتعبير عن الفعل، أو
 شعور أي قد يتألم الشاعر عند الإنشاد، فنسمع لبعض الرخاف صدى أرجعه
 التوسع والإسراع

(١) انظر للمصدر ٣٩

(٢) المصدر ١١٤٠، وانظر قصائد لبث الشعري ٥٩

(٣) الحزم زيادة حرف في أول الجزء أو حرفين أو حروف من حروف المعاني، نحو قواو، وهل ويل، وهو
 يعد نقصاناً في الشعر ويكره النيريزي في الوافي من الحزم زيادة في أول البيت لا يعد بها في التقطيع
 انظر الوافي في العروص والقوافي ٦٥، والإقناع ٨٤، وبدايات الشعر العربي بين الكم والكيف ٨١، القوافي
 للبني ٨٧ ومعه مصطلحات العروص والقوافي ٧٥، وشرح القصائد الشعرية للنيريزي ٩٠-٩١

المبحث الثالث التوسع والضرورة الشعرية

أولاً: التوسع

التوسع: صرب من التصريف، وأسلوب متميز من أساليب الكلام العربي، وحروح على المؤلف من هذا الكلام، ويمط من أنماط التعبير، وظاهرة رقيقة من صوره العربية، يرتادها الشاعر والناثر على حد سواء.

وقد عرف القدماء التوسع وصرحوا به في مؤلفاتهم فابن رشيق قال عنه ((هو أن يقول الشاعر بيتاً يتسع فيه التأويل فيأتي كل واحد بمعنى، وإنما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته واتساع المعنى))^(١)

وقال عنه المصري ((هو أن يأتي الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر قوى الناظر فيه وبحسب ما تحتمل ألفاظه))^(٢).

وحده السنكي بأنه: ((كل كلام تتسع تأويلاته فتتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته ليكتفوا بكلماته للصور))^(٣).

وهذاك تعريفات أخر لبعض العلماء والأدباء كالحموي والسيوطي والمدني، وهذه التعريفات^(٤) لا تخرج عما ذكره ابن رشيق وقرره المصري، كما أنها تشير إلى أن الاتساع يقع في الشعر والنثر.

ومن هنا تبين مدى اهتمام القدماء وعنايتهم بالتوسع في الوقت الذي لا تجد عدد اللغويين المتأخرين عناية به، ولعل ذلك راجع إلى أن معظم مباحث التوسع كانت في عناية للنقاد والبلاغيين، وأصبحت أساس العمل البلاغي وركيزته^(٥) فيما بعد.

ولعل خير دليل على ذلك ما يجده القارئ من آثار عبد القاهر وابن الأثير اللذين تأثرا بابن جني كثير^(٦).

ومما يمكن أن يلاحظ عليهم جميعاً، أنهم لم يصنعوا تعريفاً جامعاً ضابطاً لحدود التوسع، على الرغم من أن لهم قصص السبق في معرفته ودراسته.

(١) قصيدة ٩٣/٢

(٢) تحرير التحرير ١٥٤

(٣) عروس الأعراس ٤٦٩/٤، معجم المصطلحات البلاغية ٤٢/١

(٤) انظر: هذه التعريفات وما اشتملت عليه من شعر ونثر في معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢/١.

(٥) انظر: التفكير البلاغي عند العرب، أسسه مرتبطة به ابن رشيق، محاذير صمد ١٨١

(٦) انظر: دريدك الدجاجة - في حمود محمد كرك، والمثل، ابن رشيق في المحامي ١٨١
حذفنا: أنشأ ابن جني فيه سبباً من مبادئ البلاغة، في أصله منقول
في بحثه في سبب من مبادئ البلاغة، انظر في ١٨٠ - ٤٤ - ١٢ - ٩٤ من ٧

ومما تحذر الإشارة إليه هو أن معظم من جاؤوا بعد ابن رشيقي، ركنوا قولهم^١ و عتمدوا تفسيره على الرغم مما يحمله هذه التفسير من قصور في توصيح وبيان مفهوم التوسع، إذ فسره بالتأويل؛ والتوسع ليس تأويلاً في الأصل ولكنه يمكن أن يؤدي إليه

إن عدم وضع القنماء حدّاً صابغاً للتوسع لا يعني أنهم لا يعرفونه، ولا يعبر عن قصور في الفهم والإدراك، لأن الذي يقلب مؤلفاتهم لا يحجم أن يجد مباحث وبصوفاً صريحاً يذكر التوسع فيها تارة، ولمحوا أخرى.

ومن هذا ينبغي أن من أقوى التصريحات وأكثرها دقة وصبطاً هي التي نادى بها سيبويه الذي قرر بأن التوسع في اللغة أكثر من أن يحصى^٢ وأوسع من أن يحاط به؛ لأنه أسوبٌ إبداعى، وكل إبداع يصعب أن يحاط به؛ لأنه في تدفق دهنه وعطائه مستمر، ونقيده بالصواب والأغلال نفسه، ويخرجه من دائرة العطء والنماء والتحدد.

ولما كان مصطلح (التوسع) ثنائى عدد القنماء فقد وجد ما يعاينه عدد المحدثين من شيوع (الانزياح) أو (الانحراف) وهما مصطلحان يقابلان التوسع على الرغم مما حملته اللفظية الثانية من إحياء سلبى، لاقترائها بدلالات نفسية واجتماعية تدل على الانحراف الاجتماعى والحلقى، التي تعاقبها نفس القارئ.

وعرا بعض الباحثين^٣ عروف بعض الدارسين عن استعمال هذا المصطلح، واستداله مصطلح الانزياح للتعبير عن التوسع لهذا السبب

وينبغي مِمَّ سبق أن نمة تواصلاً في الاصطلاح بين القنماء والمحدثين ولا سيما في مصطلحي (الانحراف) و (الاتساع) أمّا مصطلح (الانزياح) فلم يرد عند المتقدمين، ولكنه طهر على ألسنة المحدثين، كدليل للانحراف أو للعنول على حد ترجمة بعضهم^٤

ولعل الدافع إلى هذا الانحراف عرص في نفس الشاعر أو المتكلم، قد لا يكسور مصطراً إليه.

ومن هنا ربط القنماء بين التوسع وأغراض المتكلم والمتلقي.

(١) فطر أراء الفحاة، البلاغيين الذين تابعوا ابن رشيقي في تعريفاتهم للتوسع كقصورى، والسبكي، والحموي، والميوطي، والتمذي، إذ ركنوا جميعهم عبارة ابن رشيقي (يتسع فيه التأويل) أو (تتسع تأويلاته)، كما في عبارة السبكي، معجم المصطلحات البلاغية ٤٢/١

(٢) انظر الكتاب ١٠/١، ٢١٥/١

(٣) هو موسى رابعة في بحثه الموسوم بـ (الانحراف مصطلحاً نقدياً) ٣

(٤) وهي ترجمة المسدي في (قاموس المسانيخ) ما دة (عدل)

وبهذا المعنى قصر الأسلوبيون التوسع بأنه أداة (للتعبير عن تفاعل متغير يشير إليه السياق)^(١)، كما يعد دليلاً على حيوية النشاط الذهني في الأداء اللغوي، أي أنه استثمار لما يعرف عند جومسكي بملكة اللغة^(٢) وتفجير لطاقاتها، ولهذا وصفوها بأنها ظاهرة تحويلية توليدية في اللغة^(٣) تستثمر طبيعة العلاقات الاستبدالية والتلاؤمية للغة بحلق أساليب جديدة في التعبير، وغالباً ما يتحقق هذا في صروب التوسع والمجاز وخاصة عن طريق ما سماه (دي سومور ت ١٩١٣م) بتفكيك للعلاقة بين الفكرة والإشارة^(٤).

وهي هذا دليل على ثراء اللغة، فليس لها ثبوت على صورة واحدة من صور التعبير، بل لها صروب مختلفة من الكلام، لأنها لغة شعرية واسعة، أفادت كثيراً من صروب التوسع والمجاز

وبالرجوع إلى تعريف السبكي للسابق للتوسع الذي نص فيه على أنه ((كل كلام تتسع تأويلاته فتتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته ...)) لاحظ صحة قوله: ((فتتقارب العقول فيها)) وذلك من خلال تفاوت عقول وأذواق المحدثين في النظر إلى هذا المصطلح، الذي يعبر عنه كل باحث من وجهة نظره، وما ينهضه هذا المصطلح في روع الأديب والكاتب والقصاص

وبناء على هذه النظرات المختلفة إلى التوسع، فقد عبر الدكتور موسى ربيعة عن (الانزياح) وهو يريد به التوسع بأنه احتيال الإنسان على لغته وبهذه لعمد قصوره وقصورها في التعبير^(٥).

ودهب آخر إلى أن التوسع ظاهرة تحويلية تؤدي المعنى الواحد بأكثر من عبارة لفظية وأنه شكل من أشكال الاستكراك الأسلوبي^(٦).

ودهب ثالث إلى أن التوسع هو (الحروح عن حدود العلاقات المنطقية العادية التي هي قوالم النحو)^(٧) وهو نوع من التصرف في تأليف الكلام بالحذف والاقتصار^(٨).

(١) انظر الأسلوب والأسلوبية، بيير جيرو ٣٥

(٢) انظر جوتاب من نظرية النحو ٧٥

(٣) انظر قصايا الشعرية ٨٤

(٤) علم اللغة العلم.

(٥) الانحراف مصطلحاً نقدياً ١٥.

(٦) اللغة العربية بين الثبوت والتحول، نهاد قموسى ١٣

(٧) انظر. اللغة والإبداع ١١١

(٨) منهج كتاب سيوريه في الترميم النحوي ٢٣٢، وانظر دليل القاعدة النحوية عند سيوريه ٩٠

وفي تعريف الأخير تتجلى رغبة سيبويه في الإحاطة بالقاعدة النحوية من جميع جوانبها، إذ يشيعها دراسة وتمحيص، حتى إذا ما ورد شاهد شعري على وجه واحد تكلف له التحريج، وأتمس له الوجود، وتأرجح تلك الوجود ما بين الحمل على المعنى، وما بين التأويل والاقتراض وما بين التوسع في الكلام

ثانياً: الصلورة الشعرية:

١ - مفهوم الصلورة عند سيبويه:

ختلف العلماء في حد الصلورة ومعناها، اختلافًا واضحًا. فذهب الجمهور إلى أن الصلورة ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر منه مندوحة أم لا. وذهب آخرون إلى أن الصلورة هي ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة^(١)، أي: مهذب ومخلص يهرب منه إلى غيره من صور التعبير. وكان ابن مالك صاحب الألفية ممن يرون الرأي الثاني، وقد رتب عليه كثير من النحاة وغلطوه في مفهومه هذا للصلورة وكان على رأس هؤلاء أبو حيان إذ قال: (لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في صلورة الشعر فعال في غير موضع، ليس هذا البيت بصلورة، لأن فائده منمكن من أن يقول كذا وكذا، ففهم أن الصلورة هي اصطلاحهم - هو الإلجاء إلى الشيء، فقال أنهم لا يلجأون إلى غير ذلك، لا يمكن أن يقولوا كذا).

فعلى راعيه لا توجد صلورة أصلاً، لأنه ما من صلورة إلا ويمكن إزالتها وبطم تركيب آخر يختلف عن ذلك التركيب، وإنما يعنون بالصلورة، أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك الشعر خاصة دون الكلام.

ولا يعني النحويون بالصلورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد صلورة، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يعبره^(٢).

(١) حرافه لأدب، ١٤/١، الصرافر ١، ونظر سيبويه والصلورة الشعرية ٣١

(٢) الأئبداء والنظائر في النحو ٢٧٣/١، ونظر حرافه لأدب ٣٣/١ ٣٤

وقد نقل عند القادر البغدادي رد الغنطائي على ابن مالك، فكان خلاصة رده أن قال:

«إنَّ الصَّرورة عند النِّحاة ليس معناه أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من صرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لصرورة العقل، وإنما معنى الصرورة أن الشاعر قد لا يحطر سألَه إلا لفظة ما تضمنته صرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد ينسب غيره إلى أن يحتمل في شيء، يزيل تلك الصرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الصرورة؛ لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ»^(١)

أما إذا أرادوا توسعاً، فإن لهم في ألفاظهم مدوحة ومتسعاً ((لأن العرب قد تحتاج إلى سعة الألفاظ في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أفعالها))^(٢).

فقد نقل ابن حسي عن قتماء أصحابه أنهم كانوا يتعقبون رؤية وأباه، ويقولون: نَهَضَما اللعة وولداها، وتصرفا فيها، غير تصرف الأقحاح فيها، وذلك لإيغالهما في الرجز، وهو مما يضطر إلى كثير من التقرير والتوليد لقصره ومسايقه قوافيه^(٣).

ولعل من مشاهير تصرفاتهم وتوسعاتهم، ما حكاه ابن جني عن الأصمعي عن الحليل أنه قال: جاءنا رجل فأنشدنا: [من الرجز]

* تَرَفَعَ الْعَرَبُ بِنَا فَارْفَعَا *

فقلنا: هذا لا يكون، فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول: [من الرجز]

* تَقَاعَصَ الْعَرَبُ بِنَا فَاقْعَصَا *

فيمثل هذه الأساليب العربية توسع أصحاب اللغة في طردها وتصريفها واشتقاقها بما سبقوا به أرباب القياس أنفسهم، وبهذا نصوا على أن الإعرابي إذا قويت فصاحته وسكنت طبيعته تصرف وكرّج ما لم يسبقه إليه أحد قبله^(٤).

(١) ينظر حرفة الأئمة ٢٢/١ ٢٤

(٢) المختصر ٢٧٢/١-٢١٥

(٣) المختصر ٢٩٨/٣، و ينظر الامتاع في اللغة عند ابن جني ١٠٢

(٤) ينظر المختصر: ٣٦٠/١، ٢٩٨/٣، و ينظر في أصول النحو ٨١

(٥) ينظر المختصر ٢٥/٢، و ينظر في أصول النحو ٨١

أما سيبويه فإبى لم يغب به على رأي محدد دقيق يوضح به مفهوم الضرورة، ولم يعقد لها في كتابه باباً خاصاً يبين فيها معانيها وأنواعها، وإنما عرّض لأنواع كثيرة من الضرورات مبثوثة في ثنايا كتابه هنا وهناك.

ومما تحدر الإشارة إليه أن سيبويه عقد في كتابه باباً سَمَّاهُ بِسَبَابِ مَا يَحْتَمِلُ (الشعر)، وباباً آخر بعنوان (هذا باب ما يحور في الشعر من (بَيِّ) ولا يحور في الكلام))^(١).

ومن خلال الاستقراء والتتبع لجميع المواضع التي تعرض فيها سيبويه لذكر الضرورة، رأينا بوضوح أنه ممن يرون أن الضرورة شيء خاص بالشعر سواء أكان للفنّان منه مدوّحة أم لا.

وقد حكمنا على ذلك كذلك، لأن كثيراً من الشواهد التي أوردناها في أقسام الضرورة المختلفة، من تلك الشواهد التي وردت فيها روايات أخرى تخرجها من مجال الضرورة، ومع ذلك لم يذكر سيبويه شيئاً من تلك الروايات في كتابه

٢ - الضرائر في (الكتاب):

ومن خلال تعقّبنا لمباحث الضرورة في كتاب سيبويه رأينا أنه يرجع معظم هذه الضرورات إلى أمرين صاراً فيما بعد من القواعد الثابتة عند العلماء هما:

أولاً: المشابهة بين شيئين.

ثانياً: الرد إلى الأصل.

وقد أفاد المصوّط من تأصيل هاتين العلتين في كتاب سيبويه، فذكر تحت مبحث (علة الصرائر) في الأشباه والنظائر قول الشلوبين^(٢) الذي نص على أن: ((علة الصرائر التقنيّة بشيء لشيء، أو الرد إلى الأصل))^(٣).

(١) الكتاب ٢٨٢، ٣٤٢، ٨، ١

(٢) عمر بن محمد بن عمر الأسناد الإشبيلي الأدي المعروف بالشلوبين، كان إمام عصره في العربية، له الجدة عنه كتاب سيبويه، أخذ عن المهدي، له التوطئة، والتطبيق على كتاب سيبويه، توفي بالسيبية سنة (٦٤٥هـ)، ترجمته في التلمذة في تزيح لئمة اللغة ١٧٢-١٧٣، وخطبة الوعّاة ٢٢٤/٢، ونشأة فنّ النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٣٣ ٢٣٤

(٣) لأشباه والنظائر في النحو ٢٧٤/١

ومن خلال هاتين العليتين سأعرض لأهم الصرائر الناتجة عنهما في كتاب
سيبويه ومن ثم أقف على بعض الشواهد التي لم يفسرها سيبويه في كتابه

أ الصرائر الناتجة عن التشابه بين شيلين

١ - الحذف:

الحذف باب واسع من أبواب الضرورة، من هو أكثرها شيوعاً وديوعاً
بين الشعراء، والشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر، كما أنه يريد
أحياناً لتقويمه

(وقد صرنا الحذف في الذكر لأنها من العدم المقدم على الوجود وكما قدم
حذف الممسد إليه على سائر أحواله المفصلة في علم المعاني، وكذلك حذف الممسد
على ما بقي من أحواله... ولأن الحذف أنسب باب الصرائر لما فيه من التحفيف
الملائم لها)^(١)

وقد عفا ابن عسكور له في كتاب صرائر الشعر باباً سماه (فصل النقص) وإنما
سماه كذلك ليقابل (فصل الزيادة) الذي صدر به كتابه، وحصر فصل النقص
(الحذف) بثلاثة أمور: نقص للحركة، ونقص الحرف، ونقص الكلمة^(٢).

ومن شواهد الحذف عند سيبويه حذف الياء من آخر الاسم
قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر أبياتاً استشهد بها على ظاهرة الحذف منها
قول الأعشى [من الكامل]:

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمَنَّهُ وَيَكُنْ أَعْدَاءُ بَعِيدٍ وَدَادٍ

أراد (العواني) فحذف الياء ضرورة.

ومنها قول النجاشي [من الطويل]:

فَلَمَسْتُ بَأْتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُ سَبَّهُ وَلَاكِ أَسْفَاقِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ^(٣)

فحذف النون من (لكن) لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن.

(١) الصرائر للأخميمي ٥٦، ونظر ضرورت الحذف في كتاب في الضرورات الشعرية ١٥

(٢) صرائر الشعر ٨٤.

(٣) نظر في كتاب ٩/١، ونظر ١٠/١ للتحرف على بعض الشواهد التي في نفس الباب، ونظر شرح بيت

سيبويه للسرياني ٥٩/١

ومن شواهد الحذف الآخر قول حفاف بن ندية السلمى [من الكامل]:

كنواح ريش حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِالثَّنَتَيْنِ عَصْفَ الإِمْدِ

أراد (كنواحي ريش) فحذف الياء في الإضافة ضرورة، وتُسبَّح لها بها في حالة الأفراد والتنوين وحال الوقف، فيقال في الأفراد مثلا (هذه نواح كثيرة) ويقال في حال الوقف: (هذه نواح)، فشبَّه الشاعر الكلمة في حال الإضافة حالها في الأفراد والتنوين وحال الوقف^(١)

ومنها قول الشاعر: [من الوافر]

فَطَرْتُ بِمَنْصُلي فِي بَعْصَلَاتِ نَوَامِي الأَيْدِ بِخَبْطَنَ السَّرِيحَا

حذف الياء من (الأيدي) ضرورة.

ومنها قول العجاج: [من الرجز]

قواطدا مكة من ورق الحمى^(٢)

يريد الحمام، فحذف الألف والميم المتطرفة، فصار (الحمم) على حرفين ثم حذفه لإضافة (ورق) إليه.

وحكى ابن عصفور قول أبي العلاء المعري للذي ذهب إلى أنه أراد من ورق الحمام الحمى، أي الحمى، فحذف الموصوف وأقام للصفة مقامه، وحذف الياء المشددة، فقال: من ورق للحمى، ففي البيت على مذهبه ضرورتان: إحداهما: حذف الموصوف وإقامة للصفة مقامه والأخرى تخفيف الياء المشددة^(٣).

وقد غلَّ سيبويه لطاهرة الحذف وهو يتكلم عليها في باب ما يحتمل الشعر حيث قال:

((أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا يصرف يشبهوه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء، كما أنها أسماء، وحذف ما يحذف يشبهوه بما قد حذف واستعمل محذوفا))^(٤).

(١) أنظر الكتاب ٩/١، وأنظر تحليل الأظم حاشية الكتاب

(٢) الكتاب ٩، ٨/١، يشرح السيرافي (ما يحتمل الشعر من الضرورة) ١٠٦، وأنظر التافية والأصوات للغوية ١٣٨

(٣) ينظر صرائر الشعر، لابن عصفور ١١٣

(٤) الكتاب ٨/١

ولذي يبدو أن مظاهر الحذف تتجلى في حذف حروف العلة، وحركات الإشباع في بعض الصمائر، على الأعم الأغلب وهو مطهر من مطهر التحفيف يلجأ إليه الشعراء - مصطريين - من غير أن يعنى المعنى الذي يريده الشاعر غالباً.

من ذلك قول الشماخ [من الوافر]:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَصِيقَةَ أَوْ زَمِيرًا^(١)

الأصل فيه (كأنه)، ولكن الشاعر حذف الصمة من الهاء اضطرباً والعرب تحذف حركة الهاء، سواء أكانت صمة أم كسرة، فيقولون: (له) و (به) و (بطلرت إلى عيبه).

ودهب الأحفش إلى أن حذف حركة الهاء لغة^(٢).

وروجه حذف الياء والاختزاء عنها بالكسرة هاء التشبيه بقصر الممدود أو بحذفهم للياء مع الإفراد عن الإصافة والتتوين نحو قولهم (هذه نواح)، و (تلك أيد)، و (هـى غوان) من جهة أن الألف واللام والإصافة يعاقبان التتوين، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه.

فكما تحذف الياء في (نواح) و (غوان) و (أيد) مع التتوين، فكذلك حذفت في قوله كنواح ريش حمامة، مع الإصافة، وحذفت في (الأيد) و (الغوان) مع الألف واللام^(٣).

وحكى ابن عصفور قول من أنكر على سيبويه ومن تابعه من السحاة في جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله ضرورة، واستكلوا على رأيهم بأي من الذكر الحكيم. قال ابن عصفور: ((ومن النعم من أنكر على سيبويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله من ضرورة الشعر، واستكل على ذلك بأنه قد جاء في القرآن حذف الياء من غير رؤوس الآي وقرأ به عدة من القراء، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَبَاءً مُرْسِدًا﴾^(٤)، وفي أي غيرها.

(١) الكتاب ١١/١، و أنظر: تطبيق الأعم للشنقري عليه

(٢) أنظر: الخصائص ٣٧٠، ١٢٨/١

(٣) سيبويه والضرورة الشعرية: ٧٢، و أنظر: صرائر الشعر: ٢٠، ١٢١

(٤) سورة الكهف، الآية: ١٧

و هذا لا يدرم الحويين: لأنهم إنما أرادوا من لعنه إثبات الباء من الأيدي وأمثاله قد حذفها في الضرورة لم تكرام^(١).

أ. حذف نون الوقفية من (ليتي) فيقولون (ليتي) و (قدي):

قال سيبويه: ((وقد قال الشاعر حيث اضطر (ليتي) . قال الشاعر (ربيد الحير) [من الوافر]:

كَمَنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصْلَافُهُ وَأَتْلَفُ بَعْضَ مَالِي^(٢)

يريد أنهم اضطروا إلى حذف النون التي تكون مع الياء والتي هي ضمير المتكلم.

ومثل الشاهد السابق قول أبي بحيلة السعدي [من الرجز]

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالْمُتَحَيِّجِ الْمُنْجِدِ

قال سيبويه: ((وقد يقولون في الشعر (قطي) و (قدي) فأب الكلام فلا بد فيه من (النون) وقد اضطر الشاعر فقال: (قدي) فشيبهه بـ (حمي) لأن المعنى واحد)) ثم علق سيبويه على البيت قائلا: ((لما اضطر شيبهه بـ (حسي)، و (هي)، لأن ما بعد (هي) و (حسي) مجرور، كما أن ما بعد (قُد) مجرور، فجعلوا علامة الإصمار فيهما سواء، كما قال في (ليتي) حيث اضطر فشيبهه بالاسم نحو (الصاري) ^(٣))).

ب. حذف العائد.

أجاز سيبويه حذف الضمير المنصوب العائد من الحير على المبتدأ في الشعر فقط مع وصفه له بالصعب، ولم يجره في الكلام، قال: ((ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبيهاً على الاسم، ولا تذكر علامة إصمار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه وتسلطه

(١) الصراف ١٢-٢٢، و انظر سيبويه والضرورة الشعرية ٧٢

(٢) الكتاب ٣٨٧/١، ٢/٣٧٢، و انظر شرح الميرزا ٩٧/٢، والأعم ٣٨١/١، وجرائه لأب.

٤٤٦/٢

(٣) الكتاب ٣٨٧/١

بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يفعل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو
ضعيف في الكلام، قال أبو السجم العجلي [من الرجز]

قَدْ أَصْبَحْتَ أَمَّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا، كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ
فهذا ضعيف وهو بمدركته في غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يحل
به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال، (كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعُهُ)

وقال امرؤ القيس [من المتقارب]:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ قَتُوبٌ عَلَيَّ وَثُوبٌ أَجْرٌ

وقال النمر بن تولب، وسمعا من العرب يشبه به [من المتقارب]:

• فَيَوْمَ عَلَيْنَا، وَيَوْمَ لَنَا • وَيَوْمَ نَصَاءً، وَيَوْمَ نَعْرَ

يريدون نساء فيه ونسر فيه، ورعوا أن يعصر العرب بقول: (شَهْرٌ نَرَى،
وشَهْرٌ نَرَى، وشَهْرٌ مَرَعَى)، يريد: نَرَى فيه.

وقال [من الواقر]:

ثَلَاثُ كُلِّهِنَّ فَكَلْتُ عَمْدًا فَلَاخَزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ

فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعراف، النصب، وإنما شبهوه بقولهم: (أَيْتَ
رَأَيْتَ فَلان) حيث لم يدكروا الهاء^(١).

ومعنى كلام سيبويه في النصب السابق أنه لا يَحْصُرُ في الكلام أن تقول
(زَيْدٌ صَرَبْتُ)، فتجعل الفعل مبنيًا على الاسم، أي محصراً به عن الاسم المتقدم من
غير أن تصل بالفعل صميراً يعود على الاسم المبني عليه، ويربط الجملة الواقعة
حبراً بمبتدئها، ويشعل للفعل بغير الاسم المتقدم، ويخرجه من لفظ يصحح به، أن
يعمل في ذلك الاسم ذلك أن الفعل هنا بصورة يصلح معها أن يعمل النصب في
الاسم المتقدم عليه، وفي رفع الاسم وبناء الفعل عليه دون شاغل يشعله عنه تهيئة
العامل للعمل وقطعه عنه ومن ثم حكم على الصورة المذكورة بالقبح والضعف^(٢)

(١) فكتاب ١/٤٤٤، وانظر شرح الأعلام بحاشيته، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن القبروفي ٦٦-

٦٧، والخصائص، لابن جني ١/٢٩٢، ٣/٦١، وخزانة الأنب ١/١٧٦، والحج في الغراء السبع لأبي

خلوي ٣١٤، وانظر حول الشاهد الأول الضرورة الشعرية للدكتور عبد الوهاب الحواتي في نه تعيد -

نظماً عند قول الرجز (علي ذنبا كله لم أصنع) ٦٣

(٢) انظر - سيبويه والضرورة الشعرية ١١٢

وسكر الإمام عبد العاهر الجرجاني مراتب التقديم في (رِيدُ صَرَبْتُ) فذكر خمس مراتب

المرتبة الأولى: الأصل هي نحو ما تقدم أن يقال: (صَرَبْتُ رِيدًا) بتقديم الفعل على المفعول.

المرتبة الثانية: أن تقول (رِيدًا صَرَبْتُ) فتؤخر الفعل عن المفعول ونعمله فيه، فتجزيه مجزؤه مقدما.

المرتبة الثالثة: أن تقول: (رِيدُ صَرَبْتُه) فتعدي الفعل إلى ضمير الاسم وترفع الاسم بالابتداء.

المرتبة الرابعة أن تقول (رِيدًا صَرَبْتُ) فتصمر فعلا ينصب الاسم على شريطة التفسير، وهي أقل المراتب؛ لأنك تصمر من غير حاجة إلى الإصمار إذ فونك. (رِيدًا صَرَبْتُ) بكعبك مؤوبة الإصمار.

المرتبة الخامسة: وهي دون ما تقدم، تقول (رِيدُ صَرَبْتُ) وذلك لأنهم كانوا يصمرون الفعل ليكون (رِيد) منصوبًا، عند تعدي الفعل إلى ضميره، كقولك: (رِيدًا صَرَبْتُه) فكان أن لا يرفع (رِيد) -ها- لئلا يقتصر إلى إصمار الراجع إلى المبتدأ أولى وأجدر^(١).

ومما يفهم من كلام سيبويه أن شاهد أبي النجم: (كُلُّهُ لَمْ أَصْبَحْ) برفع كل-صحيح لليلة التي ذكره، وهي مجيء الفعل بصورة يصلح معها تسليطه على الاسم المتقدم ونصبه، وفي رفع الاسم تهينة العامل للعمل وقطعه عنه

وذكر ابن جني وجهًا آخر يجيز الصعف في رجز أبي النجم؛ وهو أن ياء الإطلاق في قوله لم أصبح قد دبت عن الصمير العائد حتى كأنه قال. لم أصبعه^(٢) والذي يبدو أن الرفع هنا لقوى لأن (كُلًّا) لا يحص حملها على الفعل؛ لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة، كقولك (صَرَبْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ) أو مبتدأة بعد كلام كقولك: (يَرَى الْقَوْمَ كُلَّهُمْ دَاهِبًا).

(١) أنظر المقتصد في شرح لإبصار، ٢٢٩/١-٢٣٠، وأنظر سيبويه والضرورة لشعرية ١١٢-١١٣

(٢) الخصائص ٢٩٢، والمحضوب ٢١١/١

فهي قلت: (صَرَبَتْ كُلُّ الْقَوْمِ وَبَيْنَهُ عَلَى الْعَمَلِ قُبْحٌ بِحُرُوجِهَا عَنِ الْأَصْلِ،
فإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن يكون قوله: (كُلُّهُ لَمْ أَصْغِ) وإن كان قد حذف منه
الهاء أقوى من قوله: (كُلُّهُ) بالنصب، وتكون الصرورة فيه حذف الهاء لا رفع (كل)
وكذلك ما يجري مجراه^(١).

أما الشاهد في بيت امرئ القيس: فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا البيت كالدي قبله، وهو
ابتداء الاسم مع حذف الصمير للعائد عليه من الحملة الواقعة حيرا وهي (أحر) من
قوله: (وثوب أحر) وثوب علي وثوب أحر، إذ التقدير: وثوب أحره، والذي سوغ
لابتداء بالكرة (ثوب)؛ مجيئه للتفصيل بعد الإجمال، لأن الأصل فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا علي
الركنين في ثوبين، وثوب علي إلح.

و الشاهد في بيت النمر بن تَوَلَّى: هَيَّوْمُ عَيْبِ البيت كالدي قبله وموضع
الشاهد قوله (ويوم نساء، ويوم نسر) حيث حذف الصمير للربط من الجملة الفعلية
الواقعة حيرا، والتقدير: ويوم نساء فيه ويوم نسر فيه، والمسوغ فيه بلائذ به بيوم مع
كونه كرة مجيئة للتتويج

و الشاهد في القول العربي: (شَهْرٌ تَرَى) (٢) إلح، كالدي قبله وموضع الشاهد
قولهم: (شَهْرٌ تَرَى)، إذ التقدير: تَرَى فيه^(٣)

و الشاهد في قول الشاعر: ثَلَاثُ كُلِّهِمْ قَتَلْتُ عَمْدًا البيت، كالشاهد فيه قبله
فرع (كل) في هذا البيت وفي بيت أبي النجم أقوى من النصب لما ذكرنا
و بالنصب عدد ميبويه أكثر وأعرف.

(١) مثل الكتاب ٤٤/١، وحرفه الألب ٣٦٧/١

(٢) التقدير الأشهر شهر ترى، فالأشهر مبتدأ أول، وشهر مبتدأ ثان، وترى خبره، ومسوغ الابتداء بشهر
للتفصيل بعد الإجمال ويحتمل أن يكون: (شهر) خبراً لمبتدأ محذوف كما ذكر ابن هشام والتقدير لشهر
الأرض المطورة: شهر ذو ترى: أي ذو تراب ندى، وشهر ترى فيه فررع، وشهر ذو مرعى
انظر مخي قليوب بعاشية القسوقي ١٥٥/٢

(٣) في كناية حذف (فيه) أولاً أحدهما: أنه حذف بجملة دفعة واحدة وهو قول ميبويه، والثاني: أنه حذف
على التدرج، فحذفت (في) أولاً فتصل الصمير بالفعل، ثم حذف هذا الصمير المتصل، وفي الثاني من
التكلف ما فيه، وهو قول الأخفش

انظر شرح التصريح ١١٢/٢.

ومثلما حذف الشعراء مصطربين - بعض الحروف رادوا كذلك
حروفاً أخرى في أشعارهم اصطربوا أيضاً ومنها:

أ. إثبات الزيادة اللاحقة لـ (مَنْ)

وبذلك قليل لم يسمع منه إلا قول الشاعر شعير بن الحارث الصنبي

[من أله امر].

أَتُوا بَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجَنُّ، قُلْتُ عَمُّوا ظَلَامًا^(١)
وكان حقه أن يقول مَنْ أَنْتُمْ، لكن الضرورة منعت

وقال سيبويه: ((وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع
بعده منته))^(٢)

وعبر ابن عصفور عن هذه اللة أنها: ((من الدور بحيث لا قياس عليها))^(٣).

ب. إشباع الحركة:

قال الفرزدق [من البسيط]:

تَنَقَّى يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنَقَّى الدَّنَائِرِ تَنَقَّادُ الصَّيْرِيفِ^(٤)

قال سيبويه: ((وربما مدوا مثل (مماجد)، و (مماير) فيقولون: (مماجيد) و
(مماير) شبهوه بما جمع على غير واحد في الكلام))^(٥).

فوجه الضرورة هنا مشابهة (الصياريف) لما جمع على غير واحد مثل (دَكَر) و
(مداكير) و (سَمَح) و (معاميح) وهذا ما تحتمله اللة في حال السعة.

ج. ومنها تضعيف ما لا يضعف:

وقد أورد سيبويه على ذلك شاهداً في كتابة وهو قول رؤبة:

صَخْمٌ يَحِبُّ الْحَلْقَ الْأَصَحَّ

(١) الكتاب ٤/٢ ولأعلم التسمي. ٤/١، وصرقار قشعر ٣٢، والمغرب ٣٠٠/١

(٢) للكتاب ٤/١

(٣) المغرب. ٣٠٠/١

(٤) الكتاب ١٠/١، ولطيف سيبويه للنعمان، ٣٤، وصرقار الشعر لابن عصفور ٣٦.

(٥) الكتاب ١٠/١، ولطيف مبحث لإشباع في كتاب القوافي للتوحي ١٣١

في لأصحح، فشئت الاسم في الوصل ضرورة
 قال سيبويه: ((ومن العرب من يُنقل الكلمة إذا وقف عليها في الوصل فإذا كان
 في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف))^(١)
 ومعنى ذلك أنهم يشبهون حال الوصل بحال الوقف فيقولون:
 (هذا أكبر) و (أعظم) و (أحمر).
 ومنها قول الشاعر:
 يَبَارِلُ وَجَاءَ أَوْ عَيْهَلُ

قال سيبويه: ((قالت العرب في الشعر في القوافي... (عَيْهَلُ) يريد:
 (العَيْهَلُ)، لأن التصغير لما كان في كلامهم في الوقف اتبعوه (الياء) في الوصل،
 و (الواو) على ذلك، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يحلله ياء ولا واو في
 الكلام، وأجروا الألف مجزاهما، لأنها شريكتهما في القوافي...))^(٢).

د. النكرة والمعرفة مع ((كان))
 إذا اجتمعت النكرة والمعرفة مع ((كان)) فتكون المعرفة اسماً لها،
 والنكرة خبراً

قال سيبويه: ((... فالمعروف هو المندوه به، ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو
 النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: (كان إنسانٌ حليماً) أو (كان رجل مطلقاً) كنت تُلبس،
 لأنه لا يستتكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدعوا بما فيه اللبس،
 ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس
 وقد يجوز في الشعر وفي صعب من الكلام، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة
 صَرَبَ، وأنه قد يعلم إذا ذكرت ريءاً، وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على صعب
 من الكلام وذلك قول جندب بن رهير: [من الواهر]

فَبَاتَكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَضْبَيْتُ كَانَ أَمَّكَ لَمْ حِمَارُ

وقال حماد بن ثابت: [من الواهر]

كَأَنَّ سَبِينَةَ مِنْ بَيْتِ رَاسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٣)

(١) لكتاب ١ / ١

(٢) لكتاب ٢٨٢ / ٢

(٣) لكتاب ٢٢ / ١ ، ٢٢٣ ، ١ / ١ - ٤٩ هـ ، ونظر المرشد إلى فهم أشعار العرب وصحتها ٧٨ / ٣

ب - الرد إلى الأصل:

وهذا هو القسم الثاني الذي رد سيبويه بعض الضرورات الشعرية إليه، وهو أقل في شئ هذه من القسم الأول، الذي تعود فيه الضرورات إلى العشابفة، ومعرض لأهم هذه الضرورات ولا استقصيها التزام بمهج البحث، فمهما:

١ صرف م لا ينصرف:

وهو حائر في كل الأسماء مطرقة فيها، لأن الأسماء أصلها الصرف، وحول التنوين عليها، وإنما تمتنع من الصرف لعل تدخلها، فإذا اضطرب الشاعر رده إلى أصلها، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها، والدليل على ذلك أن ما لا أصل له في التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه

ومما جاء موما م لا ينصرف قول الداعية: ^(١) [من الكامل]

فَلَقَاتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلِيَزَكِبَنَّ جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَائِمُ الْأَكْوَارِ

قوار (قصائد) وهي لا تنصرف

وقال أبو كبير الهذلي: [من الكامل] ^(٢)

مِمَّا حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حَيْكِ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مَهِيلٍ

قصرف (عواقد) وهي لا تنصرف.

ومنها قول النابعة: [من الطويل]

إِذَا مَا غَدُوا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ ^(٣)

(١) لكتاب ١٥٠/٢، لمقتضب ١٤٢/١، ٣٥٤/٣، المحض ٣٤٧/٢، حريز ٥٥/٥٥

(٢) لكتاب ٥٦، ١، وصرائر الشعر ٢٣، والحيوان ٩٢/٢

وجاء الشاهد الأول في ديوان النابعة ٨٩ وفيه: (فَلَقَاتِيَنَّكَ قَصَائِدُ) والشاهد في البيت صرف (قصائد) رد على أصل الاسم المصروع من الصرف وأقشده المبرر. شاعدا على صرف ما لا ينصرف ضرورة، كما أقشده يرس جي في باب (فيما يرجع من الأصول لا يرجع) حيث قال

لحدهم ما إذا احتج إليه جاز أن يرجع، والآخر ما لا يمكن مراجعته، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعده، ينظر صفحات المصادر السابقة

وما للشاهد الثاني فقد أقشده ابن عصفور شاعدا على صرف ما لا ينصرف ردا إلى الأصل من الصرف حيث نون (عواقد) ضرورة

(٣) البيت في ديوانه ٤٢، وهي في تصديده قتي مظهر

كأنبي لهم يا لمبة ماصب وئيل قاسيه بطيء الكونك

فحصر (عصائب) لما ردها إلى أصلها، حركي بالحركة التي تجب لها،
ضرورة.

وقد أجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما لا يصرف وأبوه سيويوه، وأكسثر
البصريين؛ لأنه ليس لمع صرف ما لا يصرف أصل يرد إليه الاسم

٢. تتوين الاسم المبني للنداء:

وقد ينور ما بني من الأسماء التي قد استعملت مبوبة، إذا اضطر الشاعر
إلى ذلك، فله أن يقول (يا ريد) في ضرورة الشعر، قال الأحوص^(١) [من الواقف]

مَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وينشد بالنصب (سلام الله يا مطراً عليها) فمن نصب رد الكلمة إلى أصلها، لأن
أصل النداء منصوب، ومن رفع ونور راد التتوين على نقطه كسما يعطيه فيما لا
يصرف من المرفوعة.

٣. فك الإدغام:

وهو واحد من الصرورات التي أجازها سيويوه في الأسماء والأفعال
المصعقة مثل رد، وشد ومد وظل وغير ذلك وهو من باب رد الأشياء إلى أصولها،
فمن ذلك قول قعنب بن أم صاحب بن البسيط:

مَهْلًا أَعْلَلْ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خُلُقِي إِنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنُوا^(٢)

انظر أسس البلاغة: ١٣٧/١، وخرائر الشعر لابن عصور وفيه شاهد على حصر (عصائب) للضرورة وهو
ممنوع من الصرف، وشرح التصريح: ٢٢٧/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٣٣

(١) البيت للأحوص الأنصاري، انظر ديوانه: ١٨٩، وانظر ظاهرة الضود في النحو العربي: ١٣٩، قال
سيويوه ((فيما لحقه التتوين (مطر) كما لحق ما لا يصرف، لأنه بمنزلة اسم يصرف، وليس مثل النكرة،
لأن التتوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوع لا يصرف، بلحقه التتوين اضطراراً)).
الكتف: ٣١٣/١، وانظر المقتضب: ٢١٤/٤، وقال ثعلب ((وربما قلوه ورموه إلى أصله، وقالوا أراد يا
مطراً)). مجالس ثعلب: ٤٧٤، وأورد ابن عصور البيت شاهداً على تتوين المبني للنداء، انظر خرائر
الشعر: ٢٦، ٢٥، وسمى ابن هشام هذا التتوين تتوين الضرورة، المعنى: ٤٤١، وجعله خصاً بتتوين ما لا
يصرف كـ (غيرة) في بيت امرئ القيس

(٢) الكتف: ١١/١، ١٦١/٢، وانظر الأعلام بحشوته وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٣٢، قال سيويوه ((وأعلم
أن الشعر إذا اضطررنا إلى ما يجمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروا على الأصل)) ١٦١/٢

والذي يُستعمل (صَوًّا) فَرَدَّه إِلَى أَصْلِهِ، إِذْ كَانَ أَصْلُهُ (صَيَّرَ) وَمِنْ ذَلِكَ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

وَالْأَصْلُ فِيهِ هَكَذَا، وَلَكِنْ الْمُسْتَعْمَلُ (الْأَجَلُّ) فَهَكَذَا الشَّاعِرُ الْإِدْغَامَ صَرُورَةً وَمِنْهُ
 أَبْصَحَ: [مِنْ الرُّجْرِ] تَمَكَّنُوا الْوَجَى مِنْ أَظْلَى وَأَظْلَى^(١)
 أَيِ مَنْ أَظْلَى، فَهَكَذَا الْإِدْغَامُ وَجَاءَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ وَبَصْرَ سَبْيُوِيَهْ عَلَى أَنْ هَذَا فِي
 الشَّعْرِ كَثِيرٌ

ج - مَا لَمْ يَفْصِرْهُ سَبْيُوِيَهْ:

بَعْدَ عَرَصَةٍ لِلصَّرُورَةِ فِي الْمَسْحُوتَيْنِ السَّابِقَيْنِ وَوَقُوفٍ عَلَى صَرُورَاتٍ
 يُمْكِنُ رَدُّهُنَّ إِلَى الْمِثَابَهَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَنْمَاطِ الْكَلَامِ الْمَشْتُورَةِ، أَوْ أُخَرِ يُمْكِنُ أَنْ تَرُدَّ إِلَى
 أَصُولِهَا الْأُولَى كَالْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ وَهَكَذَا الْإِدْغَامُ وَغَيْرُهَا.
 بَعِيَ لَدُنَّ أَنْ نَقَفَ عَلَى أَهَمِّ الصَّرُورَاتِ الَّتِي لَمْ يَفْصِرْهَا سَبْيُوِيَهْ أَيِ الَّتِي لَمْ يَبَيِّنْ
 وَجْهَ الصِّبَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يَجُورُ فِيهَا أَلَعَا أَوْ تِلْكَ الَّتِي فَسَّرَهَا عَلَى غَيْرِ الْمَوْجِهَيْنِ
 السَّابِقَيْنِ مِنْهَا:

١ - حَذَفَ أَلْفَ الْإِسْتِفْهَامِ

بَصْرَ سَبْيُوِيَهْ عَلَى أَنْ حَذَفَ أَلْفَ الْإِسْتِفْهَامِ مِمَّا يَجُورُ فِي الشَّعْرِ وَحَدَّه
 وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَحْيَى: [مِنْ الطَّوِيلِ]

لَعَمْرُكَ مَا أَتَرَى وَإِنْ كُنْتُ دَلِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ
 وَيَقُولُ عَمْرُ بْنُ لُبَيْ رُبْعَةً: [مِنْ الطَّوِيلِ]
 لَعَمْرُكَ مَا أَتَرَى وَإِنْ كُنْتُ دَلِيًّا يَسْبَعُ رَمِيْنُ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ

أَيِ: أَشُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ وَ(أَسْبَعُ رَمِيْنُ الْجَمْرِ) وَلَدِي سَوْعٌ هَذِهِ الصَّرُورَةُ وَجَعَلَهَا
 مَعْنُوِيَةً وَجُودَ (لَمْ) فِي الْكَلَامِ، لِأَنَّهَا مُسَاوِيَةٌ لِلْأَلْفِ وَوُجُودُهَا يَقْتَضِي وَجُودَ الْأَلْفِ^(٢).
 وَالَّذِي يَذَلُّ عَلَى أَنْ الْإِسْتِفْهَامَ هُوَ الْمُرَادُ فِي الْبَيْتَيْنِ تَدْوِقُ (التَّعْيِيمَ) الَّذِي يَعْرِفُ
 بِالسَّمَاعِ، وَتَدْوِقُ الشَّعْرَ وَطَرِيقَةَ الْإِنْشَادِ.

(١) الْكِتَابُ ١٦١/٢، وَشَرَحَ الْأَعْمَ بِحَاشِيَتِهِ حَيْثُ قَالَ: ((الشَّاهِدُ فِيهِ يَظْهَرُ التَّنْصِيفُ فِي الْأُظْلَى صَرُورَةً وَلَوْلَا
 (الْأُظْلَى) لَوَظَرَ الْمُقْتَصِبُ ٢٥٢/١

(٢) الْكِتَابُ ١٣٤/١، وَلَظَرَ شَرَحَ الْأَعْمَ بِحَاشِيَتِهِ، وَالْمُقْتَصِبُ ٢٨/٣، وَمَا يَجُورُ لِلشَّاعِرِ فِي الصَّرُورَةِ: ١٣٢

فطريقة إلقاء البيت وكيفية النطق به هي التي تنبئ وجه القول فيه إن كان
استقهما أو حيرا

٢ - حذف (مَا) من (إِمَّا):

ومن الضرورات التي نتجت عن الحذف، والتي نكرها سيبويه في كتابه،
حذف (مَا) من (إِمَّا) وأنشد على ذلك شاهدين الأول قول نريد بسن الصعفة: [من
الواقر]

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسَكَ فَأَكْذَبْنَهَا فَبِنَ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْرٍ^(١)

والثاني قول النمر بن تَوَلَّب: [من المتقارب]

سَقَتْهُ الرِّوَايَةُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْنَمَا^(٢)

ذهب للنحاة إلى أن (إِمَّا) مركبة من (إِنْ) وربت عليها (مَا)^(٣) ويشبه هذا حذف
(مَا) من (كَمَا) ضرورة في الشعر.

قال سيبويه: ((ومألفته عن قوله (كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه) و(وهذا
حق كما أنك هاهنا) فرغم أن العاملة في (أَنْ) الكاف و(مَا) نحو (إِنْ) لا تحذف
منها كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كَأَنَّ . . وإن جاءت (مَا) مسقطه من (الكاف)
في الشعر جاز كما في قول النابغة الجعدي [من الطويل]

قُرُومٌ تَسَامِي عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ كَأَنَّ يُؤْخَذُ الْمَرْءَ الْكَرِيمُ فَيَقْتَلَا

ـ(مَا) لا تحذف هاهنا كما لا تحذف في (إِمَّا) في قولك: (فإن جرعا وإن
بجمال صبر) ولكنه جار في الشعر^(٤)

ودهب المري إلى أن (أَنْ) هي الناصة للفعل المصارع^(٥)، حيث قال ابن الأثير لا
أنشده إلا (كأن يؤخذ المرء الكريم) فأنصب (يؤخذ) لأن (أَنْ) التي تنصب لأفعال
نحلت عليها كاف التثنية^(٦).

(١) الكتاب ١/١٣٤، ونظر شرح الأعمى بحاشيته، والمقتضب ٢٨/٣، وميجور للشاعر في الضرورة ١٣٢
(٢) الكتاب ١/١٣٥، وشرح الأعمى بحاشيته، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٨، ونظر سيبويه والضرورة
للشعرية ٨٥

(٣) نظر مثلا شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٨

(٤) الكتاب ١/٤٧٠-٤٧١.

(٥) الكتاب ١/٤٧٠، ونظر: شرح الأعمى على شواهد في نفس الصعفة

(٦) الكتاب: ط. هارون حشوة ١٤١/٣.

وقال سيبويه عن بيت النمر بن تولى: ((ولا يحور طرح (ما) من (إما) إلا في الشعر))^(١)

ثم ذكر البيت وأشار إلى أن الشاعر يريد (وإما من خريف).
فسيبويه أورد هذا البيت شاهداً على حذف (ما) من (إما)، فيكون التقدير على مذهبه ومذهب الأعلم (صقته الرواعد إما من صيف وإما من خريف).
ويترتب على تقدير سيبويه ضرورتان:

أحدهما حذف (إما) في أول البيت لدلالة إما الثانية عليها، ولم يبه سيبويه على هذه الضرورة ولم يشر إليها في كتابه.
والثانية حذف (ما) من (إما) الثانية.
وبهذا يتضح أن علة هذه الضرورة؛ الرد إلى الأصل.

٣ العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:
قال سيبويه: ((يوم يقيح أن يشركه المطهر علامة المعصم للمجرور، وذلك قولك: (مررت بك ويريد))
وقد يحور في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمعصم على المرفوع والمجرور (إد. اصطر الشاعر))^(٢)
ثم أنشد على هذا قول الشاعر: [من البسط]

فاليوم قَرَبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتُمُنَا فَلَا ذَهَبَ فَمَا بِكَ وَالْآيَامِ مِنْ عَجَبٍ^(٣)

والذي يبدو أنه حمله على الضمير المنصوب، الذي يحور في الكلام العربي توسعاً.

لكن سيبويه وسعه بالقبح، لأنه لا يحور عده العطف على الضمير المخفوض دون إعادة للخافض.

والحق أن في هذه المسألة حلقاً بين النحاة.

(١) الكتاب ١/١٣٥ب

(٢) الكتاب ١/١٣٩ب، ٢/٣٨١هـ

(٣) الكتاب ١/٣٩١-٣٩٢، وينظر: شرح الأعلم للشنتمري بحاشيته، ونظر خرافة الألب. ٢/٢٢٨

والكوفيين يجورون العطف على الصمير المحفوص من غير إعادة الحافص،
بحو . (مررت بك ورید).

ودهب البصريون إلى أنه لا يجور^(١).

وحلاصة قول سيبويه في هذه المسألة؛ أن عطف الاسم الطاهر على الصمير
المجورور بالحرف نحو: (مررت بك ورید)، أو بالاسم نحو: (هذا أبوك وعمرو)
دون إعادة الحافص فيصح

ثم ذكر بعد ذلك أنه يجوز في الشعر للعطف على الصمير المجورور دون إعادة
الحافص للصورة الشعرية

ودهب للكوفيين، ويونس، والأحمش، وقطرب، والمثلوب، وابن مالك، إلى
جواز هذا العطف في سعة الكلام دون إعادة الحافص بحجج بقوله تعالى
(واتقوا الله الذي تسمعون به والأرحام)^(٢) بحفص الأرحام.

قال الرصبي: (وأجاز الكوفيين ترك إعادة في حل السعة)^(٣).

ولا بد من التنبيه على أن سيبويه حينما وصف القاعدة بالقبح في قوله.

(ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المصمر المجورور، وذلك قولك: (مررت
بك ورید)^(٤)، فهو لا يعني أنه خطأ القراءة أو وصفها بالقبح لأنه لم ينص عليها،
وإنما نص على أن (القراءة لا تحالف لأنها سعة)^(٥)

سيبويه لم يرد قراءة ولم يحطئ قارئاً، وإنما كان يحاول تخريجها على إحدى
لغات العرب، لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب صحيحة صحيحة وإلى كل من
يتكلم بها، ولا يرى المتكلم بها محطناً.

مثال ذلك قوله: ((إذا تكلم عربي في الإمالة في المصوب بعير ما تكلم به عربي
أحر فلا تطس أنه محطئ))^(٦)، فكيف يحطئ القراء وهم أئمة المسلمين وأعلامهم^(٧)

(١) أنظر تفصيل الخلاف في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٤٦٣/٢ م/٦٥

(٢) سورة النساء ١ بوبها قرأ حمزة، وإبراهيم النحوي وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش
أنظر: شعاع فضلاء البشر ١٨٥، والحجة في لقراءات السبع، لابن حلوويه ٩١، وبحر فقه الكوفيين ١ ٣

(٣) شرح الرصبي على الكافية ٣٢٠/١

(٤) الكتاب ٣٩١/١ ب، ٢٨١/٢ هـ وأنظر نحو لقراء الكوفيين ٣

(٥) الكتاب ٧٤/١ ب، ١٤٨/١ هـ وأنظر درسات في كتب سيبويه ٣٦

(٦) الكتاب ٢٦٣/٢ ب، وأنظر درسات في كتب سيبويه ٣٦

(٧) درسات في كتب سيبويه: ٣٦، وسيبويه حياته وكتابه ١٥١، والشاهد أصول النحو ١٣٩

وحلاصة موقف سيبويه من القراءات أجمته لنا الأستاذة الدكتورة حبيبة
الحديثي في كتابها- (دراسات في كتاب سيبويه) إذ تقول
(موقف سيبويه من القراءات موقف معتدل وقد استشهد بها واستخلص منها
القواعد وقاس عليها كلام العرب، ونظر إليها بطريقة إلى الآيات الواردة في
المصحف العثماني).

فهو لم يحطى قراءة ولم يلحس قارئاً، ولم يرجح قارئاً من القراء على غيره، بل
كان يؤيد القراءة أو يوولها أو يرجحها من غير أن يعتمد شسخصية القسارى في
ذلك^(١)، ومواء لديه، أورد اسمه في القراءة أم لم يرد، أكان من القراء السبعة أو
العشرة أم لم يكن، توأثرت قراءته أم كانت من الأحاد أم من القناد، فهو لا يشير إلى
نوع القراءة ولا إلى منزلة القارئ أو مذهبه، بصرياً كان أم كوفياً أم مدنياً أم مكياً،
لأن اهتمامه كان موجهاً إلى ما يرد في القراءة من اللغات وتعبيرات وإلى صحتها أو
محالتها للمشهور، وافقت كلام العرب أو خالفته^(٢).

من هنا يرى أن سيبويه أحد بالقراءات جميعها متواترها ومشهورها أما
القراءات الصعبة فقد احتج بم ورود منها، لكنه لم يقس عليها، إنما اعتبرها مما
صعب في اللغات أو قل.

وإذا عدنا إلى الخلاف الحاصل في قراء حمزة، ونظرنا إليها وما ورد من مثل
هذا العطف في الكلام العربي، فإننا نرى أن مذهب الكوفيين في هذا أقوى، ونفسك
لكثرة ورود هذا العطف في سعة الكلام والاحتياز دور إعادة الجار، وعدم قصره
على الضرورة، فلا حاجة إلى إنكار قراءة سبعة قراء بها حمزة بن حبيب الزيات
(١٥٦هـ) وهو من كبار القراء

(١) يبدو من هذا الكلام رد رده الدكتور حبيبة الحديثي على الدكتور عبد الفتاح شبلي القدي يرى أن
سيبويه كان متعصباً للبصريين ولقرائهم، وظل لقوله هذا، أن سيبويه كان لا يهتم إلا على كلام بصري
من قراء على بصري، أنظر دراسات في كتاب سيبويه. ٣٨

(٢) دراسات في كتاب سيبويه. ٤٧-٤٨

٤. التذكير والتأنيث:

أجار سيبويه حذف التاء من الفعل في الشعر وحده إذا جاء الاسم قبله،
وكأن من المؤنثات غير الحقيقية؛ قال: ((وقد يجور في الشعر موعظة جامعا،^(١)

لكتفى بذكر الموعظة عن التاء، وقال الشاعر (وهو الأعشى) [من المتقارب]

فَأَمَّا تَرَى لِمَتِي بَدَلْتُ فَبَيْنَ الْحَوَالِثِ أَوْدَى بِهَا

وقال الآخر (وهو عامر بن جُوَيْن الطائي) من [المتقارب]

فَلَا مُرْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقال الآخر: (وهو طفيل العموي) [من البسيط]

إِنَّ هِيَ أَخْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبَةٌ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِيِّ مَكْحُولٌ

وهذا وأمثاله مما يمكن حمله على المعنى، فالحوادث هي الحدوث فذلك لم يؤنث
(أودى)، والأرض مكان، والمكان مذكر، و(العين) بمعنى الطسرب، فذلك حصار
تذكيرها والحمل على المعنى واسع في اللغة العربية.

٥. التقديم والتأخير:

قال سيبويه: ((ويحتملون فتح الكلام حتى يصعوه في غير موضعه

لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة: [من الطويل]

صَنَنْتِ فَأَطَوَلْتَ الصُّدُودَ، وَقَلَّمَا وَصَلَّ عَلَى طَوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام قل ما يدوم وصال^(٢)).

سيبويه يرى أن ذلك مما تبيحه الضرورة، أو اللغة في الضرورة^(٣) لأن التقديم
والتأخير في اللغة كثير.

ويرى الدكتور عبد الوهاب العدواني أن الضرورة محتاجة إلى النظر للعروصي
قبل النظر اللغوي والنحوي، كيما يتحدد وضعها بين مستويات الأداء اللغوي، ومن

(١) إكتف ٢٣٩/١، وعن قبيل الأول، أنظر: شرح المعسر لابن بعض ٩٥/٤، وخزانة الأئمة ٥٧٨/٤،

وعن البيت التثني أنظر المعنى ٦٥٦، وعن البيت الثالث راجع الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٧٥، وعن
الثلاثة أفراد أنظر: كتاب الشاهد وأصول النحو في كتب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي ٣٠٨-٣٠٧

(٢) إكتف ١٢/١، ٤٥٩، وينظر شواهد الشعر في كتب سيبويه ٤٨٢

(٣) من أراد الزيادة والتفصيل فلينظر مباحث الضرورة في كتب سيبويه ٣١٤/١، ٣٢٣، ٣٤٤، ٣٤٦،

٣٤٧، ٤٨٠، وج ٥٥/٢، ٥٩، ١١٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٦١، ١٦٩، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٣١، ٣٥٩، ٣٦٩، ٣٧٤،

١٦٦، ١٧٠، ٢٦٩، ١٢٣، ٢٠٦، ٢٠٧، وغيرها كثير^(٤)

ثم تبدأ مهمة النحاة واللغويين في الحكم المعيري عليها تحسنة ونصويها وتقوية
وتصعيف وما إلى ذلك من وجوه الأحكام المعروفة^(١)

فيعد أن ذكر بيت عمر بن أبي ربيعة، أشار إلى أن الشاعر قدم وأحر في البيت
لإقامة الورد، فصلا بين قلم، والفعل بالجار والمجرور، معللا بأنه لو لم يجر
على هذه التقديم والتأخير لخرج الورد من بوقاع الطويل إلى يقدح يوشك أن يكون
من المتقارب على النحو الآتي

يــــنوم، وـــــــالتر، على طو/ لص صــــدودي

فــــول/ فــــولــــر/ فــــولــــر، فــــولــــر

فالوحدة الإيقاعية لأخيرة ليست من المتقارب

ومن هنا يتبين أن البيت كما ورد مظنة ضرورة تركيبية وعروضية^(٢)

وبعد التتبع والاستقراء نستطيع أن نوجز القول في مفهوم الضرورة الشعرية
عدد مبدئية والتي يمكن تلخيصها في أمرين أساسيين:

الأول: أن الضرورة لا تعني مطلقا الإصطرار الذي لا يجد عنه الشاعر
مخلص، وإنما هي من القنن التعبيرية ومط حاص، يباح للشاعر ولا يباح
تعبيره، فحتى لو تمكن الشاعر من أن لا يرتكب مثل هذه الضرورة في شعره فهو
حر في تصرفه وتعبيره، إن شاء جاء بها وإن شاء تركها.

والأمر الثاني: هو أن الضرورة ليست بدعة ابتداعها الشاعر من تلقاء نفسه،
دون صابط أو رابط، بل لا بد من وثيقة تربط بين الضرورة، وبين ما يحور في
الكلام المنشور

والشاعر لا يحالف بذلك سن العربية ومنهجها بقدر ما يتصرف باللغة وهو الذي
ملك رمامها وأحد بحطامها فلم يعد يأبه إلى من يعترض عليه من النحاة وغيرهم
الذين كانوا ينتقمون هفوات الشعراء وولاتهم ولما يبعدين من رد القرندق على
عبد الله بن أبي إسحاق حين سأله عن قوله:

وَعَصَّ زَمَانٌ يَا بَنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ النَّاسِ إِلَّا مُمَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

(١) أنظر الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية ٦٨

(٢) أنظر ٠ الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية ٧٠

فقال للفرزدق علام رفعت (مجلد)؟

فقال له الفرزدق. على ما يسوعك ويسوعك، عليك أن تقول -معشر الشعراء-
وعليكم أن تتأولوا.

ومثل هذا عدد شعراء العربية كثير، كثرة شعرائها ورجارها

ولذا فإني أرى أن مذهب سيبويه في الضرورة الشعرية فيه كثير من

التيسير والتوسيع على الشعراء الذين جاؤوا بعد عصر الاحتجاج والاستشهاد

فلشاعر الحق في أن يتوسع في استخدام الضرورة، ما دعت الحاجة إلى

ذلك، وما صاقت به قريحته، وجادت بالتعدير موهبته الشعرية على أن لا يخرج عن

مس العرب في كلامها فما جاز لشعراء العرب العحول في الضرورة يجوز لعيرهم

من الشعراء الذين جاؤوا على أثرهم شريطة أن يكونوا على بصير باللغة وحدودها،

وما الضرورات الافتراضية في كتاب سيبويه، والتي افترضها هذا العبقري القدامى

غير أن يسمع لها شهادا من كلام العرب، إلا توسعة للشعراء، حيث يمكن أن يحمل

عليها ما يسوغه منطق اللغة والقياس على ما سمع من كلامهم.

والحق أن طريقة سيبويه هذه هي المذهب السليم الذي يدل على فهم الرجل

الدقيق والصحيح لطبيعة اللغة وحاجتها دائما إلى التجديد الذي يلبيها ثوب قشيب من

الألفاظ المنتكرة المعبرة التي تناسب العصر، وتخلق في لغتنا المعطاء التجدد

والخلود السرمدي.

ثالثا. ما حمل من التوسع على الضرورة:

الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لعيرهم من

إطلاق المعنى وتقيدته، ومن نصريف اللفظ وتحقيقه ومد المقصور وقصر الممدود،

والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته، واستحراح ما كلت الألسن عن وصفه

وبعته، والأدهن عن فهمه وإيصاحه

ونراهم كذلك يقيمون ويؤخرون، يومنون ويثيرون، يخلعون ويغسسون

ويستعيرون^(١).

(١) انظر: مساجد البلاغ وسراج الأنبياء ١٤٣-١٤٤، الصافي ٢٢٥، دراسات في كتاب سيبويه ٩٥

فالشاعر حين نوحه الحليل أميرا للكلام يصرفه أنى شاء، فيه في بروعه الفسي
إلى صدعة شعرة راقية غير موكور إلى ذاكرته اللعوية فص؛ يسقي منها العاطف
وتركبه وأشكال تعبيره، وإنما يتجاده طرفان اللغة والإبداع.

فالشاعر إذا خلق في حياله الحصب وبشط في تفكيره وتعبيره نشاطا حصا به،
فهو لا محالة منته إلى مواقف لعوية، تتداخل فيها مظاهر الاحتيار والاصطرار
نداحلا بصعب التفريق بينها.

وبو تهيأ للضرورة من يقوم بدراسة شواهد القديمة دراسة عروضية لعوية
مفردة بما تهيأ لمعاهد المعجمي أن يسيطر على الأدهان ميطرة كاملة أو تكاد.
فدراسة جادة لشواهد سيبويه التي حمل كثير منها على الضرورة تلك الشواهد
التي تناثرت في كتب الصرائر، يجد الباحث أن شعراءها لسم يكوسو مصطري
بالورن والقافية اصطرار قسريا، بل كانوا ميالين إلى الإقادة من سعة العربية
ومرونتها وقدرتها على التوليد والتجديد وعلى الحلق والإبداع.

من ذلك ما أئشده سيبويه لأوس بن حجر: [من الطويل]

تَوَاهَقَ رَجُلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسَهُ نَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيبَةِ رَأْفُ

بعد عرا القرار القيرواني إلى سيبويه أنه علق على هذا البيت بقوله:

((قال: رجلاها يداها، فجعل كل واحد يفعل بصاحبه))^(١)، ثم قال:

((وقد رعم قوم أن هذا لا يجوز، وقالوا: هو فساد الإعراب، وقلب ما عليه

الأصول وقالوا للرواية: *تواهى رجلاها يديها*

ولا ضرورة هاهنا تصح من هذا الإعراب^(٢)، لأن بمقدور الشاعر أن يتحول من

ألف الاثنين إلى يائنها، إذ لا فرق بينهما في إقامة الورن.

وكان مما ذكره ونهوا عنه الضرورة قول قيس بن حجر [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَلْمِي بِمَ لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٣)

(١) للكتاب ١٤٥/١ ب ٢٨٦هـ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٦-١٨٧

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٦-١٨٧، وأنظر الخصائص ٤٢٥/٢

(٣) للكتاب ١٦٠/٢ ب ٣١٦هـ، وأنظر من صناعة الإعراب ١/٧٨، فهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب

الغناخ ٨٣، والمصنف ٨١/٢، خزائن الألب ٣٦١/٨، ٥٢٤/٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٨.

حكى النعدي عن ابن جلف قوله: ((هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات وليس يجب أن يكون منها، لأنه لو أنشأ بحذف الياء لم يكسر، وإنشأ موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدا في إثباته ولا يعتد على حذفه ثلثا يكسر الشعر، وهذا يسمى في عروض الوافر: (المنقوص)^(١) وهو الذي يجتمع فيه على تفعيله (مفاعلتن) عصب وكف بالمصطلح العروضي، فتسكن لامها وتحذف نونها، فتكون بالعصب (مفاعلتن) ثم يدخل عليها (الكف) الذي هو حذف السابع السكون من التفعيلة فتصير (مفاعلت) وتنقل إلى (مفاعيل)

وبهذا يتضح أن الشاعر لم يكن مضطرا إلى تشبيه الياء في الجرم بالحرف الصحيح^(٢)، الذي يسكن ولا يحذف، وكان بإمكان الشاعر الوفاء بمعيارية القياس النحوي، لأن الوزن لم يلح عليه ولم يضطره إلى ارتكاب ما هو غير مقبس، على أن سيبويه قد صرح بأنه مضطر إلى ذلك^(٣)

وبناء على هذا التباين لدى العلماء في فهم وتحديد مفهوم الضرورة ومعها صعوبة الفصل بين الاضطراب والاختيار ومن ثم نصريح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه، على أن الشعراء كانوا مضطرين إلى ما يمكن حمله على التوسع في اللغة والتصرف في التعبير عند غيره، كل هذه الأمور تجعل شك في أن مفهوم الضرورة لم يكن واضحا كل الوضوح لدى سيبويه.

فنصريح سيبويه بأن الشاعر كان مضطرا إلى ذلك يلفت نظرا - كما قال الدكتور عبد الوهاب الحدوثي - إلى أن فكرة (الاضطرار) لم تكن قد استقرت في ذهنه على وجه يتم التفريق به بين نوعين من مظاهر الخروج عن القياس حسب الضرورة، وخروج السعة^(٤).

ومن شواهد سيبويه الأخر التي تتأرجح بين الضرورة والتوسع بيت أبي حية للمبري [من الوافر]

(١) النقص. هو سقوط السابع من الجرم بعد تسكين خامسه. ويقع هذا التعبير في (مفاعلتن) فتصبح بعد النقص (مفاعيل) ويكون ذلك في بحر الوافر، وهي ذلك اجتماع (الكف والعصب) فهو من أركان العروض. والمنعوص هو الجرم الذي يقع فيه النقص وهو أن تحذف نونه فيبقى (مفاعيل)، ويسمى المنقوص بذلك لقول النحويين: لأن السابع والخاص هما في آخره وهو (مفاعيل) فنظر معجم مصطلحات العروض والقوافي ٢٤٧-٢٤٨، الإكناح ٢٥، القوافي في العروض والقوافي ٧٦-٧٧

(٢) أنظر من صناعة الإعراب ٧٨/١، خرافة الألب ٣٦٢/٨

(٣) أنظر الكتاب ٦٠/٢، ٣١٦/٣، خرافة الألب ٣٦١/٨

(٤) أنظر ضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ٥٤

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ^(١)

٥٥٥ أوردته مسيويه على ضرورة الفصل بين الاعتصافيين بالطرف

ذهب سنيويه وجمهور البصريين إلى عدم جواز الفصل بين المصاف والمصاف إليه في حال السعة عطلقاً، أي سواء أكان للفصل طرف أو جناز ومجرور، وغيره.

وأجار التحليل وسيبويه الفصل بين المتصايعين في الشعر ، بالطرف والجار
والمجور ، ذلك لأن الشعر لغة الصرورات ، والطرف والجار والمجور يتوسع
فيهما ما لا يتوسع في غيرهما^(٢).

أما علة منعهم الفصل بين المتصديعين في السعة ولأن المصاف يعمل الجرح في المصاف إليه، وقبح أن يفصل بين الحار والمجروح، لأن المجروح يدخل في الحار، فصرا كأنهم كلمة واحدة^(٣).

فالشاهد في البيت الفصل بين المصاف والمصاف إليه، لأن الشاعر يريد: ((يكف
يهودي يوم)) فقدم للطرف (يوماً) وحصل به بين المصاف والمصاف إليه، وإنما
جر الفصل بالطرف وحرف الجر ((لأن الطرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا
يتسع في غيرهما))^(١٤)

والكوفيين يجوزون الفصل بين المصاف والمصاف إليه بعير الطرفين وحرم
الجر لصورة الشعر وحجتهم أن العرب ستعملته كثيرا في أشعارها^(٥).
وابن عصفور عد الفصل بين المصاف والمصاف إليه بالطرف والمجرور من
الصرائر الحسنة^(٦).

و القرار الفقير وانى عده من التوسم^(٧).

(١) الكتاب ١/١، ص ١٢٩؛ ص ١٢٩، ص ١٢٩، وما يجوز للفاعل في الضرورة ١١٦، ص ١١٦
والضرورة الشعرية ٢٥٢، ما يحتل الشعر من الضرورة ٢١٨، الخصال ٥/٢

(٢) أنصر الكتاب ١٩/١، ٤٥٧ ٣٤٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٩٣ ٩١، ٩

(٣) انظر الكتاب ٢٩٥/١، ١٦٤/٢ هـ.

(٤) الإنصاف في معاملة الحلاب ٤٣٥/٢، م/١٦٠، لفظه خذلة الإذع ٤١٩، ٤

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢، م. ٦٠، خرافة لأدب ٤١٨/٤

(٦) انظر صرررر فشر ١٩٤٠، ر انظر للضرورار لشعرية ٨٨

(٧) الظرف - يجوز للتباع في العدد ١١٧

ومن الشواهد الأخر التي جاءت في كتاب سيبويه وقد جعلها على الضرورة قول
عامر بن جوين الطائي [من المتقارب]:

فَلَا مَزْنَةٌ وَنَقَّتْ وَنَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ يُقَالُهَا^(١)

والشاهد في البيت حذف التاء من (أَبْقَلَتْ) لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال:
ولا مكان أنقل يقالها

والبحاة حوروا، هذه الظاهرة في الضرورة، خلافا للقياس والقياس عندهم
(أَبْقَلَتْ).

وذهب بعضهم إلى أن هذا ليس بضرورة لتعكبه من أن يقول:

* وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَتْ أُنْقَالُهَا *

بقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وإسقاطها، وهذا رأي ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) —
والأعلم^(٢).

ويرى القرار القيرواني أن حذف هاء التأنيث في الموضع الذي يكون ثباتها فيه،
الوجه، إما للرد على معنى يوجب التذكير وإما لصرب من التأويل^(٣)
ومن الشواهد الأخر ما ذكره شاعرا على ترحيم الاسم في غير الداء، وهو قول
أمرئ القيس [من الطويل]:

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْتُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ^(٤)

والشاهد في البيت ترحيم (مالك) للضرورة إذ الأصل طريف بن مالك، وقد جاء
ترحيمة على اللفظة النمام، فحذف الشاعر آخر الاسم وهو (الكاف) وجعله بمنزلة اسم
ثم ي حذف منه شيء، فذلك جره بالإصافة.

(١) الكتاب ١/ ٢٤، ٤٦/٢، ونظر خرافة الألب ١/ ٤٩، ٥١، وما يجوز للشاعر في الضرورة
٥٥ ٢٥٤

(٢) نظر أبو الحسن بن كيسان وأبو في النحو واللغة ١٦٣، ١٦٢، خرافة الألب ١/ ٤٦.

(٣) ما يجوز للشاعر في ضرورة ٢٥٤

(٤) الكتاب ١/ ٣٣٦، ٢٥٤/٢، الموشح ١٥٥، مزارع الشعر ١٣٦، مزارع ٥٩، سيبويه والمسرورة
الشعرية ٩٩

وقد نص ابن عصفور على أن ترحيم الاسم في غير النداء جائز بانقاسق من
التحويين على لغة من لا يوي رد المحذوف بل يجعل ما بقي من الاسم كاسم غير
مرحم^(١).

و أما على لغة من ينتظر ، فأجازه سيويوه ومعه المبرد^(٢)

ودليل سيويوه ومن وافقه القياس و السماع

أما القياس فعلى النداء ؛ لأن الشاعر إذا اضطر إلى الترحيم وإنما ينقله من باب
النداء على حسب ما كان عليه ، وهو في النداء متصرف على الوجهين ، أي على
معني الترحيم فيجزي به في غير النداء على ذلك^(٣).

أما السماع فمعه قول جرير [من لوائه]:

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَامِعَةٌ أَمَامَ^(٤)

فهذا البيت واحد من جملة أبيات أنشدها سيويوه ليقوي بها سماعه ، على
ترحيم غير المادى على لغة من ينتظر جرير أراد أماسة ، فرحم وهو غير ممدى
صرورة على لغة من ينتظر

والذي يبدو في بيت أمريء القيس أن الراوي قد أخطأ في روايته لمثـ

هد البيت

والعروضيون يذكرون أن الشاعر أراد (ابن مالك) فحذف الكاف صرورة.

ولكن الذي أرححه هو أن الشاعر أنشده: (طريف بر مسالك) نعمسكن
الكاف ، ولكن من أين لنا بمن كان حاصراً حينما أنشد الشاعر هذا البيت حتى نتحقق
من صحة دعوانا^(٥) ؟

وبهذا التوجيه نتخلص من ضرورة قتيحة ، أصـ العروضيون ومن ألف^٥ في
الصرائر على ترددها في كتبهم ، مماثرين على هدي إمامهم الأول سيويوه ، متعبدين
بكتابه للفريد قرآن المحو

(١) انظر صراف الشعر ١٣٦

(٢) الصراف ٥٩

(٣) انظر الكتاب بعشيه الأعم ٣٣٦/ب

(٤) الكتاب ٣٤٣/ب ، ٢/ ٢٧٧ هـ ، صرائر الشعر ٣٨

(٥) أشهر كتب الصراف كتاب ما يحسن الشعر من الصرورة ، للمبرقي ، وما يجوز للشاعر في الصرورة ،

للقرائ القيرواني ، و صرائر الشعر ، لابن عصفور ، وكتاب الصراف للأوسمي ومن مؤلفات المعاصرين

الصرورة الشعرية للدكتور عبدالله هب العلواني ، وكتاب في الصرورة الشعرية د خليل بيبي الحسون =

و على التوجيه الذي ذكرنا، فإننا نضمن سلامة البيت عروصاً إذ إن تقطيعه
يكون على الشكل الآتي:

طريف	ن ملك لي
ب --	ب ---
فعولن	مفاعيلن

ولعل من أوضح الشواهد التي لورده سيبويه، وحملها على التوسع، وحملها
غيره على الصرورة قول مراحم الحفيلي [من الطويل]:
عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا نَصِلُ وَعَنْ قَبْضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلٍ^(١)
والشاهد فيه تحول (من) على (على) وبهذا يتعين أن يكون (على) اسماً، لدخول
(من) عليها، وهي لا تدخل إلا على الاسم.

وقد صرح سيبويه بالتوسع فيها حقيقة ومجازاً، ثم قال: ((فقد يتسع هذا في الكلام
ويحيى كالمثل وهو اسم، ولا يكون إلا طرفاً، ويدللك على أنه اسم؛ قول بعض
العرب: (نَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ) وقال الشاعر: (عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ البيت))^(٢).

وينصح من كلام سيبويه أن اسمية (على) إذا تحولت عليها (من) غدير محتصر
بالصرورة، وإنما هو محمول على التوسع والمجاز.

حالاً لابن عصفور الذي لورد طائفة من الأبيات، ومنها هذا البيت راعماً أن
محيى (على) فيها اسماً؛ صرورة^(٣).

ولم يقل أحد أن استعمال (على) اسماً صرورة غير أن عصفور على ما نعلم

ومن هنا نخلص إلى القول: أن الصرورة الشعرية عند سيبويه لا تصح إلا إذا
قامت بيها وبين ما يجوز في اللغة صلات وثيقة العرى، وتلك الإجراءات التي
أجازها سيبويه للشعراء في حال للصرورة فقاسها على ما جاء عنده من كلام
العرب، وعلى غير ما من الصرورات كل تلك توصل إليه بعقلية بيرة وحسن مزهف
عميق، وبصر باللغة مكين، مع حدة في الدهن وتوقد في الذكاء.

= أم أهم البحوث التي تناولت للصرورة الشعرية، فهو بحث: حنيفة الحديثي ضمن ثلاثة أبحاث

منشورة في كتابها (دراسات في كتاب سيبويه)

(١) الكتاب ٢/٣١٠، ٢٣١/٤ هـ ٣٥٢/٤ م، والألفية ٢٠٢، والمقرب ١/١٩٦، وصدرت الشعر ٣٠٥،

وحرارة لأب ١٤٧/١٠

(٢) انظر الكتاب ٢/٣١٠، ٢٣١/٤ هـ ٣٥٢/٤ م، وحرارة لأب ٤٧/١٠

(٣) انظر صدرت الشعر ٣٠٥، وحرارة لأب ١٤٧/١٠

وبدأ بطل الشعر على مر العصور، وربما في جميع اللغات من أقوى الأسباب التي تؤدي إلى انحرافات لغوية ، فشعرنا العربي محكوم بنظام صارم من السور والفاقية الذي ظل ولم ير إل حبيسهما، لا يخرج عليهما، إلا إصطراراً، أو شـدوداً، أو توسعاً

وقد ذكرنا أن العرب قد تحتاج إلى سعة الالفاظ في أورا أشعارها وسعة نصروا أقوالها

ولم كان التوسع في أساليب الكلام والخطم ظاهرة اسلوبية، وصرياً من صروب الانحراف اللغوي الذي يعمد إليه العربي تفسحاً وأنساً ، واختياراً

لذا فإنه من أرقى الأساليب العربية التي تناعت الأدهان النائمة؛ فنوقظها فالعربي بطبعه يسأم الكلام إذا جاء على وتيرة واحدة ، ويمتدح المحالفة في الإعراب ويهش لها ؛ لأن للكلام عدد الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام وصروب من البيان وعدد الاتحاد في الإعراب يكون واحداً أو جملة واحدة

فالتوسع — بدأ — هو ريق رفيع ، تَسْتَحْتُ به عقول الأنكياء ، ونسبتتار به الباب الألباء ، وعلى مثل هذا الأسلوب جرى الكلام العربي الفصيح حتى وصل إلى أعلى درجات الفصاحة والبلاغة والبيان.

الختمة والنتائج

لم يصع القدماء حدًا دقيقًا صائبًا لمصطلح (التوسع) على الرغم من وجوده ماثلاً في آثارهم، على أنهم أشاروا إلى أنه أوسع من أن يحاط به، وقد عرّوا ذلك إلى امرين:

أحدهما: عدم استقرار هذا المصطلح عندهم من جهة.

والثاني: لقلة من عقد له باباً من الناحية من جهة أخرى.

فقد تردّد المصطلح في مواضع متعددة من كتب سيبويه؛ ولكنه لم يكن واضح المعالم والحدود، ولقّص عد الفراء، وأبي عبيدة، وأبو حنيفة في درساتهم القرآنية.

ولعل المصطلح كان أول ما نال استقلاله على يد: ابن الجرار النحوي (ت ٣٢٥هـ) الذي أفرد به كتاب (التوسع) الذي جمع فيه مؤلفه من توسّعات العرب ومجاراتهم ما كان نادر للمثال في بلده.

وبعد هؤلاء جاء ابن جني الذي كان أكثر وصوحاً من المتقدمين في معالجة ظواهر التوسع، إذ كان ذا منهج واضح ومتكامل في معالجته لهذه الظاهرة. ويبدو أن ابن جني قد أقاد من جهود المتقدمين وعلى رأسهم سيبويه الذي كان يردد أمثاله في الحصائص وكتبه الأخر، وكان كثيراً ما يقرر بين التوسع والمجار.

ومن هنا كان التوسع مثار خلاف بين اللعويين والبلاغيين، فكل واحد يدعيه لنفسه، وكأنه نتاج فكره وإبداعه.

وقد تبين أن للتوسع طاهرة أسلوبية عرفها اللعويون والحنفاء القدماء قبل البلاغيين والنقاد، فالتوسع ليس ظاهرة بلاغية ونقدية تتحقّقها أفكار البلاغيين وولدت في أحضانهم كما يرى بعض المحدثين؛ بل هو طاهرة لعوية أسلوبية، عالجه القدماء معالجة وصعبة وأسلوبية من خلال معالجاتهم للنص اللعوي القديم. والذي يبدو أن الذي رتب للبلاغيين أن التوسع من بسات أفكارهم؛ هو انحراف هذا المصطلح عن المعالجات اللعوية الأسلوبية ولا سيما بعد أن انفصلت البلاغة عن علوم العربية، وبأن البلاغيين استقلّوا، فتهيا لهم وكأّن التوسع من بسات

أفكارهم، وما درو أن امثلة وشواهد عبد القاهر الجرجاني هي عينها امثلة سيبويه في كتابه

ولما كان التوسع طهارة أسلوبية عند القدماء كما رأيناها فقد أفاد المحدثون من الأسلوبيين من هذه الطاهرة، فعالجوها تحت مفاهيم مختلفة مثل (الانحراف) أو (الانزياح)، و (العدول) ولا شك أن أصول هذه المعاني ليست جديدة وإنما لها جذور ومهاد في كتاب سيبويه

ومن خلال إنبه النظر في مباحث التوسع في كتاب سيبويه؛ تحلست أمام مرائى الباحث أمور منها :

أولاً: أن كتاب سيبويه ليس كتاب في النحو والصرف حسب بل صم بين دفتيه مباحث أحر من علوم العربية، كالمجاز، والكناية، والتنبيه، والتجريد، والقلب، وحمدنا صاحب الكتاب على التوسع، وكان من أكثر هذه المباحث وصوحاً في ورور التوسع هي: هو المجاز العقلي

وسيبويه كان يطلق على مثل هذه المباحث البلاغية مصطلح (سعة الكلام) سره، و (الانمحاء) ناره أخرى، فحمل كثيراً من الألو البلاغية على التوسع الذي صار عنه علما على جميع الأنواع المجازية

ثانياً: أن هذا البحث أول بحث - على ما نعلم - يؤصل للمباحث العروضية ومباحث القافية في كتاب سيبويه، تلك المباحث التي أستطيع أن أرعم أن يد البحث ثم تصل إليها على كثرة ما كتب عن سيبويه وكتابه.

ثالثاً: أن البحث يمكن من رصد الاضطراب، وعدم الوصوح في مصطلحات سيبويه العروضية، ولا سيما الضرورة الشعرية، بدأ واصحا تداحل مواضع التوسع والضرورة تداحل يصعب الفصل بينهما.

رابعاً: أن الذي يمكن أن يطمئن إليه البحث في تحديد مفهوم الضرورة عند سيبويه هو : (ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر سواء أكانت للشعر عه منسوخة أم لا)

خامساً : أن الذي اهتدبت إليه هو أن التوسع عموم لم يُدرس بعد، على الرغم من وجود دراسات سابقة لهذه الدراسة، إلا أن الذي تميز به بحثنا هذا هو

التأصيل لمصطلح التوسع ومباحثه في أول مؤلف ورثنا في القرن الثاني الهجري وهو ما أخطت الدراسة السابقة .

فحصي من هذه الدراسة التأصيل والتدليل على مباحث التوسع في كتاب سيوييه ، تلك المباحث التي لم تمتد إليها يد البحث إلى الآن على كثرة ما كتب عن سيوييه وكتابه .

ومن هنا أدعو الباحثين والدرسين سنر أغوار التوسع في كتب القدماء ونقص العبار عما لم تصل إليه أيدي الباحثين ، ولا سيما كتب الصرائر التي تصلح مادتها للدرس والتحليل نحو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرار للفيرواني ، أو كتاب الصرائر لابن عصفور ، أو كتاب الصرائر وما يسوع للشاعر دور الدائر ، للعلامة الألوسي

ويطيب لي قبل أن أصع القلم، أن أقف إجلالاً وإكباراً لسيوييه وكتابيه الذي جمع فأوعى، جمع بين طياته علوم العربية كلها: نحوها وصرفها وبلاغتها وعروضها وقوافيها، وأود أن أطرق حياة وحجلاً أمام عبقرية من أعظم عباقرة التاريخ المحدثين وأكبر عقليّة عرفتها الإنسانية؛ الحبل بن أحمد للرازي مبتدع علم العروض العربي ومخترعه ومؤسسه

وحناناً ؛ فلا أدعي الكمال فيما صنعت، وحسبي للولوج في بحر حصم متلاطم الأمواج تهيم به العلماء والأنبياء لصعوبة مركبه ، وكثرة مرآقه.

والن وصحت لينة - بوصف صحيح - في بناء هذا الصرح العلمي السامق ، فإن هذا لمن أكثر المطامح، وأنبل العجايز ومن الله المستمد العون

وما توفيقي إلا بالله

روافد البحث

القرآن الكريم

- ١ أبنية الصرف في كتاب سيوييه، د. حديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة ط ١، بغداد / ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م
- ٢ أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة - علي مرهر الياسري ، دار الرشيد للنشر بغداد - ١٩٧٩م
- ٣ أبو عثمان المصري ومذهبه في الصرف والنحو ، د. رشيد العبيدي ، مطبوعات الاعظمي بغداد ١٩٦٩م
- ٤ إتجاه فصلاء البشر في القراءات الأربع عشرة ، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي - الحلي النبطي الشافعي الشهير بالنباء (ت ١١١٧هـ) نصحيح للشيخ علي محمد الصبّغ
- ٥ الاتساع في العربية ، عواطف ياسين علي ، رسالة محاضرة علي الآلة الكاتبة ، جامعة البصرة - كلية الآداب ١٩٩٢م
- ٦ الاتساع في اللغة عدد من جني - حسن سليمان حسن ، رساله دكتوراه علي الآلة الكاتبة ، جامعة الموصل ، كلية لادب ، ١٩٩٥م.
- ٧ اثر النحاة في البحث البلاغي، د عبد القادر حصين، للدوحة- قطر ، ط ٢ / ١٩٨٦م
- ٨ حياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، مطبعة القليل والنشر ١٩٣٧م
- ٩ الأدب الرفيع في ميراث الشعر وفوائده ، معروف الرصافي ، مط المعروف - بغداد ٩٦٩ م
- ١٠ أدب الكاتب عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديوري (ت ٢٧٦هـ) نج محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر ، ط ٤ - ١٩٦٣م.
- ١١ برتقاء السيادة في علم أصول النحو ، للشيخ يحيى الشاوي المصري الجزائري ، نج - عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، مط للنواخير - دار الانتار للنشر ١٩٩٠م.
- ١٢ الإرشاد للشافعي ، وهو الحاشية الكبرى للعلامة محمد الدمهوري (ت ١٢٨٨هـ) علي متر للكافي، في علمي العروض والفواقي ، لأحمد بن شعيب القفائي (ت ٨٥٨هـ) مط البابي الحلبي وبولاده بمصر ، ط ٢ / ١٩٥٧م
- ١٣ الألفية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي للهروي ، نج عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٦١م
- ١٤ أساس البلاغة، جار نه محمود بن عمر الرمحصري، دار صاندر، بيروت، ١٩٧٩

١٥. الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والريادات على ما أورده فيه مهذب . أبو بكر محمد بن الحسن التريدي (ت ٣٧٩هـ) ، اعتناء للمستشرق الإيطالي : إغناطيوس كويدي ، طبع بروما ١٨٩٠م.
١٦. أسرار البلاغة، للإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق هـ . ريتز، اسطنبول، مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤.
١٧. أسرار النحو — أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، تح أحمد حسن حسامد — جامعة النجاح بنابلس ، منشورات دير الفكر عمان
١٨. الأسلوب والاسلوبية ، بيير جيرو — ترجمة مندر عياش ، مركز الإنماء القومي — بيروت
١٩. الأسلوب والاسلوبية ، كراهام هاف ، دار أفاق عربية — بغداد ١٩٨٥م
٢٠. الأسلوب والاسلوبية ، د عبد السلام المصدي — دار للكتاب العربي ، ليبيا ١٩٧٧
٢١. الأشبه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، راجعه وقدم به د. فايز ترحيني، دار للكتاب العربي، ط ١/١٩٨٤
٢٢. الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، د. أحمد سعد محمد ، الناشر مكتبة الادب ، جامعة عين شمس ، ط ١/١٩٩٩م.
٢٣. أصول للبيان العربي ، رؤية بلاغية معاصرة ، د. محمد حسين الصغير ، مطبوع في بيروت الثقافية — بغداد ١٩٨٦م.
٢٤. أصول دراسة استمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربية ندخام حسن ، مط. النجاح الجديدة للدار البيضاء — ط ١ ، ١٩٨١م
٢٥. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل المصراع (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسيب الغفلي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٧م
٢٦. أصوله على الدراسات اللغوية المعاصرة ، نايف حرما ، سلسلة عالم المعرفة — الكويت ١٩٧٨م
٢٧. إعراب القرآن ، للمسبوب إلى الرجاء ، تح إبراهيم الايبري دار الكتاب اللبناني ، بيروت، ط ٣/١٩٦٨م.
٢٨. الإعراب في جنل الاعراب في أصول النحو ، لابي البركات الاتباري (ت ٥٧٧هـ —) ، نج سعيد الافغاني ، دار الفكر ، بيروت ط ٢ / ١٩٧١م.

- ٢٩ الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن سي بكر للسيوطي (ب ٩١١هـ —) ،
 نج د. احمد محمد قاسم ، القاهرة ط ١٩٧٦ م
- ٣٠ الإقذاع في العروص وتحرير القوافي للمصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ) نج الشيخ محمد حمدي ال
 ياسين ، مشورف مكتبة العظمية ، مط للمعارف بغداد ١٩٦٠ م
- ٣١ لكتساب اللغة ، مارك ريشل ، ترجمة د. كمال بكداش ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر
 والتوزيع ، ط ١٩٨٤ م
- ٣٢ الأمالة في القراءات واللهجات العربية ، د. عبد الفتاح اسماعيل القلبي ، دار بوضعة مصر -
 القاهرة ط ١٩٧١/٢ م
٣٣. الأملاني ، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ) مراجعت نجية إحياء التراث
 العربي في دار الافاق الجديدة ، بيروت - لبنان ط ١٩٨٧/٢ م.
- ٣٤ الانتصار لمسيبويه على المبرد، لابن ولاد (ت ٣٣٢ هـ) نج د. رهير عبدالمحسن مطلس،
 مؤسسة الرسالة ، سوريا ط ١٩٩٦/١ م
- ٣٥ الإنحراف مصطلحا نقديا ، د. موسى ربيعة ، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد الأدبي الخامس
 جامعة اليرموك - أريد ١٩٩٤ م
٣٦. الأنصاف في معانيل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري أبو
 البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد
 الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، (لا ت).
- ٣٧ الايصاح في علل النحو : لابي القاسم الزجاجي ، نج: د. مازن المبارك، النشر مكتبة دار
 العروبة مصر، ١٩٥٩ م.
- ٣٨ الإيصاح في علوم البلاغة، الإمام الخطيب القروي (ت ٧٣٩هـ)، شرح وتعليق د محمد
 عبد المسم حجاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣ م
- ٣٩ الإيقاع في الشعر العربي من البيت إلى التفعيلة ، لمصطفى جمال الدين ، مط للنعمان - للنجف
 الأشرف ١٩٧٠ م
- ٤٠ البحث البلاغي عند العرب د. أحمد مطلوب ، الموسوعة للصعيرة (١١٦) مشورف دار
 الجاحظ للنشر بغداد ، الجمهورية العراقية ١٩٨٢ م
- ٤١ بدايات الشعر العربي بين الكم والكيف ، د. محمد عوي عبد الرؤوف ، مكتبة الحانجي -
 بمصر ١٩٧٦ م.

٤٢. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفصل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٧م
٤٣. للبعدايت لأبي علي النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تح صلاح الدين عبد الله السكاوي - إحياء للتراث الإسلامي، مطب العائلي بغداد ١٩٨٣م.
٤٤. بعية الوعاه في طنقات اللغويين والنحاة جلال الدين السيوطي، تح محمد أبو الفصل إبراهيم مطب الحلبي بمصر، ط ١/١٩٦٤م.
٤٥. البلاغة العربية، تأصيل، وتجديد، د. مصطفى الصاوي الجويني - الناشر منشأة المعارف بالامكندرية - مصر ١٩٨٥م
٤٦. بلاغة للكلمة والحملة، ر. مفير سلطان - مركز الدلتا للطباعة، منشأة المعارف الاسكندرية
٤٧. البلاغة والاسلوبية: د. محمد عبد المطلب، مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤م
٤٨. البلاغة والتطبيق، د. أحمد مطلوب، ود. كامل حسن البصير، ورلة التعليم العالي والبحث العلمي ١٩٨٢م
٤٩. للبلغة في تاريخ أئمة اللغة: للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) تح محمد المصري، ورلة للثقافة والارشاد القومي، دمشق ١٩٧٢م
٥٠. سية اللغة للشعرية، جار كو هين، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري - دار توبقال للنشر، المغرب ط ١/١٩٨٦م.
٥١. للبيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر، بحث نشر تمهيداً، لكتاب "نقد النثر" المنسوب إلى قدامة، د. طه حسين، القاهرة ط ٤ / ١٩٣٨م
٥٢. للبيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٥ / ١٩٨٥م
٥٣. تاج العروس شرح القاموس، محمد مرتضى الريبدي (ت ١٢٠٦هـ) مطب / دار صادر بيروت، نشرة دار ليبيا - بلغاري ١٩٦٦م.
٥٤. تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي حطاب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) (د ت {
٥٥. تأويل مشكل القرآن، لأبي فتيحة (ت ٢٢٦هـ)، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار للكتاب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٩٨١م

٥٦. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأنث في علم مجرات العرب، للأعلم القسطنطيني (ب) ٤٧٦هـ)، تحقيق د. رهير عبد المحسن سلمان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ١، ١٩٩٢م.
٥٧. الدرافع في اللغة، حاكم مالك العبيدي / در الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٠م.
٥٨. التركيب غير الصحيحه نحويًا في الكتاب لسيبويه، دراسة لعوية، باليف د. محمود سلمان ياقوب، كلية الآداب، جامعة طنط، در المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
٥٩. تسهيل الفوائد وتكميل المعاصد لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تح محمد كرم بركات، در الكتاب العربي للطباعة ١٦٦٧م.
٦٠. التطور النحوي للغة العربية برجستراسر — ترجمة د. رمضان عبد التواب، مطبع العبد، نشر مكتبة الحانجي — القاهرة، ودر الرفاعي — الرياض ١٩٨٢م.
٦١. التعبير النحوي رؤية بلاغية نقدية د. شيع المسيد — در الفكر العربي ط ٢/١٩٨٢م.
٦٢. التعبير القرآني د. ناصل صالح السامرائي، دار الحكمة الموصل، ١٩٨٨م.
٦٣. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق د. أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية، بغداد (د.ت).
٦٤. التعريفات على كتاب سيبويه لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد العزير الفارسي (ت ٣٧١هـ)، تحقيق د. عوض بن حمد القوري، الرياض، ط ١، ١٩٩٦م.
٦٥. التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد السيرافي في شرح سيبويه للحسن بن علي الواسطي (مخطوط) مصورة عن مخطوطة المجمع العلمي العراقي.
٦٦. التفنح في مدثور اللغة ومظومها، لأبي الحسين عبد الله بن محمد النحوي (ت ٣٢٥هـ) رسالة ماجستير، تح/عبد الجبار عبد الأمير هاني، جامعة البصرة-كلية التربية ١٩٩٠م.
٦٧. للتخلص في علوم البلاغة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القروي، صيطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، در الكتاب العربي — بيروت ١٩٠٤م.
٦٨. اللوايح في كتاب سيبويه، د. عداس محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد — مطابع دار الحكمة للطباعة — الموصل ١٩٩١م.
٦٩. جامع النرومن العربية، الشيخ مصطفى العلاني، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر — صيدا — بيروت ط ١/١٩٧١م.
٧٠. الجني للداني في حروف المعاني حسين بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تح د. طه محسن موسمه للكتب للطباعة والنشر — جامعة الموصل ١٩٧٦م.

٧١. جواب من نظرية النحو - نعوم جومسكي - ترجمة مرتضى جواد باقر ، مطابع جامعة الموصل ١٩٨٥م

٧٢. جواهر لألفاظ - قدامة بن جعفر (٢٣٧هـ) - نوح محمد محيي الدين عبد الحميد - بيروت

٧٣. جواهر البلاغة في المعاني والبيّن والبنيع، أحمد الهنشمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط ١٢٠٠ ، ١٩٦٠م

٧٤. الجوهر في العروض والقافية ، يامين بن حمزة الشهابي البصري، كنز حيا (١٠٨٦ هـ) - نوح عبد الحسين المبارك ، د. فخر حذر - مركز دراسات الخليج للعربي - جامعة البصرة ١٩٨٦م

٧٥. الحجة في ظل الفراءات السبع، تصنيف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد العذر الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق: علي الجدي ناصف وآخرين

٧٦. الحجة في الفراءات السبع - أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) - نوح عبد العال سالم مكرم دار للشرق بيروت ١٩٧١ م

٧٧. حروف المعاني - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الرححي (ت ٣٤٠هـ) ، نوح د عيسى نويق الحمد ، مؤسسه الرسالة - دار الأمل الأرض ، ط ١ - ١٩٨٤م

٧٨. حسن النوس إلى صبعة الترمذ، شهاب الدين محمود الحلبي (ت ٧٢٥هـ) ، تحقيق إكرام عثمان يوسف، سلسلة كتب التراث، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م.

٧٩. الحلل في إصلاح الحلال من كتاب الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلومسي (ت ٥٢١هـ) نوح سعيد عبد الكريم سعود - دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية ١٩٨٠م

٨٠. حراة لأب ولاب لياب لمس العرب، عبد القادر بن عمر البعادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الحانجي، القاهرة، مطبعة المدني (د.ت)

٨١. الحصانصر، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي الدجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٢م

٨٢. خلاف الاحش لأوسط عن سيبويه من حلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، د هدى جبهويتشي ، مكتبة الثقافة للبشر - عمان - الأردن ط ١/١٩٩٣م

٨٣. دراست بلاغية ونقدية. د. احمد مطلوب ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الاعلام الجمهورية العراقية ١٩٧٨م

٨٤. دراسات صرفية في الإبدال والإعلال والادغام ، د. إبراهيم عبيد الرزاق البسيوني ، مط
السعادة بمصر مط ٢ / ٩٧٥ م
٨٥. دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان مط
١٩٧٨ م
٨٦. دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم د. مصطفى جواد ، مط أسعد - بغداد
١٩٦٨ م
٨٧. دراسات في كتاب سيبويه، د. حديجة الحديثي، الكويت، (د.ت).
٨٨. دراسات في اللغة والنحو العربي حسن عمر ، معهد للبحوث والدراسات العربية ١٩٦٩ م.
٨٩. الدراسة العروضية بين التمييز والتجديد ، حامد مرغل الراوي ، رسالة ماجستير على الألك
الكاتب ، كلية الآداب - جامعة بغداد ١٩٩٠ م
٩٠. درة للعواصم في أوهم الحواصم ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) ، طبع
بالأوسبيت في مكتبة المثنى ببغداد (د.ت)
٩١. دلائل الإعجاز في علم المعاني : الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، صححه : محمد
رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٩٧٨ م
٩٢. دلائل الإعجاز : للإمام عبد القاهر الجرجاني ، قراء وعلق عليه محمود محمد شاكر ، مكتبة
الحاجي ، مطبعة المدني ، ١٩٨٤ م.
٩٣. دليل القاعدة النحوية عند سيبويه محمد فصل الدلاييح ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب -
الجامعة المستنصرية ٢٠٠٢ م
٩٤. سور الكلمة في اللغة ، منيف أوسمان - ترجمة ، كمال بشر ، مط العثمانية ، بشرة مكتبة
الغريب ، القاهرة مط ٢/ ٩٧٣ م
٩٥. الرد على السحابة لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) تح د. شوقي صيف ، دار المعارف ،
مصر مط ٣ (د.ت)
٩٦. ردود ابن هشام الانصاري على السحابة : عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد ، رسالة
دكتوراه ، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية ٢٠٠١ م.
٩٧. رسائل في اللغة لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، تح إبراهيم الصامرائي ، دار الفكر
للنشر عام ١٩٨٤ م

٩٨. رسالة العجرات : أبو العلاء المعري ، شرح ' مفيد قميحة ، د. د. ومكتبة الهلال ، بيروت - ط٢/١٩٨٦م
٩٩. الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيوييه : د. مازن المبارك ، منشورات دار الكتاب اللبناني - بيروت ، ١٩٦٠
١٠٠. رهر الآداب وثمر الآليات أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني ، نج علي محمد البجاوي ، مط البيبي الحلبي القاهرة ، ط٢/ ١٩٦٩م
١٠١. سر صناعة الاعراب ، لابن جني ، تحقيق د. حسن هداوي/دار القلم، دمشق/ط٢/٩٩٣ م
١٠٢. سر الفصاحة، لأبي محمد عبد الله بن محمد سعيد بن سنان الحفاجي (ت ٤٦٦هـ)، شرح ونصحيح عد المتعل الصبيدي، مطبعة محمد صبيح، ١٩٦٩م
١٠٣. سيوييه إمام النحاة، علي النحوي ناصف، مطبعة دار البيان العربي، ١٩٥٣م
١٠٤. سيوييه إمام النحاة في آثار الدرسين خلال لشي عشر قرناً، كوركيس عواد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٨م
١٠٥. سيوييه حياته وكتابه . د. أحمد أحمد بدوي ، مكتبة نهضة بمصر ، ط٢/١٩٥٣م.
١٠٦. سيوييه حياته وكتابه، د. حديجة الحديثي، منشورات ورقة الإعلام، ١٩٧٥م
١٠٧. سيوييه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، د. صاحب أبو جناح، من الأبحاث المقدمة لمهرجان، للمريد الثالث، ١٩٧٤م.
١٠٨. سيوييه وللضرورة الشعرية . د. إبراهيم حسن إبراهيم ، مط حسان ، القاهرة ط١/١٩٨٣م
١٠٩. للشاهد وأصول النحو في كتاب سيوييه : د. حديجة الحديثي ، جامعة الكويت ، ١٩٧٤م.
١١٠. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الحلبي (ت ٧٦٩هـ) علي ألفيسة بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ومعه كتاب نسخة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد (د. ت.).
١١١. شرح أبيات سيوييه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيراقي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مؤسسة دار الكتاب الثقافية، مطبعة الحجاز بدمشق، ١٩٧٦م.
١١٢. شرح أبيات سيوييه، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق رهير راهد، الطبعة الأولى، مطبعة العربي الحديثة بالبحف، ١٩٧٤م
١١٣. شرح نسخة للخليل في العروض والقافية، عبدالحميد الراصي، مؤسسة الرسالة ط٢، ١٩٧٥م.

- ١١٤ شرح التصريح على التوضيح الشيخ خالد الازهري (ت ٩٠٥ هـ) ، دار حياء الكتب العربية ، عيسى لبادي الحلبي (د.ت) .
- ١١٥ شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) نخ د. ، ركي فهمي الالوسي ، طبع بمطابع دار الكتب - جامعة الموصل ١٩٨٨ م.
- ١١٦ شرح الرضي على كافيته بن الحاجب ، رضي الدين محمد بن للحسن الامثريادي (ت ٦٨٦ هـ) - دار الكتب العلمية ، بيروت ط ١٩٧٩ م
- ١١٧ شرح شاهبة ابن الحاجب رضي الدين محمد بن الحسن لامثريادي - بح محمد نور الحسن ، ومحمد الرفراف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٩٧٥ م
- ١١٨ شرح عيون كتاب سبويه ، لأبي نصر هنري بن موسى القرطبي (ت ٤٠١ هـ) فتح د. عبد ربه عبدالصيف عبد ربه ، ط ١٩٨٤/١ م
- ١١٩ شرح القصائد العشر الحطيب للتبريري ، نخ فخر الدين قنوة منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت - لبنان ط ١٩٧٩/٣ م.
- ١٢٠ شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعانيات ، أبو جعفر النحاس ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ط ١٩٨٥/١ م
- ١٢١ شرح كتاب سبويه ، المسمى بتقيح اللباب في شرح غوامض الكتاب ابو الحسن علي بن محمد بن علي الحصري لاشبيلي المعروف بابن حروف (ت ٦٠٩ هـ) نخ حنيفة محمد حليفة بديري ، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ولجنة الحفاظ على التراث لاسلامي ، طرابلس ط ١٩٩٥/١ م.
- ١٢٢ شرح المفصل ، موفوق النسي يحيى بن علي بن يحيى النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، المطبعة الميمنية ، مصر (لا.ت) .
- ١٢٣ شروح التلخيص مؤسسة دار البيان العربي بيروت - سبس ط ١٩٩٢/٤ م
١٢٤. شواهد سبويه من المعانيات في ميراث النقد . د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، سوريا ط ١٩٨٧/١ م.
- ١٢٥ شواهد الشعر في كتاب سبويه ، د. خالد عبد الكريم جمعة ، مكتبة دار العروبة بالكويت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م

١٢٦. الصحابي ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) نَح أحمد صقر ، مط عيسى النابلي الحلبي القاهرة .
١٢٧. الصحاح : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ) نَح أحمد عبد الحفور عطار ، مطابع دار للكتاب العربي مصر .
١٢٨. الصرف ' د. حاتم صالح الصامس ، مط دار الحكمة ، الموصل ١٩٩١م
١٢٩. الصرف الوافي ، دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية د هادي بهر ، مط التعليم العالي في الموصل ١٩٩٨م
١٣٠. صرائر الشعر ، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق- السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
١٣١. الصرائر وما يسوغ للشاعر من النثر ، محمود شكري الآوسي العدادي (ت ١٢٤٢هـ)، شرح محمد بهجة الأثري العدادي، المكتبة العربية، بغداد، ١٩٢٢م
١٣٢. الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية، د عبد الوهاب محمد علي العدواني، مطبعة التعليم العالي بالموصل، ١٩٩٠م
١٣٣. طغيات فنون الشعراء محمد بن سلام الجصحي (ت ٢٣١هـ) نَح محمود محمد شكر ، مط المدني ، مطبعة مكتبة الحلبي - القاهرة
١٣٤. لَطَرُ الْمُتَمَسِّمِ لِأَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ وَعُلُومِ حِفْلُوقِ الْإِعْجَارِ لِجَبْرِ حَمْرَةِ الْعُلُوي (ت ٧٠٥هـ)، القاهرة، ١٩١٤م
١٣٥. ظاهرة الحذف في النثر اللغوي، د طاهر سليم حمودة، الدار الجامعية، ١٩٨٢
١٣٦. ظاهرة التشوُّد في النحو العربي، تأليف د فتحي عبد الفتاح الحلبي، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٤م.
١٣٧. لظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة عاصم الجحدري البصري (ت ١٢٨هـ)، رسالة ماجستير للباحث عادل هادي حمادي العبيدي، كلية الآداب-جامعة بغداد، ٩٩٩ م
١٣٨. العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والاساليب ، يوهن فك ، نَح عبد الحليم الجار ، الناشر مكتبة الحلبي بمصر ، مط دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٥١م.
١٣٩. العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد هري فليش ، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين ، دار المشرق ، بيروت ١٩٨٦م.
١٤٠. العروض، لابن جني، نَح/د أحمد فوري الهيب، الكويت، ط ١/١٩٨٧م

١٤١. العروص بين التطهير والتطبيق، د. محمد الكاشم وأحرون، مكتبة الحانجي بالقاهرة، ط ١/١٩٨٥م
١٤٢. العروص في أورس الشعر العربي وقوافيه، حكمة فرج البديري، مطبوع في البصري - بغداد ١٩٦٦م
١٤٣. العروص الواصح لطلبة وأستاذة الجامعات والمعاهد العليا، د. ممنوح حفي، مركز الكتب العربية، ط ٢١، ١٩٨٨م.
١٤٤. العروص والقافية د. عبد الرضا علي، نشر وطبع منيرية در الكتب للطباعة والنشر العراق - الموصل ٩٨٩ م
١٤٥. علل النحو أبو الحسن محمد بن عبد الله، المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١هـ -) تحقيق ودراسة د. محمود جاسم الدرويش، العراق - بغداد، بيت الحكمة ٢٠٠٢م
١٤٦. علم أساليب البيان د. غازي بعوت، طبع ضمن سلسلة في التعبير بالكلمة (١) دار الاصاله للطباعة والنشر بيروت - لبنان ط ١/١٩٨٣م.
١٤٧. علم البديع، د. عبد العزيز عتيق، در النهضة العربية للطباعة، بيروت ١٩٨٥م
١٤٨. علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر ط ١، ١٩٨٢م
١٤٩. علم العروص والقافية، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م
١٥٠. علم اللغة العام، هريدار جوسوسير، ترجمة: د. يونس يوسف، دار آفاق عربية، بغداد ١٩٨٥م
١٥١. علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية: د. محمود فهمي حجازي، الناشر وكالة المطبوعات الكويت ١٩٧٣م.
١٥٢. علم المعاني عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥م.
١٥٣. علم المعاني بين الاصل النحوي والموروث البلاغي د. محمد حسين عيسى للصعير، الموسوعة للصغيرة، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والاعلام، العراق ١٩٨٩م
١٥٤. العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ -)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٨١م
١٥٥. عمدة للصرف كمال ابراهيم، مطبوع النجاح بغداد ١٩٥٣م
١٥٦. عيون الاحبار ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديوري، تح مقيد قميحة، دار للكتب العلمية - بيروت لبنان (د ت)

١٥٧ القصر أو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، لأبي جني ، تح د. صفاء حلوصي ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة بغداد

١٥٨. فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ط ١ ١٩٧٧م

١٥٩ فضاء البيت الشعري عبد الجبار دلود البصري ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٩٦م

١٦٠ فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبد الرزاق ، دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية ١٩٨٨م

١٦١ من التقطيع الشعري والقافية، د. صفاء حلوصي، منشورات مكتبة المثلى - بغداد ط ٥/

١٩٧٧م

١٦٢ فن الشعر ، أرمسطو طاليس ، ترجمه عن اليونانية وشرحه وحققه . عبد الرحمن بسوي ، دار

الثقافة ، بيروت لبنان ، ط ١/١٩٧٣م

١٦٣ فن بلاغة، البيان والبدیع، د. أحمد مطلوب، دار البحوث العمية، الكويت، ط ١، ١٩٧٥م

١٦٤. فنون التصوير البياني ، د. توفيق الفيل ، منشورات دار الضلال - الكويت ط ١/ ١٩٨٧م

١٦٥. فهرس كتاب سيوييه، محمد عبد الحالق عزيمة، مطبعة السعادة، بمصر، ط ١، ١٩٧٥م

١٦٦. فهرس شواهد سيوييه، أحمد راتب الفاخ، دار لإرشاد، دار الأمانة، ط ١، ١٩٧٠م

١٦٧ هوائت كتاب سيوييه من لبية كلام العرب ، لأبي سعيد الحمير بن عبد الله السيرافي

(ت ٣٦٨هـ) ، تح د. محمد عبد المطالب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد،

ط ١/ ٢٠٠٠م.

١٦٨ الفوائد الممنوعة الى علوم القرآن وعلم البيان أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بسلي

القيم ، إمام الجوزية (ت ٧٥١هـ) لجنة تحقيق التراث مكتبة الهلال - بيروت - لبنان

(د.ت)

١٦٩ في أصول النحو سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، دار الفكر ط ٣/ ١٩٦٤م.

١٧٠ في البحث الصوتي عند العرب : د. خليل إدريس العتيه ، الموسوعة الصغيرة (١٢٤هـ -

منشورات دار الجاحظ للنشر - بغداد ١٩٨٢م

١٧١ في الصرف العربي (نشأة ودراسة) د. عبد الفتاح الدجسي ، مكتبة الفلاح - الكويت ط ٢ ،

١٩٨٣م

١٧٢ في الضرورات الشعرية، د. خليل سيار الحصون، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، لبنان -

بيروت، ط ١، ١٩٨٢م.

١٧٣ في العروض والقافية ، د. يوسف حسين بكر ، دار الفكر للنشر ، عمان ١٩٨٤م

- ١٧٤ في فلسفة اللغة د. محمود فهمي ريدان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥م
- ١٧٥ القافية والأصوات اللغوية، د. محمد عوي عد الرووف، مكتبة الحانجي، بمصر، ١٩٧٧م
- ١٧٦ القاموس المحيط د. أحمد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مطب. مصطفى البجلي الحلبي وأولاده، مصر ط ١٩٥٢/٢م
- ١٧٧ العراءب الشاذة لابن خالويه، والمطبوع باسم مختصر في شواذ القراء من كتاب البديع لابن خالويه، على بشره د. ح. برجستراسير، دار الهجر، (د. ت.)
- ١٧٨ القسطنطين المستقيم في علم العروض د. جابر الله بن القاسم محمود بن عمر الرمحمري (ت ٥٣٨هـ) نج. بهيجة الحسني، الناشر مكتبة الأندلس - شارع المتنتي - بغداد، وطبع في مطبوع النعمان - البجف لاشرف ١٩٧٠م
- ١٧٩ فصايب الشعر المعاصر بذكر الملائكة، دار العلم للعلايين - بيروت ط ١٩٨١م
- ١٨٠ القوافي د. أبو الحسن سعيد مسعدة لأحفش (ت ٢١٥هـ) نج. د. عزة حسن مطبوعات ميريعة، حياء التراث القديم، دمشق ١٩٧٠م
- ١٨١ القوافي أبو يعلى عبد الباقي عبد الله بن المحسن التتوحي، نج. عمر لأسعد، محيي الدين - مصر، دار الإرشاد للطباعة والنشر - بيروت ط ١٩٧٠م
- ٨٢ القوافي، أبو يعلى عبد الباقي عبد الله بن المحسن التتوحي، تحقيق د. عوي عب الرووف، مكتبة الحانجي، بمصر، ط ٢، ١٩٧٨م.
- ١٨٣ الكافي في العروض والقوافي، للحطيب التتري، نج. للحساني حسن عبد الله، الناشر، مكتبة الحانجي بالقاهرة (د. ت.).
- ١٨٤ الكامل في اللغة والأدب د. أبو العباس محمد بن يزيد اللورد (ت ٢٨٥هـ) نج. محمد أبو العصور إبراهيم، دار نهضة مصر بالقاهرة.
- ١٨٥ كتاب الأفعال: أبو القاسم عني بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ) مطب. دائرة المعارف العثمانية، ط ١٣٦٠م.
- ١٨٦ كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بـ سيبويه (ت ١٨٠هـ) علق عليه ووضع حواشيه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١٩٩٩/١م
- ١٨٧ كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه نج. عبد السلام محمد هرون، علم الكتب - بيروت

١٨٨. كتاب سيديويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، مطب. الاميرية ببغداد، ط ١٣١٧/١ هـ - ١٩٢١ م
١٨٩. كتاب سيديويه وشروحه، نجح د. حديجة الحديثي، مطدار النصاب - بغداد، ط ١٩٦٧/١
١٩٠. كتب الصناعات، الكتابة والشعر، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥ هـ)، نجح علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفصل إبراهيم، مطب. عيسى البستاني الحلبي وشركاه ١٩٧١ م.
١٩١. كتاب البحث، وبيان حقيقته وبيده من قواعد: للعلامة السيد محمود شكري الألوسي، نجح محمد بيضة الأثري، مطب. المجمع العلمي للعراق ١٩٨٨ م
١٩٢. الكشف عن وجوه القراءات المصنوعة وعللها، وحججها: مكى القيسي، نجح د. محسن الدين رمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٨١/٢ م
١٩٣. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦ م.
١٩٤. اللغة للشاعرة (مرايا الفن والتعبير في اللغة العربية) عباس محمود العقاد، القاهرة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت صيدا (د. ت.) .
١٩٥. اللغة والابداع، مبدئ علم الاسلوب العربي. شكري محمد عياد ط ١٩٨٨/١ م.
١٩٦. لمع الأنظمة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأثيري (ت ٥٧٧ هـ) نجح سعيد الأفعلي، وهو مطبوع مع الإغراب في جنل الاعراب في كتاب واحد، دار الفكر - بيروت، ط ١٩٧١/٢ م
١٩٧. لهجة نعيم وأثرها في العربية الموحدة، غالب المطلبي - دار الحرية - بغداد ١٩٧٨ م.
١٩٨. ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرآن القيرواني (ت ٤١٢ هـ)، نجح د. رمل عبد التواب ود صلاح الدين الهادي - الناشر دار العربية بالكويت، مطب. المدينة بمصر ١٩٨٠ م
١٩٩. ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد الحسن بن عبد الله العسيري (ت ٣٦٨ هـ) نجح د. عوض بن حمد القوري، رياض ط ١٩٨٩ م.
٢٠٠. مباحث في علم اللغة واللسانيات، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي - دار الشؤون الثقافية - بغداد، ط ٢٠٠٢/١ م.
٢٠١. المبدع في التصريف محمد بن يوسف بن علي المشهور بابي حنيس الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) نجح د. عبد الحميد السيد طالب، مكتبة دار العربية للنشر. الكويت، ط ١٩٨٢/١ م.

- ٢٠٢ المثل العائر في أدب الكاتب والمؤرخ أبو الفتح صباء الدين نصر الله بن محمد المعروف بابن الأثير الموصلي (ت ٦٣٧هـ)، نج محمد محيي الدين عبد الحميد، مط البابي الحلبي - القاهرة، ١٩٣٩م
- ٢٠٣ محاولة في أصل اللغات، جان جاك روسو، تعريب محمد محبوب، تقديم عبد السلام المسدي، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ٩٨٦ م
- ٢٠٤ المجاز في البلاغة العربية، د مهدي صالح السامرئي، مط الدعوة، سوريا، ط١ / ١٩٦٤م
- ٢٠٥ مجاز القرآن، أبو حنيفة معمر بن المنثري (ت ٢١٠هـ)، نج مؤيد سركي، دار الفكر، مكتبة الحانجي، ط٢ / ١٩٧٠م
- ٢٠٦ مجاز القرآن، حصائصه الذهبية وبلاغته العربية، د. محمد حسين علي الصغير، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط١ / ١٩٩٤م
- ٢٠٧ المجاز وأثره في النظم النعوي، محمد بدري عبد الجليل، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥م
- ٢٠٨ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، بن جني، نج علي الجدي ناصو، د. عبد الحليم السجار ود عبد الفتاح سماعيل شبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- ٢٠٩ المسطر إلى كتاب سيبويه وشرحه د محمد عبد المطلب النكاح، دار الشؤون الثقافية العام، ط١ / ٢٠٠١م
- ٢١٠ المرشد إلى فهم أشعار العرب وصد عنها، عبد الله الطيب المجدوب، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ط١ / ١٩٧٠م
- ٢١١ المرمر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، نج محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي، ومحمد أبو كفصل إبراهيم، دار الفكر بيروت (دست)
٢١٢. المساعد على تسهيل العوائد، شرح بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لأبي مالك، نج د محمد كامل بركات، طبع باللاوصيت في دار الفكر بدمشق، ط١ / ١٩٨٢م.
٢١٣. مشكلات في التأليف النعوي في القرن الثاني الهجري : د رشيد عبد الرحمن العبيدي، مط دار الحاحط للطباعة والنشر - بغداد ١٩٨١م.
- ٢١٤ مصطلحات بلاغية د احمد مطلوب، مط العاني بغداد ١٩٧٢م.
- ٢١٥ المصطلح الفلسفي عند العرب، د: عبد الأمير الأعصم، مكتبة الفكر العربي، بغداد، ط١، ١٩٨٥م

٢١٦. المصطلح النحوي في كتب مييويه ، دراسة تحليلية صباح عبد الهادي كاظم ، رسالة
محسنة ، كلية التربية الجامعة المستنصرية ٢٠٠٢م
٢١٧. المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض حم
لقوري، جامعة الرياض، ط١ / ١٩٨١م.
٢١٨. المطالع السعيدة ، شرح السيوطي على ألفيته المصممة بالفريدة في النحو والتصريف والخط ،
جلال الدين السيوطي ، تح د. طاهر سليمان حمود ، الدار الجامعية - الاسكندرية ، طبع
بمطابع جريدة المسير بمصر ١٩٨١م.
٢١٩. معاني الشعر لابي عثمان سعيد بن هارون الاثني عشر (ت ٢٨٨هـ) برواية ابي بكر محمد
بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، تح عر النور القنوجي، دمشق ١٩٦٩م
٢٢٠. المعاني في ضوء أساليب القرآن ، د. عبد الفتاح لاشين ، دار المعارف ، القاهرة
ط٣ / ١٩٧٨م.
٢٢١. معاني القرآن، أبو ركريا يحيى بن رباب الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار
وأحمد يوسف بجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
٢٢٢. معاني النحو، د. فاضل العامراتي، مطبعة دار الحكمة، الوصل، ١٩٩١م.
٢٢٣. معجم الشعراء ، أبو عبد الله محمد بن عمرو المرزباني (ت ٣٨٤هـ) بنهذيب المستشرق د
سالم الكركوي ، عيت بنشر مكتبة القدسي في القاهرة ١٣٥٤هـ
٢٢٤. معجم شواهد العربية ، د. عبد السلام هارون ، الناشر مكتبة احناني بمصر، ط١ / ١٩٧٢م
٢٢٥. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مصوب، مطبعة للمجمع العلمي العراقي،
١٩٨٦م.
٢٢٦. معجم مصطلحات العروص للقولاني، د. رشيد عبد الرحمن العبدوي، مطبعة بعباد،
ط١ / ١٩٨٦م.
٢٢٧. المعجم المعجم من لألفاظ القرآن الكريم محمد فواد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ،
بيروت (د.ت)
٢٢٨. العرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد
بن الحضر الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) ، تح محمد محمد شاكر ، أعيد طبعه بالأوصاف في
طهران ١٩٦٦م

٢٢٩. مع المصانير في اللغة والأدب ، الجزء الثاني ، د. إبراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨١م.
٢٣٠. معني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، بحاشية العلامة المحقق الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة (د.ت).
٢٣١. معني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام الأنصاري ، نج محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطب المطبسي - القاهرة (د.ت)
٢٣٢. مفتاح العلوم، السكاكي، هو يعقوب، يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م
٢٣٣. للمفصليات أبو العباس المفصل بن محمد الصلي (ت ١٨٩هـ)، شرحه حسن السندوبي، مطبعة للرحمانيه بعبور، ط١، ١٩٢٦م
٢٣٤. مفاتيح اللغة ، ابن فارس نج عبد السلام محمد هارون ، مكتبة ومطبعة البني الحلبي وأولاده . مصر ط٢/١٩٦٩م.
٢٣٥. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق- محمد عبد الحالق عصيمة، عالم الكتب، بيروت لبنان
٢٣٦. معجم ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي العربي (ت ٨٠٨هـ)، دار العودة - بيروت ، ١٩٨١م
٢٣٧. للمقرب، ابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارري، و د عبد الله الجورري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٢م.
٢٣٨. مكانة الحليل بن أحمد في النحو العربي د جعفر سابع عجايبه - دار الفكر - عمان ط١/١٩٨٤م.
٢٣٩. الممتع في التصريف ، ابن عصفور علي بن مؤمن ، نج فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ط٣/١٩٧٨م
٢٤٠. من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني ، دار الفكر - بيروت .
٢٤١. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، نج إبراهيم مصطفى، و عبد الله أميس، مطبعة للنابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٤م.
٢٤٢. منهاج للنماء ومراج الأدباء حازم القرطاجني ، نج: محمد الحبيب ابن الحوجية، تونس ١٩٦٦م

- ٢٤٣ منهج الاحفش الاوسط في الدرامسة النحوية - عبد الامير محمد أمير اللورد ، منشورات مؤسسة الاعلمي - بيروت - ط ١ ١٩٧٥م.
- ٢٤٤ منهج لبحث اللعوي بين التراث وعلم اللغة الحديث . د. علي روين ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ط ١/١٩٨٦م.
- ٢٤٥ منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي . د. محمد كاظم الكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ط ١/١٩٨٩م.
- ٢٤٦ المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم ولقبهم واسماهم : أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٧٠هـ) ، اعتنى بتصحيحه وتهذيبه المستشرق د هريش كريكو .
٢٤٧. موسيقى الشعر . د. ابراهيم أنيس ، دار القلم - بيروت لبنان ط ٤/١٩٧٢م.
٢٤٨. الموشح للمررباني (ت ٣٨٤هـ) تح/علي محمد البجاوي، دار النهضة، مصر/١٩٦٥م.
- ٢٤٩ نتائج الفكر في النحو . لابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله المسهلي (ت ٥٨١هـ) ، تح د. محمد ابراهيم البنا ، منشورات جامعة قطر يونس ، مطابع الشروق - بيروت ١٩٨٧م.
- ٢٥٠ نحو القراء الكوفييين . خديجة أحمد معني ، المكتبة الحيدلية ، مكة المكرمة ، ط ١/١٩٨٥م.
٢٥١. للنحو الوافي : عباس حسن ، دار المعارف - مصر ط ٥/١٩٧٥م.
٢٥٢. برهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفصل إبراهيم، دار النهضة، مصر، ١٩٦٧م.
٢٥٣. نشأة النحو ، وتاريخ أشهر النحاة : الشيخ محمد الطبطاوي دار المعارف بمصر ط ٥/١٩٧٣م
- ٢٥٤ نقد للنثر لابي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (ت ٣٢٧هـ) دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٩٨٠م.
٢٥٥. النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنكري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: رهبر عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط ١، ١٩٨٧م
- ٢٥٦ نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز : فخر الدين الزلزي (محمد بن عمر) (ت ٦٠٦هـ) تح د. ابراهيم السامرائي ، و د. محمد بركات حمدي ، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان ١٩٨٥م.
٢٥٧. للتوسح في كتاب سيبويه : د. حسام النعيمي ، دار الرسالة ، بغداد ١٩٧٧م.

٢٥٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية • لجلال الدين السيوطي ، بتصحيح محمد بدر الدين النعساني ، مط السعادة بمصر ، ط ١ / ١٣١٧هـ.
- ٢٥٩ الوافي في العروس والقوافي، للحطيب التبريري، نج/عمر يحيى، د فخرالدين قباوة، مط العربية/حلب، ط ١ / ٩٧٠ م
- ٢٦ الوحير في اصول الفقه د عبد الكريم ريذال ، مط العاني — بعد ط ٤ ١٩٧٠م.
- ٢٦١ الوجيز في فقه اللغة • محمد الانطليكي ، منشورات دار المشرق ، ط ٣ / ١٩٦٩م
- ٢٦٢ الوساطة بين المتنبي وخصومه علي بن عبد العزيز الحرجاني (ت ٢٩٢هـ) نج محمد ابو العصل ابراهيم و علي محمد البجاوي ، دار القلم بيروت — لبس (د. ت)

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١ - ٦	المقدمة
٤ - ٦	التمهيد التوسع في العربية
٦	أولاً مصطلح التوسع وما تصرف منه في معاجم اللغة
٩	ثاني مفهوم التوسع
١١	ثالثاً معوقات التوسع
١١	١ الإيجاز والاختصار
١٣	٢ كثرة الاستعمال
١٥	رابعاً مواقع التوسع
١٥	١ الإيجاز
١٧	٢ التيسر
٢٠	خامساً مستويات التوسع
٢١	١ المستوى الصوتي
٢١	٢ المستوى الصرفي
٢٢	٣ المستوى النحوي
٢٢	أ. وقوع المصدر ظرف
٢٢	ب. نصب الظرف معولاً به
٢٣	٤ المستوى البلاغي
٢٣	— حذف المصاب وإقامة المصاب إليه مقامه
٢٤	٥ المستوى العروضي
٢٧	مبادئ التوسع في كتب أصول النحو
٢٧	١ الأصول في النحو ، لأبي بكر بن المدرج
٢٧	٢ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني
٢٩	٣ الإعراب في جند الإعراب ولمع الأدلة لأبي الأنباري
٣٠	٤ الاختراع في علم أصول النحو ، للامام السيوطي
٣٢	٥ بقاء المبتدأ في علم أصول النحو ، للشيخ يحيى الشاذلي الجزائري
٣٣	مبادئ التوسع في كتب الصرف
٣٣	١ ما يختص الشعر من الضرورة ، لأبي سعيد السمرقاني
٣٤	٢ ما يجوز للشعر من الضرورة للعلاز التبروني

الصفحة	الموضوع
٣٦	٣ صرف الفصح ، لابر عصور
٣٧	٤ الصرف و ما يسوغ للشاعر دون الفلز للأوسى
	التوسع في كتب سيويه
	الفصل الاول : التوسع في المستويين الصوتي والصرفي
٤١	المبحث الاول : للمستوى الصوتي
٤١	أولا : الاتباع الحركي
٤٢	ثاني : الإمالة والتخفيف
٤٣	١ الإمالة في كتاب سيويه
٤٥	٢ أسباب إمالة عند سيويه
٧٤	٣ موانع إمالة في كتاب سيويه
٤٩	ثالثا : التخفيف
٥١	المبحث الثاني : للمستوى الصرفي
٥	أولا : الترادف
٥٢	ثاني : المشترك للعطي
٥٣	ثالثا : التذكير والتأنيث
	— تأنيث فعل
	الفصل الثاني : التوسع في المستوى النحوي
٥٦	المبحث الأول : التوسع في الظروف
٥٦	— وقوع الأسماء ظروف
٥٦	١ ظروف الزمان
٥٦	أ : قيوم لليلة
٥٨	ب : فدهر والأبد
٥٨	ج : أسماء للشهور
٥٩	د : نحوه ويكرة
٦١	٢. ظروف المكان
٦	أ : المين والعرسح
٦٢	— التقديم والتأخير بين المين والعرسح
٦٣	ب : حلف وأسم
٦٥	ج : دلت اليمين ودلت الشمال
٦٨	المبحث الثاني : التوسع في المصائر

الصفحة	الموضوع
٦٨	— ما يكون من المصائر مفعولا
٦٨	المسألة الأولى : وقوع المصدر حالا
٧٠	المسألة الثانية : وقوع المصدر ظرفا
٧٠	المسألة الثالثة : وقوع المصدر مفعولا مطلقا
٧١	المسألة الرابعة : بقية المصدر مقام للفاعل للناصب عن فاعله
٧٧	المبحث الثالث : التوسع في التركيب والأساليب
٧٧	أولا : التوسع في التركيب .
٧٧	١. الإضافة
٧٨	أ. الإضافة على التنبيه بالمفعول به
٧٨	ب. الجر بالإضافة
٨٠	ج. حذف المضاف
٨٣	٢. حذف خبر (إن)
٨٦	ثانيا : التوسع في الأساليب
٨٦	١. أسلوب الاستثناء
٨٧	— بديل المستثنى
٩١	٢. أسلوب الاستفهام
٩٤	المبحث الرابع : التوسع في الجار والمجرور
٩٤	أولا : التوسع في حروف الجر
٩٤	— نيابة حروف الجر عن بعضها
٩٥	١. الباء
٩٦	٢. في
٩٧	٣. على
٩٨	ثانيا : حذف الجار توسعا
٩٨	— ذهبت لشام ودخلت البيت
	الفصل الثالث : التوسع في المستوى البلاغي
١٠٣	المبحث الأول : علم المعاني
١٠٤	أولا : التقديم والتأخير .
١٠٨	ثانيا : خروج الكلام على غير مقتضى الظاهر
١٠٨	— القلب
١١٣	ثالثا : وضع الظاهر موضع المضمحل

الصفحة	الموضوع
١١٦	رابعا : وضع المفرد موضع المتن
١١٩	المبحث الثاني : علم البيان
١٢٠	أولا : المجاز العقلي
١٢٦	ثانيا : التشبيه
١٢٧	— تشبيه بين الحقيقة والمجاز
١٢٨	— تشبيهات في كتاب سيبويه وحملها على التوسع
١٤٠	ثالثا : الكناية
١٤٤	المبحث الثالث : علم الالفاظ
١٤٦	أولا : التجريد
١٥٠	ثانيا : المبالغة
	الفصل الرابع : التوسع في مستويات العروض والقوافي
١٥٥	المبحث الأول : مصطلحات العروض والقوافي
١٥٦	لولا : الأوزان
١٥٦	١. الخرم
١٥٨	٢. التقصم
١٥٩	٣. كسر البيت
١٦٠	٤. الضرورة الشعرية
١٦٢	ثانيا : القوافي
١٦٢	١. المصطلح
١٦٣	٢. تحديد للقافية
١٦٤	٣. توازن للقافية
١٦٤	أ. الروي
١٦٥	ب. الردف
١٦٧	ج. الوصل
١٦٨	٤. التقييد والاطلاق
١٧٠	٥. عيوب للقافية
١٧٠	— الإقراء
١٧٢	المبحث الثاني : التوسع في العروض والقوافي
١٧٢	لولا : تحريك المعزوم في القوافي توسعا
١٧٢	ثانيا : تحريك الساكن في القوافي توسعا

الصفحة	الموضوع
١٧٣	ثالثاً : التوسع بين الزخاف وصحة الإعراب
١٨٠	المبحث الثالث : التوسع والضرورة الشعرية
١٨٠	أولاً : التوسع
١٨٣	ثانياً : للضرورة الشعرية
١٨٣	١. مفهوم الضرورة عند سيبويه
١٨٥	٢. للضرورة في (الكتاب)
١٨٦	أ. الضرائر الناتجة عن المشابهة بين شيئين
١٨٦	١. الحذف
١٨٩	أ. حذف نون الوقاية
١٨٩	ب. حذف العائد
١٩٣	٢. الزيادة
١٩٣	أ. إثبات الزيادة اللاحقة لـ (من)
١٩٣	ب. إشتباع الحركة
١٩٣	ج. تضعيف المضط
١٩٤	د. النكرة والمعرفة مع (كان)
١٩٥	ب. فرد في الأصل
١٩٥	١. صرف ما لا ينصرف
١٩٦	٢. تنوين الاسم المبني للنداء
١٩٦	٣. فك الإدغام
١٩٧	ج. ما لم يقصره سيبويه -
١٩٧	١. حذف ألف الاستفهام
١٩٨	٢. حذف (ما) من (لما)
١٩٩	٣. العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار
٢٠٢	٤. التذكير والتأنيث
٢٠٢	٥. التقديم والتأخير
٢٠٤	ثالثاً : ما حمل من التوسع على الضرورة
٢١٢	الخاتمة والنتائج
٢١٥-٢٣٣	روافد البحث

المصري
للطباعة
٠١٢٣٧٤٩٤٩٥ - ٧٢٤١٧٨٦